مسألة الجنوب
ومهدِّدات الوحدة في السودان

مركز دراسات الوحدة العربية

مسألة الجنوب
ومهدِّدات الوحدة في السودان

الدكتور عبده مختار موسى

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

موسى، عبده مختار

مسألة الجنوب ومهدّدات الوحدة في السودان / عبده مختار موسى.
٣١٨ ص.
ببليوغرافية: ص ٢٩٧-٣٠٥.
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-82-272-3
١. السودان ـ الظروف السياسية. ٢. جنوب السودان ـ الظروف السياسية.
٣. القبائل ـ جنوب السودان. ٤. الإثنية ـ جنوب السودان. ٥. الدين والسياسة ـ جنوب السودان. أ. العنوان.
962.9043

العنوان بالإنكليزية

The Question of Southern Sudan
and Looming Threats on Sudan's Unity

by Abdu Mukhtar Musa

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
بيروت، آب/ أغسطس ٢٠٠٩

المحتويـــــــات

قائمـــة الجـــداول ٧

خلاصـــة الكتـــاب ٩

مقدمـــــة ٣٩

الفصل الأول : جنوب السودان: التركيبة وخلفيات العلاقة مع الشمال ٤٥

أولاً : بلاد السودان ٤٧

ثانياً : التركيب القبلي لجنوب السودان ٥٤

ثالثاً : أثر الاستعمار في علاقة الجنوب بالشمال ٧٢

رابعاً : أثر تجارة الرقيق ٨٢

الفصل الثاني : البعد الديني لمسألة الجنوب ٩٣

أولاً : الوجود المسيحي في السودان ٩٥

ثانياً : تسييس الدين ١٠٢

ثالثاً : الدين والهوية ١٠٧

رابعاً : دور الدين في التدخل الخارجي ١١٤

الفصل الثالث : صراع الهويات ومسألة الجنوب ١٢١

أولاً : مفهوم الهوية ١٢٣

ثانياً : الإثنية: الظاهرة والمفهوم ١٢٧

ثالثاً : تأثير الإثنية في العلاقات الجنوبية ـ الشمالية ١٣٥

رابعاً : صراع الهويات ومسألة الجنوب: منظور سوسيو ـ تاريخي .. ١٤٢

الفصل الرابع : مهدّدات الوحدة: شواهد من الواقع ١٥٩
أولاً : منظور استقرائي ١٦١
ثانياً : النازحون الجنوبيون في الشمال بين الوحدة والانفصال ١٧٣
ثالثاً : أحداث العنف بسبب وفاة جون غارنغ ١٨٥

الفصل الخامس : اتفاقية السلام الشامل (٢٠٠٥):
الملامح والتقييم ١٩٩
أولاً : الطريق إلى نيفاشا: الخلفيات والمناخ ٢٠١
ثانياً : الملامح العامة لاتفاقية السلام ٢١٢
ثالثاً : تقييم الاتفافية ٢١٨

خاتمـــة ٢٣٥

الملاحـــــق

الملحق الرقم (١): تسلسل أحداث مشكلة الجنوب ٢٤٥

الملحق الرقم (٢): التشكيلات السياسية والفصائل السودانية المسلحة في الجنوب ٢٩٣

المراجـــع ٢٩٧

فهـــرس ٣٠٧

قائمـــــة الجـــــداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
١ ـ ١	اللغات الرئيسية في جنوب السودان	٧٠
١ ـ ٣	المجموعات العرقية في السودان	١٣٤
١ ـ ٤	موقف الجنوبيين من الوحدة والعودة والاندماج	١٨٣
٢ ـ ٤	هوية المقبوض عليهم والأضرار في الأرواح والإصابات الجسدية	١٨٨
٣ ـ ٤	توزيع الأضرار الناجمة عن أحداث الاثنين الدامية (١/ ٨/ ٢٠٠٥) في المحليات	١٩٠
٤ ـ ٤	الديانة بالنسبة إلى المتسببين في أحداث الشغب	١٩١
٥ ـ ٤	توزيع أفراد عيّنة المتسببين في أحداث الشغب بحسب الموقع الجغرافي	١٩٢
٦ ـ ٤	توزيع أفراد عيّنة المتسببين في أحداث الشغب بحسب نوع القبيلة	١٩٣
٧ ـ ٤	توزيع أفراد عيّنة المتضررين من أحداث الشغب بحسب نوع القبيلة	١٩٣
٨ ـ ٤	توزيع أفراد عيّنة المتسببين والمتضررين من أحداث الشغب بحسب الديانة	١٩٤

٤ ـ ٩ توزيع أفراد عيّنة المتضررين من أحداث الشغب
بحسب الموقع الجغرافي للمهاجمين ١٩٥

٥ ـ ١ تواريخ الاتفاقيات والبروتوكولات التي وقّعت بين الطرفين ٢١٣

خلاصة الكتاب

أولاً: أسباب التباين بين الشمال والجنوب

يرى الكتاب أن مشكلة جنوب السودان قد تفاقمت، ضمن عوامل أخرى، بسبب عجز النخبة السودانية عن تحقيق الانسجام بين مكوّنات المجتمع السوداني. ولأسباب تاريخية وعوامل موضوعية ظهرت أزمة ثقة بين الطرفين، على مستوى النخبة السياسية.

ثم استعصت المشكلة وتفاقمت الأزمة بسبب نوع المنهج الذي تعاملت معه النخبة السياسية الحاكمة (الشمالية) مع هذه المسألة. هذا المنهج ارتبط بالعقلية التي تعاملت مع المشكلة منذ بدايات تمظهرها في شكل تمرّد في خمسينيات القرن العشرين. فركّزت تلك العقلية على الحلّ العسكري في فترة الفريق إبراهيم عبود (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤). ثم انتقلت إلى الحلّ السياسي (فترة حكومة أيار/ مايو ١٩٦٩ ـ ١٩٨٥) وفترة الإنقاذ (منذ عام ١٩٨٩)، وهو منهج أفضل، ولكن ذلك أطال أمد الحرب من هدنة إلى هدنة، ومن مفاوضات إلى أخرى. ولم تتمكن النخبة الشمالية من التوصل إلى اتفاق مع النخبة الجنوبية إلا بعد أن استوعبت أهمية الأبعاد الأخرى في المشكلة: البعد الاقتصادي ـ الاجتماعي وما يرتبط به من اعتراف بالظلم الاقتصادي والتهميش السياسي، ثم البعد الخاص ببناء الثقة، وهو الأصعب في مرحلة الانتقال، ويشكّل أحد العوامل الأهم في عملية تشكيل مستقبل السودان. هذا البعد الأخير يرتبط به بُعد نفسي تشكّل بتراكمات تاريخية، وتعزّز بسياسات استعمارية، الأمر الذي أضفى على المشكلة ـ أو علاقة الجنوب بالشمال ـ المزيد من التعقيد والتأزيم.

مجمل هذه التطورات والتراكمات التاريخية والنفسية للمسألة جعلت العقل الجنوبي يستبطن موقفاً مسبقاً تجاه الشمال، هو موقف عقلي ووجداني يصل إلى

درجة القناعة الجازمة (Dogma) بأن الشمال يقوم على هوية مختلفة جداً عن الجنوب. هذا الموقف أصبح واضحاً على مستوى المقولات وعلى مستوى الممارسات. يقوم الموقف الجنوبي على فكرة استعلاء الشمالي على الجنوبي. وعلى الرغم من أن الانتلجنسيا الجنوبية تعترف بأن مصدر هذا الاستعلاء هو العروبة والإسلام باعتبارهما يشكّلان ثقافة راقية، إلا أنها ترى «أن الوجه الآخر للعُملة هو تحقير الجنوبي»[1].

تبدو المسألة أكبر من النظر إليها باعتبارها مسألة موارد وظلم اقتصادي وتهميش سياسي، بل تتجاوز كل ذلك إلى تباين ثقافي واختلاف عرقي وإلى صراع في الهويات. لذلك يحاول هذا الكتاب تناولها من خلال هذا المنظور الشامل. ويرى أن المدخل السوسيولوجي والمنهج المتكامل هو الأنسب للمعالجة العلمية، وأن أسلوب التحليل الاستقرائي الذي يستند إلى بعض المحاولات الإمبيريقية هو الذي يمكننا من النظر بموضوعية إلى مستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب في السودان واستخلاص مؤشرات يمكن أن نحكم من خلالها على إمكانية تحقيق وحدة بين الطرفين.

يحاول هذا الكتاب البحث في إمكانية تحقيق وحدة مستدامة بين الشمال والجنوب، من خلال تلك الأطروحة التقليدية التي تختزل المسألة في اختلافات سياسية يمكن حلها بإعادة توزيع السلطة، أو تظلمات اقتصادية يمكن حسمها من خلال معادلة جديدة لتوزيع الثروة، أو من خلال ترتيبات إدارية تقوم على الفدرالية، من خلال استقراء أحداث كثيرة يستخدمها الباحث كمؤشرات ربما تساعد على التنبؤ بإمكانية تحقيق التكامل الوطني أو بناء سلام مستدام، وبالتالي وحدة مستقرة بين شمال السودان وجنوبه، في ظلّ غياب اندماج اجتماعي/ ثقافي حقيقي يمهد لانصهار بين القوميات في هوية سودانية كبرى واحدة تتعايش في داخلها عناصر التنوع الثقافي في انسجام تلقائي.

ينطلق الكتاب من **الفرضيات** الأساسية التالية:

١ ـ جنوب السودان وشماله مختلفان في كل العناصر الضرورية لتشكيل القومية الواحدة (اللغة، الدين، الثقافة، العنصر، الأصل... إلخ).

---

(١) فرانسيس دينق، **صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان**، ترجمة عوض حسن (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٩).

٢ ـ لم يكن الاستعمار سبباً أساسياً في مشكلة الجنوب، ولكنه زاد من الاختلافات الموجودة أصلاً بسياساته التي عزلت الجنوب ومنعته من التفاعل مع الشمال.

٣ ـ إن الدين لم يكن المحرك الأساسي للمشكلة، ولكن تسييس الدين هو الذي زاد من تفاقمها، وكان مدخلاً إلى التدخل الأجنبي.

٤ ـ إن اختزال المشكلة في الجانب السياسي واعتماد الحلّ العسكري هو الذي زاد من تعقيدها وأدى إلى تدويلها.

٥ ـ إن الصراع بين الشمال والجنوب هو صراع هويات، وإن اتفاقية السلام بتركيزها على قسمة السلطة (البعد السياسي) وتوزيع الثروة (البعد الاقتصادي) أوقفت الحرب، لكنها لم تحقق وحدة مستدامة.

يتناول الكتاب الديناميات التي أسهمت في تشكيل الدولة السودانية، ويربطها تاريخياً بمفهوم بلاد السودان (الحزام الأسود من السنغال في غرب أفريقيا إلى الحبشة «إثيوبيا») في شرقها، حيث يُعرف السودان الحالي (جمهورية السودان) بـ «السودان الشرقي» أو «السودان النيلي». كما يتناول التركيب السلالي (الأنثروبولوجي) لسكان جنوب السودان، مستعرضاً أهم القبائل (النيليون، والنيليون الحاميون والقبائل السودانية) من حيث أصلها وجذورها وعاداتها ومعاشها وتراثها وهويتها.

ثم يناقش الكتاب العوامل التي أثرت في علاقة الجنوب بالشمال، مثل تجارة الرقيق والاستعمار البريطاني، حيث يتناول الرق كمؤسسة اقتصادية/ اجتماعية. والرق من حيث إنه ظاهرة موجود في مجتمعات كثيرة في العالم، إلا أنها في السودان ارتبطت بالعنصر الزنجي الأفريقي الأسود. وهذا ينطبق على قبائل الجنوب، مما أضفى بعداً نفسياً في علاقته بالشمال. وعندما جاء الاستعمار البريطاني في نهاية القرن التاسع عشر حاول محاربة الرق، لكنه فشل بسبب أنه أصبح مترسخ الجذور كممارسة اجتماعية/ اقتصادية يشارك فيها تجار من شمال السودان (مثل الزبير باشا) ومن بعض الدول العربية والأوروبية. فكانت هناك شركات لها مصالحها في استمرار الظاهرة.

عمل الاستعمار البريطاني على تهيئة المناخ لانتشار المسيحية في الجنوب ـ رغم أنه رسمياً حاول اتخاذ موقف الحياد من الدين ـ فأضاف بعداً آخر في الاختلاف بين الجنوب والشمال (العربي/ المسلم في غالبه)، وعزّز الاتجاه الانفصالي بسياسات

المناطق المقفولة أو «المناطق المغلقة» (Closed Districts)، وحارب انتشار الدين الإسلامي واللغة العربية. فتشكّلت هويتان إحداهما في الشمال (عربية/ إسلامية)، والأخرى في الجنوب (أفريقية/ مسيحية)، مع الإشارة هنا إلى أن هذا الكتاب استخدم كلمة «أفريقي» بمضمونها الثقافي/ الحضاري، وليس بمدلولها الجغرافي. بروز هويتان وجد تعبيراً عنيفاً في حرب أهلية طويلة (الأطول في قارة أفريقيا) بين الشمال والجنوب (١٩٥٥ ـ ١٩٧٢)، ثم في الفترة (١٩٨٣ ـ ٢٠٠٢). وقد صوّرت الحرب بين الشمال والجنوب بأنها حرب دينية، وحصلت بذلك على دعم من الغرب المسيحي، منظمات ودولاً. ومن خلال ذلك استمالت تعاطف الرأي العام العالمي، ووجدت مساحة كبيرة في تغطية الإعلام الدولي لترسيخ تلك الصورة. لذلك تناول الكتاب البعد الديني لمسألة الجنوب، حيث درس الوجود المسيحي في السودان وتسييس الدين وعلاقة الدين بالهوية (الجنوبية)، ودور الدين في التدخل الخارجي (الإقليمي والدولي).

يرى الكتاب أن جوهر الصراع بين الشمال والجنوب هو صراع هويات. لذلك يقدم إطاراً نظرياً لمفهوم الهوية والظاهرة الإثنية والمضامين السياسية للإثنية، **وتأثير الإثنية في العلاقات الجنوبية الشمالية**. فلقد كان الاعتقاد السائد وسط علماء الأنثروبولوجيا أن السودان دولة أفريقية ـ عربية. وقد ظلّ هذا الاعتقاد يشكّل أحد المسلّمات لدى أي باحث عند توصيفه للسودان. وأضاف البعض كلمة «إسلامي» أو «مسلم»، فأصبح يُنظَر إلى السودان على أنه قطر عربي ـ أفريقي مسلم. غير أن هذا التوصيف الأخير غير مقبول لدى الجنوبيين في السودان الذين يرون أن كلمة «عربي ـ مسلم» هي شأن خاص بالشمال فقط. وحتى بالنسبة إلى الشمال لديهم تحفظ فحواه أن الشمال ليس كله مسلماً، وليس كله عربياً، حيث إن هناك بعض المناطق في شمال السودان زنجية ومسيحية، مثل قبائل النوبة في كردفان، لكن ليس كلهم مسيحيين، فهناك مسملون ووثنيون.

كذلك هناك مجموعات كبيرة في الشمال اعتنقت الإسلام، ولكنها ليست من أصول عربية، مثل النوبيين في شمال السودان، والأنقسنا والفونج والفور، وغيرها؛ ومعظمها تشير ملامحها إلى أصلها الأفريقي الصافي غير المختلط بالعرب. ومن ناحية الأديان، نجد أن الأغلبية مسلمة (٧٣ بالمئة)، وتشكّل الأديان المحلية ١٧ بالمئة، والمسيحيون ٨ بالمئة. اللغة العربية يتحدث بها ٥١ بالمئة من السكان، واللغات النيلية يتحدث بها ١٧,٧ بالمئة من السكان، و١١ بالمئة يتحدثون لغة الدينكا. ويتحدث ٢١,١ بالمئة بلغات غير العربية في الشمال.

بالإضافة إلى التكوين الأنثروبولوجي، فإن مسألة الهوية في السودان قد تعقّدت بالتنوع الديني. وعلى الرغم من سماحة الإسلام المعتدل ـ الإسلام الشعبي الصوفي ـ السائد في السودان وقدرته على التعايش السلمي مع المسيحية، إلا أن عملية تسييس الدين باعتماده أحد التباينات التي تميّز هوية الشمال عن الجنوب زاد من تعقيد المسألة السودانية. وقد اهتمت الحركة الشعبية لتحرير السودان في أدبياتها بالبعد الديني حيث كانت تنظر إلى النخبة السياسية الحاكمة في الخرطوم على أنها تقود حملة أيديولوجية جديدة.

يختزل الجنوبيون الهوية العربية الإسلامية في أقلية وافدة تم استيعابها في المجتمع السوداني التقليدي مع تمتعهم بمكانة متميزة واضحة. إن ذلك يمكن أن يُفسِّر وبوضوح حقيقة أنه على رغم التقدم النشط في الاستعراب والأسلمة عند دخول الإسلام، إلا أن تلك المناطق ظلت في موقف حساس بين تمسكها العاطفي، بشخصيتها الأصلية بكبرياء، وتبنيها العملي للثقافة ووجهات النظر السياسية العربية. ويرى فرانسيس دينغ مثلاً أنه حتى المجموعات الشمالية التي كانت نتاجاً للاستعراب اكتسبت خصائص وسمات أفريقية بسبب تداخل الجنوب مع الأقاليم الشمالية، وأن لعملية جلب الإماء (المسترقات) من الجنوب ـ الذي تواصل دون انقطاع لقرون ـ قدراً من التجانس المزيَّف غير الحقيقي بين كل أولئك النوبيين.

استند المثقفون الجنوبيون إلى هذه الحقائق التاريخية في اعتقادهم بأن العرب «أقلية دخيلة»، وأن السودان أصله أفريقي، وليس عربياً. لكن الحقائق التاريخية التي استندوا إليها لم تكن ثابتة، بل كانت نسبية، وتحركت تلك الحقائق عبر العصور. وقد أعاد الحراك الاجتماعي والتفاعل الثقافي والتداخل اللغوي، والتواصل عبر السلالات المختلفة وتزاوجها عبر حزام بلاد السودان، تشكيل السودان، وتغيّرت البنية الاجتماعية والمنظومة الثقافية على الأقل في السودان الشمالي، بينما استمرت تلك الحقائق التاريخية ثابتة في الجنوب بسبب الظروف الطبيعية، ثم ـ في ما بعد ـ بسبب السياسات الاستعمارية. فليس من المنطق الآن أن يتحدث أي باحث عن واقع تاريخي لم يعُد له وجود، أو يدّعي ملكية هذه المنطقة لَمن لم يعد لهم وجود بعد أن ظهرت أجيال جديدة بفعل التزاوج، بل تغيّرت ملامح بعضهم عن الأجداد، وبعضهم تعدلت سحناتهم بفعل هذا التزاوج (Intermarriage)، وتغيّرت هويتهم، مثلاً ـ من هوية أفريقية بحتة إلى عربية إسلامية أفريقية ـ في معظم شمال السودان.

هذه التغيّرات التي تمّت عبر هذا التحول التاريخي الطويل، خاصة في عصر الممالك والسلطنات الإسلامية، أنتجت نوعاً جديداً من السودانيين لهم هويتهم الدينية والإثنية والثقافية. هم الآن أفارقة مسلمون. . . تمثَّلوا الإسلام لكن ليس العروبة. فهم ينتمون ثقافياً (دينياً ولغوياً) إلى المسلمين المستعربين في الجوار، في الشمال والشرق، وعرقياً ينتمون إلى الجيران الأفارقة غير المستعربين في الجنوب.

إذن، إن تغلغل واستيعاب المسلمين العرب في السودان نتج منه ـ إضافة إلى أشياء أخرى ـ تغيّرات ثقافية كبيرة، خاصة في اللغة والدين. لذلك يصحّ الافتراض أن السودان إذا لم يكن فيه هذا التفوق العربي (على اللغات والثقافات الأخرى)، فإن هذه الدولة ربما صارت دولة ذات تعدد لغوي (Multi-lingual)، وربما توحّدت فقط بلغة المستعمر (اللغة الإنكليزية)، مثلها مثل أي مستعمرة بريطانية أخرى (نيجيريا، الهند. . . إلخ).

وعلى رغم ظروف الهجرات والحراك الاجتماعي والتفاعل بين إثنيات مختلفة، إلا أن ذلك لم يؤد إلى قطيعة ثقافية تؤثر بصورة جذرية في المجرى الرئيس (Mainstream) للهوية، للسودان الشمالي. ويعزي الباحثون عملية التواصل الثقافي (Cultural Continuity) إلى اللغة العربية كلغة جامعة (Lingua franca) والثقافة الإسلامية الرابطة بين الإثنيات، إضافة إلى التفاعل الاجتماعي والديني في إطار التعايش والتسامح المتبادل. وبذلك استطاع التواصل الثقافي أن يحفظ استدامة الهوية المشتركة. هذا التداخل (Interplay) بين هذه المجموعات العرقية المتعددة أعطى السودان خصوصية بوصفه بوتقة انصهار (Melting Pot). لكن بوتقة الانصهار هذه تعني أن النظام الاجتماعي الثقافي السوداني هو «مزيج فريد لمجموعات متعددة الأعراق تشكّل بناءه. غير أن هذا يعتمد على: إلى أي مدى نستطيع تنشيط عوامل الوحدة ـ مثل اللغة ـ لتساهم في عملية إيجاد التجانس (أو الهرمنة)؟ مثل هذه العملية لا تتحقق ـ على نطاق السودان ـ إلا في المدى البعيد، لأنها تحتاج إلى درجة عالية من عملية التمثّل (Assimilation) لاستيعاب الجماعات المختلفة أو/ و المهمّشة في الثقافة السودانية الكلية. وفي ما يخص الشمال، فقد حدث حراك اجتماعي مكثَّف، ريفي ـ حضري، قللَّ من هذا التمايز الحاد. لكن هذا يصدق أو ينطبق على الشمال فقط. أما في ما يخص الشمال مقابل الجنوب، فما زال هذا التمايز حاداً جداً، ويظهر دائماً في السطح كلما تعرّضت العلاقات بين جزأي الوطن إلى اختبار حقيقي، كما وقع من أحداث دامية بين الطرفين في عامي ١٩٦٤ و٢٠٠٥.

باستقراء التاريخ، نجد أن عملية التواصل الثقافي التي ساعدت على تماسك الجماعات السودانية في الماضي قد تعزّزت أيضاً بعدة عوامل أخرى في إطار السودان الحديث، مثل: الإسلام الذي تمثل في المهدية ثم المهدية الجديدة، وبالاستعمار الذي شكل عدواً مشتركاً وحَّد كل الجماعات في السودان. كما أن الإدارة المركزية التي أسستها القوى الاستعمارية قد عزّزت الوحدة الوطنية. هذا يفسر لماذا اندلعت المشكلات الإثنية بعد الاستقلال. السبب هو أن الجنوب لم يتم استيعابه أو لم يتمثَّل الثقافة الأم أو المركزية (Core Culture). فقد بقي الجنوب محافظاً على تمايزه في اللغة والعادات والدين وشكّل تحدياً لأطروحة «بوتقة الانصهار».

ولذلك تنطبق هذه الأطروحة على الشمال فقط. ويعتقد الباحثون أن عملية الانصهار تّمت بنجاح في الشمال حيث «ذابت» بعض المجموعات أو الثقافات في الثقافة الكلية. وبما أن هذه الجماعات المستوعَبة في الثقافة الرسمية قد شكّلت ثقافاتها الفرعية، إضافةً وإثراءً للثقافة الكلية، فإن ذلك يشكّل دعماً إمبيريقياً لأطروحة بوتقة الانصهار، لكن في الشمال فقط.

وهكذا تشكّل شطران في السودان: الشمال عربي (أو مستعرب) مسلم، والجنوب زنجي مسيحي؛ حيث عملت الإدارة البريطانية على تشجيع التبشير المسيحي، بل في مرحلة ما من النفوذ الأجنبي تقاسمت الجنوب ثلاث قوى غربية للتبشير المسيحي، هي: الإرسالية الأمريكية التي كانت منطقة نفوذها في أعالي النيل، والإرسالية البريطانية في الاستوائية، والإرسالية الإيطالية في إقليم بحر الغزال. وحتى اليوم تتحدث النخبة الجنوبية عن هويات مسيحية (Christian Identities) باعتبارها الركيزة الأساسية للهوية الجنوبية مقابل الهوية الإسلامية في الشمال. هذا التمييز ليس جغرافياً؛ فالهوية الجنوبية الأفريقية/المسيحية توجد في الشمال أينما نزح ـ أو وُجِد ـ الجنوبي. فهي ذاتية ثقافية لا يغيرها وجود الجنوبي في شمال السودان.

والملاحظ أن الجنوبيين قد كسبوا كثيراً من الترويج لهذا البعد كأساس للصراع بين الشمال والجنوب (كما سبقت الإشارة إلى ذلك). وقد تعمّق ذلك الفهم عند الجيل الحالي، حيث تناقلت أجيالهم تلك الصورة الذهنية القديمة التي تصوّر الشمالي بأنه مصدر الغزو والاسترقاق. وقد استفادت النخبة الجنوبية من إعلام العولمة، حيث بثوا أدبياتهم في الفضائيات وشبكة الإنترنت لاستمالة الرأي العام العالمي واستدرار العطف الدولي.

ثانياً: صراع الهويات

إن الهويات السودانية نفسها يمكن الحديث عنها على أساس مستويات مختلفة. يمكن الحديث ـ مثلاً ـ عن «هويات صغرى» و«هويات كبرى». فالهوية الجنوبية والهوية الشمالية هما هويتان كبريان. لكن الهويات في داخل الشمال تتعايش سياسياً وتتفاعل اجتماعياً وتتواصل ثقافياً. وفي ذلك إثراء للهوية الكبرى (السودانية الشمالية)، وهي تقوم على دعائم الدين واللغة. والتحليل ذاته ينطبق على تركيبة الهوية الجنوبية الكبرى التي قوامها الزنوجة والمسيحية؛ مع وجود بُعد نفسي أو عاطفي (Sentimental) للهوية الجنوبية مقابل الهوية الشمالية. هذا الجانب الوجداني تراكم عبر العصور باعتبار أن الشمال ينتمي إلى ثقافة أسمى ويضطهد الجنوب ويظلمه، وأنه يستأثر بالثروة ويحتكر السلطة.

هذه الأطروحة تقودنا إلى تحليل الهويات الصغرى التي يتشكل منها السودان الشمالي. منطلق التحليل الذي يطرحه هذا الكتاب يختلف ـ جزئياً ـ عمّا يذهب إليه العديد من الباحثين في السودان الذين يتفق معظمهم على أن الصراع في السودان هو صراع حول الموارد. مع عدم إنكار دور الموارد كعامل مهم في الصراع، ترى هذه الدراسة أن الصراع في جوهره صراع هويات صغرى ومتوسطة وكبرى. وتقصد الدراسة بهذا التقسيم أن الهويات الصغرى والمتوسطة في السودان الشمالي هو بين بطون القبائل أو بين قبيلة وأخرى. فالصراع حول المياه أو المشاجرات الفردية بين أفراد قبائل مختلفة (أحياناً حول امرأة أو أبقار أو مبايعة أو نحو ذلك) يختفي في داخل بطون القبيلة الواحدة أو يتراجع لصالح القبيلة الأكبر أو ينتقل من كونه بين أفخاذ القبيلة الواحدة إلى الفرع الأكبر في القبيلة أو إلى المجموعة القبلية الأكبر. مثلاً الصراع بين قبائل المسيرية الحُمُر (فلايتة وعجايرة) يختفي لتتوحد قبيلة المسيرية الحُمُر ضد قبيلة أخرى من قبائل البقارة، مثل المسيرية الزرق، وهذه هويات صغرى. ثم تتوحد هذه القبائل ـ وتتجاوز خلافاتها ـ في مواجهة مجموعة قبلية أخرى خارج هذه المنظومة. وهكذا يختفي الصراع الداخلي في قبيلة واحدة ـ على مختلف مستويات تقسيماتها الداخلية ـ إذا كان الطرف الثاني في الصراع (حول الموارد مثلاً) هو قبيلة أخرى (الرزيقات مقابل المعاليا مثلاً) وهذه هويات متوسطة.

وهكذا عندما ننتقل في دائرة الصراع حول الموارد إلى أعلى نجده بين هويات كبرى (الشمال والجنوب). فيتجلى هذا الصراع ـ في ظاهره ـ على أنه صراع موارد، لكنه ينطوي أيضاً على صراع إثني وصراع بين الهويات، ذلك لأنه إذا

كانت هناك مجموعة عرقية في داخل إطار السودان الشمالي شعرت بالغبن والظلم، فإن أقصى ما تطرحه هو حركة مطلبية، وقد تتحول إلى تنظيم جهوي (مثل جبهة تطوير دارفور) أو حزب سياسي على أساس قبلي، مثل جبال النوبة والبجا، ولا تثير هذه الجماعات موضوع السلطة أو الانفصال، بل كل ما تطلبه العدالة والتنمية الشاملة. لذلك ظهر مصطلح المناطق المهمّشة (Marginalized Areas)، وهو يعكس التعبير عن الظلم، وينطوي على محاولة لفت انتباه الحكومة المركزية لضرورة معالجة الخلل في التخطيط والتنمية. والملاحظ أن هذا الخلل السياسي والاقتصادي يثير الهويات الصغرى، لذلك تأتي هذه الصرخات والحركات المسلحة في الشرق وجبال النوبة ودارفور. وهي تؤكد وحدة السودان، وتطالب بالعدالة في توزيع الثروة والسلطة؛ بينما ينادي الصوت الجنوبي بالانفصال أو الكونفدرالية (Confederation). والكونفدرالية ما هي إلا مرحلة من مراحل ـ أو خطوة نحو ـ الانفصال. ولم تتنازل الحركة الشعبية لتحرير السودان ـ بقيادة الراحل العقيد جون غارنغ في مرحلة المفاوضات مع الحكومة السودانية ـ إلا بعد أن ظهر في المفاوضات الخيار الأكبر، وهو حق تقرير المصير الذي يتيح للجنوبيين كل الخيارات الأخرى، سواء كانت كونفدرالية أو انفصالاً.

أما المعادلة الاجتماعية الموجودة في أبيي (بين الدينكا كممثل للهوية الجنوبية، والمسيرية كممثل للهوية الشمالية)، فهذه المعادلة تعبّر عن واقع اجتماعي فرضته ظروف تاريخية موضوعية. وقد نتج من ذلك الواقع ظاهرة يمكن وصفها بعملية تعايش سلمي (Peaceful Co-existence)، وليس تكاملاً ثقافياً أو اندماجاً اجتماعياً (Social Integration). وهناك فرق كبير بين الاثنين. ولذلك عندما أُثير موضوع قسمة السلطة والثروة ورسم الحدود بين الشمال والجنوب اندلعت الاختلافات بين المسيرية والدينكا، بمعنى أن موضوع الهوية ظهر إلى السطح كفاصل جوهري بين الطرفين. وهذا يؤكد ما ذهبت إليه هذه الدراسة سابقاً من أن الصراع هو صراع هويات، لأن الطرفين كانا متعايشين في منظومة سلطة واحدة (الإدارة الأهلية)، وكانا يشتركان في موارد واحدة. وهنا مثال حي على الهويات الكبرى (شمال وجنوب).

أكد هذه الحقيقة أكاديمي وباحث من أبناء المنطقة (د. أبو القاسم غور) الذي يرى أن الطرفين تعايشا سلمياً لمئات السنين، ومع ذلك لم يحدث اندماج اجتماعي/ ثقافي بينهما. فلكل طرف نظامه الاجتماعي وعاداته. وبينما يوجد في مدخل مدينة أبيي الشمالي المسجد والخلوة القرآنية، توجد في مدخلها الجنوبي

الكنيسة، أي يمكن أن يكون هناك تعايش سلمي تحفظه الأعراف من خلال إدارة أهلية مشتركة متفق عليها من الطرفين ـ كما كان ذلك الحال منذ عدة قرون ـ لكن لم ينصهر الطرفان في بوتقة واحدة، ولم يشكلا هوية واحدة حتى الآن. وقد حاول قور تفتيت بنية الصراع بمدخل سوسيو/ثقافي. وقال: «إنني أزعم بنهاية التعايش الطبيعي، وبداية التعايش الدستوري والمؤسسي بين المجموعتين: المسيرية العجايرة ودينكا نجوك». لاحظ قور أنه منذ الربع الأخير من القرن العشرين، وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين أن الدينكا قد سعوا ـ من طرف واحد ـ إلى البديل المؤسسي وهو مشروع «مفاصلة الهوية وتحضير الحياة، أي أنهم [الدينكا] أعلنوا للعالم بأنهم ليسوا من العرب في شيء... كان ذلك في مؤتمر أقوك الأول في عام ٢٠٠٤، قبيل الاتفاقية...». ويرى غور أنه آن الأوان للمسيرية كي يؤسسوا مشروعهم البديل داخل منظومة «مفاصلة الهوية وتحضير الحياة» حتى يتخلوا عن حياة الرعي البدائي وبناء مجتمع حداثوي وينعموا بخيرات مجتمعهم. إن في رأي غور (الذي هو من أب مسيري وأم دينكاوية) أن الدينكا والبقارة ثقافتان مختلفتان، موجودتان على بقعة جغرافية واحدة. هذا هو اختبار التاريخ والجغرافيا، واختبار السياسة واختبار السلام الذي يقوم على احترام الهوية. ولذلك سوف تظل أبيي مهددة أساسية لمشروع الأمن الشامل في السودان... ولم تعد أبيي قرية صغيرة تقع في الجزء الجنوبي الغربي لولاية جنوب كردفان، بل أضحت بؤرة توتر استراتيجي واجتماعي. إذا كانت أبيي تشكل صورة مصغّرة للعلاقات بين الشمال والجنوب (هويتين)، فهذا يعني أنها تخدم مقاربة إمبيريقية مكتملة المعطيات.

كذلك د. فرانسيس دينغ (باحث وأكاديمي معروف) من الدينكا (نجوك) من أبناء أبيي، بل كان والده (دينغ مجوك) زعيماً قبلياً في المنطقة، وعاصر فترة التعايش السلمي بين أهله دينكا نجوك والمسيرية الحُمُر. وقد كتب **ديناميات الهوية** في فترة شبابه في بداية سبعينيات القرن العشرين[٢]، حيث تحدث حول التعايش السلمي في المنطقة، وأشار إلى أن أبيي تمثل صورة مصّغرة للعلاقات بين الشمال والجنوب، لكن اعترف بوجود هويتين على الرغم من التواصل الاجتماعي والتأثير المتبادل في بعض الجوانب، مثل الاستعراب المحدود كاستخدام الدينكا لمفردات عربية لألقاب زعمائهم، مثل «ملك» و«سلطان» و«ناظر». غير أنه ـ أي فرانسيس ـ

(٢) Francis M. Deng, *Dynamics of Identification: A Basis for National Integration in the Sudan* (Khartoum: Khartoum University Press, 1973).

جاء بعد ثلاثة عقود (في تسعينيات القرن العشرين) ليرسم صورة قاتمة حول العلاقة بين الطرفين، وتحدث عن رواسب الماضي والاسترقاق والاستعلاء العرقي العربي على الجنوبيين، كما تحدث عن صراع الهويات في كتاب **صراع الرؤى ونزاع الهويات في السودان**[٣]. في هذا الكتاب يرى أن صراع الهويات كامن في السودان، وأنه عندما تزول قبضة الاضطهاد، كما حدث في الاتحاد السوفياتي وفي شرق أوروبا، تبرز المشاكل الإثنية والدينية التي ظلت مكبوتة لفترات طويلة لتعبّر عن نفسها بالعنف الذي يهدّد بالتجزئة والتفتت وربما الانهيار التام. ويرى أن هذا هو صراع الرؤى ونزاع الهويات الذي ظلّ مستعراً خلال فترات متقطعة لعشرات السنين في السودان.

ثالثاً: مهدّدات الوحدة

تناول الكتاب مهددات الوحدة من خلال رصد استقرائي لأحداث ومقولات ومواقف تعبّر عن الصورة الذهنية التي يحملها الجنوبي عن الشمال والشمالي. ويقدم أمثلة كثيرة في هذا السياق تعزّز أطروحة هذا الكتاب التي تستند إلى غياب الاندماج الاجتماعي والتفاعل الثقافي بين الشماليين والجنوبيين، حتى في الشمال، حيث يعيش بضعة ملايين جنوبي ـ بعضهم منذ ثلاثين عاماً، وبعضهم وُلد في الشمال ـ ولم يندمجوا في ثقافة الشمال وعاداته وهويته.

وتقوم أطروحة الكتاب على أن غياب هذا الاندماج الاندماج الاجتماعي/ الثقافي يشكّل أكبر مهدد للوحدة بين الشمال والجنوب إذا ما تمت بقرار سياسي أو حتى استفتاء. يعزّز الكتاب هذه الفرضية بدراستين: **الأولى** حول النازحين الجنوبيين في الشمال وموقفهم من الوحدة أو الانفصال، والتي توصلت إلى أن أكثر من ٨٠ بالمئة يؤيدون الانفصال عن الشمال وإقامة دولة خاصة بهم. فإذا كانت هذه هي نسبة الذين عاشوا في الشمال (خاصة العاصمة الخرطوم) لعشرات السنين، فلنا أن نتوقع نسبة تصويت المقيمين في الجنوب أو الذين هاجروا إلى دول أخرى بما فيها الغرب.

تناولت الدراسة **الثانية** الأحداث المترتبة على إعلان وفاة د. جون غارنغ دي ميبور، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان (الذي أصبح أيضاً النائب الأول

(٣) Francis M. Deng, *War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan* (Washington, DC: Brookings Institution, 1995).

لرئيس الجمهورية ورئيس حكومة الجنوب بعد توقيع اتفاقية نيفاشا للسلام في كينيا في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥) في حادث سقوط طائرته القادمة من يوغندا في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٥، وما صاحب ذلك من أحداث عنف (١ آب/أغسطس ٢٠٠٥) قادها الجنوبيون في الخرطوم ضد الشماليين، متهمين الشماليين باغتياله، في حين إن الطائرة يوغندية تابعة لرئاسة الجمهورية وسقطت في الأراضي اليوغندية. وشملت الأحداث قتل المواطنين الشماليين وحرق وتدمير ممتلكاتهم. ثم كان في صبيحة اليوم الثاني ردّة فعل الشماليين على الجنوبيين في الخرطوم، ممّا عزّز عدم الثقة بين الطرفين، وعكس حجم الهوة وصعوبة التعايش السلمي بينهما.

خصص الكتاب فصلاً لاتفاقية نيفاشا للسلام، مقدماً ملخصاً لمحتوياتها والملامح العامة لها، والمناخ الذي تمّت فيه العملية التفاوضية الطويلة منذ النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين وحتى المرحلة الأخيرة التي بدأت في مشاكوس (كينيا) في عام ٢٠٠٢، وانتهت بتوقيع الاتفاق في نيفاشا (كينيا) في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ودور الولايات المتحدة ودور دول الإيغاد (IGAD) وشركاء الإيغاد (الدول الغربية المانحة). ثم يقدم تقييماً للاتفاقية بعد مرور أربع سنوات على توقيعها (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٩).

رابعاً: تقييم الاتفاقية

في إطار تقييم اتفاقية السلام، لاحظ الكتاب أن المفاوضات استغرقتها قضايا ملحة، مثل وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية. ويبدو أن هذه الأطراف قد أرهقتها هذه الأجندة المثيرة للجدل، فلم تستطع أن ترى أكثر من الجوانب السياسية والاقتصادية للحل الشامل. فكان تركيز الاتفاقية ـ إلى جانب وقف الحرب والترتيبات الأمنية ـ على البعد السياسي (قسمة السلطة) والبعد الاقتصادي (قسمة الثروة). ولذلك، فإن الاتفاقية ـ في تقدير الباحث ـ نجحت في وقف إطلاق النار وتحقيق السلام، ولكن ليس من المحتمل أن تؤدي إلى «وحدة مستديمة»، لأن الوحدة المستدامة ـ بين الشمال والجنوب ـ من الصعب تحقيقها بالمعادلات السياسية والمعيار الاقتصادي (قسمة الثروة) فقط، بل بالاندماج الاجتماعي/الثقافي بين الشعبين في الجنوب وفي الشمال. هذا البعد الغائب يشكل المهدّد الرئيسي للشراكة السياسية ولاتفاقية السلام، بل لمستقبل الوحدة نفسها. وقد أشار البحث في الفصل الثالث الخاص بالهوية إلى هذا المهدّد بالتركيز

على نموذج أبيي التي تفجرت فيها الأوضاع إلى قتال جديد بين المسيرية والدينكا، وامتدت إلى مناوشات بين أفراد جيش الحركة وجيش الحكومة.

على المستوى السياسي نفسه، واجهت الاتفاقية العديد من الانتقادات. فهنالك من يرى أن اتفاقية السلام الشامل في مجملها تعكس رؤية الحركة الشعبية لمعالجة مشكلات التوازن الإقليمي التنموي والتهميش السياسي بواسطة المركز. كذلك يُلاحظ أن اتفاقية السلام الشامل وما تلاها من اتفاقيات قامت على إطار نظري ثنائي (هامش ومركز)، وهذا الإطار على رغم أهميته في تشخيص المشكلة، إلا أنه قاصر وحده في معالجة الأزمة بسبب عدم استيعابه لعنصري الصراع الاجتماعي والطبقي من ناحية، وتأثير البيئة المحيطة ممثلة في الإطار الإقليمي من ناحية أخرى. فواقع الحال يقول إن هناك «مركزاً في الهامش، وهناك هامشاً في المركز، وبين المركزين مصالح مشتركة تصبّ في مصلحة المركز الوطني الرئيسي الذي يستمر في الهيمنة من خلال الاستقطاب والإغراء، وأحياناً القهر، وفي كل هذا تدخل عناصر الدين والقبيلة والأيديولوجيا كوسائل رئيسية».

كذلك يلاحظ البعض أن الثنائية في التفاوض وفي الحكم (مؤتمر وطني يعبّر عن الحركة الإسلامية، والحركة الشعبية تعبّر عن حركة التمرد الجنوبي) أبعدت الآخرين عن إحساس ملكية الاتفاقية، وثبطت همم المؤيدين لها من خارج المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، وجعلت آخرين يقفون على الرصيف متفرجين، وفي الوقت نفسه قللت من فرص التوافق القائم على القناعات بين الطرفين نظراً إلى غياب الطرف الثالث المحلي. وصارت المرجعية لحسم الخلافات هي التحكيم، مروراً عبر مؤسسة الرئاسة. ومن أهم العوامل هنا هو الخلاف الأيديولوجي العميق بين الطرفين الذي يجعل من الاتفاقية في أحسن الظروف مرحلية وتكتيكية أكثر من كونها خياراً استراتيجياً. وربما يفسر هذا تراجع فكرة السودان الجديد التي بشر بها د. جون غارنغ لكل أهل السودان، وليس لجنوب السودان فقط.

إضافة إلى كون هذه الاتفاقية تقوم على ضمانات دولية، فإن كثيراً من القوى السياسية في الداخل وجهت نقداً شديداً لها. فهناك مَن يرى أن الاتفاقية تنطوي على الكثير من النواقص والتناقضات. من أوجه هذه التناقضات أن الاتفاقية أعلنت أنها اتفاقية سلام شامل، ولكن نصوصها خالفت هذا المعنى لتؤسس صفقة ثنائية بين حزبين. كما أن هذه الاتفاقية اهتمت بتفاصيل دقيقة في توزيع مقاعد السلطة، وأغفلت مسائل قد تشكّل قنابل موقوتة إذا لم تُعالج بصورة وفاقية.

فهناك عدة مسائل مهمة كانت من أسباب الصراع في السودان، ولم تُحط بالمعالجة اللازمة، مثل:

١ ـ قضية الاستعلاء والدونية الثقافية، والحاجة إلى بروتوكول أو ميثاق مفصّل للمسألة الثقافية.

٢ ـ قضية العلاقات بين الأديان: الإسلام والمسيحية واليهودية والأديان السودانية المحلية، كما أن القول إن «الشريعة [الإسلامية] وإجماع الشعب السوداني مصدر للتشريعات» (المبحث الثاني) ربما يفجر مشكلة، لأن الأديان الأخرى (غير الإسلام) في السودان هي ليست محل إجماع، بل أديان أقليات، كما أن البعض لاديني أو وثني.

٣ ـ اقتصرت الثروة على نفط الجنوب، وعلى إيرادات الضرائب وحسب، وهذه نظرة قاصرة للثروة في السودان، فهناك الموارد في باطن الأرض، وهناك مياه النيل. والملاحظة هنا أن هناك تعميماً وعدم دقة في تقسيم الثروة، مثل ما جاء في نصيب أبيي من الموارد المالية، حيث ورد في اتفاقية تسوية نزاع أبيي في البند (٣)/ ٢: نصيب المنطقة في الصندوق القومي لإعادة الإعمار، ونصيب عادل من صندوق جنوب السودان للتنمية وإعادة التعمير، ولم يتم تحديد نسبة هذا «النصيب العادل»، وبالتالي يكون الأمر متروكاً لتقدير السلطات، وهو ما من شأنه أن يشكّل مشكلة في أي وقت.

٤ ـ أهملت الاتفاقية مسألة مهمة عالجتها كل اتفاقيات السلام الناجحة، وهي الاتفاق على مبادئ وآليات للتعامل مع مظالم الماضي، حتى لا يؤثر ذلك سلباً في الوفاق والاستقرار.

كذلك هنالك نصوص مُجحفة، لأنها تؤسس لدكتاتورية ثنائية، وهي:

ـ النص على حرمان الشخص أو الحزب من حقوقه في المواطنة وفي المشاركة الديمقراطية إذا لم يلتزم بالاتفاقية الثنائية.

ـ إقحام ديمومة السلطان الثنائي في صيغة الاستفتاء لتقرير المصير.

ـ تقديم ائتلاف عسكري ثنائي باعتباره التكوين القومي للقوات المسلحة.

ـ ترك مسألة الانتخابات من حيث قانونها والإشراف عليها وتحديد مواعيدها لحزبين سياسيين دون غيرهما.

كذلك من الملاحظ أن هناك عدة عوامل أثّرت في تنفيذ الاتفاقية وعلى درجة تفاعل المواطنين معها، ومن أهم تلك العوامل:

أ ـ الرحيل المفاجئ للدكتور جون غارنغ دي ميبور، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهو المهندس الرئيسي للاتفاقية قبل بدء التطبيق الفعلي للاتفاقية. كما أن د. غارنغ بما يتمتع به من شخصية كاريزمية ورؤية كلية عكستها كتاباته، ولما تميز به من علاقات داخلية وخارجية، كان من المؤكد أنه سيسخّرها لمصلحة تنفيذ الاتفاقية.

ب ـ وفاة جون غارنغ أدت إلى تأجيل أو تعطيل تنفيذ عدد من الخطوات الأولية والتأسيسية للفترة الانتقالية (الجهاز الإداري للجنوب، المفوضيات. . . إلخ).

ج ـ وفاته المفاجأة أعاقت عملية تحول الحركة الشعبية من حركة عسكرية إلى حزب سياسي، وانعكس ذلك في هيمنة المؤتمر الوطني الكاملة (في ما عدا عائدات النفط)، وهيمنة العقلية العسكرية والأمنية في إدارة السياسة، ولم تسهم الحركة الشعبية بشكل فاعل في تغيير هذا الواقع على رغم التصريحات الإيجابية من القيادة. لكن هناك من يرى أن الحركة في عهد جون غارنغ قد أخذت بخيار الوحدة لأسباب تكتيكية تتعلق بوعي غارنغ بأن الدعوة الصريحة إلى الانفصال ستضيّق من مجالات المناورة والحصول على الدعم، وذلك في الإطارين الإقليمي والدولي. فالدول الأفريقية لن ترحّب بمثل هذه الدعوة طبقاً لمبدأ الحفاظ على الحدود السياسية الموروثة من الاستعمار، الذي أقرته منظمة الوحدة الأفريقية. كما أن دول الجوار السوداني لن تكون سعيدة بالمطالبات الانفصالية التي قد تنتقل عدواها إليها بسبب التداخلات الإثنية والقبلية العابرة للحدود السياسية. وربما كان رأي جون غارنغ أيضاً أن المطالبة بالانفصال ستؤدي بلا شك إلى استنفار القوى المؤيدة لمناوئيه. ومن ثم، فإن وجهات النظر هذه ترى أن الطرح الوحدوي لغارنغ يرتكز على اعتبارات الحاجة إلى الدعم السياسي والمادي والعسكري اللازم لاستمرار حركته، والعمل على تحقيق مكتسبات متزايدة على الأرض، الأمر الذي سيؤدي به في نهاية المطاف إلى تحقيق أهدافه في السيطرة على كل السودان، وإعادة صياغة هوية الدولة فيه (لبناء السودان الجديد)، أو التراجع عن هذا الهدف الكبير إذا اقتضت الضرورة ذلك، والاقتصار على السيطرة على الجنوب في كيان مستقل، أو ذي صلاحيات واسعة النطاق مثل الحكم الذاتي الإقليمي الأشبه بالنظام الكونفدرالي.

د ـ هناك شكاوى من كلا الطرفين ضد بعضهما البعض في الالتزام بنصوص الاتفاقية. تشتكي الحركة الشعبية من البطء في تطبيق الاتفاقية، مثل عدم إنفاذ تقرير الخبراء حول حدود أبيي وإنشاء إدارة لها (تم إنشاء إدارة مشتركة للمنطقة قبل نهاية العام ٢٠٠٨)، وحل المليشيات العسكرية التي حاربت مع الحكومة في الجنوب، والشفافية حول عائدات النفط، وتهميش الحركة في العديد من القرارات، مثل ملف أبوجا (الخاص بمشكلة دارفور)، ومشكلة الشرق (التي تمت اتفاقية حولها في أسمرا في ٢٠٠٧)، وطرد الممثل الأممي وبعض الدبلوماسيين الغربيين، ومسألة تسليم المتهمين في جرائم حرب في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية. كما تشكو الحكومة من أن الحركة لم تسلّم المعلومات الخاصة بوجود قواتها، وأن الجيش الشعبي لم يلتزم بالبقاء في معسكراته القديمة في مناطق الحركة، بل تمدّد في مناطق الحكومة بما فيها المدن، وأنه هجم على القوات المسلحة في ملكال مناصرة للفصائل التي انضمت إلى الحركة، ومن أجل إرجاع وحدات القوات المسلحة المشاركة في القوات المدمجة من الجنوب وجنوب كردفان، واستمرار التجنيد في مناطق وقف اطلاق النار، وفتح معسكرات استقطاب في جنوب دارفور وغرب كردفان، واستيراد أسلحة ثقيلة للجيش الشعبي، وتخصيص أكثر من ٤٠ بالمئة من ميزانية الجنوب للإنفاق على الجيش، على رغم الحاجة الماسة إلى إعمار البنيات التحتية وتقديم الخدمات، وتعدي الجيش الشعبي على سلطات ومنسوبي القضاء والأمن والشرطة والخدمة المدنية في جنوب كردفان، وطرد مواطنين من الجنوب ومنعهم من ممارسة نشاطهم الاقتصادي، وممارسة نشاطات خارجية دولية دون التنسيق مع وزارة الخارجية، والقيام بأعمال دبلوماسية وقنصلية عن طريق مكاتب الحركة في الخارج. كذلك التعدي على سلطات اتحادية في الجنوب، مثل الطيران المدني والجمارك والجوازات والمواصفات والاتصالات والتعدين، ومصادرة مباني كليات الجامعات الإسلامية في جوبا وملكال... إلخ، والمضايقات التي يتعرض لها المسلمون في الجنوب. وقد حذر نائب الرئيس طه، حكومة الجنوب من هذه المضايقات. كما تعرض التجار الشماليون إلى اعتداءات في جوبا و«واو» حيث قُتل أحد التجار بسكين على يد أحد أبناء الدينكا في ٨ أبريل/ نيسان ٢٠٠٨، وغيرها من الأحداث والاتهامات المتبادلة التي كلها تؤكد عدم الثقة بين الطرفين.

هـ ـ انشغال القوى الدولية الرئيسية الضامنة للاتفاق بحروبها في العراق وأفغانستان ومحاربة الإرهاب، مما خلق الانطباع وسط بعض قيادات المؤتمر الوطني بإمكانية التباطؤ والمماطلة في تنفيذ الاتفاقية، خاصة في ما يتعلق بالتحول

الديمقراطي، واستبدال القوانين المقيدة للحريات، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، ونزع السلاح الموجود خارج سيطرة القوات المسلحة.

و ـ ازدياد الفجوة بين الشماليين والجنوبيين على المستوى المجتمعي عقب أحداث الاثنين الدامية (آب/أغسطس ٢٠٠٥) التي شجعت الانفصاليين في الجنوب والشمال. وقد أشار الكتاب إلى ذلك بالتفصيل.

ز ـ كان المؤتمر الوطني يتوقع أن تكون الحركة جزءاً من النظام وسياساته، ويكون صوتهما واحداً، غير أن الحركة اختلفت مع المؤتمر الوطني في كثير من التوجهات والمواقف والسياسات. مثلاً رفضت الحركة تقييد حرية الصحافة وحرية الرأي، ووقفت في وجه المؤتمر الوطني في القضايا المتعلقة بالحريات العامة. كذلك بشأن ملف دارفور، رفض المؤتمر الوطني دخول القوات الدولية إلى دارفور، بينما تؤيد الحركة ذلك. كذلك في شأن مذكرة مدّعي المحكمة الجنائية الدولية (لويس مورينو أوكامبو) الخاصة بتوقيف علي كوشيب وأحمد هارون، ثم الرئيس البشير، رفضت الحكومة التعامل مع المحكمة الجنائية، بينما تؤيد الحركة الشعبية التعامل مع المحكمة وتسليم المطلوبين. كذلك سحبت الحركة الشعبية ٤٢ من أعضائها (في الجهازين التنفيذي والتشريعي) احتجاجاً على هجوم الشرطة على معسكر كَلْمة (جنوب دارفور) في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨ بحجة البحث عن سلاح، حيث قتلت ٣٦ شخصاً، منهم ٢٢ امرأة و١٣ طفلاً، وجرحت عشرات النازحين في المعسكر.

ويمكن الحديث عن الوضع بين شريكي نيفاشا بعد مرور أربعة أعوام بأنه يتسم بالسلبيات الآتية:

١ ـ على رغم اتفاقية السلام إلا أن المواطن السوداني حتى الآن لم ينعم بعائدات السلام أمناً أو رخاءً اقتصادياً، فما زالت الضرائب عالية، وتكلفة الخدمات في ارتفاع، وكذلك غلاء المعيشة وزيادة نسبة الفقر والمعاناة، على رغم إنتاج وتصدير النفط وتوقف الحرب.

٢ ـ انتشار السلاح بين الأفراد والانفلات الأمني في المدن، مثل ما حدث في جوبا وملكال والكلاكلة وأم درمان وفي أبيي، وما حدث ويحدث للشماليين في الجنوب (انظر الفصل الرابع)، إضافة إلى وجود أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ قطعة سلاح (غير مرخصة) في أيدي المواطنين في جنوب كردفان وحدها.

٣ ـ تردّي الحماس لدى المواطن للاتفاق حتى في الجنوب، على رغم كل

المكتسبات على المستوى الحكومي، فما زالت عمليات إعادة الإعمار ضعيفة وعودة النازحين محدودة.

٤ ـ استمرار احتكار الدولة للإعلام المسموع والمرئي، وتبنّي وجهة نظر الحكومة (مع أغلبية المؤتمر الوطني) الأمر الذي لم يسهم في نشر الاتفاقية أو تناولها الموضوعي ونشر ثقافة السلام.

٥ ـ حالة الإحباط منذ وفاة غارنغ، وما تلاها من أحداث ربما تدفع في اتجاه الانفصال، خاصة في وجود عناصر من الشمال والجنوب لها مصالح مباشرة في الانفصال.

٦ ـ الوضع الدستوري الانتقالي الحالي للجنوب، والتسليح الكبير والنوعي للجيش الشعبي الذي يسيطر على الأمن في الجنوب، واستمرار الخلافات بين الشريكين في كثير من القضايا الأساسية، والمستجدات المختلفة، كلها عوامل قد تجعل الحركة الشعبية تنزوي تدريجياً في الجنوب، وتنسحب من القضايا القومية، وكل ذلك ربما يشجع الاتجاه نحو الانفصال.

٧ ـ اتفاقية نيفاشا وبما منحته للجنوب، من سلطة وثروة، شجعت الجماعات المسلحة الأخرى المعارضة ـ مثل الشرق ودارفور ـ على المطالبة بمنصب نائب الرئيس. وهذا من شأنه أن يسبب عدم استقرار في الدستور، ويشجع على المزيد من مطالبات مماثلة من قبل الجهات الأخرى، مما يسبب تعقيدات سياسية أخرى.

٨ ـ أبرم نظام الإنقاذ اتفاقيات سلام معيبة «نجحت في إرضاء بعض القوى السياسية، ولكنها لم تنجح في بناء السلام العادل الشامل، بل صارت مدخلاً إلى تدويل الشأن السوداني بصورة غير مسبوقة»، كما حدث في دارفور، وجنوب كردفان.

٩ ـ حتى منتصف عام ٢٠٠٩ ما زالت العلاقة بين الطرفين مأزومة ومتوترة، ومن أمثلة ذلك:

أ ـ في أيار/ مايو ٢٠٠٩ صرح أحد قياديي الحركة الشعبية لتحرير السودان أن حركته سوف تشنّ حرباً على الحكومة ما لم يتم حسم القضايا الست العالقة، ومن أهمها: عدم تنفيذ اتفاق نيفاشا روحاً ونصاً؛ وموقف المؤتمر الوطني من تبعية منطقة أبيي للجنوب؛ وتسليح المؤتمر الوطني لبعض قبائل الجنوب لتقاتل الحركة الشعبية.

ب ـ كشفت الحركة عن أن لها خطة أسمتها «ب ـ ج» ستتخذها لاحقاً في حال تعّنت المؤتمر الوطني في إنفاذ القوانين وتنفيذ اتفاقية السلام الشامل. وصرح يان ماثيو ـ الناطق الرسمي باسم الحركة الشعبية ـ أن هناك مجموعة في المؤتمر الوطني تعرقل القوانين وتسعى إلى نسف الاتفاقية. وقال إن الحركة ستردّ على أي هجوم من المؤتمر الوطني بالأدلة الدامغة، خاصة في ما يتعلق بالفساد في الحكومة. واتهم المؤتمر الوطني بأنه يسعى إلى شق الحركة بتسجيل اسم في الخفاء (هو الحركة الشعبية ـ التغيير الديمقراطي)، ووصف ذلك بسيناريو أطلق عليه «المؤامرة الكبرى» .وبالفعل، أعلن د. لام أكول في الأسبوع الأول من حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ انشقاقه عن الحركة الشعبية وتأسيس حزب جنوبي جديد بذلك الاسم المشار إليه آنفاً.

ج ـ صرح سالفا كير، رئيس الحركة الشعبية ورئيس حكومة الجنوب، في ١٨ أيار/ مايو ٢٠٠٩، أنه غير راض بنتيجة التعداد السكاني التي قالت إن شعب الجنوب يشكل ٢١ بالمئة من سكان السودان، ويرى أنهم يشكّلون ثلث سكان السودان وليس خُمسه. واعترضت الحركة على ما جاء في نتيجة الإحصاء الذي تتم على أساسه الانتخابات، وهددت بمقاطعة الانتخابات إن تمت على أساس هذا التعداد.

د ـ في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٠٩ وجّه البشير انتقادات شديدة اللهجة إلى الحركة الشعبية، وقال إنها تطالب بالحريات في الشمال دون النظر إلى طريقة حكمها في الجنوب. ودعاها إلى إقامة حكم مدني، وسحب الجيش الشعبي من الطرق والمدن وإعادته إلى المعسكرات. واستنكر حديث الحركة الشعبية عن القوانين المقيدة للحريات، وقال: «هم يحكمون الجنوب منذ أربع سنوات بالاستخبارات العسكرية، وعليهم أن يعيدوا الحياة المدنية إلى الجنوب ليكون المناخ مهيأ لقيام الانتخابات، وأن يكون هناك حرية عمل لكل القوى السياسية في الجنوب كما هو متاح في الشمال. وإن كانت الحركة تظن أنها أقفلت الجنوب في وجه القوى السياسية في الجنوب، فإن المعاملة سوف تكون بالمثل في الشمال».

هـ ـ في ١٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ صرح الفريق سالفا كير، نائب رئيس الجمهورية ورئيس حكومة الجنوب والحركة الشعبية، أن حكومته تعمل على إعادة تنظيم جيشها للاستعداد للدفاع عن نفسها إذا ما عادت الحرب مرة أخرى. وقال إن الجنوب لن يبدأ الحرب، ولكنه مستعد لها إذا ما فُرضت عليه.

و ـ في ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٩ عقدت الحركة الشعبية مؤتمراً صحفياً في الخرطوم اتهمت فيه المؤتمر الوطني بـ «التلكؤ في انفاذ اتفاقية نيفاشا للسلام، وقال الناطق الرسمي باسم الحركة (ماثيو) أن ٦٣ بنداً في الاتفاقية ظلت عالقة، من بينها المصفوفة وتعديل القوانين المقيدة للحريات والمشورة الشعبية في جنوب كردفان والنيل الأزرق والمصالحات الوطنية وقوانين الأمن والإجراءات الجنائية والاستفتاء. وقال إن المؤتمر الوطني لم يقم بأي خطوة لوضع الشعب السوداني في قالب المصالحة الوطنية، وإنه تدخل في تعيين وزراء الحركة الشعبية. وطالب بإشراك الحركة في عمليات إنتاج وتسويق النفط، وقال إن الحركة لا تدري إلى الآن (منتصف ٢٠٠٩) كم برميل يُنتج يومياً.

خامساً: عدم ثقة واتهامات متبادلة

إضافة إلى الملاحظات السابقة، فإن أكثر ما يهدد تنفيذ اتفاقية السلام هو عدم الثقة والاتهامات المتبادلة بين الطرفين منذ توقيع الاتفاقية وبداية الشراكة (٩ تموز/يوليو ٢٠٠٥) وحتى تاريخ كتابة هذا الكتاب (تموز/يوليو ٢٠٠٩). وقد يصدق القول ـ كما أكدت ذلك الكثير من الأحداث ـ أنه كل ما يتم من حوار وتجاوز الأزمات بين الشريكين، لا يتجاوز المهدئات. فبعد مرور ما يقارب الخمسة أعوام على اتفاق نيفاشا (أي حتى بداية النصف الثاني من عام ٢٠٠٩) ما زالت العلاقة بين الطرفين متوترة ومأزومة. وقد صرح أحد قياديي الحركة الشعبية في أيار/مايو ٢٠٠٩ بأن حركته سوف تشنّ حرباً على الحكومة ما لم يتم حسم القضايا العالقة، ومن أهمها:

ـ عدم تنفيذ اتفاق نيفاشا نصاً وروحاً.

ـ موقف المؤتمر الوطني من تبعية منطقة أبيي للجنوب.

ـ تسليح المؤتمر الوطني قبائل الجنوب لتقاتل الحركة الشعبية.

كذلك في إطار عدم الثقة وتبادل الاتهامات المتواصلة بين الطرفين، كشفت الحركة الشعبية بأن لها خططاً سمتها بـ «ب ـ ج» ستتخذها لاحقاً في حال تعنّت المؤتمر الوطني في إنفاذ القوانين وتنفيذ اتفاقية السلام الشامل. وصرح يان ماثيو، الناطق الرسمي باسم الحركة أن هناك مجموعة في المؤتمر الوطني تعرقل القوانين وتسعى إلى نسف الاتفاقية. وقال إن الحركة سترّد على أي هجوم من المؤتمر الوطني بالأدلة الدامغة، خاصة في ما يتعلق بالفساد في الحكومة. واتهم المؤتمر الوطني بأنه

يسعى إلى شق الحركة بتسجيل اسم في الخفاء هو «الحركة الشعبية ـ التغيير الديمقراطي»، ووصف ذلك بسيناريو أطلق عليه «المؤامرة الكبرى». وبالفعل في تموز/يوليو ٢٠٠٩ أعلن د. لام أكول (القيادي المنشق عن الحركة الشعبية) عن تأسيس حزب جديد بذلك الاسم.

من ناحية أخرى، بعد توجيه الرئيس السوداني الرئيس المشير عمر البشير انتقادات شديدة اللهجة إلى الحركة الشعبية، ردّت الحركة الشعبية بشدة على تصريحات الرئيس البشير، فقالت: «إن تصريحات البشير ومسؤولين آخرين في حزبه تعبير عن حالة الخوف والهلع من المدّ الجماهيري للحركة في الولايات كافة، وإن تلك التصريحات توحي بتوجّه نحو إعادة النظام الدكتاتوري العسكري إلى السودان»، ووصفتها بأنها «خرق لاتفاقية السلام التي أوقفت الحرب». كذلك اتهم المؤتمر الوطني قيادات في الحركة الشعبية بالسعي إلى إسقاط النظام بالتحالف مع كتلة تجمّع الأحزاب السياسية المعارضة، وأن ذلك يتم كجزء من الاستهداف الخارجي.

وفي تصعيد مفاجئ، صرح سالفا كير، النائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس الحركة الشعبية، بأن حكومته (حكومة جنوب السودان) تعمل على إعادة تنظيم جيشها للاستعداد للدفاع عن نفسها إذا ما عادت الحرب مرة أخرى. وقال (لراديو لندن) إنه لن يبدأ الحرب، ولكنه مستعد لها إذا ما فُرضت عليه. كذلك اتهم باقان أموم، الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان، بالتنصّل من تنفيذ اتفاق السلام بهدف المحافظة على السلطة، وقال إن ذلك خطر ويهدد بإعادة إنتاج الأزمة السودانية. كما حذر المؤتمر الوطني من تقويض حقوق شعب الجنوب وحرمانهم من ممارسة حق تقرير المصير، وقال إن الوطني يلعب بالنار إذا أقدم على ذلك.

من مؤشرات التصعيد والدفع بالأمور نحو الانفصال، استجاب نواب الحركة الشعبية داخل البرلمان بالتصفيق الحاد والطويل لمقترح الانفصال عن الشمال الذي طرحه العضو مارتن تاكو موي، وتلذذوا بحديثه الذي وصف فيه الشماليين بأنهم غير جادين في السلام. وأضاف: «طالما هم «يقصد الشماليين» لا يرغبون أن يحكمهم الجنوبيون، فيجب علينا إعلان استقلال الجنوب من اليوم، وأن الحديث عن الوحدة الجاذبة مضيعة للوقت».

بصورة عامة، ليس هناك انسجام بين الشريكين، بل كثير من الأحداث

والاتهامات المتبادلة بينهما ـ من حين إلى آخر ـ يعكس عدم ثقة حادّاً، ويهدد مستقبل هذه الشراكة، ويهدد تنفيذ الاتفاقية ويضعف اتجاهات الوحدة. والمتابع لواقع الشراكة وعملية تنفيذ الاتفاقية على مدى الأربع سنوات الماضية، يلحظ الكثير من التناقضات واختلاف الرؤى والمواقف بين الطرفين. ولا يخرج الطرفان من أزمة إلا ودخلا في أخرى. وحتى بداية النصف الثاني من العام ٢٠٠٩ ظلت الخلافات بين الشريكين قائمة ومتجددة في كثير من النقاط، بل والمسائل الجوهرية. فما زال هناك صراع مسلح في منطقة أبيي، وما زال هناك اختلاف في مسألة ترسيم الحدود والقوانين. وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ زار نائب رئيس الجمهورية، علي عثمان محمد طه، جوبا واجتمع بالفريق سالفا كير، النائب الأول لرئيس الجمهورية، وزعيم الحركة الشعبية، ورئيس حكومة الجنوب، لحسم مسألة الخلافات بين الشريكين في كثير من القوانين، مثل قانون الصحافة، وقانون الأمن، وقانون الإجراءات الجنائية والعقوبات، والاستفتاء والمشورة الشعبية لولايتي النيل الأزرق وكردفان وغيرهما. غير أن نائب الرئيس عاد إلى الخرطوم دون التوصل إلى اتفاق.

كذلك هناك مشكلات خاصة بالجانب الجنوبي ربما تؤثر سلباً في تعامل النخبة السياسية الشمالية مع الجنوب ومستقبله، منها مثلاً أن الحركة الشعبية لا تمثل كل الجنوب، فهناك قوى سياسية أخرى تستنكر هيمنة الحركة على الأمور في الجنوب وإقصاء القوى الأخرى. كذلك هناك تياران في داخل الحركة الشعبية: تيار القوميين الجنوبيين الذي يرون بضرورة الانكفاء جنوباً للأخذ بيد الجنوب، دون إيلاء بقية السودان اعتبارات أكبر، وهذا التيار انفصالي؛ وتيار السودان الجديد الذي يرى ضرورة صياغة السودان على أسس جديدة تستوعب الجميع، لكن على رأس هذه الأسس الجديدة الديمقراطية والعلمانية. والأخيرة (العلمانية) غير مقبولة لشمال يدين بالإسلام، وبالتالي ربما يشكّل هذا الاتجاه أيضاً مهدداً لخيار الوحدة.

خاتمة

خلاصة هذا الطرح هو أن توقيع اتفاقية السلام الشامل في كينيا في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ تكمن قيمته في وضع حدّ للحرب. لكن من المخاطرة الاعتماد عليه في تأسيس مجتمع سوداني متكامل (Integrated Society)، لأن التعويل على اتفاقية السلام لتكون حلاً جذرياً يعكس رؤية قاصرة، وقد يثبت الواقع عدم

صدقها. هناك فرق كبير بين الواقع الاجتماعي وأطروحات السياسيين. وتمثل اتفاقية السلام أحد هذه الأطروحات، ذلك لأن هذه الاتفاقية تختزل مشكلة معقدة ـ مثل مشكلة الهوية ـ في معالجات سياسية ـ اقتصادية. لذلك تصرّ هذه الدراسة على المدخل السوسيولوجي لتوصيف جوهر العلاقة الجنوبية ـ الشمالية، لأن جوهر العلاقات يكمن في البعد الاجتماعي والهوية الثقافية، وليس في البعد السياسي أو الاقتصادي.

حتى على المستوى السياسي، تواجه الاتفاقية عقبات وانتقادات شديدة، ربما تؤثر فيها وفي مستقبل الوحدة في السودان. وقد بدأ العديد من الأصوات يرجح الانفصال. فمثلاً الفريق سالفا كير، وعلى الرغم من أنه النائب الأول لرئيس الجمهورية، أكد في تصريح له أن الانفصاليين في جنوب السودان يشكلون الأغلبية العظمى من السكان، وقال: علينا نحن الجنوبيين أن لا نسمح لأحد بأن يضعنا أمام خيارين: إما أن نختار الوحدة ونصبح مواطنين من الدرجة الثانية، وإما أن نختار الانفصال ونعيش في دولتنا المستقلة. لا شك أن في ذلك إيحاء في شكل تنوير للجنوبيين بأن الانفصال أكرم لهم، لأن الوحدة تجعلهم مواطنين من الدرجة الثانية. وفي تصريح له لاحقاً لصحيفة **نيويورك تايمز** شنّ سالفا كير هجوماً جديداً على المؤتمر الوطني، قائلاً: «إنهم ما زالوا يخادعوننا لا أكثر[٤]. ونحن ما نزال مواطنين من الدرجة الرابعة في بلادنا، وهذا ما سيدفع بغالبية الجنوبيين إلى التصويت لصالح الانفصال. وفي ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ أعلنت الحركة الشعبية أن علاقتها مع المؤتمر الوطني وصلت إلى درجة الانهيار، واعتبرت ذلك أزمة وطنية تهدد عملية السلام والتحول الديمقراطي ووحدة البلاد. واتهم الأمين العام للحركة، باقان أموم، المؤتمر الوطني بارتكاب خروقات جوهرية في اتفاقية السلام، مما أدى إلى تدهور العلاقة بين الشريكين وانهيارها بعد أن وصلت إلى طريق مسدود، وأن علاقة الطرفين وصلت إلى مرحلة خطيرة بات معها السلام وبقاء السودان موحداً في خطر[٥]. وعندما زار الرئيس المصري حسني مبارك مدينة جوبا (عاصمة جنوب السودان) في الأسبوع الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ قال له الفريق سالفا كير: «إن المؤتمر الوطني لم يفعل ما يجعل الوحدة جاذبة للجنوبيين، وأن تقرير المصير حق دستوري نص عليه اتفاق السلام.

---

(٤) *New York Times*, 25/9/2007.

(٥) قناة «الجزيرة» بتاريخ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧ <http://www.aljazeera.net>.

وفي المقابل، نجد أن أحد قادة الحركة الإسلامية (يس عمر الإمام) قد سخر من اتفاقية نيفاشا بالقول: «لا جدوى منها لأنها حصرت السلطة في جسمين: المؤتمر الوطني، والحركة الشعبية»، وعبّر عن عدم تفاؤله بمستقبل هذه الاتفاقية[٦]. وفي تقريرها بتاريخ ٢٦ تموز/يوليو ٢٠٠٧، حذرت مجموعة الأزمات الدولية من أن اتفاقية نيفاشا مهددة بالانهيار بسبب «التخريب الحكومي والإهمال الدولي». والخشية أن يكون لهذه الاتفاقية نتائج سلبية على استقرار ووحدة السودان، لأن ما حققه الجنوبيون من مكاسب عن طريق القوة (الحرب) ربما يشجع أقاليم أخرى على رفع السلاح في وجه السلطة المركزية. وقد بدأت بالفعل تظهر هذه الحركات المطلبية المسلحة، كما يجري في دارفور، وفي الشرق، وبعض التنظيمات في كردفان.

* * *

وأخيراً، لا بدّ من الإشارة إلى بعد الأحداث التي تنبئ بتحقيق ما توقعته من أزمات بين الطرفين من ناحية عدم الثقة، ومن ناحية صراع الهويات. ففي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ انسحب وزراء الحركة من الحكومة المركزية، وجمدت الحركة نشاطهم إلى حين الاستجابة لشروطها. وبعد شهرين، أي في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ أعلنت الحركة عن عودة وزرائها بعد تعديلات كان أبرزها خروج د. لام أكول من التشكيلة نهائياً لاتهام الحركة له بأنه أصبح يخدم أجندة المؤتمر الوطني، وأصبح يعمل بعيداً عن أهداف الحركة. أما من ناحية صراع الهويات، فقد اندلعت حرب أهلية بين قبيلة المسيرية وقبيلة الدينكا (الحركة الشعبية) في منطقة أبيي، وهي المنطقة المتنازع حولها بين الشمال والجنوب. هذه الأحداث أكدت ما ذهبت إليه هذه الدراسة في الجزء الخاص بصراع الهويات في الفصل الثالث. ففي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بعد ساعات من مغادرة الوفد الحكومي ـ بقيادة وزير الدفاع ـ لمدينة الميرم في جنوب كردفان (في ٤ كانون الثاني/يناير) تجددت الاشتباكات بين المسيرية والجيش الشعبي، وأدت إلى وقوع ١٢ قتيلاً في صفوف المسيرية وعدد من الجرحى (هذه هي المرة الرابعة لهجوم الجيش الشعبي على قبيلة المسيرية مخلفاً المئات من القتلى والجرحى ـ انظر تسلسل الأحداث في ملحق هذه الدراسة). وهددت قيادات من المسيرية باللجوء إلى الأمم المتحدة وشركاء اتفاق السلام لاحتواء الأحداث التي اعتبرتها

(٦) **آخر لحظة** (الخرطوم)، ١٨/٩/٢٠٠٧.

خطراً يهدد السلام. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وصفت هيئة علماء السودان في ولاية جنوب كردفان ما يقوم به الجيش الشعبي ـ الجناح الشعبي للحركة الشعبية ـ تجاه قبيلة المسيرية بالإبادة الجماعية، محذرة في الوقت ذاته من امتداد ما أسمته بالاعتداءات الوحشية إلى مناطق جبال النوبة. وناشدت الهيئة في بيان لها (٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨) الرئيس المشير البشير بالتدخل الفوري لجهة إنقاذ قبيلة المسيرية، مطالبة القوات المسلحة بالقيام بدورها في حماية المواطنين في ولاية جنوب كردفان شمال حدود ١٩٥٦. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ اتهم أمير المسيرية الحريكة عز الدين القوات المسلحة بـ «التفرج» على ما يحدث (للمسيرية) بسبب اتفاقية نيفاشا.

هذه الاتفاقية، على رغم عظمتها وقيمتها في إيقاف الحرب، إلا أنها بطابعها السياسي والاقتصادي تظل قاصرة دون تحقيق الاندماج الكامل بين شعب الشمال وشعب الجنوب. فهي ـ سياسياً ـ تشرك الجنوبيين في مركز القرار، واقتصادياً ربما تساعد في تخفيف الشعور بالظلم. غير أن كل ذلك يظل تدابير سياسية واقتصادية لا تمسّ جوهر البناء الاجتماعي أو تغيِّر في طبيعة العلاقات الجنوبية الشمالية، ولا يمكنها تحقيق اندماج الهويات الشمالية والجنوبية بما يحقق الوحدة الوطنية الكاملة والمستدامة.

إن الأمر يحتاج إلى جهد كبير ودور فاعل من المفكرين والعلماء من أجل صياغة برنامج وطني للاندماج من خلال آليات محددة، مثل عملية تثاقف مستمرة ـ من خلال توظيف وسائل الإعلام لهذا الهدف ـ وتوفير أطر التواصل الاجتماعي، مثل انخراط الجنوبيين في منظمات المجتمع المدني والأهلي في الشمال، وتشجيع التزاوج، وتعزيز التعايش الديني، وانتهاج خطاب ديني يزيل الهواجس والحواجز، وتعديل القناعات القديمة التي ترى في الآخر ديناً مغايراً يقصي الطرف الثاني، أو يرى فيه نقيضاً لدينه، أو الإثنية التي ترى في وجود الإثنية الأخرى إقصاء أو تهميشاً لهويتها.

لكن كل ذلك يحتاج إلى وقت طويل بعد إزالة آثار الحرب وتجاوز مرارات الماضي، ولتحقيق عملية الاندماج الاجتماعي الشاملة والتكامل الوطني في المدى البعيد، وهي تعتمد على عملية (هرمنة) للهويات السودانية المتعددة بتفعيل تلك الآليات التي سبقت الإشارة إليها. لكن الحكومة تحتاج إلى عدة تدابير للتمهيد لتلك العملية، منها:

ـ إحداث تنمية شاملة خاصة في مجال مشاريع البنية الأساسية في الولايات الجنوبية، وفي مجال الخدمات، لوضع أول لبنة في أرضية بناء الثقة بين الطرفين.

ـ التمهيد لعملية الاندماج الاجتماعي والتواصل الثقافي عن طريق الحوار الفكري المتواصل بين النخبة الشمالية والجنوبية لإزالة الحواجز وتعديل الصورة الذهنية النمطية التي تراكمت عبر التاريخ.

ـ ألا يكون الاستفتاء حكراً على الجنوب، بل أن يتم استفتاء الشماليين أيضاً كضمانات بعدم وجود تيار أو قوى شمالية رافضة للوحدة مع الجنوب تهدد مستقبل الوحدة إذا ما تمت وفق موافقة الجنوبيين فقط.

إذن، ينبغي أن يكون الاستفتاء للشماليين والجنوبيين للتأكد من القناعة الشعبية التامة والإجماع الجماهيري حول الوحدة، لأن الجنوبيين قد يرون ـ ومن حقهم أن يروا ذلك ـ أنهم قد قدموا تضحيات كبيرة في حرب أهلية طويلة تستحق هذه التضحيات الانفصال وإقامة دولة خاصة بهم في الجنوب. لكن دون ذلك، فليس هناك ما يضمن أن تتحقق الوحدة المفروضة رسمياً من جانب واحد هو الجنوب. مثل هذه الوحدة من الأرجح أن لا تكون مستدامة، خاصة بعد أن دخل النفط كعامل جديد في معادلة قسمة الثروة، وهو من المحتمل أن يكون عامل صراع داخلي، ويكون كذلك عاملاً جاذباً أيضاً للتدخل الخارجي، لأن النفط أينما وُجِدَ غالباً ما يكون محركاً للأطماع الدولية، خاصة في الدول الصغيرة والضعيفة عسكرياً والمضطربة سياسياً.

إن الحل الشامل والجذري ينبغي أن ينطلق من هذه الرؤية المتكاملة للسلام، وإلا ربما يكون مصير اتفاقية نيفاشا (كينيا ٢٠٠٥) هو مصير اتفاقية أديس أبابا (إثيوبيا ١٩٧٢) ذاته، من حيث احتمال ظهور نخبة جنوبية جديدة تنتقدها وتنقضها وترفضها، وبالتالي تنقلب عليها، ويعود السودان مرة أخرى إلى دوامة التمرد والحرب الأهلية والتدخل الدولي، وكل ذلك يكون خصماً على استقرار البلاد والتنمية ومستقبل الوحدة، ويدفع الشعب السوداني الثمن باستمرار الدمار والخسارة في الأرواح والموارد. ومثل هذا السيناريو يمكن أن يتم بعناصر جنوبية جديدة لها طرح آخر ربما من منطلق ديني أو أيديولوجي أو كليهما معاً، وتدعو إلى الانفصال الكامل.

لذلك، توصلنا في هذا الكتاب إلى **النتائج** التالية:

١ ـ إن اتفاقية نيفاشا (كينيا) للسلام قد أوقفت الحرب، لكنها لم تحقق السلام، مما يهدد إمكانية حدوث وحدة مستدامة.

٢ ـ ما زال خطاب النخب الجنوبية ـ بما فيها الطبقة السياسية ـ يقوم على نبرة انفصالية (الفصل الرابع)، وما زال يعكس عدم الثقة.

٣ ـ إن اتفاقية نيفاشا التي قامت على مبدأ قسمة السلطة والثروة فجّرت صراع هويات، ربما يهدد التعايش السلمي (انظر الحديث عن نموذج أبيي في الفصل الثالث).

٤ ـ إن نيفاشا أسست لنهج جديد (سلبي) وهو أن الحكومة المركزية لا تذعن إلا للذين يحملون السلاح. لذلك جاء الانفجار المسلح في دارفور والشرق ونُذُر انفلاتات أخرى في كردفان (شهامة وشمم، ثم تحالف كردفان للتنمية (KAD)).

٥ ـ إن طرح الوحدويين في الجنوب يشترط ـ ضمناً ـ قيام وحدة على أساس مفهوم السودان الجديد الذي يقوم على العلمانية، وهو يتناقض مع الطرح الأيديولوجي الأساسي للنخبة الشمالية الذي يرفض العلمانية باعتبارها نقيضاً للحكم الإسلامي، وهذا التناقض الجذري بين الطرحين يضعف الأمل في تحقيق وحدة مستدامة.

٦ ـ إن الاندماج الاجتماعي/الثقافي اللازم للتعايش والوحدة المستدامة لم يتحقق باتفاقية سياسية، بل بميكانيزمات المجتمع (التزاوج والتمازج والانصهار في بوتقة قومية واحدة)، وهذه الميكانيزمات غير متوافرة الآن في الحالة السودانية بين الشمال والجنوب، حيث أكدت ذلك تجربة أبيي التي دامت لعدة قرون.

٧ ـ إن التنوع الديني والإثني والثقافي ليس المشكلة، وإنما تكمن المشكلة في فشل النخب الحاكمة في تحقيق العدالة والتوازن بين مكونات هذه الموزاييك (الفسيفساء).

* * *

هناك جانب آخر مهم حول ضمانات استدامة السلام هو أن تضع الحكومة السودانية في الحسبان بأن وفاة جون غارنغ لا تعني نهاية أيديولوجيا الحركة الشعبية. فالحركة الشعبية لها مبادئها وأدبياتها التي ما تزال النخبة الجنوبية متمسكة بها. فرؤية الحركة المتمثلة في «السودان الجديد» تنطوي على خيارات أساسية، على

رأسها إقامة سودان جنوبي مستقل قوامه كونفدرالية (Confederacy) من النيليين والاستوائيين لتشكيل «جمهورية أزانيا» (Republic of Azania). فهل بتوقيع اتفاقية السلام تخلت الحركة الشعبية عن هذا الخيار؟ ربما يكون خيار السلام قد أصبح قوياً وواقعياً للحركة الشعبية على أساس أنه مرحلة انتقالية، بمعنى أنه لا يعني تخلي الحركة عن خياراتها الأخرى بقدر ما يعني تأجيلها وإعطاء فرصة للسلام الذي يمكن أن يحقق لها أهدافها الاستراتيجية بطريقة أفضل مما يمكن تحقيقه بالحرب؛ خاصة إذا ما وضعنا في الحسبان الضغوط الدولية على الطرفين تجاه الحل السلمي، إضافة إلى الجانب الإنساني، حيث مات بالحرب أكثر من مليوني سوداني، وتم تشريد أكثر من ثلاثة ملايين من الجنوب الذي دُمِّرت فيه البنية التحتية وتوقفت التنمية، إضافة إلى الآثار الاجتماعية والنفسية للحرب.

كذلك يجب أن يوضع في الاعتبار أن الحركة الشعبية قد أسست منظومة من العلاقات الدولية، وبرعت في العلاقات العامة بتسويق قضيتها عبر الإعلام الدولي، فوجدت قضيتهم تعاطفاً من المجتمع الدولي، خاصة المنظمات الكنسية والحكومات الغربية التي دعمتها سياسياً ومادياً ودبلوماسياً وإعلامياً. ولكن بسبب أن الحرب لم تؤد إلى نتيجة واضحة ـ منتصر ومهزوم ـ وأمام المعاناة الإنسانية للمواطن الجنوبي، جاءت ضغوط الغرب في اتجاه السلام ليمهد لتقرير المصير؛ وفي ذلك ضمنياً دعم لخيارات الحركة الشعبية لتحرير السودان.

كذلك ينبغي أن نستصحب في قراءتنا للواقع ـ ورؤيتنا للمستقبل ـ حقيقة مهمة، وهي أن مناخ العلاقات الدولية الراهنة يقوم على نظام دولي أحادي ينطوي على أفكار أساسية تؤمن بصراع الحضارات. وهذا يعزّز من الخط الداعم لتأسيس دولة جنوبية مسيحية تشكل إضافة إلى محور الغرب المسيحي في مواجهة الأيديولوجيا الإسلامية في سياق صراع الحضارات.

ولذلك يظل الطرح السوسيولوجي الذي تتبناه هذه الدراسة هو المدخل السليم ـ في اعتقاد الباحث ـ للتأسيس لحل جذري للمشكلة وفق خيارين: إما تحقيق التكامل والاندماج الاجتماعي/الثقافي بين الشعبين، وهذا يحتاج ـ مع التدابير التي اقترحها هذا البحث ـ إلى أجيال، وذلك في المدى البعيد؛ وإما أن نخضع للمعطيات الآنية الضاغطة ولحقائق الواقع الاجتماعي الحالي، ويغلب خيار الانفصال. وهذا الاحتمال الأخير هو الأقرب إلى الواقع كاحتمال، لأنه يتعذر تحقيق وحدة مستدامة بين الطرفين في غياب الاندماج الاجتماعي بين

شعبين مختلفين في الخصائص الاجتماعية والهوية الثقافية، وبسبب ضغط وتأثير السياسيات الدولية والمحلية.

ومع ذلك، على حكومة المؤتمر الوطني أن تضع في الاعتبار أن شعب الجنوب ربما يصوِّت لصالح خيار الانفصال، وأن تضع استراتيجية محددة للتعامل مع هذا الواقع الجديد. وهذا يستدعي النظر إلى السيناريوهات التي سوف تترتب على واقع الانفصال. صحيح أن في داخل الحركة الشعبية تيارين متعارضين: تيار وحدوي، وآخر انفصالي، ويدعو الأخير إلى قيام السودان الجديد الذي يقوم على الديمقراطية والعلمانية، ويرى أن ذلك لا يتأتى إلا بالانفصال، لكن هذا الخيار ـ الانفصال ـ يقرره شعب الجنوب من خلال الاستفتاء، وليس النخبة.

أما في حال نجحت النخبة الجنوبية بإقناع شعب الجنوب بالانفصال عبر الاستفتاء، فإنه من الأفضل أن يتم هذا الانفصال بصورة سلمية، وأن لا تضع الحكومة العقبات أمامه، لأن السودان (الشمالي) إذا فقد الجزء الجنوبي بصورة غير سلمية، فإن الدولة الناشئة سوف تشكل من ناحية استراتيجية خطراً أكبر من حرب الجنوب نفسها، ذلك لأن الدولة الوليدة سوف تتشكل في سياق مختلف عن الشمال، وربما تدير نخبتها ظهرها للسودان الشمالي ـ وهم يحملون في دواخلهم مرارات الماضي ـ لتشكيل تحالفات مع دوائر أفريقية وغربية، وربما صهيونية، قد تهدد كيان السودان الشمالي.

أما من ناحية البنية الداخلية للدولة الوليدة، فعلى حكومة الخرطوم أن تضع في الاعتبار الاضطرابات التي سوف تندلع في شكل توترات ونزاعات قبلية وحروب أهلية قد ينتقل تأثيرها إلى الشمال من خلال التداخل القبلي وحركة الرعاة من الشمال إلى الجنوب دون وعي بالحدود السياسية الجديدة.

سوف تواجه الدولة الجديدة المتوقعة في جنوب السودان أكبر وأعقد مشكلة واجهتها أية كيانات سياسية أخرى لبناء الدولة. فالخلافات القبلية والإثنية القديمة في الجنوب سوف يتم تسييسها بصورة حادة جداً في سياق الصراع حول السلطة، إضافة إلى مشكلات الجهل والأمراض والأوبئة (خاصة الإيدز: الجنوب الأعلى في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط) والأميّة (نسبة الأميّة في الجنوب هي أعلى المعدلات في العالم: أكثر من ٨٠ بالمئة وسط الذكور و٩٦ بالمئة وسط الإناث)، إضافة إلى مشكلات بناء القدرات البشرية والبنية التحتية ومشكلات الفساد وغيرها.

كذلك إذا انفصل الجنوب (بالاستفتاء أو بغيره) ربما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها إسرائيل، إلى دعم هذه الدولة الجديدة وتزويدها بالتكنولوجيا والتدريب والمال والسلاح لتأسيس «إسرائيل أفريقية». فعلى حكومة الخرطوم أن تتوقع كل السيناريوهات، وأن تغيّر من سياستها تجاه الجنوبيين لكسب ثقة قادة لدولة جارة، ربما تحتاج إلى السودان الشمالي في كل شيء، بدلاً من أن تلجأ إلى القوى الإقليمية والدولية الأخرى، فتكون خصماً على استقرار وأمن السودان الشمالي، بدلاً من أن تكون جارة صديقة وحليفاً استراتيجياً.

مقدمـــــــة

عند ذكر مسألة جنوب السودان ـ أو علاقات الجنوب بالشمال في السودان ـ يتبادر إلى الذهن مجتمع سوداني غير منسجم وفي غاية التعقيد والتعدّد (Pluralistic). وعندما يطال التعدد الجوانب الثقافية والدينية والعرقية يكون في الغالب الناتج هو مجتمع غير متجانس (Heterogeneous). مجتمع بهذا التوصيف يحتاج إلى عملية «استجناس» أو «هرمنة» (Homogenization) لتحويل هذه الفسيفساء الثقافية الإثنية إلى تنوع يثري وحدة مستدامة يكون قوامها بناء اجتماعي متماسك (Coherent). هذا هو دور الباحث والمثقف ووسائل الإعلام والنخب أكثر من كونه مسؤولية السياسي.

ربما يصدق القول إن مشكلة جنوب السودان قد تفاقمت ـ ضمن عوامل أخرى ـ بسبب عجز النخبة السودانية عن تحقيق الانسجام بين مكوّنات المجتمع السوداني. ولأسباب تاريخية وعوامل موضوعية ـ يشير إليها هذا البحث بالتفصيل ـ ظهرت أزمة ثقة بين الطرفين ـ على مستوى النخبة السياسية.

ثم استعصت المشكلة وتفاقمت الأزمة بسبب نوع المنهج الذي تعاملت معه النخبة السياسية الحاكمة (الشمالية) مع هذه المسألة. هذا المنهج ارتبط بالعقلية التي تعاملت مع المشكلة منذ بدايات تمظهرها في شكل تمرد في خمسينيات القرن العشرين. فركزت تلك العقلية على الحل العسكري في فترة الفريق إبراهيم عبود (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤)، ثم انتقلت إلى الحل السياسي (فترة حكومة أيار/مايو ١٩٦٩ ـ ١٩٨٥) وفترة الإنقاذ (منذ عام ١٩٨٩)، وهو منهج أفضل، ولكن ذلك أطال أمد الحرب من هدنة إلى هدنة، ومن مفاوضات إلى أخرى. ولم تتمكن النخبة الشمالية من التوصل إلى اتفاق مع النخبة الجنوبية إلا بعد أن استوعبت أهمية الأبعاد الأخرى في المشكلة: البعد الاقتصادي ـ الاجتماعي وما يرتبط به من اعتراف بالظلم

الاقتصادي والتهميش السياسي، ثم البعد الخاص ببناء الثقة ـ وهو الأصعب في مرحلة الانتقال ـ ويشكل أحد العوامل الأهم في عملية تشكيل مستقبل السودان. هذا البعد الأخير يرتبط به بعد نفسي تشكّل بتراكمات تاريخية وتعزّز بسياسات استعمارية، الأمر الذي أضفى على المشكلة ـ أو علاقة الجنوب بالشمال ـ المزيد من التعقيد والتأزيم.

مجمل هذه التطورات والتراكمات التاريخية والنفسية للمسألة جعلت العقل الجنوبي يستبطن موقفاً مسبقاً تجاه الشمال ـ هو موقف عقلي ووجداني يصل إلى درجة القناعة الجازمة (Dogma) بأن الشمال يقوم على هوية مختلفة جداً عن الجنوب. هذا الموقف أصبح واضحاً على مستوى المقولات، وعلى مستوى الممارسات. يقوم الموقف الجنوبي على فكرة استعلاء الشمالي على الجنوبي. وعلى الرغم من أن الانتلجنتسيا الجنوبية تعترف بأن مصدر هذا الاستعلاء هو العروبة والإسلام باعتبارهما يشكلان ثقافة راقية، إلا أنها ترى «أن الوجه الآخر للعُملة هو تحقير الجنوبي»[1].

تبدو المسألة أكبر من النظر إليها باعتبارها مسألة موارد وظلم اقتصادي وتهميش سياسي، بل تتجاوز كل ذلك إلى تباين ثقافي واختلاف عرقي وإلى صراع في الهويات. لذلك يحاول هذا الكتاب تناولها من خلال هذا المنظور الشامل. ويرى أن المدخل السوسيولوجي والمنهج المتكامل هو الأنسب للمعالجة العلمية، وأن أسلوب التحليل الاستقرائي الذي يستند إلى بعض المحاولات الإمبيريقية هو الذي يمكننا من النظر بموضوعية إلى مستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب في السودان، واستخلاص مؤشرات يمكن أن نحكم من خلالها على إمكانية تحقيق وحدة بين الطرفين.

يهدف الكتاب إلى دراسة حقائق التاريخ وعوامل الأنثروبولوجيا وتحليل معطيات الواقع للتنبوء بمستقبل العلاقة بين الشمال والجنوب والنظر في إمكانية تحقيق وحدة مستدامة أو عدم ذلك. كما يهدف البحث إلى التنبيه إلى خطأ المنهج الذي كان سائداً في التعامل مع المشكلة على المستوى الأكاديمي والعملي.

---

(١) فرانسيس دينق، **صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان**، ترجمة عوض حسن (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٩).

تنبع أهمية هذا الكتاب من أنه يأتي في وقت تمر فيه علاقة الجنوب والشمال في السودان بمنعطف خطير وفق ما جاءت به اتفاقية نيفاشا (كينيا) للسلام الشامل التي أعطت حق تقرير المصير لشعب الجنوب بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات (٢٠٠٥ ـ ٢٠١١). هذا يعني أن شعب الجنوب قد يصوِّت ـ وفق استفتاء ـ إما لصالح الوحدة أو لصالح الانفصال عن الشمال لتشكيل دولة مستقلة جديدة. وهذا يعني أن الاتفاقية تشكل نقطة تحول في تاريخ السودان، مما يستدعي ضرورة البحث في هذه المتغيرات ومآلاتها.

لذلك تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية ترى أنه من الصعب تحقيق وحدة مستدامة بين الشمال والجنوب من خلال تلك الأطروحة التقليدية التي تختزل المسألة في اختلافات سياسية يمكن حلها بإعادة توزيع السلطة، أو تظلمات اقتصادية يمكن حسمها من خلال معادلة جديدة لتوزيع الثروة أو من خلال ترتيبات إدارية تقوم على الفدرالية؛ من خلال استقراء أحداث كثيرة يستخدمها الباحث كمؤشرات، تتكامل في نسق نظري ومقولات ترجح عدم إمكانية تحقيق التكامل الوطني أو بناء سلام مستدام، وبالتالي وحدة مستقرة بين شمال السودان وجنوبه، ما لم يتم ذلك وفق منظور سوسيولوجي شامل واندماج اجتماعي حقيقي يمهّد لانصهار بين القوميات في هوية سودانية كبرى واحدة تتعايش في داخلها عناصر التنوع الثقافي في انسجام تلقائي.

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

١ ـ جنوب السودان وشماله مختلفان في كل العناصر الضرورية لتشكيل القومية الواحدة (اللغة، الدين، الثقافة، العنصر، الأصل... إلخ).

٢ ـ لم يكن الاستعمار سبباً أساسياً في مشكلة الجنوب، ولكنه زاد من الاختلافات الموجودة أصلاً بسياساته التي عزلت الجنوب ومنعته من التفاعل مع الشمال.

٣ ـ إن الدين لم يكن المحرك الأساسي للمشكلة، ولكن تسييس الدين هو الذي زاد من تفاقمها، وكان مدخلاً للتدخل الأجنبي.

٤ ـ إن اختزال المشكلة في الجانب السياسي واعتماد الحل العسكري هو الذي زاد من تعقيدها وأدى إلى تدويلها.

٥ ـ إن الصراع بين الشمال والجنوب هو صراع هويات، وإن اتفاقية السلام

بتركيزها على قسمة السلطة (البعد السياسي) وتوزيع الثروة (البعد الاقتصادي) أوقفت الحرب لكنها لن تحقق وحدة مستدامة.

اتبع هذا البحث السياسي المنهج التاريخي الوصفي. وقد استخدم البحث الأسلوب الاستقرائي واستعان ببعض الدراسات الميدانية (الإمبيريقية Empirical) ذات الصلة في هذا السياق.

يناقش الكتاب المصطلحات الرئيسية في سياق تناولها في المتن، مثل: الهوية، والإثنية، والإثنية المسيّسة، والقومية، والاستعلاء العرقي، والمناطق المهمشة، والرق (Slavery)، والاسترقاق (Enslavement) وغيرها. لكن ينبّه الكتاب هنا إلى أنه يستخدم كلمة «أفريقية» ليس بمعناها الجغرافي، بل بمدلولها الثقافي (Cultural Denotation). فأصبحت هناك مفردات تعبر عن هذا المضمون (Connotation) مثل: «أفريقيا السوداء»، و«أفريقيا جنوب الصحراء». إن «أفريقيا» المقصودة هنا ـ بحسب توصيف علماء الأنثروبولوجيا ـ تضم أربع مجموعات، هي: مجموعة البوشمان، ومجموعة الهوتنتوت، ومجموعة الأقزام، ومجموعة الزنوج (وهم العنصر الرئيسي السائد في أفريقيا المدارية (Tropical Africa) وتبلغ نسبتهم ٧٠ بالمئة من سكان القارة الأفريقية). هذا التوصيف هو الذي يستخدمه هذا الكتاب عندما يشير إلى شمالي «عربي» مقابل جنوبي «أفريقي».

اشتمل هذا الكتاب على مقدمة وخمسة فصول وخاتمة. يبيّن **الفصل الأول** تركيبة مجتمع جنوب السودان وخلفيات العلاقة مع الشمال، حيث تناول القبائل الرئيسية المكونة لمجتمع الجنوب، جذورها وأصلها وعاداتها؛ كما تناول أثر الاستعمار وأثر الرق وتجارة الرقيق على علاقة الجنوب بالشمال.

ركز **الفصل الثاني** على البعد الديني لمسألة الجنوب، واشتمل ذلك على الوجود المسيحي في السودان، ونشاط الحركات التبشيرية والإرساليات وتعامل حكومة السودان مع النشاط الكنسي، ثم تسييس الدين ودور الدين في صراع الهويات وفي التدخل الأجنبي.

أما **الفصل الثالث**، حول صراع الهويات، فقد تناول مفهوم الهوية وتأثير الإثنية في العلاقات الجنوبية الشمالية، ثم يقدم منظوراً سوسيولوجياً لصراع الهويات، وتأثير ذلك في مستقبل السلام في السودان، ومدى فاعلية اتفاقية السلام في تحقيق الوحدة المستدامة مع إشارة إلى نموذج أبيي.

تناول **الفصل الرابع** مهددات الوحدة بمقاربة إمبيريقية (Empirical Approach)

استندت إلى استطلاعات ودراسات ميدانية وسط النازحين الجنوبيين في معسكرات في أطراف العاصمة الخرطوم، وذلك عن رأيهم حول الوحدة والانفصال وعلاقتهم بالشماليين، وكيف ينظرون إلى الشمالي ومدى اندماجهم في مجتمع العاصمة. ثم دراسة خاصة بأحداث العنف التي صاحبت حادث وفاة د. جون غارنغ (رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان) في أغسطس/آب ٢٠٠٥.

أما **الفصل الخامس**، فقد قدّم إضاءات على اتفاقية السلام الشامل مع محاولة تقييمها في ضوء الأوضاع في الواقع، وكشف آراء بعض القوى السياسية التي لم تشارك في الاتفاقية التي هندسها ووقّع عليها حزبان، أو طرفان، هما: حزب المؤتمر الوطني الحاكم (الحركة الإسلامية)، والحركة الشعبية لتحرير السودان التي تمر بمرحلة التحول من حركة مسلحة إلى حزب سياسي، إضافة إلى الإشارة إلى بعض التحديات التي تواجه تطبيق الاتفاقية.

وتنتهي الدراسة بـ **خاتمة** بلورت فيها المؤشرات التي توصلت إليها حول أي الاتجاهين هو الغالب: الوحدة أم الانفصال؟ وتوقعت الدراسة بعض السيناريوهات، واقترحت كيفية التعامل معها.

عبده مختار موسى

الخرطوم، تموز/يوليو ٢٠٠٩

الفصل الأول

جنوب السودان: التركيبة
وخلفيات العلاقة مع الشمال

أولاً: بلاد السودان

تستدعي دراسة جنوب السودان كجزء من السودان الكيان السياسي الواحد النظر إلى السودان في تكوينه الحديث، أو تحديداً عندما بدأ مرحلة جديدة بالحكم التركي/المصري (١٨٢١ ـ ١٨٨٥) الذي اتسم بإخضاع الممالك الموجودة آنذاك لسلطة سياسية مركزية واحدة. يصف البعض بلاد السودان بعد عام ١٨٢١ بـ «السودان الحديث»، مع الأخذ في الاعتبار أن كلمة «حديث» يتم استخدامها هنا مجازياً، فليس هنالك تحول كبير للبنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية تجعل من هذا التاريخ بداية للحداثة، لأن الحداثة عملية معقدة تتداخل فيها البنيات، حيث إن الانتقال من بنية اقتصادية ـ اجتماعية إلى أخرى لا يتم فجأة، بل هو تقسيم لتسهيل الدراسة.

كان يُطلق على سودان اليوم قبل خضوعه للاستعمار التركي/المصري اسم «بلاد السودان». وهذا اصطلاح جغرافي عرقي ابتدعه الرحالة المسلمون عند ملامستهم لهذه المنطقة التي تسكنها قبائل سوداء البشرة، فسمّوها «بلاد السودان»، وسودان جمع أسود. ثم قسموها إلى بلاد السودان الشرقي وتشمل أغلب سودان اليوم، وأوسط وتشمل دارفور وودّاي وغربي، وتمتد حتى المحيط الأطلسي[١]. كان سودان اليوم (بلاد السودان وجزء من بلاد السودان الأوسط) يتألف من عدة ممالك ومشيخات هي:

أ ـ **مملكة الفونج** (١٥٠٤ ـ ١٨٢١): وتسمّى أيضاً مملكة سنار والسلطنة

(١) J. Spencer Trimingham, *A History of Islam in West Africa*, Oxford Paperbacks; 223 (London; New York: Oxford University Press, 1970), and *The Central Bilad al-Sudan: Tradition and Adaptation: Essays on the Geography and Economic and Political History of the Sudanic Belt: Proceedings of the Third International Conference of the Institute of African and Asian Studies, University of Khartoum, Held from 8 to 13 November 1977*, edited by Yusuf Fadl Hassan and Paul Doornbos, Sudanese Library Series; no. 11 ([Khartoum]: The Institute, [1979]), p. 188.

الزرقاء، وعاصمتها سنار. وتمتد من الشلال الثالث حتى حدود إثيوبيا جنوباً، ومن الصحراء الشرقية حتى كردفان غرباً. وتتألف مملكة الفونج من عدة سلطنات ومشيخات، خضع بعضها للفونج مباشرة، وهي: مشيخة خشم البحر، ومملكة فازوغلي، ومشيخة الحمدة، ومملكة بني عامر، ومملكة الحلنقة؛ وخضع لها البعض الآخر بواسطة العبدلاب، وهي: مشيخة الشنابلة والمناصير، وممالك الجموعية والجعليين والميرفاب والرباطاب والشايقية ودنقلا العجوز والخندق وأرغو.

ب ـ **قبائل البجة في الشرق**: وأهم مركز لهم مدينة سواكن، التي كان يحكمها أمير يتم اختياره من بين الحدارية، وهم خليط من عرب وبجة، ويسيطرون على تجارة سواكن.

ج ـ **مملكة كرفان**: نشأت في كردفان مملكتان: تقلي في الجنوب، والمسبعات في الشمال. ويُطلق اسم مملكة كردفان أحياناً ليعني تجاوزاً مملكة المسبعات، وعاصمتها الأبيض. وقد تأثر تاريخ كردفان كثيراً لوقوعها بين مملكة الفونج في الشرق والفور في الغرب، مما جعل مصيرها يتقلب كثيراً بين المملكتين، على أنها تمتعت بالاستقلال في فترات.

د ـ **مملكة الفور** (١٦٦٠ ـ ١٨٧٤م): عاصمتها الفاشر. وتمتد حدودها من ودّاي غرباً حتى حدود كردفان. ويحدها من الجنوب بحر الغزال.

هـ ـ **القبائل الزنجية في الجنوب**: من أهمها الدينكا والشلك والنوير والزاندي. وهذه القبائل ليست جزءاً من بلاد السودان الشرقي، ولكن بعد الغزو التركي/ المصري أصبحت جزءاً من السودان[٢].

كل هذه التكوينات السياسية والإقليمية بدأت بعد عام ١٨٢١ تشكل كينونة سياسية، هي التي تُعرف بالسودان. على أن تلك الكينونة لم يكتمل تأسيسها في عام أو بضعة أعوام، بل تواصلت عملية التوسع طوال العهد التركي/المصري حتى آخر حقبة من وجوده. وكان لكل واحد من تلك التكوينات مسار تطوره الذي اختلف عن الآخر. ولكن كانت بينها أيضاً عوامل مشتركة. فأغلبها كان يمر بمرحلة مختلفة من التطور التاريخي. فنجد الملكية المشاعية القبلية للمراعي في

(٢) يوسف فضل حسن، **مقدمة في تاريخ الممالك الإسلامية في السودان الشرقي (١٤٥٠ ـ ١٨٢١)**، ط ٢ (الخرطوم: شركة سوداتيك المحدودة، ٢٠٠٣)، ص، ٣٠، ٥٣، ٧١، ٩١ و١١١.

حزام السافنا، وملكية الأرض على ضفاف النيل في أواسط السودان. وامتزجت في بعض تلك الأنظمة أنماط إقطاعية وشبه إقطاعية. كما نجد عمل الرقيق الذي يمثل الشكل الشرقي للعبودية، وهو جزء من العشيرة الأبوية. وشهدت هذه المنطقة تزايد حركة التجارة الخارجية، التي كانت تقوم بها القوافل مخترقة المنطقة شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً. وعلى رغم أن السوق الداخلي كان في مرحلة تكوينه الجينية، إلا أن التعامل السلعي النقدي بدأ يتسرب ببطء إلى خلايا المجتمع الرعوي[٣].

شهدت بلاد السودان في بدايات القرن التاسع عشر بعض التحولات الخارجية والداخلية التي كيفت مسار تطوره، ويمكن تلخيصها في الآتي:

١ ـ تعرضت المنطقة إلى غزو أجنبي نتج عنه بروز الكينونة السياسية الموحدة للسودان. ورغم أن ذلك التوحيد فرضته سياسة الحكم الأجنبي، إلا أن إرهاصات الوحدة الداخلية التي أطلت بشائرها منذ القرن الثامن عشر، قد وجدت في تلك الوحدة ما ينسجم مع وقع خطاها.

٢ ـ انتقل السودان بعد عام ١٨٢١ من مجموعة نظم سياسية ذات علاقات محدودة بالعالم الخارجي، إلى كينونة سياسية موحدة بدأت تخطو نحو الارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية بعلائق تجارية وسياسية وثقافية متفاوتة الدرجات.

٣ ـ لم يكن العامل الخارجي هو العامل الوحيد في تكوين السودان الحديث. فالنظم السياسية المختلفة كانت تعصف بها تحولات عميقة في قاع بنائها الاقتصادي ـ الاجتماعي. وجاء العامل الخارجي ليجهض التحول الداخلي وينحرف به عن مسار تطوره الذي تحكمه قدرات السودان الذاتية، إلى تحول مفروض بقوة من الخارج دفعت به إلى خدمة متطلبات السوق الراسمالية[٤].

في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٣٩ انطلقت من الخرطوم حملة قوامها عشرة مراكب بقيادة الكابتن التركي سليم، وذلك تنفيذاً لأوامر محمد علي، حاكم مصر، لاستكشاف النيل الأبيض. في جنوب ملتقى السوباط بالنيل الأبيض دخلت المراكب منطقة السدود والمستنقعات التي تعوق سريان المجرى الرئيسي للنهر.

---

(٣) محمد سعيد القدال، **تاريخ السودان الحديث (١٨٢٠ ـ ١٩٥٥)**، ط ٢ (الخرطوم: مركز عبد الكريم ميرغني، ٢٠٠٢)، ص ١٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٠.

كانت هذه السدود والمستنقعات هزمت نيرو قبل ١٨٠٠ عام كأول وآخر محاولة لاكتشاف منابع النيل الأبيض. لكن نجح سليم في اختراق منطقة السدود ووصل إلى غوندوكورو التي تبعد ألف ميل جنوب الخرطوم. وفي الوقت الذي وصل فيه ليفنغستون (Livingstone) إلى رأس الرجاء الصالح وأسس السلطان سعيد سلطنته في زنزيبار، وانتشر النفوذ الأوروبي على طول الساحل الغربي لأفريقيا، فجأة اكتشف العالم ممر مائي يقود إلى العمق الأفريقي المجهول. بفضل هذا الاكتشاف أصبح جنوب السودان على درجة عالية من الأهمية في عمليات الاستكشاف والاستعمار في أفريقيا المدارية(٥).

هذه القفزة إلى قلب أفريقيا لم تكن سوى الجزء الدراماتيكي لعملية قامت بها مصر لاكتشاف وتطوير الإمكانيات الاقتصادية والاستراتيجية للسودان مستفيدة من التأثير الأوروبي المتزايد في مجال التكنولوجيا والمفاهيم والتجارة. وارتبطت أجزاء من السودان الشمالي ارتباطاً وثيقاً بالحضارة المصرية القديمة، لكن مع تراجع القوة المصرية انتهى الارتباط. كما أن النيل بشلالاته ومنحنياته لم يشكل حلقة تواصل فاعلة بين الدولتين، فأصبح السودان معزولاً ليتطور بنفسه منزوياً خلف الصحراء. تجلت العزلة في استمرارية ممالك مسيحية في السودان لعدة قرون في وقت كان فيه الإسلام هو الدين المهيمن في مصر. وقد انهارت هذه الممالك بسبب ضعفها الداخلي نتيجة التسلل التدريجي للتجار العرب والقبائل العربية، وبقي التأثير المصري محدوداً وهامشياً حتى القرن التاسع عشر(٦).

حقق العرب وحدة حقيقية لشمال السودان، بالإضافة إلى ربطه بمجتمع أكبر عنصرياً، فتم استيعابهم مع السكان الأصليين. غير أن لغتهم وديانتهم، وإلى درجة كبيرة تركيبتهم القبلية، سادت في المنطقة، مما يميّزها بصورة حادة من الحبشة (Abyssinia)، ومن جيرانهم الوثنيين في الجنوب. لكن على الرغم من هذه الدرجة من التجانس الثقافي والتنوع البيئي، إلا أن الفقر واتساع المنطقة أعاقا تكوين وحدة اجتماعية، حيث إن الشكل وأسلوب الحياة للمزارعين النوبا والدناقلة في الشريط النيلي الضيق يختلف كثيراً عن رعاة الإبل في الصحراء أو قبائل البقارة في أراضي السافنا في كردفان بقطعانهم الضخمة وعبيدهم الزنوج(٧).

---

(٥) Richard Gray, *A History of the Southern Sudan, 1839-1889* (London: Oxford University Press, 1961), p. 1.

(٦) Trimingham, *A History of Islam in West Africa*, pp. 39-50.

(٧) Gray, Ibid., p. 2.

ابتداءً من القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر، شكلت مملكة الفونج مركز وحدة سياسية للسودان الشمالي. في القرن السابع عشر،امتدت هذه المملكة من الشلال الثالث إلى جبال الحبشة، ومن البحر الأحمر حتى دارفور. لكن انحصر الحكم المباشر في منطقة الجزيرة (بين النيلين الأبيض والأزرق)، بينما في بقية المملكة كان نفوذ سنار محصوراً في عملية جمع الجزية من وقت إلى آخر. كانت الاتصالات الرئيسية بالعالم الخارجي ليس بمصر التركية، وكانت العلاقات الدينية بالجزيرة العربية يعززها الحج، بينما تجارياً استمدت البلاد أهميتها من موقعها الوسط بين البحر الأحمر والممالك الإسلامية في دارفور، وودّاي، وبورنو[٨].

مع نهاية القرن الثامن عشر بدأت هذه الكونفدرالية الهشّة تنهار، حيث انسلخت كل من دنقلا وكردفان. لذلك في عام ١٨٢٠ استسلمت مملكة سنار وباقي شمال السودان بسهولة لقوات محمد علي باشا، الذي حوّل مصر مرة أخرى إلى قوة توسعية بطموحاته الإمبراطورية وامتلاكه للتقنية الأوروبية [٩]. ومع القوات الغازية دخلت عناصر من إثنيات متعددة: الأتراك العثمانيون، والجركس، والأكراد، والإغريق، والألبان. لكن كان السودانيون يطلقون على كل تلك القوميات «أتراك». كما أن الفترة ١٨٢٠ ـ ١٨٨٤م عُرفت بـ «التركية». وكانت مصر ولاية تتبع للامبراطورية العثمانية. وكان محمد علي يُعد والياً اعتمده السلطان في عام ١٨٠٥. واعتبرت الفرامانات الصادرة في عام ١٨٤١ شمول حكم محمد علي للتوابع خارج حدود مصر، وهي: النوبا، ودارفور، وكردفان، وسنار[١٠]. كما أن الحكام والضباط القائمين على أمر هذه التوابع تحكمهم علاقة مباشرة مع محمد علي ويدينون له بالولاء الشخصي. وتعتمد فترة حكمه على إرادته الشخصية.

كان على دولة السودان أن تعتمد على مواردها الذاتية في تسيير أمورها مع دفع جزية لمصر في شكل مواشٍ وأخشاب وذرة وذهب وعاج عبيد. وقد شارك السودانيون في الحكم المحلي منذ بداية الحكم المصري، لأن ذلك أثبت جدواه

---

(٨) H. C. Jackson, *Tooth of Fire: Being Some Account of the Ancient Kingdom of Sennar* (Oxford: B. H. Blackwell; London: Simpkin, Marshall and Co., Limited, 1912), in: Ibid., p. 2.

(٩) Gray, Ibid., p. 2.

(١٠) M. F. Shukri, *The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan, 1863-1879* (Cario: Libraire La Renasisance d'Egypte, 1937), p. 8, in: Gray, Ibid., p. 2.

الاقتصادية في حفظ النظام وجمع الضرائب. وقد احتفظ شيوخ القرى وزعماء القبائل (النظار) بسلطاتهم، وتدريجياً تم تشجيع السودانيين على تقلد الوظائف القانونية والعسكرية والإدارية[١١]. غير أن السلطة العسكرية بقيت أساساً للحكم المصري، وأخذ الجيش المصري طابع الجيوش الأوروبية الحديثة.

كانت النتيجة المباشرة للاحتلال المصري للسودان هو تكثيف الأنشطة التجارية في السودان والنمو الكبير لمدينة الخرطوم، حيث بلغ عدد سكانها في عام ١٨٣٧ حوالى ٢٠ ألف نسمة. فأصبحت الخرطوم واحدة من أهم المدن النهرية في أفريقيا، كما أصبحت مركزاً تجارياً كبيراً. وبينما ساعد الاحتلال على مركزة النشاط التجاري في الخرطوم، أصبحت الخرطوم وبسرعة شديدة بؤرة نشاطات الآلاف من الدناقلة والجعليين الذين بزّوا الآخرين في مجال الجندية والتجارة. لقد بدأ هؤلاء برؤوس أموال صغيرة، لكن سرعان ما نشطوا في تجارة الملابس والخزف، واخترقوا كردفان وسنار، وحتى تخوم أراضي الوثنيين في الجنوب حيث يبيعون عند عودتهم مشترواتهم من العبيد (الرقيق) والعاج إلى التجار المصريين في الخرطوم أو دنقلا[١٢].

قام هذا النشاط التجاري على شبكة من علاقات القربى والاتصالات الخاصة، وقد وفر هامشاً من الربح لتحقيق مستوى معيشي محدود لا يسمح للشركات الأوروبية باختراق هذه الدائرة المغلقة. وبالتالي كانت الفرصة الوحيدة للأوروبيين لاختراق شبكة التجار المسلمين هي التغلغل جنوباً عبر النهر في بلاد الوثنيين في وسط أفريقيا، لأن هذا التوغل كان يحتاج إلى رأسمال ومعدات بحجم لا يتوفر إلا للأوروبيين.

قبل مجيء الاستعمار، كان الجنوبيون معزولين عن جيرانهم الأقوياء في شمال السودان والحبشة بحواجز جغرافية، بينما شكلت جبال النوبة في جنوب كردفان وجبال الحبشة حصوناً لمجموعات وثنية صغيرة تعمل في الزراعة. كان الاستثناء هو تحركات البقارة التي تمتد جنوباً حتى بحر العرب، لكن كانت مستنقعات أفرع بحر الغزال تشكل عائقاً يرتدّون منه شمالاً مرة أخرى في فصل

---

(١١) Richard Leslie Hill, *Egypt in the Sudan, 1820-1881*, Middle Eastern Monographs; 2 (London; New York: Oxford University Press, 1959), pp. 33-64, in: Gray, Ibid., p. 3.

(١٢) Joseph Russegger, *Reisen in Europa, Asien, und Afrika* (Stuttgart: [n. pb.], 1848), pp. 18-20, in: Gray, Ibid., p. 5.

الخريف. ما وراء ذلك كانت ترقد أراضي الجنوب التي استعصمت بالمستنقعات والأدغال واستعصت على عملية الاختراق (الحضاري)، لكنها لم تصمد أمام المغامرات الاستكشافية لليفنغستون وغرانت وصامويل بيكر وغوردون الذين كان لهم الفضل في فتح هذه المنطقة التي شكلت في ما بعد مدخلاً إلى التوغل الإمبريالي في قلب أفريقيا، مما أعطى مغزى استراتيجياً لجنوب السودان، فقفز إلى واجهة التاريخ الأفريقي.

لكن المؤرخين يرون أن هذه العزلة الجنوبية ليست مطلقة، فقد استفادت المنطقة من مجاورتها لمراكز ثقافية مهمة. فمن المحتمل أن تكون المعرفة بصهر الحديد قد عبرت إلى أفريقيا الزنجية الوسطى من مملكة مروي التي ازدهرت في القرن الثالث قبل الميلاد في السودان الشمالي. كذلك يرجح المؤرخون أن يكون مفهوم «المملكة الإلهية» (Divine Kingship) قد انتشر من المركز ذاته. لكن يبدو أن كلا الإنجازين قد تجاوزا منطقة المستنقعات، وتم استيعابهما في مكان آخر[١٣].

هذه الحواجز أيضاً أعاقت توغل الإسلام، والأهم من ذلك أن المنطقة لم يكن لها أي ارتباط بشبكة تجارة القوافل في الشمال، بينما نشطت الغارات على الرقيق في تخوم جنوب دارفور وجبال النوبة وتلال الحبشة وسهول جنوب الجزيرة، وهي غارات ازدادت كثافة بعد احتلال محمد علي باشا للسودان. وقد أقام بعض الجلابة علاقات مع زعماء المجموعات الوثنية. وعندما بدأ سليم، بأوامر من محمد علي، الدخول في منطقة السدود، بدأت مرحلة جديدة للجنوب المعزول.

هذا التاريخ المضطرب مقروناً بالظروف المادية والعوائق الطبيعية، شكلت مناخاً غير ملائم لتشكيل نظم سياسية كبيرة الحجم (Large-scale Political Systems)، وكان نتاج ذلك أعداداً كبيرة من مجموعات قبلية صغيرة أو عشائر من المجموعات الكبيرة للنيليين والحاميين النيليين والقبائل السودانية (Sudanic)[١٤]. لكن لم تكن هذه القبائل في يوم من الأيام موحدة أو مستعدة لمواجهة قوى العالم الخارجي.

---

(١٣) *History and Archaeology in Africa; Report of a Conference Held in July 1953 at the School of Oriental and African Studies*, edited by R. A. Hamilton, With a foreword by C. H. Philips (London: [n. pb.], 1955), pp. 16-19.

(١٤) C.G. Seligman and Brenda Z. Seligman, *Pagan Tribes of the Nilotic Sudan*, with an introduction by Harold M. MacMichael, Ethnology of Africa (London: G. Routledge and Sons, Ltd., 1932), pp. 38 and 65-66.

ثانياً: التركيب القبلي لجنوب السودان

يقع جنوب السودان جنوب خط العرض ١٠ درجات؛ وشمال بحيرة ألبرت في يوغندا. كان الجنوب مقسماً إلى ثلاثة أقاليم، هي: الإقليم الاستوائي وعاصمته جوبا (أكبر مدن الجنوب وعاصمته)؛ وبحر الغزال وعاصمته واو؛ ثم أعالي النيل وعاصمته ملكال. بعد تطبيق نظام الحكم الاتحادي (الفدرالي) في السودان في عام ١٩٩١، تمت إعادة تقسيم الإقليم الجنوبي إلى عشر ولايات، هي: بحر الجبل، وأعالي النيل، وشمال بحر الغزال، وغرب بحر الغزال، وواراب، والبحيرات، والوحدة، وشرق الاستوائية، وغرب الاستوائية، وجونقلي.

حدود الإقليم الجنوبي لم يتم رسمها على أساس عرقي، ولم يراع الاستعمار التركيبة الأنثروبولوجية لشعوب هذا الجزء من القارة، فبعض قبائل جنوب السودان مثل الأزاندي والأشولي واللاتوكا والتركاكا والأنواك تتحرك عبر الحدود إلى الدول المجاورة. كذلك بعض قبائل الجنوب في شمال ولاية بحر الغزال وشمال ولاية أعالي النيل تتحرك إلى شمال خط العرض ١٠ درجات.

تبلغ مساحة الإقليم الجنوبي ٢٥٠,٠٠٠ ميل مربع، أي ربع مساحة السودان. ويعتبر مناخ الإقليم مدارياً، إذ تهطل الأمطار معظم أشهر العام ـ بين شهري شباط/ فبراير وتشرين الثاني/ نوفمبر ـ وتصل أقصاها في شهر آب/ أغسطس، وتتراوح ما بين ٤٠٠ مم إلى ١٠٠٠ مم^{٣}، ولكن في منطقة مثل الأماتونغ تزيد على ٢٢٠٠ مم^{٣}. ويتسم الإقليم بكثافة الحشائش والأشجار والغابات والمستنقعات والسدود التي تشكل عائقاً بين الشمال والجنوب[١٥].

يعتمد الاقتصاد على الزراعة التقليدية، حيث يُزرَع العديد من المحصولات، مثل الذرة والدخن والذرة الشامية والفول السوداني والكسافا والبامبي والبفرا والقطن والتبغ. غير أن صعوبة المواصلات ووسائل النقل تمثل عائقاً من عوائق التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الأمراض وقسوة الطبيعة. ويشكل النقل النهري أهم وسائل النقل التي تربط الجنوب بالشمال، إضافة إلى الخطوط الجوية السودانية التي تصل طائراتها إلى المدن الثلاث الكبرى فقط (جوبا، وواو، وملكال)، لكن كثيراً ما تأثرت سفرياتها بالأوضاع الأمنية في الجنوب، ولذلك لم تكن منتظمة في كل الأوقات. أما السكك الحديد، فهي تصل إلى مدينة واو فقط. وقد توقف

(١٥) Mohammad Omer Beshir, *The Southern Sudan: Background to Conflict*, 2nd ed. (Khartoum: Khartoum University Press, 1970), p. 2.

القطار بسبب الحرب منذ فترة طويلة، حيث كان كثيراً ما يتعرض إلى هجوم من الجماعات المتمردة. وفي بعض الأوقات تضطر الحكومة إلى تسيير قطار تحت حراسة مشددة من الجيش لإيصال الإمدادات والغذاء إلى الجنوب.

ديمغرافياً، نجد أن المعلومات الأساسية عن التوزيع السكاني للجنوب ضعيفة، فكل المسوح السكانية التي تمت كانت في شمال السودان، ولم تشمل الجنوب. ولذلك، فإن المعلومات حول الإنجاب والوفيات في الجنوب ضعيفة، والسبب في استبعاد الجنوب من هذه الإحصاءات السكانية القومية هو الحرب الأهلية. حتى الإحصاء القومي للسكان لعام ١٩٩٣ شمل فقط ـ في الجنوب ـ المراكز الحضرية وبعض المناطق الآمنة. وبحسب التعداد السكاني لعام ١٩٩٣ كان هناك حوالى ٣,٩ ملايين نسمة يعيشون في جنوب السودان مقارنة بحوالى ٥,٣ ملايين في عام ١٩٨٣.

أُجري تعداد سكاني في السودان في صيف العام ٢٠٠٨. وقد اكتملت عمليات العدّ في أيلول/ سبتمبر. وكان من المفترض الإعلان عن نتيجة الإحصاء قبل نهاية العام ٢٠٠٨، لكن تأخرت بسبب بعض الخلافات بين الشريكين، حيث رفض حزب المؤتمر الوطني الحاكم اقتراح شريكه في الحكم (الحركة الشعبية لتحرير السودان) أن تتضمن استمارة الإحصاء السكاني لعام ٢٠٠٨ بنداً حول الدين، فتم سحب الديانة والقبيلة من الاستمارة. ولذلك، تظل عملية تحديد نسبة المسيحيين إلى الجنوبيين في جنوب السودان مسألة تقديرية وغير دقيقة، ولا يمكن الاعتماد عليها في بحث علمي أو تقرير رسمي. وأخيراً، تم إعلان نتيجة التعداد في ٢١ أيار/ مايو ٢٠٠٩، حيث بلغ تعداد سكان السودان حوالى ٣٩,١ مليون نسمة، منهم ٨,٢ مليون جنوبي، أي بنسبة ٢١ بالمئة من سكان السودان. غير أن الحركة الشعبية اعترضت على النتيجة، وقالت إن الجنوبيين يشكّلون ثلث سكان السودان. ورفضت أن تتم الانتخابات على أساس هذه النتيجة.

هذه المشكلة في الإحصاء والمعلومات قديمة منذ الاستعمار. فقد أدخلت القوى الأجنبية نظام التعليم الحديث في السودان، ولكن قدمت فيه القليل جداً حول تاريخ السودان. كما أن الاستعمار في منهجه التعليمي تجاهل التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والتركيب القبلي للجنوب. وفي المقابل، نجد أن النخبة المتعلمة الجنوبية قد جاءت كنتاج للمدارس التبشيرية التي بدورها لم تتجاهل الشمال فحسب، بل قدمت معلومات مشوّهة عنه إلى العقل الجنوبي من ناحية الماضي وتاريخ علاقات الشمال بالجنوب.

الخارطة الرقم (١ ـ ١)
موقع الجنوب في الدولة السودانية

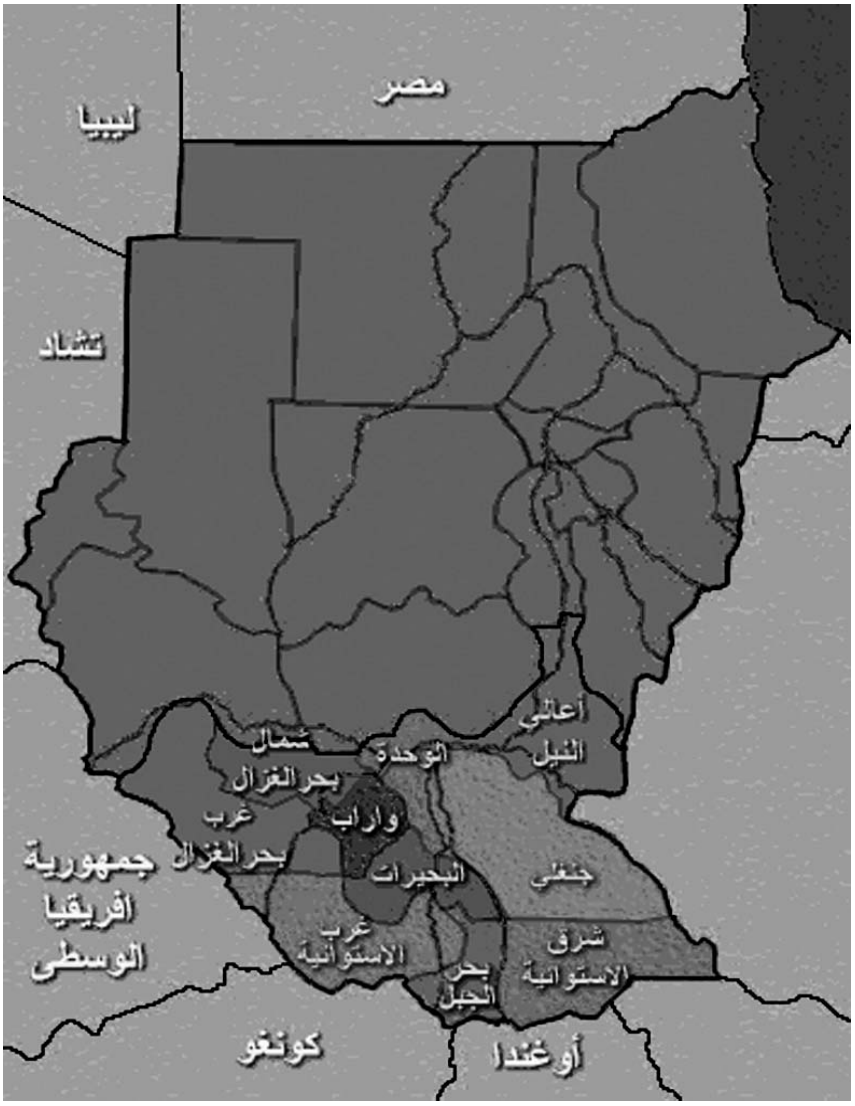

طبقاً لعلماء الأنثربولوجيا يوجد في السودان نوعان من السلالات: **الأول** هو العنصر الأسمر، والآخر الزنجي. وطبقاً لأركيل (Arkell)، انحدر النوع الأول من الجزيرة العربية، حيث خرجت عدة موجات من شبه الجزيرة العربية في أوقات مختلفة بسبب التغيّرات المناخية والجفاف، التي أجبرت السكان على النزوح

والهجرة[١٦]. ويعتقد البعض أن البجا في شرق السودان والماساي (Masai) في كينيا وتنزانيا هي أول هذه الموجات المهاجرة من شبه الجزيرة العربية منذ قديم الزمان. أما العرب الذين وفدوا إلى السودان فهم من الموجات التي جاءت في تاريخ حديث يرجع إلى القرن السابع الميلادي. وطبقاً لهذه النظرية، فإن المجموعات الزنجية تنتمي إلى عناصر قديمة جداً، وانتشرت في أفريقيا المدارية كما في جنوب الجزيرة العربية واستراليا والهند[١٧].

غير أن هذه التقسيمات التي كان مصدرها الحفريات ليست مكتملة للاستناد إليها اليوم، حيث يلاحظ أن كثيراً من العرب تغلب عليهم الملامح الزنجية، بينما بعض العناصر الزنجية لها ملامح غير زنجية. ويرى البروفسور سليغمان (Seligman) أن هناك عنصراً غير زنجي في بعض قبائل جنوب السودان، مثل الشلك. ويعتقد سليغمان أن هذا العنصر العربي غير واضح في الدينكا والنوير[١٨].

أما في رأي إيفانز بريتشارد (Evans Pritchard)، فإنه من المشكوك حوله عمّا إذا كان هناك أناس في السودان يمكن اعتبارهم زنوجاً، بينما ملامحهم غير زنجية (Non-negroid) وسلوكهم الرعوي وتركيبتهم اللغوية تنتمي إلى خليط وتأثير الحامية. وحذر إفانس من استخدام مفردة «عرب» للإشارة إلى الشخصية العرقية أو الخاصية العنصرية. فقد استخدم هذا المصطلح الأنثروبولوجيون في سياق تاريخي فقط، أي للإشارة إلى أولئك الذين هاجروا من الجزيرة العربية إلى السودان، والذين انحدروا منهم، وللسكان الأصليين الذين تم استيعابهم (Absorbed) في القبائل العربية وتبنّوا ثقافتها[١٩].

غير أن معظم دارسي جنوب السودان يميزون بين ثلاثة تكوينات جنوبية على أساس معايير اللغة والثقافة ومصادر الهجرة: **الأولى**، هي السودانية (Sudanic) وتضم قبائل مثل الزاندي والمورو والبونجو؛ والمجموعة **الثانية** هي النيلية الحامية (Nilo-hamitic) وتضم قبائل مثل الباريا والكاكوا، والفاجلو،

---

(١٦) محاضرة قدمها بروفيسر بول واني قور (المحاضر في جامعة الخرطوم) في مركز كواتو، ونشرتها صحيفة **الصحافة** (الخرطوم)، ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٦.

(١٧) A. J. Arkell, *A History of the Sudan from the Earliest Times to 1821*, 2nd rev. ed. (London: Athlone Press, 1961), p. 22.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(١٩) المصدر نفسه.

والتبوسا؛ والمجموعة **الثالثة** هي النيلية (Nilotic) وتضم الدينكا والنوير والشلك والأنواك.

لم تجد معظم قبائل جنوب السودان أي اهتمام من الممالك النصرانية القديمة، كممالك النوبة ونبتة وكوش، ولا من الممالك الإسلامية لملكتي الفونج والفور. أما حركة الإمام المهدي، فقد انشغلت بالتوسع واستقرار الدولة في الشمال، ولذلك كانت قبائل الجنوب تعيش في حالة فوضى (Anarchy) وانعدام السلطان. وفي عام ١٨٤٦ دخلت إرساليات التنصير إلى جنوب السودان، وركّزت في عملية بناء الكنائس ومحاربة الإسلام وفصل الشمال[٢٠]

قاوم النيليون كل أشكال النفوذ الأجنبي، بما فيها الإسلام، مثل مقاومة الشلك للإدارة المصرية والمهدية. وباستثناء الشلك والأزاندي، لم تعرف كل قبائل الجنوب النظام أو السلطة السياسية. وقد شكلت الشعوب النيلية الرعوية مثالاً حياً للعزلة السياسية التي ميزت مجتمعات جنوب السودان قبل أن يتم افتتاحه ابتداءً من العام ١٨٤٠. وكلما ذهبنا جنوباً، كانت العزلة ليست جغرافية فقط، بل ثقافية أيضاً[٢١].

في مقابل ذلك، نجد أن السودان شمال خط العرض ١٣ درجة قد شكل تاريخاً مختلفاً تماماً عن الجنوب. فعلى الرغم من الفقر المادي، إلا أن شعب شمال السودان النيلي وعبر آلاف السنين كان عضواً في (وتأثر بـ) سلسلة من الحضارات الكبيرة: المصرية القديمة، والمسيحية الشرقية والعربية الإسلامية. وبالطبع في خلال ألف سنة (٥٠٠ ق. م. ـ ٤٠٠ ق. م.) قام السودان بانتاج ـ والمحافظة على ـ حضارته الخاصة به. فحضارة مروي، وعلى الرغم من استعاراتها من الرومانية والمصرية ومناطق أخرى، إلا أنها تطورت كحضارة أفريقية أصيلة، وكدولة تعاملت مثل الندّ مع مصر الفرعونية[٢٢]. وعلى العكس من شمال السودان، نجد الجنوب متنوعاً ثقافياً بدرجة كبيرة، حيث صنّف الأنثروبولوجيون سكان جنوب السودان على أساس اللغة، والشكل أو الملامح (Physical Type) والخلفية التاريخية إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

---

(٢٠) أحمد مكي محمد، **التركيبة الجغرافية والسكانية في جنوب السودان** (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، ٢٠٠٣)، ص ١٩.

(٢١) Lilian Passmore Sanderson and Neville Sanderson, *Education, Religion, and Politics in Southern Sudan, 1899-1964* (London: Ithaca Press, 1981), p. 7.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٧.

١ ـ النيليون (The Nilotics): تشمل هذه المجموعة الدينكا والنوير والشلك والأنواك. ويعيش معظمهم في بحر الغزال وأعالي النيل. وتضم كل قبيلة مجموعة من القبائل الفرعية. وهم زراعيون ويملكون الماشية بحسب البيئة. الماشية بالنسبة إليهم لا تزوّدهم باللبن والطاقة وجلود للمساكن فقط، بل أيضاً يدفعونها مهراً للزواج، وهي تشكل وسيطاً من خلاله تنشأ العلاقات بالأرواح وبأشباح أجدادهم[٢٣]. وبينما يُنظَر إلى الدينكا باعتبارهم القبيلة الأكثر تطوراً نسبياً، نجد أن النوير يشتهرون بأنهم شديدو المراس. أما معظم الأنواك فيعيشون في إثيوبيا.

٢ ـ النيليون الحاميون: تضم هذه المجموعة المورلي، وديدنجا، والبوايا، وتوبوسا، واللاتوكا. يعيش معظمهم في الاستوائية كما يعيش بعضهم في يوغندا وكينيا.

٣ ـ القبائل السودانية: تشمل قبائل صغيرة كثيرة تعيش في الأجزاء الغربية والجنوبية الغربية للجنوب، أهمها الأزاندي. أما القبائل الأخرى مثل الباري، والمنداري، ونيانجوارا، وفاجولو، ومورو، ولولوبا، فهي خليط من كل المجموعات الثلاث السابق ذكرها. لا توجد قبيلة واحدة منفردة يمكن أن تشكّل مركزاً جاذباً يستوعب المجموعات الأخرى أو يهيمن عليها أو يمتصها.

ليس كل هذه القبائل أصيلة في الجنوب، بل إن بعضها وفد من مناطق أخرى. مثلاً جاء الشلك من شرق بحيرة فكتوريا[٢٤]، ربما في نهاية القرن الخامس عشر. وهناك اعتقاد أن الدينكا جاؤوا من البحيرات العظمى في شرق أفريقيا، بينما وفد الأزاندي من أفريقيا الوسطى في القرن التاسع عشر، وجاءت القبائل السودانية من بحيرة التشاد في القرن السابع عشر[٢٥]. لذلك لا يحق لهذه القبائل الادعاء بأنها من السكان الأصليين أكثر من العرب الذين جاؤوا إلى الشمال.

كمثال لهذه التركيبة العرقية للجنوب، يمكن النظر بإيجاز إلى أكبر هذه القبائل:

---

(٢٣) J. A. de C. Hamilton, ed., *The Anglo-Egyptian Sudan from within*, with a foreword by Stewart Symes (London: Faber and Faber, Limited, [1935]).

(٢٤) Beshir, *The Southern Sudan: Background to Conflict*, p.5.

(٢٥) Hamilton, ed., Ibid., p. 86.

١ ـ الدينكا: يعتقد علماء الأنثربولوجيا أن أصول الدينكا من القبائل الإثيوبية التي هاجرت إلى السودان قريباً، وهي التي تُعرف عند المؤرخين بالدينكا، وهم من أكبر القبائل في الجنوب والسودان، ويفوق عددهم المليوني نسمة. يقطن الدينكا في ولايات: أعالي النيل، وجونقلي، وواراب، والبحيرات، والوحدة، وشمال بحر الغزال، وغرب بحر الغزال. وقد أشارت المصادر إلى أن الاسم الأصلي لهذه المجموعة هو دجنغ (Djing)، حيث حرّفه جيرانهم العرب إلى دينكا ومفردها «دينكاوي».

وأهم ما يميز الدينكا الطول الفارع والاعتزاز بالنفس إلى درجة الغرور، ولهم علامات وشم على الوجه. وتُعتبر الدينكا أكثر القبائل الجنوبية تعليماً، إذ تبوأ أبناؤها أرفع المناصب الوظيفية[٢٦]. عند الدينكا، كغيرهم من القبائل النيلية، تلعب الأبقار دوراً اقتصادياً واجتماعياً ودينياً وجمالياً كبيراً، ويضحي الفرد بأي شيء من أجل الحصول عليها.

تعيش قبيلة الدينكا في فضاء جغرافي يمتد من شمال مديريات الإقليم الجنوبي (بحر الغزال وأعالي النيل) إلى جنوب كردفان، حيث يقع خط تماسهم مع قبائل البقارة. والدينكا جزء من المكوّن الإثني والثقافي للمجموعة الناطقة باللو، التي تمتد في إقليم شرق أفريقيا. من أهم بطون الدينكا: النقوك وأبوك وأدوت ودينكا بور والنويك ملوال. وينتمي إلى هذه القبيلة جون غارنغ، أحد مؤسسي وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان مع جناحها العسكري (SPLM/A). وكثيراً ما تعبّر بعض قبائل الجنوب عن تذمرها من سيطرة الدينكا على جميع أمور الجنوب.

ففي العام ١٩٩١ قاد بعض أبناء النوير (بقيادة د. رياك مشار، وهو من قبيلة النوير، النائب الحالي لحكومة الجنوب)، وبعض العناصر من قبيلة الشلك، تمرداً ضد جون غارنغ، خروجاً من هيمنة الدينكا، وانضموا إلى النظام الحاكم في السودان. إلا أن ذلك لم يمنع غارنغ من السيطرة على حركة التمرد واستقطاب من تمردوا عليه، وإعادتهم إليه لاحقاً[٢٧].

---

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) قاسم بشير حامد، «أبعاد العملية السلمية لحل مشكلة جنوب السودان في ظل النظم العسكرية،» (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم، ٢٠٠٧)، ص ٣١.

الخارطة الرقم (١ ـ ٢)
توزع القبائل في جنوب السودان

٢ ـ النوير: توجد هذه القبيلة في أعالي النيل، وتمتد إلى داخل أراضي الحبشة. وهي من القبائل النيلية، ويبلغ عددهم المليون نسمة إلا قليلاً. وهي آخر قبيلة سودانية استسلمت للمستعمرين وظلت في حالة حرب معهم حتى عام ١٩٢٦، لذلك يشهد لهم بالشجاعة والمقاومة. دخلوا في خصام واشتباكات مع الدينكا في القرن التاسع عشر بسبب الغارات التي كان يشنّها النوير على بلاد الدينكا في شرق ضفة النيل الأبيض. تكثر المستنقعات في منطقتهم، وقد زاد ذلك من عزلتهم ونزوعهم إلى الاستقلال والاعتزاز بالنفس، كما زاد من صعوبة اختراق مناطقهم. كانوا في الماضي قبيلة واحدة، ثم انقسمت إلى فرعين هما: «لاو» و«رايان». وقد اندمج فيهم الدينكا بالتزاوج، إما بطوع إرادتهم أو بسبب أنهم أسرى الحروب، حيث إنه من عادة النوير تحريم زواج الأقارب[٢٨]. ويشكل النوير نموذجاً للقبائل البدائية (Primitive)، أي ليس لهم زعماء، وليس لهم بنية سياسية محددة. تشكل القرية الوحدة الاجتماعية ـ الإدارية في حياة النوير. لكن

(٢٨) فؤاد محمد الصفا، **دراسات في الجغرافيا البشرية**، ط ٣ (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٠)، ص ٥٩.

يوجد الرجل الكبير (Big Man) في القرية الذي له نفوذ بقدرته على المناقشة والإقناع وقوة طقوسية، وكذلك كمحارب، فهو الذي تكون كلمته مسموعة عندما يكون هناك شأن عام[٢٩].

٣ ـ الزاندي: كلمة «زاندي» تعني القبيلة المنتشرة. لذلك تجدها في أربع دول أفريقية: (السودان، ونيجيريا، وأفريقيا الوسطى، والكونغو). هاجر الزاندي أو ما كان يُسمون «نيام نيام» من بلادهم الأصلية في ما يُسمى الآن بالكونغو الذي يقابل الجزء الجنوبي الغربي من السودان، وغزوا أجزاء من جنوب السودان، وفرضوا نفوذهم على أهله حتى استوعب السكان الأصليون عادات ولغة الفاتحين من الزاندي المحتلين. وللزاندي عادات وتقاليد اجتماعية لا يشاركهم فيها أحد، مثل العادات الخاصة بالملوك والسلاطين. كما يتميز الزاندي بأن لهم قدرة استيعابية في ثقافتهم، لذلك أصبحت هذه القبيلة كبيرة الحجم بالمعايير المحلية. لكن معظم الزاندي يعيشون خارج السودان، مثل أفريقيا الوسطى وزائير، ومع ذلك، وبحسب تعداد ١٩٥٦ كان هناك حوالى ٢٢٠,٠٠٠ سوداني ناطقين بلغة الزاندي. وكان ضحايا إمبريالية الزاندي القبائل الصغيرة والضعيفة التي تعيش إلى الشمال مباشرة. وفي منتصف القرن التاسع عشر أصبحت تلك القبائل الصغيرة مسحوقة بين مطرقة الزاندي وسندان الدينكا. وفي الربع الثالث من القرن التاسع عشر فتح العرب والأوروبيون هذه المنطقة من جنوب السودان بحثاً عن العاج والرقيق. وقد كانت هذه القبائل الصغيرة أول من تحمّل تلك الوطأة الكبيرة[٣٠].

٤ ـ الشلك: قيل إنها نزحت من الجنوب الشرقي للبحيرات، وإن أفرادها يتصلون مع الدينكا والنوير في أصول الجدود السابقة أو بوجود أوجه الشبه بينهم في التكوين والتقاليد، ووجود بعض الكلمات في لهجة كل قبيلة تستخدمها القبيلة الأخرى. وهم من المجموعة نفسها التي تضم النوير والدينكا. ويزعمون أنهم جاؤوا إلى الجنوب من جزيرة توتي في الخرطوم، التي كانت موطناً لهم، وأن اسمها مستمد من اسم زعيم شلكاوي «توت»، لكن ليس هناك ما يؤكد هذا الزعم[٣١].

---

(٢٩) Sanderson and Sanderson, *Education, Religion, and Politics in Southern Sudan, 1899-1964*, pp. 3-4.

(٣٠) E. E. Evans-Pritchard, *The Azande: History and Political Institutions* (Oxford: Clarendon Press, 1971), in: Ibid., p. 3.

(٣١) يعقوب عبد الله آدم، «الأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية لإشكالية الهوية،» (بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية، جامعة الخرطوم، ١٩٩٩)، ص ١٠.

من بين كل قبائل السودان، كانت قبيلة الشلك من أكثر قبائل الجنوب استعداداً لمواجهة أي تأثير خارجي. كما تميّزت باقتصاد مستقر على ضفاف النيل الأبيض قوامه الزراعة وصيد الأسماك والرعي. يسكن الشلك في سلسلة قرى متجاورة تمتد على شريط ضيق على النيل طوله ١٠٠ ميل. ولهم تقاليد راسخة منذ الهجرات الطويلة في القرن السادس عشر، ومقاومة قوية وناجحة للغارات التي كان يشنّها عليهم جيرانهم من الشمال من حين إلى آخر. كما لهم مؤسسة حاكمة تقوم على مفهوم الملك الإله، وهو نظام غني بالطقوس. يعتقدون أن روح جدهم الأول قد تم تقمصها في سلسلة من ملوكهم الذي يحمل كل واحد منهم لقب الرث (Reth) الذي يشكل مصدراً للخصوبة ونجاح الرجال والمواشي والحصاد. كما يشكّل الرث مركز نظامهم الإداري[٣٢]، لكن ليس للشلك تنظيم سياسي مقارنة بقبائل أخرى، مثل بونيورو وبوغندا. غير أن نظامهم الطقوسي شكّل مؤسسة توحيدية ومصدر قوة أكثر مما يوحي عددهم الصغير[٣٣].

٥ ـ الباري: إلى الجنوب الشرقي من الدينكا والنوير توجد قبيلة الباري ذات الأصول النيلية ـ الحامية، وهم الذين يسكنون جنوب غرب إثيوبيا. من ناحية عددية، تُعد الباري من أهم القبائل في الجنوب، وهي تمتد على الضفة الشرقية لبحر الجبل (وهو الجزء من النيل الأبيض في منطقة جوبا)، بينما توجد على الضفة الغربية قبائل ناطقة بالنيلية ـ الحامية مثل كوكو، وكاكوا، وباجولو، ونيانقارا[٣٤]. ومن المحتمل أن تكون هذه القبائل منحدرة من جذور الباري، لكنها امتزجت بعناصر سودانية. ليس للباري فكرة حول نظام إداري يرأسه زعيم القبيلة، بينما تشكّل القرية مركز النظام الاجتماعي، وتقوم العشيرة بإدارة شؤون القرية. شكّل الباري أكبر عائق لحملات الاكتشاف ولغارات تجارة الرقيق؛ ففي منطقة قوندوكورو رفض الباري مقايضة بيكر بأبقار لإطعام الجنود، مما زاد الأمر سوءاً على حملته[٣٥].

---

(٣٢) E.E. Evans-Pritchard, *The Divine Kingship of the Shilluk of the Nilotic Sudan*, *Frazer Lecture; 1948* Cambridge, UK: University Press, 1948), p. 12, in: Gray, *A History of the Southern Sudan, 1839-1889*, p. 32.

(٣٣) Sanderson and Sanderson, *Education, Religion, and Politics in Southern Sudan, 1899-1964*, p. 3.

(٣٤) G. W. B. Huntingford, *The Northern Nilo-Hamites*, Ethnographic Survey of Africa: East Central Africa; pt. 6. (London: International African Institute, 1953), pp. 10-11; A. C. Beaton, «A Chapter in Bari History,» *Sudan Notes and Records* (1934), and «Social Change among the Bari,» *Sudan Notes and Records* (1929), pp. 91-97.

(٣٥) Gary, Ibid., p. 96.

تعتبر مجموعة الباريا ثاني أكبر مجموعة قبلية في الجنوب بعد الدينكا من حيث التعداد السكاني. لكن يقول البعض الآخر إنها الثالثة بعد الدينكا والزاندي. وكلمة «باريا» تعني الغريب. وهم في الأصل انحدروا من الهضبة الإثيوبية قبل أكثر من سبعة قرون، وهم نيليون حاميون. وتضم هذه المجموعة: الباريا، المنداري، والكوكو، والكاكاو، والفجولو، والنيانقوارا، وكلهم يقطنون ولاية بحر الجبل. ويُقال أن كلمة «جوبا» (عاصمة ولاية بحر الجبل في الإقليم الاستوائي) كلمة حبشية تُطلَق على نهر جوبا في الحبشة، وإنهم عندما جاؤوا إلى السودان أطلقوا على هذه المنطقة «جوبا» لتشابه المنطقتين. وقد تفرعت كل هذه القبائل عن الباريا عبر الأزمنة الطويلة، واستقلت بذاتها، وتربط بينها اللغة. وانقسم كل فرع إلى عدة أفرع أخرى. فمثلاً انقسمت المنداري إلى سبعة أفرع، هي: منداري بوكي، ومنداري بارلي، ومنداري شيرا، ومنداري ريقو، ومنداري بويو ديري. اختلط الفرع الأخير بالدينكا وتمازجوا معهم. من عاداتهم الجميلة أنهم يتعاونون مع بعضهم إذا حُوكم أحدهم بغرامة، فإنهم يدفعون الغرامة سوياً. والباريا في أغلبهم فقراء، ويعانون صعوبة الحصول على الماء. وقد انتهت عادة التعرّي عندهم[٣٦].

٦ ـ المورلي: تقطن هذه القبيلة النيلية جنوب أعالي النيل في منطقة نهر البيبور، وتمتد حدودها إلى جبال بوما من الناحية الجنوبية الشرقية. وقد اختلفت الآراء حول أصولهم[٣٧]، فهناك من يعتقد أنهم:

أ ـ من أصل كيني، والدليل على ذلك وجود قبيلة كينية تتحدث لهجة المورلي نفسها.

ب ـ من أصل يوغندي.

واسم مورلي له عدة معانٍ: رعاة البقر، والرحالة، والإنسانية المتبادلة بين الأفراد. للمورلي وشم على الوجه عبارة عن نقاط ترمز إلى الجمال وبلوغ مرحلة النضج.

ويتكون نظام الحكم عند المورلي من:

ـ **السلطان**: وهو السلطة الأعلى في القبيلة، ويتم اختياره على أساس توفر

---

(٣٦) سليمان محمد سليمان، **سلسلة بلادي** (القاهرة: المطبعة العالمية، [د. ت.])، ص ١٠.

(٣٧) عبد العزيز محمد موسى إسحاق، «الجنوب وأجندة حوار (١٩٤٧ ـ ٢٠٠٥)،» (دراسة غير منشورة أُعدت لإدارة البحث العلمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الخرطوم، ٢٠٠٨)، ص ١٢.

الصفات الحميدة فيه، مثل الشجاعة والعدالة والمساواة والكرم، خاصة أنه صاحب القرار في القبيلة.

ـ **الشيوخ والعمد**: وهم يمثلون الطبقة الثانية في الحكم، ويساعدون السلطان في تصريف أعبائه.

أما النشاط الاقتصادي للمورلي، فتلعب الطبيعة دوراً كبيراً فيه، خاصة أن أراضيهم تمتلىء بالأنهار، ومن أهمها البيبور ونانعام وكونق كانق ولوتيلا وفيغينو وكنقن وأقوي، وهذه الأنهار تنحدر فروعها من الهضبة الإثيوبية وتصب داخل أراضي المورلي، وتكوّن كثيراً من المستنقعات. ومع أنهم رعويون بطبيعتهم، إلا أنهم مزارعون بالضرورة، ويحبون الصيد(٣٨).

٧ ـ **الأنواك**: من المجموعات النيلية، ويسكنون في حوض نهر باو، وهو من أهم روافد السوباط، ومعظم أوطانهم داخل الأراضي الإثيوبية في الجزء الجنوبي الشرقي للسودان. وتغطي الأراضي التي يشغلونها المجاري العلوية لنهري جيلا (باكو) وأكوبو من روافد السوباط، ومنطقة نهر بارو، وأخرى على نهر بيبور قبل اقترانه بنهر أكوبو(٣٩). من العادات الخاصة بالزواج عند الأنواك أن يكون المهر من أربع بقرات مع بعض الحراب والخرز والماعز. لا يعترفون بالزواج من خارج القبيلة، خاصة الرجال. وفي حالة زواج الغريب من إحدى فتياتهم، لا بد من أن يعمل لمدة عشر سنوات في أراضي الأنواك، ثم يُسمح له بالزواج منهن. نظام الحكم عند الأنواك يعتمد على النبلاء ورؤساء القرى الذين يتولون السلطة والقضاء في المنازعات التي تقع بين الأفراد، وهم الذين يحتفظون بالحراب المقدسة. وأشار إيفانز بريتشارد في كتابه: *The Political System of the Anuak* إلى أن النبلاء لا يتزوجون من خارج العشيرة، ويحصرون أنفسهم بالزواج من العشائر التي تتصل بالدم الملكي القديم(٤٠).

٨ ـ **المابان**: يسكن البرون في الجزء الشمالي الشرقي من مديرية (حالياً ولاية) أعالي النيل في منطقة المابان، وفي عدة جبال وعلى شواطئ خور جمجم،

---

(٣٨) عادل رضا، **الرهان الإسرائيلي على جنوب السودان** (القاهرة: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، ١٩٧٥)، ص ١١٤.

(٣٩) إسحاق، المصدر نفسه، ص ١٣.

(٤٠) فريق أبحاث جونقلي، **مشروع جونقلي القديم والحديث**، إعداد وترجمة هنري رياض [وآخرون] (القاهرة: [الهيئة الدائمة المشتركة بين السودان ومصر]، ١٩٨٣)، ص ١١٦.

وأراضيهم منبسطة ذات تلال كثيرة، ومعظم أفراد القبيلة يبنون قراهم على سفوح هذه التلال. ولهذا يعتبر الجبل وحدة قائمة بذاتها من الناحية الإدارية والاجتماعية[٤١]. وقد طغى اسم «المابان» على اسم هذه المجموعة على الرغم من أن المابان هم جزء من البرون التي تتكون من ثلاث عشرة قبيلة. وكلمة «المابان» أخذت من لغتها، من «بان»، وتعني بلهجتها أصحاب الموطن، وإن كانت أصولهم تشير إلى شرق أفريقيا، وفي مصادر أخرى إلى قبيلة الفونج. يقوم نشاطهم الاقتصادي على زراعة المحاصيل المختلفة، مثل الفول السوداني والسمسم والذرة الشامية، بالإضافة إلى تربية الأبقار والماعز والضأن والخنازير بكميات كبيرة[٤٢]. الزواج عندهم يتم في شكل مجموعات في عمر يتراوح ما بين ١٦ ـ ٢٠ سنة، ويتكون المهر من ٧ ـ ١٠ أبقار، ويمكن للرجل أن يتزوج ثلاث نساء في يوم واحد بشرط أن يكون هو وأسرته يعملون بجد ونشاط. ومن عاداتهم خلع أسنان (سنين اثنين) من الفك الأسفل في عمر ٥ ـ ١٠ سنوات، ويتم عادة في موسم الحصاد[٤٣].

٩ ـ الأشولي: ترجع تسمية «الأشولي» إلى مؤسسها الأول «شول»، ومعناها «الإنسان الأسود». ويُقال إنه من قبيلة الشلك. تقع مناطق قبيلة الأشولي على مساحة سبعين كيلومتراً طولاً، وثمانية وثلاثين كيلومتراً عرضاً في المنطقة الواقعة بين نمولي (في أقصى الجنوب في الحدود مع يوغندا) ومدينة جوبا في شرق الاستوائية. تنتشر هذه القبيلة في يوغندا وكينيا عند مناطق الحدود مع السودان. ولهم فرعان في يوغندا، يسمى الأول «أنجاجو»، والآخر في غرب يوغندا ويسمى «اللوي»، وهناك فرع آخر في كينيا يُسمى «لُو» في منطقة ماداما[٤٤]. اقتصادياً، يعتمدون على الزراعة، خاصة زراعة الذرة والسمسم والفول السوداني واللوبيا، بالإضافة إلى ممارسة حرفة تربية الأغنام التي يتم دفعها مهراً للزواج.

١٠ ـ الدادينجا (الددينغا): تسكن في «شُكدم» التي تبلغ مساحتها نحو

---

(٤١) إسحاق، المصدر نفسه، ص ١٥، ومسح ميداني ومقابلات شخصية في ولاية أعالي النيل في جنوب السودان، آذار/ مارس ٢٠٠٥.

(٤٢) انظر دراسة غير منشورة حول: «أوضاع الطفل والمرأة في ولاية أعالي النيل (جنوب السودان)،» (جامعة أعالي النيل، مركز دراسات الطفل والمرأة، ٢٠٠٥)، ص ٤٥.

(٤٣) وكالة السودان للأنباء، «جنوب السودان ومبادرات السلام،» (تقرير صحفي، الخرطوم)، ص ٧، في: إسحاق، المصدر نفسه، ص ١٥.

(٤٤) وكالة السودان للأنباء، المصدر نفسه، ص ٨.

ألف وثمانمئة ميل مربع، تحيط بها قبيلة البوايا في الشمال الغربي، والتابوسا في الشمال الشرقي، وقبيلة دودوس، الموجودة في يوغندا، جنوباً. وفي الجنوب الشرقي توجد قبيلة تركانا، وتحدها من الغرب قبيلتا اللاتوكا وتوريت. وتشير المصادر إلى أن قبيلة الدادينجا جاءت من منطقة كروما جنوب غرب إثيوبيا. وتؤمن هذه القبيلة بالإله «لوربيو» الذي يسيطر على حياتهم وأرزاقهم(٤٥).

١١ ـ المورو: ترجع أصولها إلى شمال أفريقيا، ومنطقتهم في غرب الاستوائية. تبلغ مساحة المنطقة التي يقيمون فيها نحو ٥٠ ألف كلم٢، وتحدها من الشرق قبائل الباريا ومونداري وجمبرا، ومن الشمال دينكا رمبيك في إقليم بحر الغزال. ويحدها من الغرب جزء من قبائل الزاندي. وفي جنوبها توجد قبيلة الموجونو. تتحدث لغة المورو، ويقوم نشاطهم الاقتصادي على الزراعة، مثل: الذرة، والسمسم، والفول السوداني(٤٦).

١٢ ـ اللاتوكا: اسمها الحقيقي هو «اللاتوهو»، وتعني بلهجتهم «العنيد»، ثم حُرّف الاسم إلى لاتوكا، وهو الاسم الشائع. تقع منطقتهم بالقرب من مدينة توريت في مساحة تقدر بنحو سبعة آلاف وخمسمئة كلم مربع. وهي منطقة كثيرة الجبال على شكل حدوة حصان. وقد أثرت العوامل الجغرافية القاسية في طبيعتهم. يتميّزون بضخامة الجسم والطول الفارع والفكاهة وسرعة البديهة. تنقسم إلى عدة مجموعات منها: هيلبو، وامتونق، ولانقو، وهيبوي، وأملاي، وأفوتو، وليدي، وتنجيلي، وأموروك، وأدو، ولودو، ولديري وأكتوس(٤٧). اللاتوكا من القبائل النيلية التي تعود جذورها إلى شرق أفريقيا. دخلت السودان عبر مناطق مونداري، ونوكورو، ولونركية، على الحدود السودانية ـ الكينية. أما السلطة، فتتركز في أيدي المحاربين الشباب الذين يقومون بالأعمال العسكرية في إدارة شؤون القرية، ولهم سلطة مطلقة ويفرضون إرادتهم على الجميع. وهم يمارسون الزراعة، حيث تشمل محصولاتهم الذرة والذرة الشامية والسمسم والفول السوداني والقرع والتبغ. كما يقومون برعي الأبقار والماعز والضأن، وتمثل الأبقار المعيار الحقيقي للثراء، وتُقدم مهراً في الزواج(٤٨).

---

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٤٦) إسحاق، المصدر نفسه، ص ١٧.

(٤٧) وكالة السودان للأنباء، المصدر نفسه، ص ٨.

(٤٨) إسحاق، المصدر نفسه، ص ١٨.

١٣ ـ البلندا: هي مجموعة قبائل الفراتيت المنتشرة في بحر الغزال وغرب الاستوائية. وأصل الكلمة هي «فيرلاندا»، وتعني سكان الهضاب المرتفعة. وأهم مناطقها: بقاري، وديم الزبير، وناجيرو، وطمبرة، وتحيازصميتو، وباكيري[٤٩]. أما النظام السياسي عند البلندا، فيتكون من مجموعة نظّار عددهم تسعة، يمثلون عدد مناطق البلندا المختلفة. ويأتي الناظر في المرتبة الأولى، وهو يمثل السلطة العليا في منطقته، ثم يليه الشيخ، ثم الوكلاء الذين يحكمون في القضايا المختلفة. وإذا كان الموضوع كبيراً يُرفع إلى الشيخ ثم الناظر. يقوم اقتصادهم على زراعة الذرة، والبافرة، والذرة الشامية، والفول السوداني، وفول الصويا، ويُطلق عليه «فول أبو القوي» أو فول بلندا. ويشتغلون أيضاً بالصيد. يعتقدون في جوكي، ويقدمون له الطقوس تحت شجرة تسمى «الولفا». واشتهرت البلندا بالطبع الشعبي باستخدام الأعشاب، حيث يعالجون بها الكثير من الأمراض، مثل الملاريا والسل وأمراض القلب والإسهالات وغيرها. وهناك أسرة داخل القبيلة تتوارث طب الجراحة، ويستخدمون طرق معينة في العملية الجراحية دون أن يتركوا أثراً في الجسم نتيجة العملية. يمارسون الختان للأطفال الذكور فقط في سن الخامسة. ومن أجل الزواج، يتم اختيار الطفلة منذ ولادتها لتكون زوجة أحدهم إلى أن يبلغا سن الرشد، ثم تتم مراسم الزواج الذي يُدفع فيه العاج كمهر[٥٠].

١٤ ـ أبوكايا: قبائل أبوكايا من القبائل الاستوائية الصغيرة، تنتشر في ثلاث مناطق: مريدي، ومنددي، ونوري، في غرب الاستوائية. وتعتمد في حياتها الاقتصادية على الزراعة والصيد. ومن أهم المحاصيل الزراعية: الذرة الشامية، والكساف (البافرة). من أهم عاداتهم عند الزواج، أن العريس يعمل مزارعاً في أرض أهل العروس، فيزرع على الأقل فدانين، ويتكون المهر من الأدوات الزراعية وبعض الأدوات المتعلقة ببناء المنزل. وبعد اكتمال مراسم الزواج، يستلم العريس عروسته من عمّها، وتُرحل إلى بيتها الجديد برفقة شقيقتها وزوجة عمها لمدة أسبوع، ثم تعود إلى منزل أبيها وتمكث شهراً قبل أن تعود إلى بيت زوجها نهائياً[٥١].

١٥ ـ البوايا: هي من القبائل الصغيرة، إذ يبلغ عدد أفرادها حوالى عشرة آلاف نسمة. تسكن في أقصى الشرق من الاستوائية. تشترك معها قبيلتان في

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٥١) وكالة السودان للأنباء، المصدر نفسه، ص ٩.

التحدث بلهجتها، هما المورلي، ولومبيت التي تقع على الحدود مع قبيلة نوركورو على بعد ٧٨ كلم شرق توريت. تقدر مساحة مناطقهم بنحو ألف كلم مربع تقريباً[٥٢].

١٦ ـ **المادي**: من القبائل الحدودية المشتركة مع يوغندا في أقصى جنوب شرق السودان في مناطق: نمولي، ولوا، ومادي، وكزي، وأربي، وبانجو، ولينيا، وتماتو، واللو، وموجالي، والوبيه. وهم يمارسون الزراعة. أهم المحصولات: الذرة، والسمسم، والفول السوداني، والبامبي، والبافرة[٥٣].

١٧ ـ **التابوسا**: تعود جذورها إلى يوغندا، وتسكن في المناطق الواقعة إلى أقصى شرق الإقليم الاستوائي (كابويتا)، وتمتد إلى الحدود مع كينيا. تتميز المنطقة التي يعيشون فيها بوجود جبال صغيرة. لهم لهجتهم الخاصة بهم، وتشاركهم فيها قبائل أخرى، مثل كاراجوان ـ دودوس في يوغندا، وتركانا في كينيا[٥٤].

توجد كذلك بعض القبائل السودانية الأخرى في بعض قرى ومدن الجنوب، خاصة مجموعة قبائل النوبة والهوسا والفلاني والبرنو، وبعض قبائل النيل الأبيض الذين يعملون في التجارة.

هناك أكثر من ١٢ لغة رئيسية يتم التخاطب بها في الجنوب، لكن ليس هناك لغة واحدة غالبة أو سائدة (Lingua Franca). إلا أنه توجد لغة عربية، لكنها مخلوطة باللهجات المحلية، وهي المعروفة بـ «عربي جوبا»، وهي اللغة الوحيدة التي تتحدث بها معظم قبائل الجنوب، لأن اللغة الإنكليزية يتحدث بها المتعلمون فقط. ومعظم الوثنيين يؤمنون بوجود إله أعلى (High God)، وهو يختلف اسمه من قبيلة إلى أخرى، لكن روح الجد تلعب دوراً أكبر في حياة الجنوبي الوثني أكثر من الإله العظيم أو الأعلى. ويسود اعتقاد بأن روح الأجداد تتقمصها الأجيال جيلاً بعد آخر. وتتمثل في صناع المطر والزعماء الروحيين الذين تجتمع عندهم السلطة الزمنية والروحية معاً. أما الأديان الوثنية فهي أديان قبائل، وبالتالي لا توحّد بين القبائل[٥٥].

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٨.

(٥٣) إسحاق، المصدر نفسه، ص ٢١.

(٥٤) تقارير المديريات والمجالس ٨/ ٤/ ٧٣٢، الخرطوم، دار الوثائق القومية.

(٥٥) إسحاق، المصدر نفسه، ص ٢٢.

الجدول الرقم (١ ـ ١)
اللغات الرئيسية في جنوب السودان

المجموعـــات الرئيسيـــة	أهم اللغات التي تشملها
الدينكا، النوير، الشلك، الأشولي، البورو	اللغات النيلية
باري، لاتوكا	اللغات البارية
ديدنجا، توبوسا	اللغات الديدنجية
ماري، مورو	اللغات المارية
موندي، كريش	اللغات الأزاندية ـ الغربية

المصدر: حمدي عبد الرحمن، «مشكلة جنوب السودان: دراسة في الأطر التاريخية وديناميات الصراع،» ورقة قدمت إلى: **مصر وأفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة: أعمال الندوة التي نظمتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦)، ص ١٩٥.

● الدينكا نجوك

تُعتبر الدينكا من أكثر القبائل التي اختلطت بالقبائل العربية في الشمال وتعايشت معها في سلام عبر مئات السنين. ومن أكثر قبائل الدينكا التي اختلطت بقبائل الشمال هم دينكا نقوك أو دينكا نجوك (Ngok) الذين اختلطوا مع قبائل البقارة (المسيرية الحمر) في منطقة أبيي التي تتبع إدارياً لولاية جنوب كردفان، وهي إحدى ولايات الشمال. ويتميّز دينكا نقوك بأنهم أهل حكمة ونظر وميثولوجيا تتضمن قيم ضبط النفس وكرم الأخلاق وحب الحياة والإيمان بتعميرها(٥٦).

تتكون قبيلة الدينكا (نجوك) من تسعة أفرع، هي: أبيو، وأجيل، واللي، وماجو، وأديل، وأشوين، وأشا، وبنق، وماريق. ودينكا نقوك هي فرع صغير جداً من قبيلة الدينكا يتكوّن من أحد عشر فرعاً. ويُقدَّر سكان الدينكا بحوالى ١١ بالمئة من مجموع سكان السودان و٥٠,٤ بالمئة من سكان جنوب السودان. وتقسم التسعة أفرع إلى مجموعتين، هي: دينكا ملكال ودينكا بحر الغزال. أما الأحد عشر فرعاً التي تكوّن قبيلة الدينكا نقوك، فيُسمى كل فرع منها «وُوَت» ومفردها

(٥٦) أبو القاسم قور حامد، «أبيي: دراسة الأبعاد الاجتماعية والاستراتيجية،» **الرأي العام** (الخرطوم)، ٥/ ١/ ٢٠٠٦.

«وت»، وهي تعادل بالعربية «عمودية»، من عُمدة. ويرأس كل منها زعيم يُعرف بـ «بنج»، أي عُمدة[٥٧].

الدينكا قبائل وثنية أصلاً. لكن غالبيتها تأثرت بالمسيحية منذ منتصف القرن العشرين. كما تأثر دينكا نقوك بالإسلام عبر التاريخ، خاصة عند التقائهم بالعرب لأول مرة في مطلع القرن السابع عشر الميلادي بعد فرارهم من جنوب بحر الغزال قبل ترحيلهم إلى منطقة أبيي في عام ١٩٠٥.

لقد كانت هناك علاقات تمازج وتصاهر وعلاقات تاريخية جمعت بين قبيلتي الدينكا نجوك والمسيرية الحمر (فرع العجايرة)، ذلك لاشتراكهم في سبل كسب العيش ونمط الحياة. فالقبيلتان من رعاة الأبقار (بقارة). ولم يسجل التاريخ أن مسيرياً واحداً طلب من أحد أفراد الدينكا أن يدخل الإسلام أو أن يكون عربياً. ولكن يرى الدينكا في نموذج البقاري العربي الذي تعرَّف على أسباب التمدن من ملبس وتحضر نموذجاً للأخوة، وأصبح الدينكاوي يتشبه بالبقاري، فيقلده حتى صار بعض الدينكا أشد عروبة وإسلاماً من العرب أنفسهم في تلك المنطقة[٥٨].

وعلى الرغم من تأثيرات الحرب في حياة هذه القبيلة، إلا أنها حافظت على مكوناتها الثقافية، وتمارس طقوسها وفنونها أينما حلت. وبسبب تأثيرات الحرب، فإن جزءاً كبيراً من أشعارها يركز على الحرب، وتشكل «رقصة الحرب» جزءاً أصيلاً في إبداعهم.

وبفعل استمرار الحرب بين الجنوب والشمال، وتسييس علاقات الشمال بالجنوب بسبب الاستقطاب على أساس عرقي (عربي شمالي مقابل جنوبي أفريقي)، وعلى أساس ديني (شمالي مسلم مقابل جنوبي مسيحي أو وثني)، فإن بعض الباحثين يرجح «اندلاع حرب في هذه المنطقة (أبيي) على أساس الصراع على الهويات. وهي حرب تكون دوافعها هذه المرة مزيجاً من الهوية والدين والبترول»[٥٩]. ومما يعقد الأمر في أبيي أن لجنة الخبراء المستقلة ـ التي تشكلت وفق اتفاقية نيفاشا (كينيا) في عام ٢٠٠٥ بين الشمال والجنوب ـ قد أوصت بأن تتبع المنطقة لدينكا نجوك، وأن دينكا نجوك يجدون تعاطفاً من بعض المجموعات غير العربية في ولايتي كردفان ودارفور، خاصة تلك التي أظهرت ميلاً إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان

---

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) حامد البشير، «آراء جريئة حول التاريخ في المستقبل،» **السوداني** (الخرطوم)، ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٦.

(SPLM) التي تراها هذه الكيانات العرقية (غير العربية) «بمثابة الجسم السياسي الناهض والباعث للخطاب والصحوة الأفريقانية الحديثة في السودان»[٦٠]. كذلك تمثل أبيي للدينكا رمزاً لهذه الصحوة القومية التي تحتل فيها الأرض دلالة كبرى.

يتهم البعض حكومة الإنقاذ الوطني بادخالها الاستقطاب العنصري والبعد الديني، مما حرَّك صراع الهويات بين قبيلتي المسيرية والدينكا نجوك اللتين كانتا تعيشان في كونفدرالية تتسم بالتعايش السلمي والمساكنة، وقد تحول الصراع الذي يندلع أحياناً حول الموارد إلى صراع أيديولوجي وصراع هويات[٦١]، بعد أن كانت الصراعات التي تحدث بينها على الماء والمرعى يتم حلها بالآليات التقليدية (انظر الفصل الثالث).

ثالثاً: أثر الاستعمار في علاقة الجنوب بالشمال

كان لتدخل إسماعيل باشا في السودان من خلال حملته عام ١٨٦٩ الأثر الكبير، إذ مهد ذلك للتدافع نحو أفريقيا (Scramble for Africa) وأحدث أصداء في إنكلترا، وهذه المسألة ليست معزولة عن المجرى الرئيسي للتاريخ الأفريقي. فقد أثارت اهتماماً واسعاً وضع الجنوب في واجهة التطورات، وقاد إلى احتلال أوروبا لأفريقيا الاستوائية[٦٢].

قبل عودة اسبيك (Speke) وغرانت (Grant) من رحلاتهم الاستكشافية في عام ١٨٦٣، كان الاهتمام البريطاني بجنوب السودان ضعيفاً. غير أن اسبيك اقترح أن تشجع بريطانيا الحكومة المصرية بتمديد نفوذها إلى أعالي النيل (جنوب السودان). وبالفعل، في عام ١٨٦٣، ومع وصول اسبيك إلى السودان، حثّ الحاكم العام الوالي العثماني (Viceroy) على إقامة سلطة مصرية في عدة محطات في الجنوب ابتداءً من قوندوكورو. لكن كانت هنالك شكوك حول عمّا إذا كانت تلك الخطوة سوف تنهي تجارة الرقيق التي أصبحت مؤسسة راسخة (Well-established) في مصر وتركيا. وقد كانت الشكوك في محلها. ففي تلك الأثناء كانت البواخر تحمل الرقيق في البحر الأحمر، وهي بواخر مملوكة للحكومة المصرية[٦٣]. وبدا

---

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) المصدر نفسه.

(٦٢) Gray, *A History of the Southern Sudan, 1839-1889*, p. 171.

(٦٣) E. G. Calvert to Reade, 30 November 1864, and Bulwer to Russell, 6 January 1865, F. O. 84/1246, in: Ibid., p. 167.

الأمر كأنما يشير إلى محاولة لطرد الأوروبيين وإقامة احتكار مصري.

عندما رجع بيكر إلى إنكلترا من حملته في منابع النيل (١٨٦٩ ـ ١٨٧٣) بعد اكتشافه بحيرة ألبرت، كان، مثل سبيك، تحدوه أفكار خاصة بتطور مستقبلي لحوض أعالي النيل. لكنه لم يكن مثل سبيك، إذ لم تجر أفكاره ـ في البداية ـ باتجاه تدخل مصري، بل على العكس فقد شكا في كتابه الصادر عام ١٨٦٦ من عدم كفاءة الحكم المصري[٦٤]. وقد كان بيكر يؤمن بالقوة واستخدامها في جنوب السودان. لكن البعض كان يرى أن موقفه تجاه أفريقيا بنّاء. وعلى الرغم من قناعته بأن جنوب السودان والممالك الاستوائية غير صالحة لاستقرار الرجل الأبيض، إلا أنه كان يؤمن بإمكانية إحداث تطور لأفريقيا المدارية من خلال تخليص القبائل من تجارة الرقيق وإدخال الزراعة والشركات التجارية. وعلى الرغم من هذه الطموحات، إلا أن منطقة حوض النيل الأبيض لم تشهد في الواقع إلا القليل جداً من التجارة والحضارة[٦٥]. لم يكن فشل حملاته نتيجة لضعف التمويل فحسب، بل لظروف خارجة عن سيطرة بيكر، مثل الصعوبات الخاصة بتجميع المواصلات في القاهرة والظروف الطبيعية القاسية، مثل العواصف الرعدية والمستنقعات والفيضانات والأعشاب النيلية التي واجهت حملته في عام ١٨٧٠، خاصة بين بحر الغزال ونهر السوباط. وكانت كلها ظروف أجبرته على التراجع إلى «توفيكية» حيث الشلك والدينكا. وأثناء تراجعه كان ضباطه يقومون بشراء العبيد. وقد أشاد البرلمان البريطاني بجهود بيكر، ووصفته الأوساط البريطانية الرسمية بأنه رجل بِر (Philanthropist) أنجز عملاً عظيماً للبشرية[٦٦]، وهو في الحقيقة مهّد الطريق للاستعمار والتوسع الإمبريالي.

بعد احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ حاولت فرنسا تعويض خسارتها بالوصول إلى أعالي النيل، وخاصة منابعه في البحيرات الكبرى، لأن احتلال منابع النيل يجعل الوجود البريطاني في مصر تحت رحمتها. لذلك اهتمت فرنسا بالأمر حتى على مستوى رئيس الجمهورية. وظهرت في المسرح دولة أوروبية أخرى هي بلجيكا. فبعد احتلالها للكونغو، أخذت تتطلع نحو التوسع في أعالي النيل. فرأت بريطانيا أن تتعاون معها ضد الدولة المهدية وضد المطامع الفرنسية. وكان ليوبولد الثاني، ملك بلجيكا، قد أبدى رغبته في التخلي عن مطامعه في

---

(٦٤) Samuel White Baker, *The Albert Nyanza Great Basin of the Nile*, p. xxi, in: Gray, Ibid., p. 86.

(٦٥) Gray, Ibid., pp. 87-89.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٨٩.

أعالي النيل مقابل تعويض بريطانيا له بأراض أخرى. وبعد مفاوضات عقد الطرفان المعاهدة الإنكليزية الكونغولية في نيسان/أبريل ١٨٩٤. وتم بموجبها الاعتراف بأعالي النيل منطقة نفوذ بريطانية مقابل منح ليوبولد الثاني الضفة الغربية للنيل شمالاً حتى فشودة، وشرقاً حتى خط طول ٣٠ درجة شرقاً، وذلك مدى حياته. ومنح خلفاء ليوبولد بقية بحر الغزال غرب ذلك الخط[٦٧]. وبهذا أمكن لبريطانيا أن تضع حاجزاً بين أعالي النيل والمطامع الفرنسية الزاحفة من غرب أفريقيا. وفي العام نفسه، أعلنت بريطانيا الحماية على يوغندا.

لم تبق فرنسا ساكنة، بل بدأت تتحرك دبلوماسياً. فعقدت مع ليوبولد المعاهدة الفرنسية ـ البلجيكية في آب/أغسطس ١٨٩٤ التي حصلت بلجيكا بموجبها على تسوية مريحة في يوبانقي مقابل تنازلها عن كل دعاوى الاحتلال، وألا تمارس أي نشاط سياسي من أي نوع غرب خط ٣٠ درجة شرقاً، وشمال خط عرض ٥,٣٠ درجة شمالاً. وهذا يعني تلقائياً إبعاد فرنسا من المنطقة شمال ذلك الخط ـ من لادو حتى بحر الغزال ـ التي أصبحت منطقة نفوذ بريطاني[٦٨] بمقتضى المعاهدة الإنكليزية ـ الكونغولية الآنفة الذكر.

لكن لم تقف فرنسا عند ذلك الحد، فقد أخذت تسعى إلى الوصول إلى منابع النيل من خلال تحالفها مع منليك ملك الحبشة. وقام الحاكم الفرنسي لمستعمرة فرنسا في الصومال بزيارة أديس أبابا. وعرض على منليك تشييد خط حديدي يربط بين جيبوتي وأديس أبابا. وطلبوا مقابل ذلك السماح بثلاث حملات اكتشاف تمر عبر إثيوبيا إلى نهر السوباط وأعالي النيل. كما بدأت فرنسا مساعيها لتكوين حلف بين منليك والخليفة عبد الله التعايشي (الذي خلف المهدي، بعد وفاته، في رئاسة الدولة المهدية في السودان (١٨٨٥ ـ ١٨٩٨)). ومع انهزام إيطاليا في عدوة (وكانت قد احتلت مصوع في عام ١٨٨٥) تدافعت الأحداث وأصبحت الدولة المهدية تحاصرها أخطار التغوّل الاستعماري من الجهات الأربع بعد أن صدرت التعليمات إلى كتشنر ليبدأ المرحلة الأولى من غزو السودان، وذلك ابتداءً من ١٢ آذار/مارس ١٨٩٦ عندما تلقى كتشنر القرار بالزحف جنوباً لاحتلال دنقلا في شمال السودان[٦٩].

عندما جاء الحكم الثنائي البريطاني ـ المصري للسودان في عام ١٨٩٨ كان

---

(٦٧) القدال، **تاريخ السودان الحديث (١٨٢٠ ـ ١٩٥٥)**، ص ٣١١.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٣١٢.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٣١٢.

الإقليم الجنوبي في نظر اللورد كرومر أراضي غير ذات فائدة (Useless Territory)، وأن إدارتها مكلفة جداً، ومن الصعب أن تدار بصورة محكمة. لكن البريطانيين أدركوا أن للإقليم أهمية استراتيجية، حيث عبره يمر النيل الأبيض الذي يمثل طريق النقل الوحيد الذي يربط بين الشمال ومنطقة شرق أفريقيا. كذلك تشكّل مياه النيل الأبيض أهمية كبيرة لمصر التي يعتمد مستقبلها على مياه النيل. ولمعالجة انخفاض منسوب المياه الذي يصل إلى مصر في فصل الجفاف، أقامت مصر خزان أسوان، وبالتالي أصبح الجنوب مهماً جداً لشمال السودان ولمصر، علاوة على المصالح التجارية والأراضي الخصبة في شرق أفريقيا.

واجهت الإدارة الاستعمارية مشكلتين في التعامل مع الجنوب: **أولاهما** كيفية إقامة نظام إداري، و**الأخرى** كيفية تهدئة القبائل العدائية. فمن خلال انتهاج سياسة متدرجة استطاعت بريطانيا أن تكسب الكثير من القبائل بتقديم الهدايا والمساعدات، وعرض القوة بصورة سلمية، وتقديم الحماية للقبائل، وأحياناً باستغلال العدائيات بين القبائل(٧٠).

لقد كانت عملية التهدئة(Pacification) صعبة جداً لبريطانيا. وكانت أشرس هذه القبائل هي النوير. وفي عام ١٩٠٢ تم إرسال قوة ضد زعيم النوير (Witchdoctor)، ثم إرسال حملات أخرى للسيطرة على هذه القبيلة في الأعوام ١٩١٠، و١٩١١، و١٩١٤، و١٩١٧، و١٩١٩، و١٩٢٠، و١٩٢٣، و١٩٢٤، و١٩٢٨. ولم يخضع النوير للسلطة البريطانية إلا في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين. كما تم إرسال حملات ضد القبائل الأخرى في خلال تلك العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين، شملت الدينكا والأنواك واللاتوكا والتوبوسا والديدينجا. كما أرسلت الحكومة حملات عسكرية من الجيش بين عامي ١٩٣١ و١٩٣٢ إلى محافظة أعالي النيل لإنهاء الصراعات بين القبائل(٧١). إن عملية استتباب الأمن والنظام في جنوب السودان أخذت جهداً ووقتاً طويلاً من الحكومة البريطانية.

ولا شك في أن هذه الأحداث والأوضاع في جوب السودان تعكس نظاماً اجتماعياً متخلفاً يسوده الجهل والإيمان بالغيبيات، أي القيم البدائية والتقليدية بكل أشكالها وأبعادها. وتنعكس هذه البنية الاجتماعية في نظام سياسي متخلف

---

(٧٠) Sudan Government, *The Rajaf Conference* (London: [n. pb.], 1928), pp. 51-55, in: Beshir, *The Southern Sudan: Background to Conflict*, p. 6.

(٧١) Hamilton, ed., *The Anglo-Egyptian Sudan from within*, p. 223.

ومضطرب تسوده النزاعات الإثنية والصراعات القبلية والحروب الأهلية. كما أن الأحزاب السياسية التي ظهرت لاحقاً في الجنوب ما هي إلا تعبير عن التركيبة القبلية للمجتمع الجنوبي. ولا يوجد حزب في الجنوب قومي يمثل كل القوميات الجنوبية.

لقد كان للاستعمار أيضاً دوره الواضح في تكريس واقع التخلف في الجنوب من ناحية، وتعزيز عوامل الانفصال عن الشمال من ناحية أخرى. فقد ارتكزت السياسة البريطانية في جنوب السودان، خاصة في الفترة بين عامي ١٩٣٠ و١٩٤٥، على تدعيم اتجاه الأفريقانية في الجنوب. تبلور ذلك الاتجاه في مذكرة رسمية صدرت في عام ١٩٣٠ جاء فيها: «. . . التشديد على انتهاج سياسة يعتقد الكثيرون أنها صائبة لتطوير أفريقيا زنجية تنطلق من جنوب السودان» (... A policy which many felt proper for the development of Negroid Africa was at last being pursued...)[٧٢].

وشرعت الإدارة البريطانية فوراً في تنفيذ هذه السياسة، حيث شجعت التجار الشماليين على مغادرة الجنوب، وفي حال الرفض يتم إجبارهم على ترك التجارة. في عام ١٩٣٠ كتب حاكم بحر الغزال إلى السكرتير الإداري قائلاً: «إن هناك أعداداً كبيرة من التجار الشماليين في المحافظة (أي بحر الغزال)، خاصة في واو، وأويل، وراجا، وكافيا كنجي، ورمبيك؛ وقد أوقفنا منح تأشيرات جديدة لهم»[٧٣].

جانب آخر من سياسة الفصل التي مارستها الإدارة البريطانية هي منع الاحتكاك بين القبائل الجنوبية والقبائل الشمالية المجاورة لها، وذلك لمنع تغلغل الدين الإسلامي والثقافة الإسلامية العربية داخل القبائل الجنوبية، حيث بدأ بعض أفراد تلك القبائل يعتنقون الإسلام، خاصة وسط قبائل الباندا والدونجو وكريش وتوجويو، حيث تأثرت بنفوذ القبائل العربية في كردفان ودارفور. لذلك قامت الحكومة البريطانية بإبعاد هذه القبائل من مناطق التماس وإعادة توطينها في مناطق أخرى بعيداً عن جيرانهم العرب الشماليين. وكانت أقل مسافة تفصل بين الطرفين عشرة أميال، وهي مسافة كبيرة بحسابات ذلك الزمن، حيث طبيعة المنطقة وانعدام وسائل النقل والاتصالات الحديثة. وقد كان من المناطق التي يتم فيها التواصل والالتقاء بين الطرفين هي مدينة كافيا كنجي، لذلك قامت السلطات البريطانية بتدميرها وتسويتها على الأرض[٧٤].

---

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٨٧ ـ ٨٨.

(٧٣) Beshir, *The Southern Sudan: Background to Conflict*, p. 8.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ١٩ و٤٨.

عقب ثورة ١٩١٩ المصرية ضد البريطانيين، سعت الحكومة البريطانية إلى إضعاف العلاقة بين السودان ومصر. ولكي تضع عوائق أكبر أمام انتشار النفوذ العربي في وادي النيل، كرست الحكومة البريطانية سياستها في «التطور المنفصل» للشمال والجنوب، وهو ما عُرف بـ «خطة الجنوب». ويرى أحد المؤرخين أن تلك الخطة قد هدفت بوضوح إلى تشجيع الهوية الأفريقية كنقيض ومقابل للهوية العربية الإسلامية في جنوب السودان، إذ ساد اعتقاد في الجنوب بأن «المؤسسات المحلية والثقافات التقليدية لم تكن بالقوة لتجابه الهجمة العربية الإسلامية[٧٥].

كما تقرر استعمال اللغة الإنكليزية، وتشجيع العودة إلى العادات الجنوبية المحلية مع حجب كل ما هو شمالي. وفي عام ١٩٢٢ صدر رسمياً قانون جوازات وتصاريح السفر. كما قررت الحكومة استشارة خبير في علم الأنثروبولوجيا لتطبيق الجوانب المتعلقة بخطة الجنوب. وتأسيساً على رأي الخبير، خططت الحكومة لأساليب نشطة وفعالة لإعادة التنظيم في عام ١٩٣٠، وهي تقوم على بناء سلسلة وحدات عرقية أو قبلية متكاملة ذاتياً، بحيث يكون هيكلها وتنظيمها قائماً على العادات والتقاليد والمعتقدات المحلية، بحسب ما تسمح به ضرورات العدالة والحكم الرشيد[٧٦].

كذلك، اتساقاً مع هذه السياسة، تم تشجيع التجار الإغريق والسوريين بدلاً من «الجلابة» الشماليين، مع تقليل التصاريح للجلابة (تجار الشمال) إلا في المدن الكبيرة إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك. وكان الشمالي في نظر الإداري البريطاني إما أن يكون قناصاً للرقيق أو تاجراً، وأن الجلابي الشمالي كان غير مرغوب فيه لأنه يأخذ الرقيق ليبيعه في أسواق بعيدة في الشمال، ويمارس الغش في التجارة مع الجنوبيين البسطاء، وينقل الأمراض الجنسية. وكان دائماً يستغل الجنوبي ويهدد بالتدخل ضد حركة التقدم، كما كان يفعل التاجر الهندي في شرق أفريقيا باحتكاره للتجارة الصغيرة واستغلاله للمواطنين[٧٧].

إذاً، كانت هذه هي نظرة البريطانيين إلى الشماليين، وكذلك صورة الشمالي لدى الجنوبيين. وقد هدفت خطة الجنوب ـ باستغلال تلك الجفوة بين الشمال

---

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٥١.

(٧٦) Robert O. Collins, *The Southern Sudan, 1883-1898, a Struggle for Control*, Yale Historical Publications, Miscellany; 76 (New Haven, CT: Yale University Press, 1962), p. 13.

(٧٧) Francis M. Deng, *War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan* (Washington, DC: Brookings Institution, 1995), p. 77.

والجنوب ـ إلى «تحجيم القومية الشمالية، وإتاحة الفرصة لنفوذ المسيحية والثقافة الغربية للتأثير على الهوية الجنوبية الحديثة»[٧٨].

عندما شعر الجنوبيون بتعاطف البريطانيين معهم، وثقوا فيهم وأصبحوا أقرب إلى الأوروبيين ومتقبلين لسياسة التحديث. وتم ذلك من خلال العمل التبشيري. كان كل ذلك يصبّ في سياسة فصل الجنوب عن الشمال على أساس الهوية.

كذلك، لتنفيذ هذه السياسة، تم منع المواطنين في دارفور وكردفان من الدخول إلى إقليم بحر الغزال، حيث كانت القبائل العربية ـ خاصة البقارة ـ تتحرك في موسم الجفاف بمواشيها نحو الجنوب في منطقة بحر الغزال (بحر العرب) للحصول على الماء والكلأ لحيواناتهم، فيحدث الاحتكاك والتواصل بين الجنوبين والشماليين. وقد نشأت من ذلك مدينة أبيي (Abiey)، حيث تعايش فيها الشماليون (المسيرية الحمر) مع الجنوبيين (دينكا نجوك)، وهو تعايش سلمي دام تحت حكمة زعماء الطرفين عدة قرون (منذ عام ١٧٤٥)، ولم يظهر التوتر إلا بعد اتفاقية نيفاشا للسلام عام ٢٠٠٥ (كما أشار هذا الكتاب آنفاً) عندما جاء الحديث عن الطرف الذي يجب أن تلحق به مدينة أبيي، إذ يدّعي كل طرف (الجنوب والشمال) أحقيته التاريخية فيها.

على كلٍ، تبلور كل ذلك في ما أصبح يُعرف بسياسة المناطق المقفولة أو المغلقة (Closed Districts). وكان الهدف الأساسي من سياسة العزل والفصل (أو المناطق المقفولة) هي منع التواصل والتفاعل بين الشمال والجنوب. بناءً على هذه السياسة، فقد مُنِع مواطنو كردفان ودارفور من دخول بحر الغزال، والعكس صحيح أيضاً. ولإحكام هذا النظام، تم تطبيق إجراء أشبه بالتأشيرة، حيث كانت السلطات البريطانية تشترط حصول أي مواطن من دارفور على إذن دخول (Pass) موقَّع عليه من قبل المحافظ لدخول مقاطعة كافيا كنجي (بحر الغزال). تم ذلك بقرار صدر في اجتماع مشترك بين محافظ بحر الغزال ونظيره محافظ دارفور في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٤٠[٧٩].

ثم تطور الأمر إلى الاتفاق بين مسؤولي الإدارة البريطانية ـ محافظي المقاطعات (الشمالية والجنوبية) المتاخمة لبعضها البعض ـ بتطبيق أو إنزال عقوبة السجن على أي مواطن من محافظة شمالية يدخل دون تصريح إلى محافظة جنوبية، وبالعكس؛

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٨٣-٨٤.

علماً بأن الحصول على تصريح بالدخول ليس بالأمر السهل للحدّ من التواصل بين الطرفين:

It was agreed that: «in order to limit the contacts between the *Aulad* 'Arab (including Baggara and Kara) and Raja district, permits required by these people to visit Raja District for legitimate reasons will for the present be in England and given by the District Commissioner».

أي أن سياسة الفصل العنصري كانت سياسة عليا في بريطانيا، بحيث إن تصاريح العبور من الشمال إلى الجنوب، وبالعكس، كانت تصدر في إنكلترا ولا يمنحها إلا المحافظ بتوقيعه[٨٠]. من خلال نظام التصريح المعقد هذا تم الحد من الحركة بين الشمال والجنوب.

وهناك جانب آخر من هذه السياسة في الجنوب اشتمل على:

١ ـ إجبار الزعماء وأتباعهم على التخلي عن أسمائهم العربية واستبدالها بأسماء أخرى غير عربية.

٢ ـ منع الجنوبيين من ارتداء الزي العربي (الشمالي) وارتداء الأزياء الإفرنجية (أي الغربية)، وتم منع بيع أو جلب هذه الأزياء الشمالية إلى الجنوب.

٣ ـ تحريم الكثير من العادات العربية، مثل ختان الإناث.

٤ ـ منع التزاوج بين الجنوبيين والشماليين.

٥ ـ السماح للأجانب بالزواج من جنوبية بعد الحصول على تصريح رسمي بذلك، بشرط أن يُنسَب الأبناء إلى أمهاتهم.

٦ ـ تم تطهير الشرطة في الجنوب من العناصر المسلمة، وحصر التوظيف في الإقليم الجنوبي لغير المسلمين فقط للعمل كمعلمين وكتبة (Clerks) وفنيين.

٧ ـ تمّ نقل كل الموظفين الشماليين من الجنوب إلى الشمال، وقد ترك ذلك أثراً كبيراً في كفاءة الأداء الإداري والفني في الجنوب، وبالتالي تكريس التخلف.

٨ ـ تم فتح فصول لتعليم الشرطة اللغة الإنكليزية في كل المحافظات، والذين يصلون إلى مستوى متميز يحصلون على علاوة (Allowance) خاصة في مرتباتهم.

---

(٨٠) Robert O. Collins, «The Sudan: Link to the North, (typescript),» in: Beshir, *The Southern Sudan: Background to Conflict*, p. 51.

إذاً، كانت هناك سياسة منظمة ضد الثقافة العربية الإسلامية. وقد اتبعت السلطات البريطانية إجراءات مشددة لتنفيذ تلك السياسة. وكان تطبيق هذه السياسة على أشده في بحر الغزال، حيث اقترح حاكم بحر الغزال للإدارة البريطانية عدة تدابير لمقاومة انتشار اللغة العربية والثقافة الإسلامية، من بين تلك التدابير[٨١]:

١ ـ إبعاد السكان الناطقين بالعربية من واو (عاصمة إقليم بحر الغزال)، خاصة صغار التجار الشماليين.

٢ ـ استبدال اللغة العربية التي يتم تدريسها في مدارس البعثة التعليمية بمجموعة لغات أخرى، وتشجيع اللغة الإنكليزية في التخاطب (Oral English).

مع قمع اللغة العربية، كانت تسير عملية إعاقة انتشار الإسلام؛ فقد مُنِع المسلمون الجنوبيون من ممارسة شعائرهم الدينية علانية (Openly)، وأمرت السلطات سكان المنطقة أن يبنوا مركز تبشير بالقرب من راجا لمقاومة انتشار اللغة العربية والدين الإسلامي[٨٢]. وقامت السلطات البريطانية بإقالة سلطان قبيلة فيروج (عيسى أحمد فرتاك) واعتقلته بأمر من الحاكم العام لأنه عارض التعليم التبشيري (المسيحي) وسط قبيلته المسلمة.

عندما لاحظت الإرساليات انتشار الإسلام في المناطق الوثنية، شجعت الوثنيين على اعتناق المسيحية حتى لا يعتنقوا الإسلام، وبالتالي تعاونت الإرساليات مع البريطانيين في تطبيق السياسة البريطانية في الجنوب[٨٣]. وقد تركز تعاون الجنوبيين المسيحيين مع البريطانيين في مجال التعليم والتدريب. وشهدت الفترة ما بين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٨ اجتماعات مكثفة بين ممثلي مصلحة التعليم والجمعيات التبشيرية بغرض زيادة التسهيلات لهذه الإرساليات في مجال التعليم وإصلاح نظام التعليم ليتسق مع السياسة الجنوبية. وضاعفت الإدارة البريطانية من ميزانية التعليم في الجنوب، وتضاعف عدد المدارس في الفترة بين عامي ١٩٢٧ و١٩٣٨. وعلى مستوى الكادر، فقد أبعدت الحكومة العناصر الشمالية في عملية هدفت إلى جَنْوَبة (Southernization) التعليم في الجنوب. وهذا يعني ضمنياً إبعاد اللغة والثقافة الإسلامية، وتشكيل هوية في الجنوب

---

(٨١) Letter from District Commissioner, Baggara, to District Commissioner, Western District, February 8, 1941, in: Beshir, Ibid., p. 52.

(٨٢) Beshir, Ibid., pp. 52-53.

(٨٣) K. A. Karrar, «The Southern Sudan Problem,» (mimeographed), p. 5.

مختلفة تماماً عن هوية الشمال، تمهيداً لبلورة دولة مسيحية أفريقية في الجنوب.

وقد كانت السياسة البريطانية في الجنوب تسير في هذا الاتجاه منذ إقرارها في عام ١٩٣٠. وتم اتباع عدة تدابير اقتصادية وإجراءات إدارية لتنفيذ هذه السياسة التي تهدف في نهاية الأمر إلى فصل الجنوب عن الشمال. تأكيداً لهذا الهدف، كتب حاكم عام السودان إلى المندوب البريطاني السامي في القاهرة في عام ١٩٤٨ شارحاً له أن السياسة المتبعة «تنطلق من حقيقة أن شعب جنوب السودان أفارقة وزنوج، وأن واجبنا أن ندفع بأسرع ما يمكن بالتنمية الاقتصادية والتعليمية في خط أفريقي ـ زنجي، وليس في خط التطور الشرق أوسطي والعربي الذي يناسب شمال السودان. وحتى تتحقق التنمية لشعب الجنوب ليقرر مصيره مع شرق أفريقيا أو شمال السودان، عليهم الآن ـ بوصفهم أقلية ـ أن يقاوموا مخطط الشمال العربي، وفي نهاية الأمر لا شك في أنهم سوف يختارون الانضمام إلى شرق أفريقيا»[٨٤]. هذا التوجه في سياسة الجنوب أجازته الحكومة البريطانية التي لم تخطر الشريك في الحكم الثنائي (مصر)، وبالتالي ظلت الأهداف الحقيقية للسياسة البريطانية في جنوب السودان خافية على مصر.

لقد أصبحت هذه السياسة واضحة، لذلك عندما رفع مؤتمر الخريجين مذكرته إلى حاكم عام السودان في عام ١٩٤٢، دعا فيها (ضمن مطالب أخرى) إلى إزالة قانون المناطق المقفولة ورفع الحظر عن التجارة بين الشمال والجنوب وإطلاق حركة السودانيين من الشمال إلى الجنوب، وبالعكس، وإلغاء الازدواجية في نظام التعليم، وعدم تخصيص الدعم للمدارس المسيحية فقط، وتوحيد مناهج التعليم في الشمال والجنوب. غير أن الحكومة البريطانية تجاهلت هذه المطالب، ومضت قدماً في تنفيذ سياستها. وقد عزّزت ذلك الاتجاه في عام ١٩٤٤ عندما قررت إنشاء مجلس استشاري لشمال السودان فقط. كما سعت في عام ١٩٤٦ إلى تحويل المجلس الاستشاري إلى جمعية تشريعية، مما أثار الشكوك حول أهداف الحكومة البريطانية تجاه مستقبل الجنوب. وعلى الرغم من محاولات النخبة السياسية الشمالية باستمرار مقاومة هذه السياسة، إلا أن الحكومة البريطانية أقرت بوجود اختلاف كبير بين الشمال العربي والجنوب الأفريقي[٨٥].

بالطبع، إن بريطانيا لم تخلق هذه التباينات العرقية والثقافية والدينية بين

---

(٨٤) K. D. D. Henderson, *Sudan Republic*, Nations of the Modern World (New York: F. A. Praeger, 1965), p. 167.

(٨٥) Beshir, *The Southern Sudan: Background to Conflict*, p. 54.

شطري الدولة السودانية، لكن حاولت استغلالها لتحقيق أهدافها التي من بينها وقف المد العربي الإسلامي من التغلغل في أفريقيا. ومع ذلك، كان البريطانيون حذرون في سياستهم تجاه الثقافة السودانية، لأنهم جاؤوا بعد ثورة وطنية وحّدت السودانيين (المهدية)، وتجنبوا إثارة العواطف. وكان أقصى ما يريدونه من الحكم الأمن والاستقرار. وقد عملت الإدارة البريطانية على تحديث البنية التحتية بطريقة سريعة في الشمال لم يعرف الجنوب لها مثيلاً. وتزامن ذلك مع إنشاء أول مؤسسات التعليم العالي في الخرطوم التي أرست الأساس للتحديث السريع نسبياً في الشمال دون الجنوب.

من جهة أخرى، سعت الإدارة البريطانية عن قصد إلى الترويج للعوامل التي تساعد على سرعة التغريب في الجنوب، وقد استحدثت لذلك ثلاث آليات هي: الدين، واللغة، والتعليم، على أيدي الإرساليات، بينما ركزت السياسة البريطانية في الجنوب على تشجيع تغريب المؤسسات منها، وتبنّي العادات الغربية، وتشجيع إقصاء اللغة العربية كلغة تُسْتَخدم في الجنوب. وكانت الإرساليات والبعثات التبشيرية تضطلع بالتعليم. وهناك من يرى أن الإدارة البريطانية اتبعت في جنوب السودان نهج التغريب الثقافي دون التحديث الاقتصادي(٨٦). غير أن الجنوبيين كان يشدّهم توجه نحو ما يرونه أصالة أفريقية وتقاليد قبلية، ومن أبرز مظاهر ذلك قيام بعض قيادات التمرد بتغيير أسمائهم المسيحية إلى أسماء أفريقية.

رابعاً: أثر تجارة الرقيق

١ ـ الرق كمؤسسة اقتصادية ـ اجتماعية

على الرغم من أن مجتمعات كثيرة في مختلف أنحاء العالم عرفت ممارسة الاسترقاق وتجارة الرقيق، إلا أنها انحصرت، في الغالب، في القبائل الزنجية. وأصبحت أفريقيا والمناطق الاستوائية منها بالذات مصدر الرقيق لشمال أفريقيا والشرق الأوسط، وكذلك أمريكا من قبل. في الماضي انحصرت تجارة الرقيق في العناصر الزنجية منذ عهد الجاهلية. فقد سمع الناس عن أحابيش مكة، وهم جيش أرستقراطية قريش المؤلف من رقيقهم المجلوب من أفريقيا.

وكان لانتشار الإسلام في شمال السودان دون جنوبه، وبقاء القبائل الزنجية

(٨٦) المصدر نفسه.

على وثنيتها، أثر في إبعاد الحاجز الديني الذي سهّل ممارسة تجارة الرقيق بين القبائل الجنوبية بواسطة التجار المسلمين. والإسلام لم يلغ مؤسسة الرق، ولكنه وضع لها أسساً وضوابط للحد منها تمهيداً لتلاشيها في المستقبل. غير أن المسلمين ظلوا يمارسون تجارة الرقيق وبقي الرق قائماً في مجتمعاتهم حتى مشارف القرن العشرين. فانتشرت مجموعة «الجلابة» من قبائل السودان الأوسط في تلك المنطقة تمارس تجارة الرقيق بشتى السبل. فدخلوا في صراعات وتحالفات مع القبائل المحلية، وتلاعبوا في توازن القوى القبلي.

وعندما جاء الحكم التركي ـ المصري أعطى تجارة الرقيق دفعة قوية. فما إن انتهى من عملية الغزو، حتى شرع في إرسال الحملات العسكرية ضد القبائل الزنجية لأسر أفرادها واسترقاقهم. فبدأ إسماعيل باشا نشاطه في جنوب النيل الأزرق بإرسال سرية إلى جبل تابا بالقرب من سنار، وأسرت ١٩٠٠ شخص تم إرسالهم فوراً إلى مصر. واستولى الدفتردار على ١٢٠٠ من رقيق المقدم مسلم، وأرسل منهم ٨٠٠ إلى مصر. وطلب سكان القرى تسليمه ٢٠٠٠ من العبيد. ثم أرسل محمد علي ابنه إبراهيم باشا ليشرف على تلك الحملات. فنظم حملتين: قاد الأولى إسماعيل باشا إلى جبال الصعيد، وقاد هو الثانية إلى الدينكا في النيل الأبيض. واعتمدت تلك الحملات على جيش الغزو حتى لا يبقى بلا عمل[٨٧].

وتواصلت الحملات بصورة دورية منتظمة في عهد الحكمدار خورشيد. فقاد حملة عام ١٨٢٦ إلى بلاد الشلك، وحملة أخرى في العام نفسه إلى جهات ود العباسي. وفي عام ١٨٢٧ قاد حملة إلى بلاد الدينكا على النيل الأبيض، ساعده فيها الشيخ سالم، شيخ قبيلة رفاعة الهوى. وسارت الحملة ثلاثة أشهر، أسرت بعدها ٥٠٠ من الدينكا، بعد أن واجهت مقاومة ضارية استعملوا فيها سيوفهم وحرابهم أمام مشاة وخيالة بأسلحتهم النارية. وفي عام ١٨٢٨ قاد حملة إلى بلاد الأنقسنا، ولكنهم اعتصموا في الجبال. وفي عام ١٨٣٠ قاد حملة ضد الشلك الذين ما إن سمعوا بمقدمه حتى تراجعوا إلى ضفاف النيل واحتموا بعاصمتهم داناب في الأدغال. وعلى رغم السلاح الناري، استطاع الشلك أن يوقعوا بالحملة خسائر كبيرة. ولم يتمكن خورشيد إلا من أسر ٢٠٠ منهم. وفي عام ١٨٣٢ ـ ١٨٣٣ قاد أكبر حملات الغزو إلى بلاد التاكا، ولكنه خسر المعركة ضد الهدندوة. وفي عام ١٨٣٢ قام بغزو جبال فازوغلي، وعاد بأسرى وأسلاب، وعاود هجومه عليهم في العام التالي.

---

(٨٧) القدال، **تاريخ السودان الحديث (١٨٢٠ ـ ١٩٥٥)**، ص ٩٤.

وقاد حملات ضد جبال النوبة في عام ١٨٣٠ وعام ١٨٣٢ وأسر فيها ٣٠٠٠ منهم.

تلك الغارات، التي وجدت مقاومة شديدة، اتخذت شكل غارات مفاجئة على القرى وتجمعات القبائل، وكان الأسرى يتم تكبيلهم ويُرسلون مصفدين بالأغلال إلى أسواق أُعدت لهم في أسوان، وكان بعضهم يموت في الطريق نتيجة القسوة والتعب من السير واختلاف المناخ، إضافة إلى الحالة النفسية. وبعد عهد خورشيد قلّ الاهتمام بالغزوات، واتجهت الحكومة إلى مجالات أخرى من النهب(٨٨).

أدت تلك الحملات إلى انتعاش تجارة الرقيق، وأصبح لها أسواق في السودان ومصر والجزيرة العربية، بل كانت مرتبات الموظفين تُدفع أحياناً في شكل رقيق، وكذلك الضرائب. ولم تقتصر تلك التجارة على الجلابة (تجار شمال السودان)، بل شارك فيها تجار من مصر والشام وأوروبا، وأسسوا إمبراطوريات في بحر الغزال والاستوائية، وانغمس فيها المواطنون، فغدت نشاطاً مشروعاً. وازداد تغلغل الرق في البنية الاجتماعية، وأدت هذه الممارسة إلى إضعاف العلاقة بين الشمال والجنوب، وإلى تعميق الفارق بين الطرفين حتى أصبحت كلمة «رقيق» أو «عبد» تعني أفراد تلك القبائل، سواء وقعوا في الرق أم لم يقعوا. وازداد إحساس القبائل في الشمال بالتفوق العرقي، وغذته قدرات الجلابة الاقتصادية، فاتخذت المديريات الجنوبية مساراً مختلفاً أثّر في تطورها. وتعمقت الغُربة بين الشمال والجنوب(٨٩). صحيح أن تجارة الرقيق بنقلها مجموعات من القبائل الزنجية إلى الشمال، واستخدامهم في الجندية أو رقيق الخدمة المنزلية، أتاحت فرصة لاختلاط القبائل في الجنوب مع القبائل الشمالية عن طريق الزواج القسري من نساء من قبائل الجنوب، فظهر في الشمال جيل زنجي خالص أو خليط، وأصبح واحداً من أركان التركيب الاجتماعي، إلا أن قيام ذلك التركيب على خلفيات الرق لم يساعد كثيراً على عملية الانصهار والذوبان في كيان واحد لتكوين أمة واحدة.

منذ العقود الأولى للحكم التركي ـ المصري في السودان، كانت الصادرات التي تحملها القوافل محصورة في كميات صغيرة من الذهب والعاج من الحدود السودانية ـ الحبشية (الإثيوبية) مع كميات كبيرة من الصمغ في كردفان. غير أن الرقيق كان يشكل أهم صادرات السودان، فقبل الاحتلال المصري كانت سنار تصدر ١٥٠٠ من العبيد سنوياً إلى مصر. وفي نهاية القرن الثامن عشر، كانت

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٩٦ ـ ٩٧.

القوافل تحمل سنوياً من دارفور حوالى ٦٠٠٠ من الرقيق، معظمهم من الفتيات ليعملن كخدم في المنازل[٩٠]. غير أن القوافل كانت تتعرض لمضايقات؛ ففي الفترة بين عامي ١٨١٠ و١٨١٧ لم تصل أي قافلة إلى مصر. ولكي يضمن محمد علي رجالاً لتجنيدهم في جيشه، اتخذ قراره بغزو السودان[٩١].

ومنذ الاحتلال التركي ـ المصري للسودان، انتظمت الغارات المصرية في جبال جنوب سنار وكردفان، حيث ذكر شهود عيان أن حوالى ٥٠٠٠ أسير أُخذوا في حملة واحدة، حيث أخذت الحكومة النصف ودفعت الباقين إلى الجنود. وقد تم بيع معظمهم إلى التجار الدناقلة الذين يشترون العبيد، من وقت إلى آخر، من زعماء وثنيين. وفي عام ١٨٣٨، تم تقدير ما بين ١٠,٠٠٠ إلى ١٢,٠٠٠ تم استيرادهم في مصر. وقد زار محمد علي السودان في عام ١٨٣٨ وأخذ انطباعاً أولياً عن الوضع، ووقف على عمليات النهب والتخريب التي تسببها الغارات من أجل تجنيد الرقيق، وانتابه شعور بفظاعة ولاإنسانية هذه الممارسة، وشاركه في ذلك المسؤول الفرنسي الذي كان يرافقه مع الدبلوماسيين البريطانيين في القاهرة. فاستغل تلك الفرصة لمنع جنوده من صيد العبيد في المستقبل، وأطلق سراح ٥٠٠ كان تم أسرهم في آخر حملة وقتئذٍ. وجد قرار محمد علي ترحيباً كبيراً في أوروبا، لكن بمجرد عودته عادت الغارات إلى سابق عهدها[٩٢]. وقد استمرت عملية القبض على العبيد للحفاظ على وتيرة الحياة الاجتماعية والتجارة في السودان الشمالي[٩٣].

كان يتم استغلال معظم الرقيق الذكور في الحقول الزراعية في المناطق النيلية، بينما يتم تصدير الآخرين إلى مصر كعمال. وكان يتم استيعاب معظم النساء للخدمات المحلية، بينما يتم أخذ ذوات البشرة الفاتحة كعشيقات. ويتم ختان بعض الذكور الشباب بواسطة الرهبان الأقباط بالقرب من أسيوط، والقليل منهم يتم بيعه بعد تخصيته (Eunuchs)[٩٤]. لكن فوق كل ذلك كان الجيش يحتاج إلى مجندين باستمرار. هذه الأسباب والمعطيات شكلت الدافعية والاستمرارية لهذه التجارة على رغم الإجراءات المختلفة لمنعها ومحاربتها.

---

(٩٠) Gray, *A History of the Southern Sudan, 1839-1889*, p. 5.

(٩١) المصدر نفسه، ص ٥٦ و٦٦ ـ ٦٨.

(٩٢) Thos F. Buxton, *The African Slave Trade and its Remedy* (London: [n. pb.], 1840), pp. 428-435, in: Gray, Ibid., p. 6.

(٩٣) Gray, Ibid., p. 6.

(٩٤) John Lewis Burckhardt, *Travels in Nubia*, 2nd ed. (London: J. Murray, 1822), p. 329.

لقد تطابق موقف محمد علي مع ملاحظات سجلها مستكشفون بريطانيون هم: اسبيك وغرانت وبيكر والذين كانوا قد وصلوا إلى مسرح الأحداث في ما بعد وشاهدوا أحداث عنف واسعة النطاق، وتوصلوا إلى أن ذلك كان نتيجة لتجارة الرقيق. كما أن مذكرات وخطابات وروايات وتقارير منشورة لأوروبيين في أوقات مختلفة أجمعت على أن الرق عملية معقدة جداً تنطوي على صراع بين مجتمعات وثقافات متناقضة. كما أن مشاركة العنصر العربي في تجارة الرقيق أضفى عليها بعداً جديداً للكراهية وإفساد العلاقة ين شمال السودان وجنوبه(٩٥).

يرى الباحثون أن احتقار الشماليين للجنوبيين بالنظر إليهم كمتوحشين وعبيد عراة (Savage and Naked) كان له أثر كارثي في العلاقة بين الطرفين، وتأثير في اتصال الجنوب بالعالم الخارجي. كما أن التمييز الحاد بين الإسلام والوثنية قد عزّز هذا الاتجاه. هذا إضافة إلى أن العقل العربي يحمل الاعتقاد على سمو الثقافة واللغة العربية، والأفق الاقتصادي والسياسي، إضافة إلى التفوق التكنولوجي، كل ذلك كرّس الشعور بالاستعلاء الشمالي تجاه الجنوبيين(٩٦).

كذلك شكلت تجارة الرقيق جزءاً مهماً من الطريق المسدود بين التجار وسكان جنوب السودان، لأنه حتى عند ازدهار تجارة العاج كانت التجارة في الرقيق هي أكثر الصادرات والأكثر ربحية، بينما لم تشكل عملية فتح النيل الأبيض أي تأثير في هذه التجارة، بل أصبحت أسهل وأرخص، فتعددت مصادر الرق من الجنوب وجبال النوبة والنيل الأزرق والحبشة(٩٧). وفي منتصف القرن التاسع عشر حاول سعيد باشا إنهاء تجارة الرقيق، فكانت النتيجة أن استمرت سراً. فبينما تم إغلاق مراكز بيع الرق في الخرطوم، انتقلت إلى مناطق أخرى بعيداً عن عين السلطات، مثل مدينة كاكا حيث يتم نقل الرقيق إلى كردفان ودنقلا ومصر، أو دارفور. ففي عام ١٨٦٠ تم بيع حوالى ٢٠٠٠ من الرقيق في كاكا، بينما تم تهريب البعض الآخر إلى الخرطوم نفسها. وقد كان الأوروبيون الأكثر مشاركة في هذه التجارة. وفي خلال شهر واحد في منتصف عام ١٨٦١ مرّ حوالى ٢٥ مركباً نحو الشمال كان نصفها يحمل رقيقاً، وكان التجار الأجانب يتركون وراءهم وكلاء من التجار الشماليين الذين أقاموا زرائب في مناطق عدة

---

(٩٥) Report of the Commission of Inquiry into the Disturbances in the Southern Sudan during August 1955, Khartoum, 1956, pp. 4- 5 and 123.

(٩٦) Gray, *A History of the Southern Sudan, 1839-1889*, p. 36.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٤٤ ـ ٤٥.

مثل قوندوكورو. كما أنهم قادوا حملات إلى المناطق الداخلية في الجنوب، فتوسعت تجارة الرقيق؛ ففي الفترة من ١٨٥٧ إلى ١٨٦٩ ارتفع عدد الزرائب في بحر الجبل وبحر الغزال وبلاد الزاندي، وظهرت سلسلة من الزرائب يملكها تجار عرب مسلحون[٩٨]، وظهر الاحتكار كاعتراف متبادل بين التجار. ونتيجة للمقاومة المحلية زادت عمليات العنف. وفي ستينيات القرن التاسع عشر أصبحت تجارة الرقيق، وليس العاج، التجارة الرئيسية[٩٩].

لذلك، كان على رأس الذين أيدوا المهدية الشماليون الذين تضررت مصالحهم بمحاولات القضاء على تجارة الرقيق. وقد انضم إليهم أيضاً الموظفون والجنود الذين كانوا في الجنوب، وخاصة أنهم وجدوا أنفسهم تابعين لمسؤولين أجانب وكفار، بل بدأ بعض الجنوبيين يقاومون الاحتلال البريطاني ـ بعضهم بالتحالف مع المهدية ـ لكن معظمهم بطريقته الخاصة[١٠٠].

بدأت إرهاصات الثورة في بحر الغزال في عام ١٨٨١ عندما قام بعض زعماء القبائل بزيارة المهدي في قدير وأعلنوا انضمامهم إليه. فأرجعهم المهدي إلى ديارهم وأعطاهم مطلق الحرية في أراضيهم. فأرسل إليهم ليبتون قوة عسكرية وهزمهم. وقام الرزيقات بغارات، بدعم من زعماء قبائل بحر الغزال، لكن ليبتون هزمهم أيضاً في شباط/ فبراير ١٨٨٣. وكان الرزيقات يشنّون غارات على الدينكا من أجل الرقيق، كتلك التي قادها زعيمهم مادبو في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٨٣، حيث كان مادبو يقاتل الدينكا، وليس الحكومة. ودخل الجلابة، وعلى رأسهم الدناقلة، في دوامة الثورة المهدية، ودبروا مؤامرة للاستيلاء على ديم الزبير عاصمة بحر الغزال، وكُشفت المؤامرة ففروا إلى المهدي في الأُبيِّض، وأرسل المهدي بكرم الله الكركساوي أميراً على بحر الغزال ومعه ٨٠٠٠ مقاتل، فخضعت بحر الغزال للمهدي في نيسان/ أبريل ١٨٨٤[١٠١].

غير أن هجمات المهدية مقرونة بالمقاومة المحلية أدت إلى تدمير كل السلطة المركزية الموجودة في الجنوب. وفي نهاية الثمانينيات من القرن التاسع عشر، عندما

---

(٩٨) James Augustus Grant, *A Walk across Africa; or, Domestic Scenes from my Nile Journal* (Edinburgh; London: W. Blackwood and Sons, 1864), pp. 324-338, in: Ibid., p. 58.

(٩٩) Sanderson and Sanderson, *Education, Religion, and Politics in Southern Sudan, 1899-1964*, p. 10.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ١٢.

(١٠١) القدال، **تاريخ السودان الحديث (١٨٢٠ ـ ١٩٥٥)**، ص ٢٠٦، و Gray, Ibid., p. 158.

اكتملت هذه العملية، كان النتاج نصف قرن من التدخل العنيف لتجار العاج وتجار الرقيق الخرطوميين، ووكلاء الخديوي ـ المحليين والأوروبيين ـ وأخيراً المهدويين. كل ذلك أحال الوضع السياسي المحلي في الجنوب إلى وضع مضطرب جداً تعذرت معه ظهور آليات تكيُّف تعيد الاستقرار إلا من خلال المزيد من العنف. وقد زادت المهدية الأمر سوءاً وتعقيداً بفشلها في فرض سلطة فاعلة وشاملة. ففي عام ١٨٨٦ انسحبت المهدية من بحر الغزال، ولم تعُد إلا من خلال غارات مدمرة. وبقيت المهدية في حاميات محدودة في بعض المدن الرئيسية في الاستوائية، لكن سرعان ما انتهى الوجود الإداري للمهدية في عام ١٨٩٤، خاصة بعد أن عزلت السدود الشمال عن الجنوب. وفي الواقع، اختلف مسار الثورة المهدية في الجنوب عن بقية أنحاء السودان. تداخلت هنا عناصر الجلابة مع ثورة الرزيقات في جنوب دارفور، ومع القبائل الزنجية المحلية مع الإدارة التركية بقيادة الضابط البريطاني (ليبتون). ولا شك في أن انضمام بعض القبائل الزنجية إلى المهدية يعكس تغلغلها وسط فئات اجتماعية بعيدة عن مناخها الديني الصوفي. وبصورة عامة، شهد معظم أقاليم الجنوب في عهد المهدية فترات عنف محلي حاد، كان مدمراً أكثر مما أحدثه الخرطوميون والحكم التركي ـ المصري[١٠٢]. هكذا كان الوضع في الجنوب عندما جاء الإنكليز إلى السودان في خواتيم القرن التاسع عشر.

٢ ـ تأثير الرق في علاقة الجنوب بالشمال

إن ظاهرة الرقيق (Slavery) في السودان كانت سائدة بين كل القبائل حتى بين قبائل الجنوب ـ الأقوى يسترق الأضعف. ولم تكن ظاهرة الاسترقاق للآخرين بين القبائل غرضها المتاجرة في بيع البشر، بل كان الرق جزءاً من الواقع الاجتماعي. كما يمكن التمييز بين الرق الاجتماعي القائم على الصراع الاجتماعي بين الجماعات، والرق الاقتصادي المفروض بالحاجات الاقتصادية والقائم على القهر والاستغلال لأغراض اقتصادية بحتة[١٠٣].

لم تنعم البعثات التجارية والمسيحية الأوروبية في الجنوب بالاستقرار؛ كما أنها لم تحقق نجاحاً كبيراً لعدة أسباب، أهمها: تدهور الصلة بين القبائل والتجار الأوروبيين بسبب غياب نظام للعلاقات التجارية بين الطرفين، ومن ثم لجوء

---

(١٠٢) Sanderson and Sanderson, Ibid., p. 12.

(١٠٣) محمود قلندر، «الشمال والجنوب: علاقات الزمان والمكان والسكان،» **السوداني**، ٣١/ ٣/ ٢٠٠٦.

التجار الأوروبيين إلى العنف لتأمين تجارة العاج منذ منتصف القرن السابع عشر. هذا العنف أدى إلى تنامي حركة الاسترقاق، ومن ثم تجارة الرق في المنطقة. وتحول الرق إلى مؤسسة اجتماعية؛ وأدى إلى ظهور صراع اجتماعي بين الشمال والجنوب، وتعميق الخلاف الثقافي، وغياب التفاهم والتفاعل الاجتماعي، مما جعل حالة انهيار الاتصال بين الشمال والجنوب حالة أصيلة وثابتة[١٠٤].

وعلى الرغم من الاتهامات الموجهة إلى العرب المسلمين بممارسة الرق في الجنوب، إلا أن هناك إشارات تاريخية تؤكد أن الرق، كمؤسسة اجتماعية راسخة، هو قديم شاركت فيه العديد من الجهات، ولم يكن العرب والمسلمون هم من ابتدر الاسترقاق أو أدخل تجارة الرق إلى الجنوب. فالواقع التاريخي السوداني ليس استثناء، حيث إن بعض قبائل الشمال السودانية عرفت في ما بينها الرق والاسترقاق، كما عرفت قبائل الجنوب الرق في ما بينها أيضاً. وقد أشار عدد من الباحثين إلى ضلوع قبائل كثيرة من الشمال والجنوب على حد سواء في عمليات الرق والاسترقاق في ما بينها؛ فقبائل البجا في شرق السودان مارست في ما بينها عمليات الاسترقاق، كما مارست ذلك مع القبائل التي تجاورت معها. كما أن عدداً من القبائل القاطنة على امتداد النيل مارست هذا الأمر في ما بينها ومع غيرها من القبائل المجاورة. أما القبائل الجنوبية فإن جزءاً كبيراً من تاريخها الاجتماعي قام على مبدأ الصراع ذي البعد الاقتصادي، الذي أفرز جيوشاً من الأسرى تم استرقاقهم وأصبحوا جزءاً من المغانم القبلية. وأكثر قبائل الجنوب شهرة في هذا المجال مجموعة قبائل النوير والشلك[١٠٥].

لم تخلُ الفترات التاريخية المختلفة من تاريخ السودان من هذه الظاهرة الاجتماعية، حتى خلال القرنين أو الثلاثة التي سادت فيها السلطنة الزرقاء، حيث أشارت الدراسات التاريخية إلى مؤسسة الرق وممارسة الاسترقاق. فقد أشار كتاب **طبقات ود ضيف الله** إلى المكانة الاجتماعية التي كان يحتلها الرق في المجتمع السناري. كما أن المتصوفة كانوا أصحاب أملاك في هذا الشأن، حتى إن بعضهم اشتهر بما كان يملكه من الخدم والرق. وكان كبار تجار الرقيق بمثابة طبقة أرستقراطية في المجتمع السوداني[١٠٦].

---

(١٠٤) المصدر نفسه.

(١٠٥) المصدر نفسه.

(١٠٦) المصدر نفسه.

كما اعتمدت القوى السياسية والاجتماعية في المجتمع السناري في صراعاتها الداخلية على الرقيق كقوة قتال رئيسية. وازداد الطلب على الرقيق مع بدايات القرن الثامن عشر، حيث كان السلاطين يعتمدون على الرقيق كقوة مقاتلة. وبحلول عام ١٧٧٠ كان هناك ما بين ٢٠٠٠ إلى ١٤,٠٠٠ من العبيد يعيشون في القرى المحيطة بمدينة سنار. وبعد خمسين عاماً وصل عددهم إلى ٣٠,٠٠٠[١٠٧].

لم تنحصر تجارة الرقيق بالتجارة الداخلية، بل كانت تمثل إحدى السلع في التجارة الخارجية، حيث كانت شندي بمثابة مركز بيع وشراء وتصدير الرقيق. ولم يكن الأرقاء يؤخذون من بين المسلمين، بل يتم الحصول عليهم بمهاجمة القبائل اللادينية على الحدود الإثيوبية والقبائل القاطنة جنوب غرب دارفور. كما أن عدداً منهم كان مصدره الجماعات العائلية الضعيفة التي استقرت في حدود سنار. وعلى الرغم من أن معظم الرقيق يتم الاحتفاظ بهم في داخل الأراضي السودانية كخدم منازل أو عمال حقول وحراس شخصيين إلا أن عدداً صغيراً منهم كان يتم تصديره إلى مصر والجزيرة العربية[١٠٨].

إذاً، كان الرق في عهد الممالك الإسلامية (الفونج والفور) مؤسسة اجتماعية، ثم أصبح مؤسسة اقتصادية قائمة على الاستغلال تحت الحكم التركي (١٨٢١ ـ ١٨٨٥). وقد أكدت ذلك الوثائق والرسائل المتبادلة بين حكام الدولة التركية التي أشارت إلى أن الهدف من غزو السودان هو تأمين العنصر المقاتل لجيوش الوالي محمد علي، أي المزيد من الرجال الزنوج (أي العبيد)، فزاد الطلب على الرقيق للجهادية والزراعة. كذلك تحول اهتمام التجار الأوروبيين من العاج في الجنوب إلى العبيد، فازدهرت تجارة الرقيق في العهد التركي.

كان التجار الأوروبيون يجدون مقاومة من القبائل الجنوبية، فاستخدموا السلاح في ذلك، كما استعانوا ببعض قبائل الشمال، مثل الشايقية والدناقلة، وأقاموا مراكز ثابتة أصبحت معروفة بـ «الزرائب»، بينما كانت التجارة في الشمال ـ خاصة على طول نهر النيل الأبيض ـ يقوم بها السوريون والمصريون، واستعانوا في ذلك بأبناء الشمال (أبناء البحر). وجنَّد الأوروبيون من تلك الزرائب عبيداً في التصدي لمقاومة القبائل الجنوبية لهم (جيوش البازنقة). وأدت الزرائب إلى تنشيط تجارة الرقيق على نطاق واسع. وكان يتم التصدير عبر درب

(١٠٧) المصدر نفسه.

(١٠٨) المصدر نفسه.

الأربعين إلى مصر. وبحلول عام ١٨٦٣ أصبحت هناك سوق رائجة للاتجار بالرقيق في العاصمة الخرطوم.

حتى وقت قريب ـ في عام ١٩٤٧ ـ أبلغت الحكومة البريطانية الجنوبيين أن القبائل العربية في الشمال ما زالت تحمل فكرة «العبيد» عن الجنوبيين، وحذرت من أن القبائل العربية الرعوية مستمرة في خطف الجنوبيين لاستعبادهم(١٠٩). وأشارت الحكومة السودانية (أي الإدارة البريطانية) إلى أن هذه الممارسة قد وجدها البريطانيون سائدة عندما جاؤوا إلى السودان، حيث كان الشماليون يشنّون غارات منتظمة على الجنوبيين.

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية اتبعت إجراءات للحد من الاسترقاق وتجارة الرقيق، إلا أن الجمعيات التبشيرية كانت تغتنم كل فرصة أثناء تدريسها للدين المسيحي والتاريخ لتذكير الجنوبيين بتجارة الرقيق. وكانت تحاول دائماً أن تحافظ على هذه الذاكرة حية في قلب وعقل الجنوبيين(١١٠).

كذلك، حتى الآن يربط الجنوبيون بين عملية الرق وما تبقى منها من ترسبات بمسألة الهوية. فالكاتب والسياسي الجنوبي د. فرانسيس ماديغ دينغ يرى أن الهوية الجنوبية أصبحت واضحة ومحددة وثابتة، وهي الهوية الأفريقية، بعكس الهوية الشمالية التي لم يتم الاتفاق حول توصيفها حتى الآن. وفي تقدير فرانسيس دينغ: «ظلت الهوية الأفريقية بتركيبتها العرقية والثقافية في الجنوب ـ الذي يمثل ثلث السودان مساحة وسكاناً ـ تقاوم تغوُّل العروبة والإسلام. فالغزوات الشمالية للجنوب كانت تجابه بمقاومة عنيدة منذ أمد بعيد، يمتد إلى زمن المواجهات العدائية لتجارة الرقيق في القرن التاسع عشر»(١١١).

لقد ترك موضوع الرق أثراً نفسياً واجتماعياً عميقاً في علاقة الجنوب بالشمال. وعلى الرغم من أن الرق قد انتهى في ظاهره، لكن ما زالت ترسبات الماضي تلقي بظلالها على وجدان الجنوبيين حتى الآن. وما زالت النخبة الجنوبية تكتب عن نظرة الاستعلاء العرقي الذي يمارسه ـ بحسب اعتقادهم ـ الشماليون تجاه الجنوبيين. فبالنسبة إلى هذه النخبة الجنوبية، تمثل الحالة الراهنة في السودان

---

(١٠٩) Beshir, *The Southern Sudan: Background to Conflict*, p. 22.

(١١٠) Mekki Abbas, *The Sudan Question; the Dispute over the Anglo-Egyptian Condominium, 1884-1951*, Colonial and Comparative Studies (London: Faber and Faber, [1952]).

(١١١) Deng, *War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan*, p. 12.

الذروة لعملية تاريخية طويلة ظلّ الشماليون والجنوبيون فيها يمثلون شقي الرحى في حرب الهويات العرقية والثقافية والدينية.

ويتمثل جوهر الصراع في «أن الغالبية العظمى من المجموعات الإثنية في السودان تمتد جذورها الأولية إلى القبائل الأفريقية السوداء. وما زال الدليل على ذلك ماثلاً في كل القبائل بما في ذلك قبائل الشمال التي تدّعي انتسابها إلى العرب، لأن انتماءهم إلى العروبة، على كلٍ، كان محصلة لعملية تم فيها ترتيب الأعراق والأديان بحيث يُحترم العرب المسلمون الموقرون كأحرار متفوقين، وكجنس يمثل سادة الرقيق، بينما يُنظر إلى الزنوج السود الوثنيين كأهداف مشروعة يمكن استرقاقهم، ويتم استعبادهم فعلاً»[١١٢].

وترى هذه النخبة أنه كل ما كان لون البشرة أكثر سواداً، تضاءلت صحة ادعاءات الانتماء إلى السلف العربي، وزادت احتمالات النظرة الدونية إلى أصل الرقيق. ولهذا، فإن «عنصرية السوداني الشمالي ونظرته الثقافية القومية (الشوفينية) تدين كل ما كان أكثر سواداً. . .[١١٣] وتربط هذه النخبة الجنوبية بين الرق وانتشار المسيحية في الجنوب، ويرون أنه منذ منتصف القرن التاسع عشر كان اعتناق الجنوبيين للمسيحية وتكوين هويتهم قد تشكّل بفعل الإذلال العرقي (Ethnic Subjugation) الرق»[١١٤]. هذه الأمور ـ يؤكدون ـ «ما زال صداها يتردد في الأغنيات والروايات. وقد انغرس الرق في وعي السودانيين. وأن الصور الذهنية الخاصة بالمذابح الجماعية والاختطاف والاغتصاب والإكراه على ترك الديار، ما زالت قوية قابعة في ذاكرة العقل الجمعي الجنوبي»[١١٥].

إذن، يمكن القول إن الاسترقاق وتجارة الرق والسياسة البريطانية (المناطق المقفولة)، وحركات التبشير المسيحي وانتشار المسيحية التي ارتبطت عند البعض في الجنوب بالخلاص من العبودية والإذلال (الفصل الثاني)، هي من العوامل التي أثرت سلباً في علاقة الشمال بالجنوب، خاصة على خلفية التباين الحضاري والثقافي بين الشعبين.

---

(١١٢) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(١١٣) المصدر نفسه، ص ١١٣.

(١١٤) Marc Nikkel, «God has not Forgotten Us: Christian Identities and Ethnic Survival in the Sudan,» paper presented at: Religion, Nationalism and Peace in the Sudan: A Conference Organized by the United States Institute of Peace, 16-17 September 1997.

(١١٥) المصدر نفسه، ص ٨.

الفصل الثاني

البعد الديني لمسألة الجنوب

عند تناول البعد الديني لمشكلة جنوب السودان، فإن هذا يعني ضمناً دراسة الوجود المسيحي في السودان، لأن المسيحية هي الأكثر انتشاراً بين قبائل هذه المنطقة في أفريقيا بعد أن كانت هذه القبائل وثنية. صحيح أن الإسلام بدأ ينتشر لاحقاً في الجنوب، غير أن انتشاره ظل محدوداً لأسباب عدة، كان أهمها الاستعمار البريطاني، بحسب ما تم شرحه في الفصل السابق.

تقول بعض الإحصائيات الواردة في الكتاب السنوي للتبشير عام ١٩٨١، الصادر عن مجلس الكنائس العالمي، إن ٦٥ بالمئة من سكان الجنوب يدينون بالديانات المحلية، و١٨ بالمئة مسيحيون، و١٧ بالمئة مسلمون. وأن هناك حوالى ٤٠٠ ألف يتبعون المذهب الكاثوليكي، و١٠٠ ألف يتبعون المذاهب البروتستانتية. لم تكن هناك أية إحصائيات منذ عام ١٩٨٣ بسبب الحرب في الجنوب. وعندما تم الإحصاء السكاني في صيف عام ٢٠٠٨ اقترحت الحركة الشعبية إدخال عنصر الدين في استمارة التعداد، فرفض المؤتمر الوطني (الشريك الأكبر) الحاكم. وهذا يعني عدم إمكانية توافر أية إحصائيات دقيقة أو جديدة عن نسبة المسيحيين إلى المسلمين في السودان بصورة عامة، وفي الجنوب بصفة خاصة.

لقد أصبح الدين عاملاً مهماً في صراع الشمال مع الجنوب، على الأقل على مستوى النخبة التي عملت على تسييس الدين، حتى بدا الدين وكأنه أحد مكوّناته الصراع بين الهويات في السودان ـ على الرغم من التسامح والتعايش الديني على مستوى العامة ـ كما أصبح عاملاً للتدخل الخارجي بشقيه الإقليمي والدولي، على نحو ما سيأتي تفصيله في سياق هذا الفصل.

أولاً: الوجود المسيحي في السودان

بدأ اهتمام الإرساليات المسيحية بجنوب السودان في فترة الحكم التركي ـ المصري للسودان، حيث كان التبشير المسيحي يتطلع إلى نشر المسيحية، ليس في السودان فحسب، بل من خلاله إلى مختلف أجزاء القارة الأفريقية. لقد كان في

نظرهم أن السودان مهم في هذه العملية بسبب موقعه في الطرق إلى غرب وجنوب وشرق أفريقيا. لقد كانت الجمعيات التبشيرية ترى في السودان على أنه بوابة الدخول إلى مملكة إثيوبيا المسيحية، حيث كانوا يخططون للسيطرة على الكنيسة القبطية هناك[١].

أما بالنسبة إلى الحكم الثنائي البريطاني ـ المصري، فقد كان واضحاً منذ البداية دعم الإدارة البريطانية لنشر الدين المسيحي، حيث رحبت بالبعثات التبشيرية المسيحية والإرساليات، وشجعت عملياتها في الجنوب. غير أن الإدارة البريطانية حاولت أن تخفي هذا الدور بالزعم بأن الجمعيات التبشيرية المسيحية في بريطانيا هي التي تقدمت بطلب إلى السلطات البريطانية للسماح لها بالعمل في كل أنحاء السودان، الشمال والجنوب[٢]، بل إن الباحثين الغربيين، وكذلك النخبة الجنوبية، يقولون إن الوجود المسيحي في السودان الشمالي سابق للإسلام، حيث دخلت المسيحية في القرن السادس الميلادي. وعندما ظهرت بعض الأصوات وسط بعض الإداريين البريطانيين تنادي بإبعاد المسيحية من السودان، ردّ البعض الآخر بقوة بأن المسيحية في جنوب السودان هي الأصل، كما أن السودان بموقعه الجغرافي يشكل حلقة ربط قوية لنشر المسيحية في أفريقيا من رأس الرجاء الصالح حتى القاهرة[٣]، بل ذهب بعضهم إلى نقد الإدارة البريطانية، وطالبوا بأن تكون محايدة في الشأن الديني، كما هو حال السياسة البريطانية في مستعمراتها الأخرى. ويرون أن بريطانيا بذلك تخون غوردون الذي فقد حياته من أجل المسيحية ومقاومة الرق[٤].

كذلك كان في حجتهم أن الإسلام غير مناسب لتطور ورفاهية الشعب، بينما المسيحية هي أهل لذلك، وأنها قادرة على تأسيس المدارس ونشر التعليم[٥]. ومن خلال المدخل الديني، عمل البريطانيون على غرس فكرة أنه دون المسيحية لا يمكن تحقيق التقدم.

---

(١) Mohammad Omer Beshir, *The Southern Sudan: Background to Conflict*, 2nd ed. (Khartoum: Khartoum University Press, 1970), p. 23.

(٢) فرانسيس دينق، **صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان**، ترجمة عوض حسن (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٩)، ص ٨٤.

(٣) Beshir, Ibid., p. 23.

(٤) Letter from Wingate to L. H. Gwynne, April, 4, 1907, in: Ibid., p. 25, and J. Spencer Trimingham, *The Christian Approach to Islam in the Sudan* (London; New York: Oxford University Press, 1948), p. 20.

(٥) Beshir, Ibid., p. 23.

غير أن الإدارة البريطانية واجهتها الكثير من العقبات لإحداث تقدم في الجنوب، خاصة من خلال التعليم الذي كانت ترفضه معظم القبائل الجنوبية. وإزاء رفض الكثير من القبائل الجنوبية للتعليم الغربي الحديث، أصبح التعليم لا يشكل أولوية للإدارة البريطانية، ولم يبدِ كرومر أي اتجاه إلى الانفاق في مجال التعليم في الجنوب. غير أنه في عام ١٨٩٨ كان هناك عدد من الجمعيات التبشيرية التي أبدت استعدادها لتقديم تسهيلات للتعليم في الجنوب ـ وإن كان بدرجة متواضعة ـ إذا ما سُمح لهم بخلط ذلك بالتبشير المسيحي (Evangelism).

وعلى الرغم من شكوك الحكومة البريطانية، خاصة كرومر، إلا أنها وافقت على مضض، كما هو الوضع السائد في كثير من المستعمرات البريطانية، حيث لعبت دوراً مساعداً في الإدارة للتعويض عن نقص الكادر الإداري البريطاني[٦]. أمّا في السودان، فقد تم حل الوظائف الإدارية ـ مثل المأمور ـ بالضباط المصريين.

لذلك، كان الدور الإداري للمبشرين في جنوب السودان ثانوياً وغير ضروري طيلة العقدين الأول والثاني للحكم الثنائي. كما أن المبشرين كانوا دعاة مسيحيين محترفين وجدوا صعوبة في التعامل والتعاون مع المآمير المسلمين ومرؤوسيهم. وكان كرومر يحمل رأياً سلبياً حول البعثات التبشيرية، فقد كان يرى أن وجودهم في السودان يثير المتاعب، لذلك حاول بشدة إبعادهم من السودان[٧].

في الواقع، كان أداء الحركات التبشيرية ضعيفاً، بل اضطر بعضها إلى مغادرة الكثير من المحطات في منتصف ستينيات القرن التاسع عشر بسبب الاضطرابات من ناحية، وبسبب الأمراض التي أصابت الكثير من عناصرها. لكن بعد عودة الحكم البريطاني، عادت البعثات مرة أخرى إلى السودان بالتركيز على الجنوب الذي تشكّل فيه الوثنية أغلبية. غير أن الحكومة البريطانية حذرت من امتداد النشاط التبشيري إلى الشمال المسلم. وتطابق رأي كتشنر مع رأي كرومر برفض الوجود التبشيري في السودان، لأن ذلك يشكّل مثيراً خطيراً للتعصب الإسلامي (Muslim Fanaticism)[٨].

---

(٦) Lilian Passmore Sanderson and Neville Sanderson, *Education, Religion, and Politics in Southern Sudan, 1899-1964* (London: Ithaca Press, 1981), p. 17.

(٧) Cromer to Salisbury, 22 February 1900, F. O. 633/8, in: Ibid., p. 18.

(٨) Richard L. Hill, «Government and Christian Missions in the Anglo-Egyptian Sudan, 1899-1914,» *Middle Eastern Studies*, vol. 1, no. 2 (1965), p. 283.

غير أن الرأي العام البريطاني مارس ضغوطاً كبيرة على الإدارة البريطانية للسماح التبشيري ليعمل بحرية في السودان، وكانت حجة الكثيرين في بريطانيا أن هذه البلاد كانت مسيحية في الأساس، وذلك في إشارة إلى مملكة النوبة المسيحية. لذلك لا بد من تحويل المسلمين واستعادة الوجود المسيحي (Christendom). وتحدثت جمعية التبشير المسيحي (Church Missionary Society) عن صعوبة العمل في الجنوب. لكن كتشنر حذا حذو سلفه (كرومر) ورفض السماح للتبشير المسيحي شمال فاشودة، أي في شمال السودان. وعندما جاء ونغيت حاكماً عاماً للسودان تقدمت جمعية التبشير (CMS) بطلب آخر في عام ١٩٠٣ للسماح لها بالعمل في الشمال. كان رد ونغيت أن هذه القيود هي لصالح الجمعيات التبشيرية ولصالح نشر المسيحية. وقال إن الحركات التبشيرية لم تفهم هذا الأمر... ويمكن أن يكون لها نفوذ حضاري هناك. لذلك كان ونغيت، وباستمرار، يشجع الجمعيات التبشيرية على العمل في الجنوب[٩].

في هذه الأثناء، لم تيأس الحركات التبشيرية من الرفض والمقاومة لنشاطها، فقد أخذت مدخل المساعدات الإنسانية، خاصة في مجال الخدمات الصحية. ففي عام ١٩٠٢ عالجت البعثة التبشيرية هناك حوالى ٨٠٠ من المرضى الشلك. ثم تم إدخال التعليم تدريجياً، وتم ربط ذلك بتعليم المهن مع اللغة الإنكليزية. وبالطبع، مهدت ذلك للنشاط التبشيري الضمني أو غير المباشر. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٠٤ أكدت الحكومة البريطانية أنها ترحب بتعاون البعثات التبشيرية في المجال الحضاري في الجنوب[١٠].

كانت الاستجابة فورية من الحكومة البريطانية لنداء البعثات المسيحية. ففي شباط/فبراير ١٨٩٩ أجاز البرلمان البريطاني قراراً يلزم إنكلترا المسيحية بواجب «نشر المسيحية في السودان ودعم النشاط التبشيري»[١١]. وأرسلت الحكومة البريطانية مذكرة توبيخ إلى الإدارة البريطانية في السودان بأنها تعمل ضد الحريات الدينية السائدة في بلد تحكمه المبادئ المسيحية.

شكّل هذا الموقف البريطاني الرسمي تشجيعاً كبيراً ودعماً للبعثات التبشيرية

---

(٩) Sanderson and Sanderson, Ibid., p. 30.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(١١) Trimingham, *The Christian Approach to Islam in the Sudan*, pp. 26 -29, and W. W Cash, *The Changing Sudan* (London: Church Missionary Society, 1930), p. 29.

لتعمل بحرية وبنشاط كثيف لنشر المسيحية في الجنوب، بل تعزّز هذا المناخ الداعم للحملات التبشيرية بموقف مشترك بين الجمعيات التبشيرية والحكومة البريطانية، حيث «اتفق الجانبان على ضرورة إبعاد النفوذ الإسلامي من جنوب السودان بأسرع ما يمكن»(١٢).

تنفيذاً لذلك، تم تقسيم جنوب السودان إلى مناطق عمل للحملات التبشيرية بين البعثات المسيحية الأوروبية الكاثوليكية المختلفة، البريطانية والإيطالية والنمساوية وغيرها. وتنافست في ما بينها في تقديم الخدمات ونشر التعليم لتحظى بأكبر عدد من الجنوبيين في مظلتها. كما تمتعت بامتيازات كثيرة من بينها تخفيض ٥٠ بالمئة من قيمة تذاكر الركاب للعاملين في الجمعيات التبشيرية، وكذلك ٢٠ بالمئة من قيمة ترحيل أغراضهم وأمتعتهم على السكك الحديد والبواخر النيلية.

غير أن الأخطر في هذا المشروع البريطاني لزراعة المسيحية في الجنوب وإبعاد الإسلام هو حملات التشويه التي انطلقت من مقولات خاطئة تدّعي بأن الإسلام خطر، حيث يستند (أي الإسلام) إلى معرفة عميقة بالمجتمع السوداني، وينتشر ببطء، لكن بقوة ممهداً الطريق لحملات دموية محمدية ليكتسح كل القارة الأفريقية، مهدداً أية مواقع للمسيحية، وأن خطر الإسلام بالانتشار يكمن في أنه دين يتسم بالانحلال الأخلاقي (Loose Morality)، وتعدد الزوجات (Polygamy)، وسهولة وبساطة الطلاق، وفوق ذلك إباحته للنهب، وبالتالي يجد طريقه إلى مشاعر السود، كما هو الحال في إغرائه لكل الشعوب غير المتحضرة. هذا بلا شك منتهى الاستخفاف بالإسلام وسوء فهم متعمد وتشويه مقصود. وبإمكانياتهم الكبيرة، استطاع البريطانيون ليس نشر المسيحية فحسب، بل وتأليب الجنوبيين ضد الإسلام وضد الشماليين المسلمين. وهكذا تحول الجنوب إلى ساحة حرب ضد العرب والإسلام والسودانيين الشماليين.

لذلك كان من الطبيعي أن يكون رد الفعل عنيفاً على هذا التشويه والتعسف ضد المسلمين، خاصة في ظل الحكومات الوطنية. ففي عام ١٩٦١ منعت حكومة عبود أي صلوات مسيحية خارج مباني الكنيسة. وفي ٢٧ شباط/فبراير ١٩٦٢ أعلنت وزارة الداخلية طرد كل البعثات التبشيرية من جنوب السودان، وكان

(١٢) *Annual Report of the Church Missionary Society* (London: Church Missionary Society, 1901-1902), pp. 150-151, in: Beshir, *The Southern Sudan: Background to Conflict*, p. 26.

عددها آنذاك ٦١٧ جمعية (أو بعثة) مسيحية تعمل في السودان، والأغلبية كاثوليكية. وقد برر وزير الداخلية الإجراء بأن نشاط هذه البعثات التبشيرية يهدد وحدة السودان[١٣].

ألقت هذه الإجراءات بظلالها على العلاقات الشمالية ـ الجنوبية. وقد وصل الأمر إلى قمته عندما دعت الجبهة الإسلامية للدستور في عام ١٩٥٥ إلى تطبيق الدستور الإسلامي، مما زاد من مخاوف الجنوبيين بأن الشماليين يسعون إلى أسلمة الجنوب. كما تعزّزت هذه الكراهية بعد أحداث أخرى عدة، مثل أحداث جوبا في ٨ تموز/يوليو ١٩٦٥، وواو في ١١ آب/أغسطس ١٩٦٥ عندما فقد عدد من الجنوبيين أرواحهم نتيجة عمليات قام بها الجيش والشرطة ضد المتمردين والمتعاطفين معهم. وعلى الرغم من عدم توافر أية تفاصيل دقيقة عمّا حدث، إلا أن المؤكد أنها تركت الكثير من مشاعر المرارة في وجدان الشعب الجنوبي. فكان رد الفعل أن زاد متمردو الأنانيا من غاراتهم على الشماليين أينما وُجِدوا في الجنوب، بينما توحدت الأحزاب الجنوبية الرئيسية في المنفى ـ بعد بطش حكومة عبود بها ـ خاصة الجبهة الأفريقية لتحرير السودان (SALF)، وحزب الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي (سانو SANU)، في خارج السودان، وشكّلا جبهة تحرير أزانيا بهدف تأسيس دولة أفريقية حرة ومستقلة في جنوب السودان[١٤]. وهذا البعد والتأثير الديني في مشكلة الجنوب زاد بعد إعلان الرئيس الأسبق المشير جعفر محمد النميري تطبيق الشريعة الإسلامية في عام ١٩٨٣.

منذ أن جاءت حكومة مايو (أيار/مايو ١٩٦٩) بقيادة العقيد جعفر محمد النميري بأطروحتها اليسارية في أول عهدها، سعت إلى دمج الشمال والجنوب في مشروعها الاشتراكي، على الرغم من أنها في إعلان ٩ حزيران/يونيو ١٩٦٩ أعلنت اعترافها بالفوارق التاريخية والثقافية بين الشمال والجنوب، وأنها هدفت إلى تحقيق الوحدة انطلاقاً من هذه الحقائق الموضوعية: «إن من حق شعبنا في الجنوب أن يبني ويطور ثقافته وتقاليده في نطاق سودان اشتراكي موحّد»[١٥].

---

(١٣) Letter from Wingate of Governor of Bahr al Ghazal, February 3, 1904, SAD/103, in: Beshir, Ibid., p. 26.

(١٤) Beshir Mohammed Said, *The Sudan: Crossroads of Africa*, with an introd by Colin Legum (London: Bodley Head, [1965]), p. 172.

(١٥) **الأحرار**، ١٠/٦/١٩٦٩، في: عبد اللطيف محمد البوني، **البعد الديني لحرب الجنوب** (الخرطوم: مركز الدراسات الدبلوماسية، ١٩٩٦)، ص ٥٢.

انطلاقاً من ذلك التوجه، أوكلت حكومة مايو وزارة شؤون الجنوب للقطب الشيوعي الجنوبي (جوزيف غارنغ)، الذي قام بإنشاء عدة مراكز في مدن الجنوب لتدريس الشباب في عدد من الدول الشيوعية، لإعداد مؤهلين ينفذون الحل الاشتراكي المرتقب في الجنوب. وقد علق أحد النخب الجنوبية (بونا ملوال) على تلك السياسات بأنها «تنطلق من افتراض أن الجنوب لم يتشكل بعد، وليس فيه ما يمنع من الانتقال من عصر ما قبل الرأسمالية إلى الشيوعية»(١٦).

غير أن تلك السياسات لم تحقق أي تغيير كبير في الجنوب، وبقي الدين المسيحي يشكل عنصراً مهماً في الأيديولوجيا الجنوبية، كما اتضح لاحقاً في أطروحات الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLA) في تعاملها مع نظام الإنقاذ الإسلامي(١٧).

في عام ١٩٨٤، أُقيمت صلاة في كنيسة «كتور» في جوبا اشتركت فيها كل الفئات الكنسية هناك تحت ستار «السلام والغذاء»، بينما كان مغزى تلك الصلاة سياسياً، إذ صاحبها وضع ملصقات وشعارات تنادي برفض الإسلام والتعريب في الجنوب. وهو التوجه ذاته الذي تبنته الحركة الشعبية في مفاوضاتها مع الحكومة، خاصة في ما عُرف بإعلان المبادئ (DOP)، الذي تضمن علاقة الدين بالدولة، حيث دعت الحركة الشعبية إلى قيام نظام علماني في السودان؛ وهي النقطة التي كانت الأكثر جدلية في المفاوضات بين الطرفين طيلة التسعينيات من القرن العشرين وحتى مشاكوس ونيفاشا (كينيا) بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٥ حينما قدمت الحكومة الكثير من التنازلات، وتم توقيع السلام بين الطرفين.

كان العامل الديني في علاقة الشمال بالجنوب في فترة حكومة الإنقاذ ـ التي أعلنت تطبيق الشريعة عام ١٩٩١ ـ أكثر وضوحاً من فترة حكومة النميري (مايو) حيث أعلنت الإنقاذ الجهاد ضد المتمردين الجنوبيين، فدخلت العلاقات الشمالية الجنوبية مرحلة جديدة من الأزمة والتعقيد والتدويل.

---

(١٦) أنتوني سلفستر، **السودان في عهد النميري**، ترجمة مبارك الريح (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٧٧)، ص ٢٣٩.

(١٧) المصدر نفسه.

ثانياً: تسييس الدين

على المستوى الشعبي يتسم السودانيون ـ على مختلف أديانهم ـ بميل فطري نحو التعايش السلمي. كما تتوافر حرية ممارسة الشعائر الدينية لمختلف الأديان. وليس هناك تضييق من جانب السلطات على المواطنين في هذا المجال. وقد أكدت كل الدساتير والقوانين السودانية على حرية الاعتقاد وحرية التدين والتعبد. واستفاد ـ ويستفيد ـ المسيحيون من هذه الحرية أكثر من المسلمين، حيث تنشط الحركات التبشيرية المسيحية في الجنوب، بل وفي مختلف أنحاء السودان، بما في ذلك العاصمة الخرطوم، من خلال ما تقدمه للمواطنين من خدمات في مجالات الصحة والتعليم وفرص العمل وغيرها لاستمالة المزيد من السودانيين إلى الدين المسيحي، بينما لا تنشط الدعوة الإسلامية بالكثافة ذاتها. وينحصر معظم جهد الدعوة الإسلامية في توعية المواطنين المسلمين أصلاً أكثر من سعيها إلى استقطاب مواطنين لاعتناق الإسلام. وعلى الرغم من ذلك، تشهد الكثير من المساجد بعض حالات إشهار الإسلام من مواطنين جنوبيين (مسيحيين)، لكن لا توجد إحصائية دقيقة في هذا المجال.

غير أن هناك بعض التصرفات من حكومة الشمال قد أسهمت بطريقة أو بأخرى في تسييس الدين. فمثلاً لم تكتف حكومة الفريق إبراهيم عبود (١٩٥٦ ـ ١٩٦٤) بقمع المعارضة السياسية (اعتقال سياسيين ونقابيين وطلبة شيوعيين)، بل أيضاً قامت بالفعل ذاته في الجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، عملت الحكومة على «تسريع عملية الأسلمة والتعريب في الجنوب لاعتقادها أن ذلك هو الطريق الوحيد لتحقيق الوحدة بين الشمال والجنوب. غير أن عملية الأسلمة والتعريب كانت تثير حفيظة الجنوبيين الذين لا يدين أغلبهم بالإسلام»[١٨].

لقد كان واضحاً أن الإجراءات التي اتخذها نظام عبود في الفترة (١٩٦٢ ـ ١٩٦٤) في بعدها المدني (طرد القساوسة وعمليات التعريب والأسلمة)، وفي بعدها العسكري (الهجوم على القرى وحرق المواطنين)، قد صعّد من حدة القضية لتصبح صراعاً بين العرب والأفارقة، والمسلمين والمسحيين، ودفعت درجة المطالبة الجنوبية بالفدرالية، وأخرجت الأزمة من إطارها المحلي إلى نطاق دولي[١٩].

---

(١٨) Beshir, *The Southern Sudan: Background to Conflict*, p. 27.

(١٩) **الرأي العام** (الخرطوم)، ١٨/ ١١/ ٢٠٠٠.

كان لهذه الإجراءات إسقاطات سالبة في الجنوب. ففي عام ١٩٦٢ حدثت اضطرابات طلابية في رمبيك (في الجنوب)، وبلغ الأمر حد العنف والعنف المضاد. ولعب القساوسة دوراً كبيراً في تأجيج الصراع. وكان التحريض على التظاهر وأعمال العنف يتم من داخل الكنائس. واتبعت حركة التمرد حرب العصابات التي تسترت في القرى. وأدت الإجراءات العقابية التي يتخذها الجيش إلى فرار الآلاف من أبناء الجنوب إلى خارج السودان، خاصة يوغندا، وكينيا، وإثيوبيا، وأفريقيا الوسطى، وتنزانيا. وكان من ضمن هذه الشخصيات المهاجرة أعداد كثيرة من السياسيين، وأعضاء البرلمان، فأسسوا عدة تنظيمات، منها رابطة المسيحيين السودانيين، الأمر الذي أضفى بعداً دينياً للمشكلة[٢٠].

على المستوى النظري تحاول الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) إبعاد الدين عن السياسة، وتجريد الدولة من أي تأثير ديني. فهي تنادي في أطروحاتها الأساسية بسودان علماني:

Bearing in mind that on account of its religious diversity the unity of the Sudan is unsustainable unless religion is excluded from the realm of politics and a strictly secular state is established, in which religion and the state are constitutionally separate.[٢١]

ودعت الحركة إلى إلغاء القوانين الإسلامية وإرجاع النظام القضائي الذي كان سائداً قبل أيلول/سبتمبر ١٩٨٣. لكن في الواقع عندما جاءت ثورة الإنقاذ، ولجأت إلى تجييش الشعب (في الشمال) بتحريك الوجدان الديني ضد التمرد، لجأ التمرد إلى الدين، وصوَّر الحرب على أنها بين الشمال العربي المسلم والجنوب الأفريقي المسيحي، واستُدر عطف الرأي العام العالمي والدعم الدولي من هذا المدخل.

لم يكن لغارنغ اهتمام بالدين في حركته، بل كان يساري التوجه في البداية. وقد استفاد من ذلك بإيواء الرئيس الإثيوبي الأسبق (منغستو) له في إثيوبيا، بل سعى غارنغ إلى تحييد الدين، خاصة عندما أنشأ المجلس الإسلامي لجنوب السودان تحت جناح حركته، وتحالف مع القوى الشمالية المعارضة في التجمع الوطني الديمقراطي (NDA). لكن بعد أن وظفت ثورة الإنقاذ الدين

---

(٢٠) **الرأي العام**، ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٠.

(٢١) The Sudan People's Liberation Movement and Sudan People's Liberation Army: SPLM/A Position on State and Religion, Nairobi (Kenya), 5 May 1998.

في الحرب، لجأ غارنغ إلى السلاح ذاته، واستفاد من هذا التوظيف الأيديولوجي للدين في مجال السياسة، لأن ذلك كان مدخلاً لكسب دعم الكنيسة له، ومن ثم الغرب المسيحي.

وفي محاولة من العقيد جون غارنغ للتشديد على العامل الديني في الصراع، ظل يردّد بأن حركته اندلعت بسبب تطبيق الشريعة الإسلامية، بينما الحقيقة أن حركته ظهرت قبل إعلان الشريعة في عهد الرئيس الأسبق جعفر محمد النميري في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٨٣، بينما تأسست الحركة الشعبية (والجيش الشعبي) لتحرير السودان (SPLM/A) في أيار/ مايو ١٩٨٣[٢٢].

إذن، استخدام جون غارنغ لعنصر الدين في الصراع استدعته أسباب استراتيجية، بل جاء كرد فعل لإدخال الإنقاذ الوطني للدين كعامل في الصراع، حيث أعلنت الجهاد لتحريك هذه النزعة الضرورية للتعبئة لمواجهة خصم ترى الحكومة أنه مدعوم من الغرب المسيحي عسكرياً وسياسياً ودبلوماسياً وإعلامياً. لقد عمل غارنغ على تسويق مقولة أن الحرب هي صراع بين الإسلام (الأغلبية العرب) والمسيحية (الأقلية الأفريقية). وقد أثر هذا الطرح في نظرة الغرب إلى الصراع في السودان، لأن الغرب المسيحي مهيأ أصلاً لقبول أي حديث سلبي عن الإسلام[٢٣].

كانت نتيجة هذا التأثير أن نظمت واستضافت الولايات المتحدة الأمريكية عدة ملتقيات ومؤتمرات و«سمنارات» في هذا السياق. من أمثلة هذه المؤتمرات، كان مؤتمر «الدين والقومية والسلام في السودان» (Religion, Nationalism and Peace in Sudan) بتاريخ ١٦ ـ ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، وقد ذهب بعض الأوراق في الحديث عن هويات مختلفة في السودان أساسها الدين. في ورقته حول «الهويات المسيحية والكيانات العرقية في السودان» ذهب مارك نيكل (Marc Nikkel) إلى أن الكنيسة في السودان تنمو بسرعة كبيرة جداً مقارنة بكل الدول الأفريقية، وأن اعتناق المسيحية في تزايد مستمر، وأن السبب وراء ذلك هو البطش الذي تمارسه الجبهة الإسلامية القومية الحاكمة في السودان. وأشار كاتب الورقة إلى أن التبشير المسيحي في فترة الحكم الثنائي في السودان ـ ومن خلال نشره للتعليم النظامي واللغة الإنكليزية والعقيدة المسيحية ـ استطاع أن

---

(٢٢) *Sudanow* (June 1994).

(٢٣) المصدر نفسه.

ينمّي وعياً وتضامناً وسط شعب جنوبي متنوع اللغة والثقافة، وأن المسيحية شكلت رافداً أساسياً لخلق هوية جنوبية موحدة مركزها الدين المسيحي، خاصة وسط الجنوبيين سكان المدن المتعلمين. وبعد الاستقلال، حاولت الحكومات الوطنية في الخرطوم أسلمة الأمة، وبذلك زادت كثافة حركة الاستقطاب بين الهويات الدينية، وزاد تعلق الجنوبيين بالمسيحية من إحساسهم بأن المسيحية تدعم قضيتهم، وأنها تشكل منبراً دينياً[٢٤].

ظلت الحكومة السودانية، وباستمرار، تنفي وجود اضطهاد ديني للمسيحيين. ويشير المسؤولون إلى عدة وقائع وحقائق لتعزيز مقولاتها، ومن أمثلة ذلك:

١ ـ تطبيق الحكم الفدرالي استثنى الولايات الجنوبية من الشريعة الإسلامية.

٢ ـ نظمت الحكومة مؤتمراً حوار الأديان في الخرطوم في ٢٦ ـ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣، وملتقى جوبا للسلام في ١٤ ـ ١٦ أيار/مايو ١٩٩٤. كما تمّ تنظيم مؤتمر آخر في ملكال (جنوب السودان) في ٢٧ ـ ٢٨ تموز/يوليو ١٩٩٤، ثم في مدينة واو، ثم نُظّم مؤتمر الحوار بين الأديان في الخرطوم في ٨ ـ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الذي شارك فيه المجلس البابوي لحوار الأديان في الفاتيكان، ومجلس الكنائس العالمي، ومجلس كنائس الشرق الأوسط، ومركز الكنائس الأفريقي. ثم تُوِّج ذلك بقيام المجلس الاستشاري الإسلامي ـ المسيحي لوزير الإرشاد والأوقاف في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦ في بلد فيه ١٤ ألف مسجد و٤٠٠ كنيسة. وأخيراً، زار الرئيس السوداني الفاتيكان وإيطاليا في تموز/يوليو ٢٠٠٧، والتقى البابا، وهي محاولة لتعزيز التعايش الديني الإسلامي ـ المسيحي.

٣ ـ على المستوى الرسمي، هناك اعتراف بالدين المسيحي كأحد الأديان الرئيسية في السودان، وهناك مناهج وحصص في المدارس وامتحانات خاصة للطلبة المسيحيين الذين يدرسون في مدارس الشمال. كذلك تنتشر الكنائس في كل أنحاء السودان، ويمارس المسيحيون ـ سواء كانوا جنوبيين أو أقباطاً ـ شعائرهم وطقوسهم الدينية دون مضايقة أو تدخل من السلطات.

---

(٢٤) **التقرير الاستراتيجي السوداني، ١٩٩٨** (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٩)، ص ٥١ ـ ٦٦، و *Sudanow* (February 1993).

٤ ـ تشارك قيادات الحكومة في أعياد المسيحيين، ويشارك المسيحيون في مناسبات المسلمين، حيث دأبت الكنسية على تنظيم إفطار شهر رمضان للمسؤولين كرمز للمشاركة، وكذلك يشارك المسلمون إخوانهم المسيحيين في أعيادهم بالتوقف عن العمل في عطلات رسمية، خاصة في الأعياد المسيحية.

٥ ـ زار قداسة البابا الراحل يوحنا بولس الثاني السودان في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٩٣ ـ حيث كان في جولة أفريقية ـ وهي الأولى من نوعها، وتعتبر زيارته دعامة للتواصل والحوار بين الأديان، ولم يجد شكوى من المسيحيين بوجود اضطهاد ديني.

٦ ـ زار وفد من الكونغرس الأمريكي السودان في منتصف أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ للتحقق من ممارسة السودان للرق وانتهاكه لحقوق الإنسان. كان الوفد بقيادة عضو الكونغرس الأسبق عن ولاية كارولينا الجنوبية جيمس مان، وضم عدداً من أعضاء الكونغرس واثنين يمثلان معهد شيلر (Shiller). كانت مهمة اللجنة التحقق في عدد من الأسئلة، مثل: هل حكومة الخرطوم متطرفة؟ هل يعاني المسيحيون تمييزاً دينياً ضدهم في الوظائف العامة؟ هل الحرب في الجنوب هي تطهير عرقي؟

التقى الوفد شخصيات مسيحية ومسلمة وممثلين لقطاعات اقتصادية وصحافية وقيادات البرلمان السوداني (رئيس البرلمان ونائبه ورؤساء اللجان). مكث الوفد في السودان عشرة أيام، ووجد حرية تامة في الحركة والسفر لكل منطقة طلب زيارتها. زار الوفد الكنائس، وتحدث إلى المسيحيين مباشرة في الكنائس، وأكدوا أنهم لم يجدوا شخصاً مسيحياً يشكو من إعاقة السلطات له في ممارسة شعائره الدينية[٢٥].

من ناحية الوظائف العامة والعليا في الدولة، وجد الوفد أن نائب رئيس الجمهورية، وبنص القانون، يجب أن يكون من الجنوب (جنوبي). وقال أعضاء الوفد إن أكثر شخص جسد لهم سمو العلاقة بين الأديان، هو الأسقف غابرييال روريج، أسقف الكنيسة الأسقفية (Episcopal)، وهو كان (آنذاك) وزير الدولة في وزارة الخارجية. قال الوزير الأسقف إلى الوفد «ليس لدينا مشكلات دينية في السودان. المشكلات الموجودة هي من إفرازات الاستعمار»[٢٦]. وحول ما إذا

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) المصدر نفسه.

كانت حرب الجنوب تنطوي على تطهير عرقي، التقى الوفد بنائب رئيس المجلس الوطني (البرلمان السوداني) الذي أكد لهم أنه ليس هناك تطهير عرقي مقصود ومنظم، بل كأي حرب قد تحدث بعض الفظائع والانتهاكات من الجانبين.

ثالثاً: الدين والهوية

تناول بعض الباحثين الوجود المسيحي المعاصر في جنوب السودان من خلال المجموعات المختلفة التي اعتنقت المسيحية:

١ ـ كاكوا وكوكو ـ منطقة يي وكاجوكاجي (The Kakwa and Kuku of Yei and Kajo-Keji): تقع هذه المنطقة جنوب غرب مدينة جوبا، وقد دخلت فيها المسيحية منذ ثلاثينيات القرن العشرين. الآن تنتشر فيها الكنيسة على نطاق واسع، لكن تعرضت المنطقة إلى نزوح بفعل الحرب، حيث لجأ ٥٠ بالمئة من سكانها إلى شمال يوغندا التي أصبحت تشكّل أرض المنفى لهم، وقد أعادوا تفسير قضية المنفى في الإنجيل لتعبِّر عن حالهم وواقعهم[٢٧]. وبعد عام ١٩٩٧ عندما وقعت منطقتهم في يد الجيش الشعبي لتحرير السودان عاد منهم ٨٠,٠٠٠، وكانوا يرون أن ذلك نصر لناس مؤمنين (Faithful People) عادوا بالعناية الإلهية.

٢ ـ أقاليم الأزاندي والباكا في طمبرة، ويامبيو ومريدي: شهدت هذه المنطقة حركة نزوح كبيرة للسكان في أفريقيا الوسطى وزائير. وقد سيطر جيش الحركة الشعبية (SPLA) على معظم هذا الإقليم. وصنف زعماء الكنيسة الإقليم شمال يامبيو وحتى طمبرة بأنه «منطقة تبشيرية». ويبدو أن الأزاندي أكثر القبائل تأثراً بالحرب، حيث «نتج عن الحرب عدم الاستقرار والتمزق الاجتماعي، وتأثرت الثقافة والأخلاق والقيم، في وقت لم تتبلور الهوية المسيحية للأزاندي بصورة كاملة. لكن تصدّت الكنيسة لعملية حماية القيم والثقافة التقليدية، وجمع التراث ورعاية الأدب الشفاهي وفنون التداوي المحلي»[٢٨].

٣ ـ سكان الجور من المفولو والولو (Mvolo and Wulu): يُعتبر سكان هذه

---

(٢٧) Marc Nikkel, «God has not Forgotten Us: Christian Identities and Ethnic Survival in the Sudan,» paper presented at: Religion, Nationalism and Peace in the Sudan: A Conference Organized by the United States Institute of Peace, 16-17 September 1997, p. 4.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٥.

المنطقة، ومنذ الحكم الثنائي، من أكثر السكان تعرّضاً للتهميش في جنوب السودان. وفي الثمانينيات والتسعينيات عانوا من الحكومة السودانية وجيش الحركة الشعبية على حد سواء. فهم أكثر السكان تخلفاً في الرعاية الصحية والتعليم، وليس لهم ما يفقدونه في الصراع، بل هدفهم الرئيسي هو البقاء. وحتى الثمانينيات، لم تكن هناك كنيسة في منطقة جور (Jur)، لكن فجأة انتشر المد الكنسي، وأحدث تحولاً كبيراً في الحياة الاجتماعية والقيم. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ أعلن القس ريوبين ماكير (Rewben Machair) أن الذين اعتنقوا المسيحية في المنطقة بلغ ستة عشر ألف فرد[٢٩].

٤ ـ المورو في منطقة مندري: على الرغم من قلة عدد هذه المجموعة الزراعية، إلا أنها منذ عشرينيات القرن العشرين ظهرت الأكثر اعتناقاً للمسيحية، وتم التكيف بسرعة مع التعميم النظامي، وأصبحت لهم نخبة متعلمة كبيرة العدد نسبياً. وقد كان منهم أسقف الكنيسة في وقت سابق. وعندما تأثروا بالحرب، شكلت الكنيسة ملاذاً مركزياً للمجتمع الريفي.

٥ ـ النوير والأنواك في أعالي النيل: يرى الباحثون في حالة المسيحية في جنوب السودان أن القبائل النيلية في السودان شهدت أكبر انتشار دراماتيكي للكنيسة. وتؤكد تقارير أن نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين شهدت توسعاً كنسياً غير مسبوق وسط قبائل النوير والأنواك والشلك والجيج[٣٠]. وقد نزح كل زعماء الكنيسة المشيخية إلى إثيوبيا في الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩١ مع أنصارهم ليعيشوا في المنفى. وقد تحولت قرى بأكملها إلى المسيحية في تلك المنطقة بعد تلك الفترة، وبلغ عدد البروتستانت ١٥٠٠، وكان هناك عشر أبرشيات في شرق وغرب أعالي النيل. وبلغ عدد التجمّعات والطوائف المسيحية ما بين ٦٠ إلى ١٠٠، وبينما كان عددها أقل من ١٠٠ عام ١٩٨٣، بلغ ٨٠٠ في التسعينيات. ويرى الأنثروبولوجيون أن هذا التحول يشكل ظاهرة تستحق الدراسة من حيث الدوافع والأسباب[٣١].

٦ ـ جبال النوبة تحت ظل جيش حركة تحرير السودان: على الرغم من أن

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٥.

(٣٠) Sharon E. Hutchinson, *Nuer Dilemmas: Coping with Money, War, and the State* (Berkeley, CA: University of California Press, 1996).

(٣١) المصدر نفسه.

منطقة جبال النوبة، من ناحية جغرافية، لا تقع في جنوب السودان، بل تتبع إدارياً ولاية جنوب كردفان، إلا أن هوية سكان المنطقة (النوبة)، ذوو الملامح الزنجية وديانتهم المسيحية ولغتهم غير العربية، دفعت بالحركة الشعبية لتحرير السودان إلى استقطابهم إلى حركتها. وقد امتدت الحرب الأهلية إلى هذه المنطقة المتخلفة أصلاً، حيث كانت أطروحة الحركة تركّز على أنها من المناطق المهمّشة، إضافة إلى منطقة الأنقسنا في النيل الأزرق (إلى الجنوب الشرقي من وسط السودان) بالمبررات ذاتها التي ترتكز على بُعد الهوية ومنطق التهميش. وترى حركة تحرير الشعب السوداني أن منطقة النوبة إقليم معزول، وتعتقد أنه «تعرض لأبشع عمليات انتهاك حقوق الإنسان (Brutal Human Rights Abuse) من جانب الحكومة السودانية في محاولة منها لاجتثاث الهوية النوبية»[٣٢].

وقد سيطرت الحركة في فترة من الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين على مناطق كثيرة في جبال النوبة، خاصة المنطقة التي تقع إلى الجنوب والشرق من طريق كادقلي ـ هيبان. وتقول الحركة إن سكان المنطقة تعرّضوا لاضطهاد مستمر، وقد وحَّد هذا الاضطهاد بين النوبة، مسلمين ومسيحيين، حيث جمعتهم قضية (أو قضايا) مشتركة هي الظلم والاضطهاد والتهميش. كما لاحظوا أن هناك تحالفاً قوياً بين جيش الحركة والكنائس في المنطقة، مما يعزز البعد الديني في هذا السياق. وقد زعم الباحثون الجنوبيون أن هناك حركة تحولات كبرى من الدين الإسلامي والأديان التقليدية إلى المسيحية، وأن الكنيسة بمختلف مذاهبها توجد بكثافة في المنطقة. لكنهم لم يقدموا إحصائية تثبت ذلك، وجنباً إلى جنب المسيحية تم إدخال الإنكليزية كلغة تدريس أساسية، بينما يتم تدريس اللغة العربية كمادة فقط.

إذن، النشاط التبشيري، واللغة الإنكليزية، والملامح الزنجية، والشعور بالتهميش، كلها عوامل أدت إلى بلورة عامل الهوية الذي جعل النوبة أقرب ـ وجدانياً وعقلياً ـ إلى الجنوب من الشمال. وفي تأكيد لأهمية الدين في بناء الهوية المشتركة، يرى الباحثون أن انتشار المسيحية بشكلها التقليدي المحلي (Vernacular Christianity) أدى إلى الانهيار التدريجي للحواجز الثقافية والعنصرية في هذه المناطق (الجنوب وجبال النوبة)، مما أدى إلى توحيد الكثير من هذه الجماعات على أساس ديني، فأصبحت هناك تجربة للهوية على أساس ديني ـ إثني (Ethnocentric Religious Identity). لكن هؤلاء الباحثين يعترفون بأن في المدن

(٣٢) Nikkel, Ibid., p. 6.

الكبرى في الجنوب، خاصة في الإقليم الاستوائي، اعتمدت المراكز الحضرية المتعددة الإثنيات على لغة عربية محلية (عربي جوبا) لتوحيد العبادة بين الإثنيات (Inter-ethnic Worship). وقد استغلت الكنيسة الرومانية اللغة العربية لتسهيل العبادة المَوَحَّدة، وذلك للتغلب على مشكلة تعدد الهويات المسيحية في الجنوب. ويرون أن الدين المسيحي زوَّد الناس في الجنوب بالرؤية الاجتماعية والقيم الأخلاقية، وقد ذابت أو اندمجت التقاليد المحلية في الفكر المسيحي الذي هدد الثقافات العربية والأفريقية المحلية. وعملت المسيحية على تجديد وإعادة توجيه القيم والثقافات هناك، والآن «يقدم مسيحيو السودان تجربة فريدة للكنيسة على مستوى العالم»[٣٣].

وتشير الإحصائيات إلى أن الحرب في جنوب السودان راح ضحيتها أكثر من مليوني سوداني، وقلَّ ما توجد أسرة في الجنوب لم تفقد أحد أفرادها أو أحد أقاربها، بل إن هناك أسراً لم يبق منها إلا فرد واحد. وترى الانتلجنتسيا الجنوبية أنه على الرغم من وجود المكوّن الديني للحرب بصورة ثابتة، إلا أن عاملي الإثنية والعنصرية لا يمكن فصلهما عن المكوّن الديني، ذلك لأن المعاناة التي تعرّض لها الجنوبيون المسيحيون قد أفرزت رباطاً قوياً بين الإثنية والدين. كذلك هناك اعتقاد سائد بأن الإرساليات المسيحية التي تحالفت مع القوى الاستعمارية شكّلت أدوات للإمبريالية الغربية، وعملت على تدمير المؤسسات المحلية. فقد لعبت الإرساليات والقوى الاستعمارية دوراً في إضعاف السلطة المحلية ونظام القيم السائد، كما أنها أسهمت في عملية الاستقطاب داخل الوطن[٣٤].

لكن هناك مَن يقول إن البعثات التبشيرية لم تدخل جنوب السودان إلا في بداية القرن العشرين، وإنه لم يكد يصل الجيل الذي تعلم تحت نظام الإرساليات إلى سن الرشد إلا عند استقلال السودان. وبعد مضي عقد واحد من الاستقلال، طردت الحكومة الجمعيات التبشيرية. ومهما يكن من طول أو قصر فترة التعليم الأوروبي ـ عبر الإرساليات ـ فإنه ترك أثراً في الجنوب لا يمكن تجاهله على الأقل من خلال تشكيله لطبقة من المتعلمين والتمهيد لظهور نخبة وإنتلجنتسيا جنوبية، التي ـ على قلتها ـ بلورت قضية الإقليم بصورة واضحة في العقود التالية؛ هذا

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٧.

(٣٤) Alex de Waal, «Sudan: Social Engineering, Slavery and War,» *Covert Action Quarterly* (Spring 1997), p. 65.

بغض النظر عن الأسلوب العسكري الذي انبثق في الصراع مع الشمال.

كانت أول مغامرة للإرساليات في العصر الحديث في السودان للكنيسة الرومانية الكاثوليكية في بعثتها إلى وسط أفريقيا في منتصف القرن التاسع عشر. فقد أقامت لها محطات في الجنوب استمرت بصورة منظمة إلى أقل من عقد. أما انتشارها في الشمال، فكان محصوراً وسط الشباب الجنوبيين من الذين تم تحريرهم من الرق واستقروا في الشمال. وفي نظر الجنوبيين أن تحررهم تلازم مع اعتناقهم المسيحية، وكأنه تحرر روحي من قوى الشر(٣٥).

ومنذ البداية وإلى اليوم، يعتقد المسيحيون السودانيون أن الكنيسة تشكل الملاذ والأمن من العدوان، بالمعنى الروحي والمادي. وبالتالي أصبح اعتناق المسيحية صنواً للتحرر من العبودية، وأصبحت المسيحية تشكل السلوى والعزاء من ماضي الرق وواقع الاضطهاد والتهميش. فالمسيحية تعني لهم الأمل والرجاء من الله الذي يحوّل العبودية (Slavery) إلى حرية، والموت إلى بعث (Resurrection). وللدين المسيحي بُعد ثقافي واجتماعي واضح عند الجنوبيين. فالترانيم والموسيقى في الكنيسة أعطت مساحة وصوتاً للمفاهيم اللاهوتية المحلية، وأصبحت تشكل إطاراً حيوياً للتضامن والابتكار. كما أن استخدام اللغات المحلية أدى إلى تعزيز الصلة بين الإثنية والهوية المسيحية. وقد تكاملت الطقوس الدينية والترانيم الكنسية مع الأدب والفنون الأفريقية المحلية للجنوبيين، فوجدت طريقها إلى وجدانهم لتشكل هوية جديدة أساسها الإثنية الأفريقية والمسيحية. ويرى الباحثون الجنوبيون أنه على عكس ما كان متوقعاً، فإن الكنائس سعت في سودان ما بعد الاستعمار إلى حماية الهويات الإثنية الأفريقية أكثر من قمعها(٣٦).

الملاحظ أن الشباب الذين نزحوا إلى الشمال في الستينيات من القرن العشرين، عندما اشتدت الحرب في الجنوب، وجدوا الكنيسة ملاذاً لهم، فقد قدمت لهم التعليم، وكانت بمثابة ناد لهم تجمعهم وتحمي هويتهم وكأنهم أقليات وافدة. وبذلك أثرت الكنيسة تأثيراً رئيسياً في تعزيز الهوية الجنوبية بصورة منفصلة عن الهوية الشمالية.

تعتقد الإنتلجنتسيا الجنوبية أن سياسة فرِّق واحكم (Divide and Rule) التي

---

(٣٥) Nikkel, Ibid., p. 9.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٩.

لها تاريخ طويل في السودان، والتي استخدمها الأوروبيون والعرب على حد سواء لتدمير المجتمعات الجنوبية، وكسر مقاومتها، قد استخدمتها أيضاً حكومة الجبهة الإسلامية القومية بصورة أكثر تنظيماً، وأشد قسوة، مسّت كل مستويات النظام الاجتماعي. لقد شكلت حكومة الجبهة الإسلامية مليشيات مسلحة أحدثت بها الانقسام وسط الجنوبيين، ونشرت بينهم السلاح والفتنة. وقد وجدت هذه السياسات التربة الخصبة في المجتمع الجنوبي المنقسم أصلاً بالعصبية العرقية (Ethnocentrism)[٣٧]. ويرون أن الجبهة الإسلامية تمارس التكتيكات ذاتها في جبال النوبة، مثل التطهير العرقي (Ethnic Cleansing)، وتفكيك الأسرة بعزل الزوج عن زوجته، وكذلك الأبناء، وإضعاف الترابط الديني والأسري والعشائري (Inter-clan) والقبلي (Inter-tribal)، تمهيداً لتدمير التماسك الاجتماعي (Social Cohesion) وتذويب الهوية[٣٨].

كذلك ما زال العقل والوجدان الجنوبي مشحون بمرارات الماضي. فبين الحين والآخر يردّد الجنوبيون قصص تحطيم الكنائس منذ الستينيات من القرن العشرين، ويقولون إنه حتى في الخرطوم «تمت مصادرة الكثير من المباني الكنسية وتحويلها لصالح الجبهة الإسلامية. ولم تسلم حتى الكنائس المشيدة بمواد محلية في أطراف العاصمة ومعسكرات النازحين»[٣٩].

وترى النخبة الجنوبية في الاعتداء على الكنائس اعتداء على التماسك والنظام الاجتماعي والتربية الدينية. وعلى الرغم من هذه «الاعتداءات» ظل المجتمع الديني الجنوبي (المسيحي) في السودان يعيد بناء نفسه. كذلك يشير الباحثون إلى قصص الاختطاف والاعتقال والتعذيب والقتل التي يتعرض لها القساوسة وغيرهم من الزعامات الدينية في الشمال والجنوب. ويرون أن هذا الكبت والقمع لم يزد قيادات الديني المسيحي إلا عزيمة وإصراراً على تكثيف التزامهم الديني، وفضَّلوا التضحية بأرواحهم من أجل الدين. كل ذلك، حدث في مختلف الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال، غير أن نظام الجبهة الإسلامية القومية هو الأشد بطشاً وتنكيلاً. ويشير هؤلاء إلى عمليات الخطف الجماعي (Wholesale Abduction) وفرض الأسلمة بالقوة، وكذلك إجبار الأطفال على التجنيد العسكري، حيث يتم

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١١.

القبض على الأطفال في الجنوب وشوارع مدن الشمال لاستخدامهم ـ بعد فترة «تطهير ثقافي» ـ كمجاهدين ضد أهليهم. وهذا اعتداء ليس على الجيل الحالي، بل على مجمل النسيج الإنساني في المستقبل[٤٠].

أما حكومة الإنقاذ (أو الجبهة الإسلامية القومية)، فقد كانت تنفي باستمرار هذه التهم وتصفها بأنها ادعاءات لا أساس لها من الصحة، وتقدم الكثير من الأمثلة التي تفيد بأنها تعزّز التعايش السلمي، وقد أشار المبحث السابق إلى هذه الأمثلة. ويبدو أن اختلاف الأديان لا يشكل مشكلة بين السودانيين، غير أن تسييس الدين هو الذي يفجر المشكلات والتوترات بين الطرفين، ويعمل على توليد الحساسيات وتعقيد المشكلة، بل وتدويلها.

من الناحية الأخرى، يتهم الجنوبيون الجبهة الإسلامية القومية بأنها تفسر الدين تفسيراً ضيقاً. فهم يرون أن الجبهة الإسلامية القومية قد حولت الحوار الديني إلى قمع سياسي وعسكري، وأن هذا المسلك عزز تمحور الهوية الجنوبية حول الدين المسيحي، وهي العملية التي بدأت منذ أكثر من قرن، بل إن كثيراً من الجنوبيين يعتقدون بشرعية دينهم وأسبقيته على الإسلام في السودان، مشيرين إلى وجوده وتواصله قبل الإسلام، متمثلاً في مملكة النوبة المسيحية، إذ بدأت المسيحية تزدهر في السودان منذ القرن السادس الميلادي. وإن المسيحية اليوم في السودان بالنسبة إليهم هي إعادة إحياء لهذا التراث الديني القديم. وبهذا ـ في نظرهم ـ فإن الثقافة والدين هما نسيج واحد. وقد أسست بذلك لقاعدة صلبة للهوية الإثنية والثقافية. كما ظهرت الكنيسة في القرن العشرين كعامل توحيد قوي بين الطبقة الجنوبية المتعلمة وتبني قاعدة أخلاقية صلبة للمستقبل[٤١].

ومن جانب ديني وأيديولوجي، يبدو أن التصوّرات التي تحملها العقلية السياسية للنخبة الجنوبية قد تأسست على أن الحكومة المركزية في الشمال، وبتوجهها الإسلامي، تسعى إلى إقامة مجتمع إسلامي توحيدي متجانس (Monolithic and Homogeneous Society)[٤٢].

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١١ و٢٤.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٤٢) Robert O. Collins, «Africans, Arabs and Islamists: From the Conference Tables to the Battlefields in the Sudan,» paper presented at: The Fourth Triennial Meeting of the International Sudanese Studies Association on 12-14 June 1997.

رابعاً: دور الدين في التدخل الخارجي

إن أخطر ما في مرحلة التمرد الثانية (١٩٨٣ ـ ٢٠٠٤) هو تدويل المشكلة. فانضمام المعارضة الشمالية (الأحزاب) إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) تحت مظلة التجمّع الوطني الديمقراطي، ونقل التمرد انتصاراً للقضية جغرافياً إلى دول الجوار، وتصويرها للغرب على أنها صراع ديني بين المسيحية والإسلام، والعرب والأفارقة، جعل القضية تأخذ منحى دولياً. وقد شهدت فترة الثمانينيات والتسعينيات عقد العديد من المؤتمرات، وظهر العديد من المبادرات التي كانت كلها خارج السودان، أو كانت عن طريق مبادرات وشخصيات دولية.

لقد تزامنت مشكلة وحرب الجنوب في التسعينيات من القرن العشرين مع متغيرات وتحولات محلية وإقليمية ودولية. داخلياً، مجيء الإنقاذ إلى الحكم، وإعلانها التوجه الإسلامي، أتاح الفرصة للحركة باستخدام هذا البعد الديني لصالحها على نحو ما سبق ذكره.

على الصعيد الإقليمي، تزامن ذلك مع ظهور دولتي إثيوبيا وإريتريا بقيادتين جديدتين، أظهرتا حساسية من التوجه الإسلامي في الخرطوم. تفجرت الأزمة بينهما وبين السودان باتهامهما حكومة الخرطوم بدعم الحركات الإسلامية المناهضة لهما، وخاصة الحركات الإسلامية التي تعارض نظامي الحكم في كل من أديس أبابا وأسمرا. وفي مقابل ذلك، أصبحت كل من إثيوبيا وإريتريا قاعدتين ينطلق منهما الجيش الشعبي لتحرير السودان للهجوم على السودان من الشرق، بالإضافة إلى يوغندا للهجوم على السودان من الجنوب.

لقد تزامنت هذه التطورات المحلية والإقليمية مع التحولات في الخارطة السياسية الدولية: انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي (الاشتراكي)، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم من خلال النظام الدولي الجديد والعولمة، مقرونَيْن بإعلان الشريعة الإسلامية في السودان من ناحية، وظهور العداء الأمريكي للصحوة الإسلامية، ونعتها بالأصولية المتطرفة من ناحية أخرى، ومقرونَيْن، كذلك، بالسباق الأمريكي ـ الفرنسي في أفريقيا، وبناء أمريكا لتحالفات جديدة. وكان نصيب منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي حلف استراتيجي أمريكي يمتد من إثيوبيا وإريتريا إلى يوغندا، هذا إضافة إلى دخول إسرائيل كأحد اللاعبين الذين لهم أهداف استراتيجية في أفريقيا في سياق صهيو ـ إمبريالي في المنطقة. لكن هذا الحلف انهار بعودة العلاقات بين كل من إريتريا

وإثيوبيا مع السودان من ناحية، وبالحرب بين إريتريا وإثيوبيا التي اندلعت في أيار/ مايو ١٩٩٨.

تربط بين الجنوبيين ومعظم دول الجوار الأفريقي روابط إثنية ودينية أكثر مما تربطهم مع الشمال العربي المسلم الذي لا يجد مثل هذه الروابط إلا مع ليبيا ومصر من دول الجوار التسع. لذلك من الطبيعي أن تميل تلك الدول إلى دعم الجنوب في مواجهة الشمال، مما أعطى سنداً إضافياً للتمرد. وعبر كينيا وإثيوبيا ويوغندا ومنظمة الكنائس الأفريقية، ومن ثم العالمية، تغلغل الجنوب في عقل الغرب وقلبه. لذلك عندما اشتد أوار الحرب في الجنوب، تدفقت أعداد كبيرة من اللاجئين إلى تلك الدول الأفريقية المجاورة (كما أن بعضهم نزح نحو الشمال). ففي فترة الحرب ـ في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين ـ بلغ عدد اللاجئين من جنوب السودان في إثيوبيا مئتي ألف تقريباً، حيث لا توجد أرقام دقيقة لأن بعضهم غير مسجل. وفي كينيا بلغ عددهم ما بين ثلاثمئة ألف إلى أربعمئة ألف لاجئ. وفي يوغندا بلغ عددهم أكثر من نصف مليون لاجئ مسجل، ظلّ منهم هناك مئة وستين ألفاً فقط أكثر من ثلاثين عاماً. كما توجد في يوغندا القبائل المشتركة على جانبي الحدود، مثل قبيلة الأشولي، وقبيلتي كاكوا وكوكو لوكا. كما يوجد في الكونغو خمسون ألف لاجئ، إضافة إلى أعداد محدودة في أفريقيا الوسطى(٤٣).

بسبب هذا التداخل الاجتماعي (الإثني ـ الديني) بين قبائل جنوب السودان وشمال يوغندا أصبحت يوغندا وجارتها كينيا من أكثر الدول التي تشكل ملاذاً آمناً وقواعد لانطلاق التمرد في حربه ضد الحكومة السودانية. ففي ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨ اتهمت حكومة السودان يوغندا بالهجوم على جنوب السودان، وهو هجوم تم تحت اسم «الأمطار الغزيرة» (Heavy Rains Operation).

ربما يبرز التساؤل حول علاقة البعد السوسيولوجي لمشكلة الجنوب والتدخل الأجنبي. لكن واقع الحال يؤكد هذه العلاقة من خلال الانتماء الديني (المسيحي) لشريحة كبيرة من الجنوبيين. وقد أشار هذا الفصل إلى دور الدين في مسألة الجنوب وعلاقة الجنوبيين بمجلس الكنائس العالمي. من هنا تأتي أهمية الدين كعنصر محرك للاهتمام الغربي بجنوب السودان. وقد كشفت بحوث كثيرة تأثير الدين في صناعة

(٤٣) وزير الدولة في الداخلية السودانية، أليو أيانج أليو، في مقابلة نشرتها صحيفة **الرأي العام** (الخرطوم)، ١٠/ ٤/ ٢٠٠٦.

السياسة الأمريكية، وكذلك نفوذه في توجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. فقد كتب والتر راسل ميد[٤٤] مقالاً مهماً في مجلة **الشؤون الخارجية** الأمريكية بعنوان: «بلد الله» كشف فيه الكثير عن تأثير الدين في السياسة الأمريكية، وعن نفوذ وقوة ما يسمى بـ «المبشرين الإنجيليين» في إعادة صياغة المشهد السياسي الأمريكي، وما تركه من آثار دراماتيكية مثيرة في السياسة الخارجية[٤٥]. وقد تجاوز هذا التأثير السياسة الأمريكية إلى السياسة الدولية.

كذلك تناول الظاهرة ذاتها كتاب آخر بعنوان: **الدين والسياسة في أمريكا** اعتبر الكاتب فيه أن أكبر مؤشر لتأثير الدين في السياسة في أمريكا هو فوز جورج دبليو بوش الابن في الانتخابات الرئاسية، على الرغم من النجاح الاقتصادي الكبير الذي حققه سلفه بيل كلينتون، إذ تحولت أنظار الناخبين إلى بوش لأنه جاء من مدخل أخلاقيات الحكم. ولاحظ الكاتب أن الناخبين الأمريكيين يتركّزون في منطقة جنوب الولايات المتحدة التي تُعرف بـ «حزام الكتاب المقدس»، الذي أعطى قوة الدفع الذي مكّن بوش من الفوز في انتخابات عام ٢٠٠٠. وعلى الرغم من التدهور الاقتصادي في عهد بوش، إلا أنه عاد وفاز بولاية ثانية (عام ٢٠٠٤) وبغالبية أفضل[٤٦]. وبهذا الدعم من اليمين الديني، تمكّن الجمهوريون عام ١٩٩٤ من تحقيق فوز كاسح في مجلسي النواب والشيوخ للكونغرس الأمريكي للمرة الأولى منذ عام ١٩٥٢.

من أبرز البراهين الإمبيريقية على قوة تأثير العامل الديني في العقلية السياسية الأمريكية هو سياسة الغرب الأنغلوساكسوني تجاه إسرائيل. فقد بدأ منذ القرن السادس عشر ما يمكن وصفه بـ «الاتحاد الغربي بين سياسة الإمبراطورية الإنكليزية ونوع من الصهيونية المسيحية الأبوية التي اتضحت في السياسة الإنكليزية في الأجيال اللاحقة»[٤٧]. وتذكر المؤرخة اليهودية تشمان أن اهتمامات إنكلترا

---

(٤٤) أحد أصدقاء وزملاء هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكية الأسبق.

(٤٥) Walter Russell Mead, «God's Country?,» *Foreign Affairs*, vol. 85, no. 5 (September-October 2006).

(٤٦) محمد عارف زكاء الله، **الدين والسياسة في أمريكا: صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم**، ترجمة أمل عيتاني (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٧)، ص ١٥.

(٤٧) نصر شمالي، **إفلاس النظرية الصهيونية** (بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، ١٩٨١)، ص ٣٠، في: يوسف الحسن، **البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الصهيوني: دراسة في الحركة المسيحية الأصولية الأمريكية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٢٦.

البوريتانية (Puritan) في استعادة إسرائيل كانت دينية الأصل ونابعة من العهد القديم الذي سيطر على عقل القوى الحاكمة في القرن السابع عشر وقبلها، وساعدتها في ذلك عدة عوامل أخرى تدخلت في ما بعد، منها العوامل السياسية والتجارية والعسكرية والإمبريالية[٤٨].

قويت في القرن الثامن عشر الاتجاهات الصهيونية، وزاد التعاطف مع اليهود في أوروبا البروتستانتية. ساعد على ذلك عدة عوامل منها أن هذا القرن قد شهد انتصار الثورة الأمريكية وبداية الثورة الفرنسية، وتصاعد الثورة الصناعية بما في ذلك انتشار أفكار الاستنارة والفكر الحر والنشاط المكثف للتجارة الخارجية والرحالة وعلماء الآثار والحجاج الأوروبيين إلى الأراضي المقدسة في فلسطين. . . وظهرت في القرن التاسع عشر دعوات سياسية ودينية جديدة أسهمت في تهيئة الظروف والمناخ المناسبين لولادة الصهيونية اليهودية السياسية. . . وتداخلت في ذلك المعتقدات التوراتية والطموحات الإمبريالية السياسية والاستراتيجية. انتقلت كل هذه الأفكار والتصوّرات إلى المجتمع الأمريكي، وأثرت في صناعة السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية. وصعد اللوبي الصهيوني ومنظمات الضغط الصهيوني (Zionist Lobby)، وتعتبر «إيباك» (AIPAC) أو «لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية» من أشهرها، وهي أكبر وكالة أو جمعية يهودية مسجلة رسمياً وفق القانون الأمريكي المنظم لجماعات الضغط الصادر في عام ١٩٤٦، وتنضوي تحتها أكثر من خمسين ألف منظمة يهودية. وللإيباك تأثير كبير جداً في سياسة أمريكا الخارجية، خاصة تجاه الشرق الأوسط. وهي ظاهرة وصفها الباحثون بأنها بمثابة أسْرَلة للسياسة الخارجية الأمريكية (Israelization of the American Foreign Policy)[٤٩].

هذا التأثير هو نتاج لانتقال الصهيونية المسيحية منذ بداياتها الأولى إلى الولايات المتحدة الأمريكية. فالبوريتانيون (التطهريون) هم مؤسسو الولايات المتحدة الأمريكية. وعندما زادت هجرة الكاثوليك إلى أمريكا، في القرن الثامن عشر، سعى البروتستانت إلى تثبيت مبدأ فصل الدين عن الدولة حتى لا يهيمن الكاثوليك على مفاصل الدولة. غير أن التأثير الديني في السياسة الأمريكية عاد إلى السطح مرة ثانية في الربع الأخير من القرن العشرين، حيث برز اليمين المحافظ

---

(٤٨) Barbara W. Tuchman, *Bible and Sword: England and Palestine from the Bronze Age to Balfour* (New York: Ballantine Books, 1984), p. 146.

(٤٩) Abdu Mukhtar Musa, «The Coverage of the Gulf War in the Western Media,» (Unpublished M. Sc. Thesis, University of Khartoum, 1994), p. 59.

المتطرف أو المحافظون الجدد (New Conservatisms)، وأخذ قادة الحركة المسيحية الأصولية يبدون، دون مواربة، توجهاتهم للتأثير في قرارات الحكومة الأمريكية، والسلطة التشريعية، والحياة الأمريكية، وفي اتجاهات المجتمع، ويستخدمون وسائل متعددة في هذا السبيل، منها ممارسة الضغط الشعبي، وتدريب وتعبئة الملايين من الأمريكيين(٥٠).

طبقاً للأيديولوجية الأمريكية والنظام الأمريكي نفسه، فإن الفكر الديني له تأثير في صانع القرار، ويساهم في صياغة السياسة الخارجية، خاصة من خلال نشاطات بعثات الكنيسة الخارجية وبرامج مساعداتها الدولية، وبشكل خاص في العالم الثالث(٥١). وقد لعبت الكنيسة طوال التاريخ الأمريكي دوراً ما في السياسة الأمريكية، وأعطت طريقة الحياة في الولايات المتحدة ولنظامها «صفات مقدسة». وشكّل وصول اليمين السياسي إلى الحكم في الولايات المتحدة مع مجيء الرئيس رونالد ريغان اعتباراً من عام ١٩٨٠ نقطة تحول في التأثير الديني في السياسة الأمريكية، إذ بنى هذا اليمين المحافظ الجديد برامجه السياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية على مبادئ دينية. وصارت الحركة المسيحية الأصولية جزءاً مهماً منه. وقد عقدت الحركة المسيحية الأصولية العديد من التحالفات مع اليمين السياسي داخل الحزب الجمهوري الحاكم في إدارة الرئيس الأمريكي (منذ ريغان). كما أسس قادة هذه الحركة جمعيات ومنظمات ومراكز بحث سياسية ضمت يهوداً ومسيحيين (كاثوليك وبروتستانت)، وشملت رجال دين ورجال أعمال ومفكرين واستراتيجيين... تؤمن وتعمل وفق مبادئ وأيديولوجيا الحركة المسيحية الأصولية، سواء في الشؤون الداخلية أو السياسة الخارجية. شكّل هذا النهوض الأصولي القوي والنفوذ المتنامي مناخاً مناسباً لـ «مسحنة» (Christianization) الولايات المتحدة الأمريكية(٥٢).

من ناحية أخرى، نجد أن المبشرين في العالم الأنغلو ـ أمريكي لهم تاريخ

---

(٥٠) Jerry Falwell, Edward Dobson and Edward Hindson, eds., *The Fundamentalist Phenomenon: the Resurgence of Conservative Christianity* (Garden City, NY: Doubleday, 1981), p. 190.

(٥١) Basheer K. Nijim, ed., *American Church Politics and the Middle East*, AAUG Monograph Series; no. 15 (Belmont, MA: Association of American-Arab University Graduates, 1982), p. 37,

في: الحسن، **البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الصهيوني: دراسة في الحركة المسيحية الأصولية الأمريكية**، ص ٧٣.

(٥٢) الحسن، المصدر نفسه، ص ٨٨.

حافل في السياسات الإنسانية وحقوق الإنسان على مستوى العالم. فقد قادوا حركات ضد الرق في الغرب كما في بريطانيا، كما عُرف المبشرون بدعمهم المتواصل لحركات التحرر الوطني منذ القرن التاسع عشر، وكانوا يهتمون ـ منذ وقت طويل ـ بالقضايا الأفريقية، ولهم عناصر نفوذ لهذا العمل في أفريقيا، مثل أوبوسانجو في نيجيريا وموسيفيني في يوغندا[٥٣].

في هذا السياق، يأتي دور أمريكا والغرب بصورة عامة في جنوب السودان من منظور سوسيولوجي؛ ففي السودان يتضح التداخل التام بين النشاط المسلح والنشاط الكنسي. فالجمعيات التبشيرية ظلت تؤكد دائماً أن مشكلة الجنوب دينية، وليست سياسية[٥٤]. هذه المقولة تشكل قناعة أساسية في العقلية السياسية الجنوبية، وهي واضحة في أدبياتها وفي خطابها السياسي. كما نجد أن أول تنظيم سياسي ظهر في الجنوب اتخذ اسماً مسيحياً هو «رابطة السودان المسيحية» (S.C.A.) التي تغيّر اسمها ليصبح «الاتحاد الوطني للمناطق المقفولة في السودان الأفريقي» (SACDNU)، الذي تغير اسمه أيضاً ليصبح «الاتحاد الوطني» أو «القومي السوداني الأفريقي» (سانو) ((The Sudanese African National Union (SANU)، وقد تزعمه وليم دينغ وجوزيف أودوهو اللذان أصدرا كتاباً عن مشكلة الجنوب جاء فيه: «إن العرب السودانيين لا همّ لهم إلا نشر الإسلام في الجنوب ليذوب في الثقافة العربية الإسلامية... وإدخال اللغة العربية، ثم إدخال الإسلام. فحكومة الخرطوم تبني المساجد والمعاهد الدينية وتضيّق على الكنائس للقضاء عليها»[٥٥].

نجحت الكنيسة في تدويل مشكلة الجنوب بصورة حاسمة. فبعثت دعاتها إلى كل أنحاء أوروبا الغربية منددّين بسياسات النظام الحاكم في السودان حيال الجنوب. وزوّدت الكنيسة الجنوبيين بـ «المبادئ والقيم التي استطاعوا بها تجاوز القبلية وتوحّدوا لمقاومة الشمال (المسلم). أي أنها أعطتهم الأيديولوجيا العدائية في مواجهة سياسات الحكومة الرامية إلى الأسلمة»[٥٦]. واستقطب المسيحيون في الجنوب الوثنيين من مدخل الظلم والتهميش. وبالمدخل المزدوج ذاته ـ المدخل

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(٥٤) Mead, «God's Country?».

(٥٥) Beshir, *The Southern Sudan: Background to Conflict*, pp. 70-75.

(٥٦) Joseph Oduho and William Deng, *The Problem of the Southern Sudan*, with an introd. by Richard Gray (London: Oxford University Press, 1963), pp. 85-60.

الديني ومدخل الظلم والتهميش ـ استدرّ الجنوبيون عطف الرأي العام العالمي لدعم التمرد الجنوبي. فالجنوبيون أصبحوا الأقرب إلى الوجدان الغربي من حيث الديانة. وكذلك لامس الجانب الإنساني (الظلم والضطهاد) قلب الغرب، حيث يشكل هذا الجانب أحد الأجندات الأساسية لدى العديد من المنظمات التبشيرية في الغرب. فتحرك الغرب، وعلى رأسه أمريكا ـ بمنظماته وجماعاته وإعلامه وحكوماته ـ لدعم التمرد في جنوب السودان، حتى أصبح له جيش حديث التسليح. فمن الملاحَظ أنه في بداية تسعينيات القرن العشرين زادت القدرة العسكرية للتمرد بدرجة كبيرة، إضافة إلى استقطابه للعنصر الزنجي (وجزئياً غير المسلم) في منطقة جنوب النيل الأزرق وجبال النوبة في جنوب كردفان. ولم تستطع الحكومة صدّ الزحف العسكري للتمرد تجاه الشمال إلا بعد أن لجأت إلى تجييش الشعب على أساس الدين. فارتبط الأمر بالجهاد والاستشهاد وقوات الدفاع الشعبي. وبعمليات «صيف العبور» عام ١٩٩٢ استطاعت الحكومة أن توقف زحف المتمردين تجاه مدن الشمال، وأن تستعيد الميزان العسكري.

هكذا شكّل الدين عنصراً مهماً في مسألة الجنوب من حيث الهوية والتسييس والبعد الخارجي ـ الإقليمي والدولي ـ حيث كان مدخلاً إلى دعم التمرد الجنوبي سياسياً وعسكرياً وإعلامياً ومادياً.

الفصل الثالث

صراع الهويات ومسألة الجنوب

يعتبر السودان من أكثر الدول التي تعاني التنوع الإثني والثقافي والديني واللغوي، حيث يضم حوالى ٥٧٢ قبيلة، تشكل ٥٠ منها مجموعة قبلية كبيرة، ويتحدث سكانها ١١٥ لغة. ونسبة إلى عدم نجاح النخبة السياسية في تحقيق الانسجام وعملية التكامل القومي، فإن هذه القضية أصبحت ليست عائقاً للتنمية فحسب، بل مهدداً للسلام، وتبعاً لذلك مهدداً لأية وحدة مستدامة في المستقبل، وذلك لأسباب كثيرة على نحو ما يأتي تفصيله في هذا الكتاب. والحديث عن الهوية في دولة متعددة الإثنيات مثل السودان يرتبط ارتباطاً مباشراً بالحديث عن الإثنية والثقافة، لأن هذين المتغيرين هما أكثر عناصر الهوية دينامية وجدلية. وبما أن الهوية تشكل ـ في نظر هذا الكتاب ـ أهم مرتكزات الصراع بين الطرفين، ينبغي ابتداءً تناول مفهوم الهوية، ثم تأثير الإثنية في علاقات الشمال بالجنوب.

أولاً: مفهوم الهوية

يمكن النظر إلى الهوية من خلال أركانها أو مقوماتها ومرتكزاتها، مثل الدين واللغة والقيم والأخلاق. ومن الملاحظ أن هذه العناصر تتقاطع مع معظم عناصر الثقافة، لكن هناك من يُعرِّف الهوية تعريفاً لغوياً، فيقول: «الهوية» هي من كلمة «هو» ـ بضم الهاء وكسر الواو المشدَّدة. والهُوِّية بمعنى الماهية (ما هو؟ وما هي؟)، أي حقيقة الشخص أو الشيء المشتملة على صفاته الجوهرية التي تميزه من غيره[١].

كما يعرّفها آخرون بأنها «مجموعة من الأوصاف والسلوكيات التي تميّز الشخص عن غيره»[٢]. لكن هناك من يرى ضرورة التلازم بين جانبين أو بُعدين مهمين في الهوية، وهما جانب «التصورات والتصرفات، أي الجانب الفكري

(١) محمد إسماعيل المقدم، ندوة منشورة في: مجلة **البيان** (لندن)، <http://www.albayan-magazine.com/Dialogue/101>.

(٢) «صراع الهويات.. وخصائص الهوية الإسلامية،» الشبكة الإسلامية، ١٢ أيار/ مايو ٢٠٠٤، <http://www.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=63232>.

الاعتقادي الذهني المعنوي، والجانب العملي الواقعي»[٣]. وكما أن للفرد هوية، فكذلك للمجتمع هوية وللأمة هوية. وهوية المجتمع تنطلق من أفراده، إذ للهوية «علاقة أساسية بمعتقدات الفرد ومسلماته الفكرية، وبالتالي تحدد سمات شخصيته»[٤]، وأطر سلوكه وتصرفاته. ويمكن لعدة إثنيات أن تشكّل هوية واحدة يجمعها الدين واللغة، مثل الهوية الإسلامية، والهوية العربية، والهوية الزنجية. فمثلاً توجد إثنيات وأقليات في الوطن العربي تجمعها الهوية العربية، مثل الدروز، والعلويين، والموارنة. كما أن هناك نماذج من الهويات، مثل الهوية العربية ـ الإسلامية، يمكن أن يكون قوامها ثقافة.

يعترف ويتفق العلماء على أن مفهوم الهوية معقد جداً. فجوهر المفهوم يجد تفسيرات في علم النفس وعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي. فقد ذهب سيغموند فرويد إلى أنه يرتبط بخاصية أصيلة في الفرد تتمثل في غريزة الانتماء. فالإنسان حيوان اجتماعي. وينطوي هذا المفهوم على نزعة الإنسان إلى أن ينسب نفسه إلى كيان ما، وأن هذا الانتماء يقوم على العاطفة، وبالتالي يمكن أن تقوم الهوية على أساس عاطفي (Emotional). وتنشأ الهوية في اللاوعي، ويكون لها قوة الدافع أو الباعث في سلوك الفرد. ويظهر ذلك من تجلياتها الارتدادية واللاعقلانية (Irrational)[٥].

لكن يرى آخرون أن هذا التفسير الفرويدي لعمليات تشكيل الهوية، الذي يركّز على العاطفة، متناقض لأنه يفرز مشكلة في التحليل العلمي، مثل التساؤل حول: متى يحدث الفعل الإيجابي؟ ومتى يحدث رد الفعل السلبي؟ وما الذي يسود في النهاية، الفعل الإيجابي أم السلبي؟

ويتمثل جانب آخر من التعقيد في تعدد أشكال الهوية. ومع تعدد أبعاد الهوية وأشكالها، إلا أن البعد السياسي هو الذي يهم هذا الكتاب. هذا مع الأخذ في الاعتبار أن الهوية السياسية نفسها تتأثر بالأبعاد النفسية والدينية والاجتماعية والإثنية، كما هي في الحالة السودانية. فانتماء الشخص إلى جماعة ما ـ بغض

---

(٣) صالح القريح، «الهوية الإسلامية: حقيقتها ووسائل الحفاظ عليها،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر العلمي السادس «الهوية الإسلامية في عالم متغير»، كلية الشريعة، جامعة جرش ـ الأردن، ٢٠/ ١١ ـ ٢/ ١٢/ ٢٠٠٤.

(٤) «صراع الهويات.. وخصائص الهوية الإسلامية».

(٥) David L. Sills, ed., *Encyclopedia Britannica* (London: Macmillan Company, 1972), vol. 7, p. 58.

النظر عن كون هذه الجماعة سياسية أم لا ـ يرتبط بعمليات نفسية لها علاقة بالسلوك السياسي، وذلك مثل أن تتحقق هوية الشعب بانتمائه إلى أمة (Nation)، أو إلى حركة أيديولوجية، أو إلى حزب سياسي، أو إلى طبقة اجتماعية، أو إلى جماعة إثنية، أو حتى إلى جماعة مهنية، أو إلى عقيدة دينية، ونحو ذلك[٦]. فمن ناحية سياسية، فإن الهوية السياسية تعني «إحساس الفرد بالانتماء إلى جماعة إذا كان ذلك الانتماء (الانتماء على أساس الهوية) يؤثر في سلوكه السياسي»[٧].

من ناحية سيكولوجية، يرى فرويد، أن الهوية تعبّر عن ارتباط عاطفي للفرد بجماعة ما (Emotional Ties)، وينعكس ذلك على سلوكه[٨]، بما في ذلك سلوكه السياسي. لكن يرى البعض أن الطبقة الاجتماعية التي ينشأ فيها الفرد يمكن أن تشكل تأثيراً في سلوكه. وكذا الدين والإثنية أو العرق. فحتى في الدول الغربية المتقدمة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كان للدين تأثير في السلوك السياسي، حيث لعبت الهوية كعامل مستقل يبعث الحيوية في السلوك الانتخابي (Motivating Voting Behaviour). فمثلاً منذ ثلاثينيات القرن العشرين ظلّ الكاثوليك الأمريكيون يصوّتون للحزب الديمقراطي. هذا التأثير مستقل عن الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي أو حتى الانتماء الإثني (Ethnic Identification)[٩].

لكن تختلف مكوّنات الهوية من دولة إلى أخرى، وربما من عصر إلى آخر. فالهوية السياسية في دول الغرب مثلاً تختلف أيضاً من دولة إلى أخرى؛ ففي بعضها يشكل الانتماء إلى حزب سياسي عصب السلوك السياسي والموقف الانتخابي. فالأحزاب النرويجية تحصل على أنصار ومؤيدين من جماعات دينية ومهنية وطبقات معينة. وهذه الهويات والانتماءات هي التي تعزّز الهوية السياسية مقارنةً بالولايات المتحدة، حيث يكون الانتماء إلى الحزب نفسه مشكلاً لقاعدة أساسية للاختيار، أي مرجعية لاختيار مستقل نسبياً عن تأثير الانتماء إلى الجماعات أو المكوّنات المختلفة[١٠]، بمعنى أن الفرد يصوّت للحزب الديمقراطي

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٧) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٨) Sigmund Freud, *Group Psychology and the Analysis of the Ego* (London: Hogarth, 1921), p. 67.

(٩) Seymour Lipset, «Religion and Politics in the American Past and Present,» in: Robert Lee and Martin E. Marty, eds., *Religion and Social Conflict, Based upon Lectures Given at the Institute of Ethics and Society at San Francisco Theological Seminary* (New York: Oxford University Press, 1964), pp. 69-126.

(١٠) Angus Campbell and Henry Vallen, «Party Identification in Norway and the United States,» *Public Opinion Quarterly*, vol. 25 (1961), pp. 505-525, in: Sills, ed., *Encyclopedia Britannica*, p. 60.

بغضّ النظر عن انتمائه إلى جماعة السود أو الأنغلو ـ ساكسون أو اليهود مثلاً.

على الرغم من هذه التعقيدات في تعريف الهوية، إلا أن الدين الإسلامي واللغة والثقافة العربية شكّلت قاعدة أساسية للهوية للجماعات المختلفة في شمال السودان. هذه الهوية العربية ـ الإسلامية أضعفت الهويات الأخرى، مثل الإثنية. غير أن الهوية العربية ـ الإسلامية لم تقضِ على الهويات الأخرى، لكن احتوتها من خلال عملية استيعابية شكلت مصدراً للاستقرار النسبي والتعايش السلمي لمختلف الإثنيات لفترات طويلة، أي أن الدين، مثل الأيديولوجيا، يمكن أن يشكل حاضناً للهوية عندما يكون هو المرجعية في القيم والمواقف والسلوك. وكذلك الإثنية، يمكن أن تكون محوراً للهوية. وهي بالفعل كذلك في كثير من الدول، خاصة المتخلفة، حيث ما زالت الإثنية تشكّل عصب البناء الاجتماعي والانتماء السياسي، إلى درجة أن النخب أصبحت تتمترس بالإثنية في كسب التأييد الشعبي والوصول إلى السلطة، وأحياناً تطغى الإثنية حتى على العقيدة الدينية في التأثير في السلوك السياسي.

ففي الواقع السوداني، على الرغم من أن الإثنية والدين يشكلان مكوّنات حيوية للهوية، إلا أنه أحياناً يطغى تأثير الإثنية في الهوية، خاصة الهوية السياسية. وقد طغى تأثيرها في العامل الديني عندما تم تسييس الدين ولم يعد هو (الدين) يشكل المرجعية أو المظلة الاستيعابية الفاعلة، فتحركت ديناميات الهوية من منصة الدين إلى منصة الإثنية. وهناك الكثير من الأمثلة أو الشواهد من الواقع السوداني في هذا السياق. فقصة داوود يحيى بولاد معروفة، وهو الذي كان من كوادر الحركة الإسلامية المخلصين والنشطين منذ أن كان طالباً. فقد ترأس اتحاد طلاب جامعة الخرطوم (دورة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦)، وهي فترة المواجهة الشرسة بين التنظيم ونظام جعفر النميري العسكري الشمولي (١٩٦٩ ـ ١٩٨٥). كان بولاد من أبناء دارفور. وبعد أن تخرج، رأى أن أهله في دارفور يعانون. ويبدو أن عاطفة العنصرية ممزوجة بالشعور بالظلم تغلبت على الانتماء الأيديولوجي. فانسلخ عن الحركة الإسلامية والتحق بالمعارضة المسلحة متحالفاً مع الحركة الشعبية لتحرير السودان التي يقودها (الراحل) العقيد د. جون غارنغ. ويُقال إنه عندما قابل غارنغ قال له «الدم غلب الدين» في إشارة إلى انسلاخه عن الحركة الإسلامية، وانحيازه إلى أهله في دارفور، إثنياً أو عنصرياً. كذلك هناك حالة د. خليل إبراهيم الذي انسلخ عن الحركة الإسلامية، دينياً أو أيديولوجياً، وانحاز إلى أهله من خلال قيادته لحركة التمرد الدارفورية (حركة

العدل والمساواة)، وأصبح من ألد أعداء الحركة الإسلامية الحاكمة في الخرطوم، حيث قاد محاولة انقلابية ضدها في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ وفشل.

ثانياً: الإثنية: الظاهرة والمفهوم

١ ـ الظاهرة الإثنية

تكتسب مسألة الإثنيات في عالم اليوم أهمية كبرى، فبعد أن ساد اعتقاد في خواتيم القرن العشرين بأن الإنسان في ترقيه في سلم الحداثة سيصل إلى درجة تتلاشى فيها الانتماءات الإثنية والثقافية ليحل محلها الانتماء الطبقي ـ في المفهوم الماركسي ـ أو ليحل محلها الإنسان الأخير، بحسب تعبير فرانسيس فوكوياما[١١]، جاءت الوقائع لتثبت خطأ هذه التنبؤات، فقد شهد العالم تصاعداً في الاهتمام بهذه الولاءات والانتماءات.

يبدو أنه كلما زاد تعرض المجتمعات لموجات التحديث سابقاً أو العولمة حالياً، زاد حماسها للبحث عن جذورها. ومن أمثلة ذلك ما حدث في تركيا ودول آسيا الوسطى وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. وتزداد هذه الظاهرة كلما كانت هناك سلطة مركزية قابضة تهمّش الثقافات الوطنية الأخرى أو تقصي الثقافات المحلية، فتكبتها ولا تجد طريقاً للتعبير عن نفسها، فيكون رد الفعل انفجاراً في شكل حروب أهلية أو ظهور حركات متعصبة[١٢].

نشأت الدولة القومية في أوروبا معتمدة على الإثنية بصورة أو بأخرى، وذلك في أعقاب صلح ويستفاليا الذي أنهى الحروب الدينية في عام ١٦٤٨. ومع ذلك، فإن الدول المتجانسة إثنياً لا تشكّل أكثر من ١٠ بالمئة من مجموع دول العالم، في مقابل ٩٠ بالمئة من الدول المتعددة الإثنيات[١٣]. واكتسب مصطلح الإثنية في العقدين الماضيين قدراً عظيماً من الأهمية في القاموس السياسي الاجتماعي، وذلك

---

(١١) فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣).

(١٢) عبد الرحمن الغالي الجعلي، «التعدد الإثني والديمقراطية في السودان،» ورقة قدمت إلى: **التعدد الإثني والديمقراطية في السودان**، تحرير حيدر إبراهيم علي (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠٢)، ص ٣٢.

(١٣) محجوب الباشا، **التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان** (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨)، ص ١٩.

بعد أن بدأت حدة استقطاب الأيديولوجيات الشمولية «الأممية» و«القومية» تخف، وبعد أن بدأ الباحثون في ميادين السياسة والاجتماع يتحرّرون من خشية الوصم بـ «البدائية» أو التخلف إن هم عادوا إلى الاهتمام بوحدات أصغر وأضيق بعد أن تبيّن لهم إلحاح هذه الوحدات الأصغر على التأثير في مجرى وتطور الحياة السياسية والاجتماعية، ومدى ما يسببه تجاهل وإغفال وجودها من كوارث.

وقد عمد كثير من الباحثين إلى إيجاد خصائص للإثنية تميزها من «القومية»، ومن العنصرية، في آنٍ، وتجد لها صياغات كواقع اجتماعي وكأيديولوجيا. وعقدت مقارنات كثيرة بين المجموعة الإثنية (Ethnic Group) والأمة (Nation)، وبين الأيديولوجيا الإثنية (Ethnocentrism) وأيديولوجيا الأمة أو القومية (Nationalism). وهناك إجماع على أن المجموعة الإثنية أصغر وأضيق من الأمة، وأن «الإثنية» ألصق بالتركيب النفسي والمزاج الاجتماعي من القومية. والمجموعات الإثنية، كما يرى سميث «بالضرورة مقصورة على أفرادها الذين ينتسبون إليها وينحدرون من أسلافها، بينما تكون الأمة رابطة تقوم على أسس ثقافية وسياسية». إلا أن سميث ينبّه إلى خطورة إمكانية تتبع وإرجاع أصول الأمة إلى المجموعات الإثنية القومية، وإرجاع القومية (Nationalism) إلى الإثنوية (Ethnocentrism)، وخطورة هذا أنه ينتهي إلى «العنصرية» (Racism).

ولهذا فمن الضروري التفريق بين[١٤]:

ـ **المجموعة الإثنية**: كمجموعة أفراد تنحدر من الأسلاف أنفسهم، وتوحد بينهم خصائص بيولوجية وأنماط سلوكية وراثية لا تتوافر إلا لمن يُولَد أو ينشأ داخل تلك المجموعة الإثنية المعنية.

ـ **الإثنية**: وهي الانتماء والشعور بالولاء إلى مجموعة إثنية بعينها.

ـ **الإثنوية: كأيديولوجيا** (Ethnocentrism) أو التمركز حول الذات، وهي مصطلح نفسي يعبِّر عن التحيز إلى مجموعة إثنية بعينها ضد المجموعات الإثنية الأخرى وتفضيلها عليها، وتصور خصائص لها تميزها من كل المجموعات الأخرى، مما ينتهي بها إلى شيء من العنصرية.

---

(١٤) خالد الكد، «الذاتية السودانية بين القومية والإثنية والعنصرية،» ورقة قدمت إلى: ندوة التنوع الثقافي وبناء الدولة الوطنية في السودان، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ١ ـ ٣ نيسان/ أبريل ١٩٩٥، ص ٨٥ ـ ٨٦.

أما العرق أو العنصر فهو أحد المكوّنات الضرورية والأساسية للمجموعات البشرية على أساس بيولوجي يوجد خصائص مميزة، مثل الشكل والتركيب العضوي واللون، وافتراض وجود جينات موروثة مشتركة. أما «العرقية» أو «العنصرية» فهي ما قد ينتج من إرجاع «القومية» إلى «الإثنية»، ثم تركيز الإثنية على الاعتداد بالجانب البيولوجي الذي يقود إلى الإيمان بتميز عنصر على عنصر، وعرق على عرق، فيقود إلى تلك الصراعات والكوارث التي وصلت قمتها في ألمانيا في عهد النازية، وفي جنوب أفريقيا في عهد الأبارتايد[١٥]. وتعبِّر عن نفسها في كثير من دول العالم، ومن بينها السودان.

٢ ـ مفهوم الإثنية

كما سبقت الإشارة، فإن الإثنية تشكل أهم مكوِّن في بنية الهوية، خاصة في العالم الثالث. وهذا يستدعي الوقوف عند مفهوم الإثنية، لأن البحث سوف يستند إلى حد كبير إلى هذا العنصر في سياق تحليل أثر الهوية في علاقات الشمال والجنوب في السودان.

في معجم **أكسفورد** شرح لكلمة «Ethnic» المتعلقة بالعرق (Race). والعرقية لا تعني سوى انتماء جيني إلى مجموعة بشرية محددة (سامية أو حامية أو آرية). ولا تعني بالضرورة انتماءك الثقافي الذي يحكم آراءك وتصوراتك ونمط حياتك المعيشي، والأهم هويتك. بينما يمكن الاعتراف بأنه ليس بالضرورة أن تحدد الإثنية الانتماء الثقافي بصورة مطلقة، إلا أنه في الواقع ـ في كثير من المجتمعات النامية أو التقليدية ـ نجد هناك تلازماً واضحاً بين الانتماء الإثني والواقع الثقافي[١٦]. فمثلاً في السودان نجد كثيراً من المجموعات العرقية (أو الإثنية) تحمل خصائص ثقافية متميزة، مثل النوبيين في شمال السودان، والنوبة في جنوب كردفان، والأنقسنا في جنوب شرق السودان، وكذلك قبائل الجنوب. فكلها لها تراثها وتقاليدها وعاداتها وقيمها وأنماط سلوكها التي تميزها من بقية المجموعات العرقية في السودان. ووجود هذه المجموعات في ظل الدولة السودانية حتّمته ظروف تاريخية موضوعية وتعايش جغرافي بحت.

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٨٦ ـ ٨٧.

(١٦) عبده مختار موسى، **صراع الهويات ومهددات الوحدة في السودان** (الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص ٨.

كل هذه الإثنيات التي أشار هذا الفصل إلى نماذج منها لم تندمج أو تنصهر حتى الآن في ثقافة سودانية واحدة. لذلك يصح الحديث عن قوميات سودانية وهويات سودانية. وقد شكل الدين الإسلامي والثقافة العربية عوامل ربط بين معظم هذه الإثنيات، وشكل هذان العنصران رابطاً سياسياً في إطار دولة مركزية، ولكن بقيت الإثنيات حاضرة في داخل هذا الكيان السياسي المتماسك بفعل أطروحة الدين الإسلامي الشاملة الجامعة واللغة العربية التي تعكس تفوقاً ثقافياً يسمو على الثقافات الأخرى الخاصة بكل جماعة إثنية. غير أن هذه الانتماءات الإثنية والثقافية (الهويات) سرعان ما تظهر إلى السطح، متجاوزة الانتماء إلى كيان الدولة السياسي كلما شعر أي من هذه المجموعات أن كيانها الإثني ـ الثقافي مهدد، سواء كان ذلك من ناحية التعبير عن هويتها أو عن مصالحها الاقتصادية.

غير أن مفهوم «الإثنية» ظل من أكثر المفاهيم إثارة للخلافات وعدم الاتفاق حول مضامينه ودلالاته، حيث يستخدمه البعض أحياناً لوصف جماعة فرعية أو أقلية والإفصاح في الوقت نفسه عن جماعة أساسية أو أمة، كما أنه يتسع ليشمل كل أشكال التمايز لتصبح الجماعة الإثنية بمثابة «خط متواصل يبدأ بالقبيلة وينتهي عند الأمة»[١٧]. كما أن دراسته لا يمكن أن تتم بمعزل عن الظواهر أو الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع، مثل طبيعة النظام، والمهن، والطبقات الاجتماعية، والثقافة.

لقد أصبحت الإثنية بتعدد دلالاتها تشكل تهديداً للاستقرار السياسي لكثير من الدول، لأنها تهدد بخلق كيانات سياسية جديدة، وتؤدي إلى انقسامات أو تحالفات جديدة. وبعض هذه الوحدات الصغرى (الإثنية) التي تقوم على روابط العرق، والدين، والانتماء القبلي، بدأت بتقوية علاقاتها الداخلية مؤكدة وجودها، مؤثرة في سياسيات الحكومات. وفي حالات محددة يكون وجود الحكومات مرتبطاً بالتوجهات السياسية لهذه الوحدات الاجتماعية[١٨].

هذا التوصيف يقترب كثيراً من وصف الحالة السودانية، مثل النوبة في جبال النوبة في السودان، والأفارقة مقابل العرب في دارفور، والأقليات العرقية في

---

(١٧) عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٣، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٩٧.

(١٨) انظر: شفيق الغبرا، «الإثنية المسيسة: الأدبيات والمفاهيم،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٦، العدد ٣ (خريف ١٩٨٨)، ص ٤٤، في: المصدر نفسه، ص ٩٧.

شرق السودان (مثل البجا الذين كان لهم كيان سياسي خاص الانتخابات عدة مرات، وحصل على ١٠ مقاعد في البرلمان في انتخابات عام ١٩٦٥).

وفي سياق عدم الدقة في استخدام هذا المصطلح، يرى البعض أنه يطلق لوصف الواقع الثقافي لمجموعة بشرية، وهو يُطلق على مفاهيم تنطبق على العرق، والحضارة، والشعب، والقبيلة. فقد يكون المقصود مجموعة لغوية، كما هو الحال بالنسبة إلى قبائل الهوسا في نيجيريا والنيجر، أو عرقية، وهو ينطبق على سكان أفريقيا من غير أبنائها الأصليين. وهذا يضفي مرونة على المصطلح ليشير إلى الجماعات البشرية التي تتميز ثقافياً من غيرها بقيمها الثقافية ولغتها المشتركة[١٩].

تلتقي عبارة «تتميز ثقافياً» مع تعريف قاموس علم الاجتماع لمفردة «إثنية» للتعبير عن جماعة فرعية «ذات تقاليد مشتركة تتيح لها شخصية متميزة كجماعة فرعية في المجتمع الأكبر. ولهذا يختلف أعضاؤها من حيث خصائصهم الثقافية عن الأعضاء الآخرين في جماعات أخرى أو في المجتمع، وقد يكون لها أعراف مميزة، وربما يكون الشعور بالتوحد كجماعة متمايزة من الناحية التقليدية»[٢٠]. هذا التعريف يلتقي مع المنظور الذي يتبناه هذا البحث للإثنية كعنصر أساسي ـ إلى جانب الثقافة ـ في تشكيل الهويات في السودان، وبخاصة مسألة علاقة الجنوب بالشمال.

هذا المدلول يتفق أيضاً مع ما ذهب إليه برهان غليون في حديثه عن «الهوية الإثنية»، وما ذهب إليه بعض الباحثين في حقل الإثنولوجيا الذين يرون أن الإثنية إنما هي: «جماعة من السكان فرعية أو صغيرة نسبياً تعيش في مجتمع أكبر، وأن هذه الجماعة تربط بين أفرادها، أو يوحد بينهم روابط العرق، والثقافة. . .»[٢١]، مضافاً إليه مكوّنات الإثنية، مثل الدين والعادات واللغة. وهذا يقترب من استخدام هذا البحث للمصطلح في توصيف الحالة الجنوبية السودانية، حيث إن «روابط العرق والثقافة» في جنوب السودان تتمثل في الزنوجة والأفريقانية، مضافاً إليها العادات التي تختلف عن عادات الشمال وكذلك اللغة. أما بالنسبة إلى الدين، فالمسيحية استخدمتها النخبة الجنوبية، مقابل هوية الشمال التي تستند إلى الدين الإسلامي

---

(١٩) رياض عزيز هادي، **السياسة في العالم الثالث**، ط ٢ (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٨٩)، ص ٤٢٩.

(٢٠) سعد الدين إبراهيم، «نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة العربية: الأقليات في العالم العربي،» **قضايا عربية**، السنة ٣، الأعداد ١ ـ ٦ (نيسان/ أبريل ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٦)، ص ١٧.

(٢١) «Ethnic Group,» in: David L. Sills, ed., *The International Encyclopedia of the Social Sciences* (New York; London: Macmillan, 1972).

واللغة العربية في تماسكها. يعزّز اتجاه هذا البحث في استخدام المصطلح لوصف الحالة الجنوبية في السودان ما ذهب إليه تعريف اليونسكو التي تستخدم مفهوم «الإثنية» في السياق الذي ورد في **الموسوعة البريطانية** كمرادف للعرق (Race).

هناك نفر من الباحثين استخدم مفهوم «الإثنية»، بمعنى القومية (Ethnic Nationalism) التي على أساسها ظهرت دول في أوروبا، مثل: بلغاريا، وألبانيا، وفنلندا، وتشيكوسلوفاكيا (التي انقسمت إلى دولتين)، وهنغاريا (أو المجر)، ويوغسلافيا (التي انقسمت إلى خمس دول)، وغيرها[٢٢]. ولا يستبعد هذا البحث أن تنشأ في يوم ما دولة في جنوب السودان على أساس الهوية الإثنية ـ الثقافية، مستندة إلى قاعدة السياسة (أو التسييس). والإثنية المسيّسة ظاهرة منتشرة في العالم اليوم. وقد أطلق على الإثنية بهذا المستوى الكثير من الأسماء مثل «الوعي الإثني» و«التسييس الإثني» و«الإدراك الإثني» و«الوطنية الإثنية»؛ وكلها تنطبق على الحالة الجنوبية السودانية. ويمكن القول إن في الحالة الجنوبية يمكن استبعاد عنصر الدين، وذلك لأن الجنوب تتعدد فيه الأديان، كما أن هذه الديانات جاءت في وقت لاحق لكيانات عرقية موجودة أصلاً متميزة بالخصائص الأخرى للهوية. وكانت المعتقدات السائدة هي بدائية (Primitive) ووثنيات متعددة. ومن ناحية السلالات فهي ـ في الجنوب ـ تتراوح ما بين حاميين ونيليين وزنوج وغيرهم. وكلها تجمع بينها سمة واحدة هي أنها «غير عربية» في مقابل «أغلب» الشمال.

كذلك يعزز هذا الاتجاه في استخدام البحث لمفهوم «الإثنية» في هذا السياق ما يشير إليه تعريف آخر للمفهوم بمعنى الرابطة الثقافية الاجتماعية. فالجماعة الإثنية تحدد هنا «كفئة متميزة في المجتمع، واعية لذاتها، موحدة حول ثقافات واعتقادات وتقاليد وتواريخ وقيم مشتركة، وهي تعبئ أو تحرك أعضاءها لتحقيق أهداف سياسية، واقتصادية، واجتماعية مشتركة، لأن في جوهرها تنظيماً اجتماعياً ذا أساس ثقافي»[٢٣]. فالجنوب السوداني موحّد حول ثقافات (أفريقانية) واعتقادات وتواريخ مشتركة تعبئه وتحرك أعضاءه لتحقيق أهداف سياسية. وهذا يشكل أحد الجوانب المهمة في إشكالية علاقة الجنوب بالشمال.

طبقاً لهذه المقولة الأخيرة، فإن الإثنية المسيّسة عبارة عن «جماعة يتوافر لها

---

(٢٢) John Stone, «Ethnicity Versus the State: The Dual Claims of State Coherence and Ethnic Self-Determination,» in: Donald Rothchild and Victor A. Olorunsola, eds., *State Versus Ethnic Claims: African Policy Dilemmas*, Westview Special Studies on Africa (Boulder, CO: Westview Press, 1983), p. 85.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٠.

إحساس خاص بالتضامن، ولديها أيضاً إدراك لوجودها وخصوصيتها، كما تمتلك شعوراً بالاعتزاز بالذات ومجموعة من القيم والرموز المشتركة، وهدفها كمجموعة إثنية له طابع سياسي ويدور حول الدولة»[٢٤]. وتتراوح أهداف الإثنية المسيّسة ما بين الانفصال أو الحكم الذاتي (جنوب السودان) أو المطالبة بتحسين أوضاعها العامة ضمن إطار الدولة وشرعيتها (النوبة والبجا في وسط وشرق السودان).

وبعيداً عن الجدل بين مفهومي «الأقلية» و«الإثنية»، فإن هذه الدراسة تستبعد مفهوم «الأقلية»، لأن الأقليات قد تكون جماعات إثنية أو غير إثنية، كأن تكون أقلية دينية مثل الأقباط في مصر، أو لغوية مثل البربر في المغرب العربي، أو قومية مثل الصوماليين في كينيا، أو عرقية مثل الزنوج في موريتانيا، أو قبلية مثل التوتسي في رواندا وبوروندي، أو أقلية وافدة مثل الآسيويين والهنود في أفريقيا، يجمعها نطاق جغرافي تشعر بالانتماء إليه، ويوحد بينها الإحساس بالظلم من قِبل المركز، فيكون طابعها اقتصادياً يجمعها مصالح مادية تسعى إلى تحقيقها بموقف موحد تجاه السلطة المركزية رافضاً لسياساتها ومطالباً بالعدالة.

هنا يمكن القول إن جنوب السودان حالة معقدة، فهو يتقاطع فيه معظم هذه الأنواع من الأقليات، مقروناً بها إثنيات مسيّسة يجمعها موقف موحد نحو الشمال (المركز)، وتسعى إلى تحقيق مصالح اقتصادية مشتركة. ففي داخل الإطار الجنوبي، هنالك أيضاً أقليات لغوية، وهناك أقليات قبلية، مقابل جماعات عرقية كبيرة مثل الدينكا.

إن المشكلة الإثنية لا تنحصر في الدول المتخلفة، فعلى الرغم من الحداثة فإن التعدد الإثني ظاهرة عالمية. وهي ـ عدا بعض الاستثناءات ـ السمة المميزة لدول العالم[٢٥]. وفي سياق تصعيدها لمطالبها، قد تتسبب الأقليات في أشكال من العنف السياسي، وتهدد الوحدة الوطنية واستقرار الأوضاع الداخلية للدولة.

في حالة السودان، فإن الموضوع الخاص بالهوية يتمحور حول الإثنية وليس الأقلية، لأن جنوب السودان يشكل نسبة كبيرة ـ ربع السودان ـ حجماً وما يقارب الثلث (٣٠ بالمئة) سكاناً. بل نجد في طرح الحركة الشعبية لتحرير

(٢٤) الغبرا، «الإثنية المسيسة: الأدبيات والمفاهيم،» ص ٤٧.

(٢٥) نيفين عبد المنعم مسعد، «الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧)، ص ٧، في: بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**.

السودان ما يشير إلى تجاوز الجنوب لحدود الجغرافيا من الناحية العرقية لتضم الهوية الأفريقية (أي غير العربية) جماعات إثنية أخرى تلتقي في هوية (كبرى) واحدة مع الجنوبيين في عدة مناطق في السودان، مثل النوبة في ولاية جنوب كردفان في وسط السودان، والأنقسنا في جنوب شرق السودان الشمالي، والقبائل الأفريقية والزنجية في غرب السودان، مثل الفور والزغاوة والمساليت والبرتي والتنجر والتامة والبرقو والبرنو والداجو والفلاتة وغيرها. فتتأرجح النسبة بين التساوي أو ربما رجحانها لصالح الجماعات ذات الأصول والهويات غير العربية، التي يشكل الجنوبيون أغلبها كمّاً، وكذلك أعلاها صوتاً في طرح مسألة الهوية كمجموعة عرقية متميزة من الهوية الرئيسية المطروحة رسمياً في السودان، والمتمركزة حول الدين الإسلامي والثقافة العربية.

إذا أخذنا مدخل الإثنوغرافيا باعتبارها العلم الخاص بوصف الثقافة وحياة الناس كجماعة متميزة، فالسودان مجتمع متعدد الثقافات، ومتعدد الأديان، ومتعدد الأعراق. وقد قسمت الدراسات العلمية سكان السودان إلى مجموعات إثنية، كل منها يشكل نسبة محددة كما في الجدول الرقم (٣ ـ ١)[٢٦]:

الجدول الرقم (٣ ـ ١)
المجموعات العرقية في السودان

المجموعة العرقيـة	نسبتها المئوية إلى إجمالي السكان
العـرب	٣٩
الجنوبيون	٣٠
مجموعة الغرب (الأفارقة)	١٣
النوبة (جنوب كردفان)	٦
البجا (شرق السودان)	٦
النوبيون (أقصى شمال السودان)	٣
مجموعات متنوعة أخرى وأجانب	٣
المجموع	**١٠٠**

(٢٦) Agang Beyour, *Ethnography and Population in Sudan*, في: **التعدد الإثني والديمقراطية في السودان**، ص ١٤٠.

لكن قد يصدق القول أيضاً إن التنوع اللغوي أو الديني أو العرقي أو القومي قد لا يشكل في حدّ ذاته خطراً على الاستقرار السياسي للدولة المعنية، إنما تسييس التنوع هو الذي يؤدي إلى ذلك. وهذا هو الطابع السائد في معظم دول العالم الثالث، والسودان ليس استثناءً.

ثالثاً: تأثير الإثنية في العلاقات الجنوبية ـ الشمالية

لقد كان الاعتقاد السائد وسط علماء الأنثروبولوجيا أن السودان دولة أفريقية ـ عربية. وقد ظل هذا الاعتقاد يشكل إحدى المسلمات لدى أي باحث عند توصيفه للسودان. وأضاف البعض كلمة «إسلامي» أو «مسلم»، فأصبح يُنظَر إلى السودان على أنه قطر عربي ـ أفريقي مسلم. غير أن هذا التوصيف الأخير غير مقبول لدى الجنوبيين في السودان الذين يرون أن كلمة «عربي ـ مسلم» هي شأن خاص بالشمال فقط. وحتى بالنسبة إلى الشمال لديهم تحفظ فحواه أن الشمال ليس كله مسلماً وليس كله عربياً، حيث إن هناك بعض المناطق في شمال السودان زنجية ومسيحية، مثل قبائل النوبة في كردفان، لكن ليسوا مسيحيين كلّهم، فهناك مسلمون ووثنيون. كذلك هناك مجموعات كبيرة في الشمال اعتنقت الإسلام، ولكنها ليست من أصول عربية، مثل النوبيين في شمال السودان، والأنقسنا والفونج والفور، وغيرها، ومعظمها تشير ملامحها إلى أصلها الأفريقي الصافي غير المختلط بالعرب. ومن ناحية الأديان نجد أن الأغلبية مسلمة (٧٣ بالمئة)، وتشكل الأديان المحلية ١٧ بالمئة، والمسيحيون ٨ بالمئة. اللغة العربية يتحدث بها ٥١ بالمئة من السكان، واللغات النيلية يتحدث بها ١٧,٧ بالمئة من السكان، و١١ بالمئة يتحدثون لغة الدينكا. ويتحدث ٢١,١ بالمئة بلغات غير العربية في الشمال[٢٧].

بالإضافة إلى التكوين الأنثروبولوجي، فإن مسألة الهوية في السودان قد تعقدت بالتنوع الديني. وعلى الرغم من سماحة الإسلام المعتدل ـ الإسلام الشعبي الصوفي ـ السائد في السودان، وقدرته على التعايش السلمي مع المسيحية، إلا أن عملية تسييس الدين باعتماده أحد التباينات التي تميز هوية الشمال من الجنوب، زاد من تعقيد المسألة السودانية. وقد اهتمت الحركة الشعبية لتحرير السودان في

(٢٧) عبد الله علي إبراهيم، **الماركسية ومسألة اللغة في السودان** (الخرطوم: دار عزة للنشر، ٢٠٠١)، ص ٢٦.

أدبياتها بالبعد الديني، حيث كانت تنظر إلى النخبة السياسية الحاكمة في الخرطوم على أنها تقود حملة أيديولوجية جديدة.

يختزل الجنوبيون الهوية العربية الإسلامية في أقلية وافدة تم استيعابها في المجتمع السوداني التقليدي مع تمتعهم بمكانة متميزة واضحة. إن ذلك يمكن أن يُفسِّر بوضوح حقيقة أنه على رغم التقدم النشط في الاستعراب والأسلمة عند دخول الإسلام، إلا أن تلك المناطق ظلت في موقف حساس بين تمسكها العاطفي، بشخصيتها الأصلية بكبرياء، وتبنيها العملي للثقافة ووجهات النظر السياسية العربية[٢٨]. ويرى فرانسيس دينغ مثلاً أنه حتى المجموعات الشمالية، التي كانت نتاجاً للاستعراب، اكتسبت خصائص وسمات أفريقية بسبب تداخل الجنوب مع الأقاليم الشمالية، وأن لعملية جلب الإماء (المسترقات) من الجنوب ـ الذي تواصل دون انقطاع لقرون ـ قدراً من التجانس المزيَّف غير الحقيقي بين كل أولئك النوبيين.

غير أن دينغ يعترف بتأثير الإسلام ودوره كعامل رئيسي في تشكيل الهوية الحالية (لشمال السودان)، وقد تفوق الإسلام على كل الحضارات التي سبقته، إذ ضمت الإمبراطورية الإسلامية مصر أولاً، ثم أرسلت غزوات إلى السودان. وعلى رغم نجاح المقاومة السودانية في إيقاع خسائر عظيمة على العرب الغزاة، إلا أنها في النهاية لم تتمكن من مقاومة القوة العربية الأكثر تقدماً. بعدها سعى الطرفان (السودانيون والعرب المسلمون) إلى السلم وعقدوا اتفاقيات مع النوبيين (٦٥١ ـ ٦٥٢م) ثم مع البجا عام ٨٣١م. وتم عقد تلك الاتفاقية تحت ضغط القوة العسكرية المتقدمة للعرب، مما حقق للعرب امتيازات على السودانيين[٢٩]. الملاحظ هنا أن فرانسيس دينغ يستخدم مفردة «العرب» للغزاة، و«السودانيين» للسكان الأصليين الذين هم أصلاً ليسوا بعرب، بل «استعربوا» بفعل غزو العرب للسودان ومصاهرتهم لهم.

ويستشهد الباحثون الجنوبيون بوقائع التاريخ ليستنبطوا منها مقولات محددة، مثل قولهم إن السودانيين اعتنقوا الإسلام مكرهين بسبب ضعفهم أمام قوة عربية متفوقة عسكرياً، إضافة إلى مركزهم الاقتصادي المرموق بسبب سيطرتهم على التجارة. كما أن عملية مصاهرتهم المستمرة عبر الزمن من الأسر المرموقة واستفادتهم

---

(٢٨) فرانسيس دينق، **صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان**، ترجمة عوض حسن (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٩)، ص ٤٤.

(٢٩) Yusuf Fadl Hassan, *The Arabs and the Sudan: From the Seventh to the Early Sixteenth Century* (Edinburgh: Edinburgh University Press, [1967]).

من نظام التسلسل عبر الأم (Matrilineal) استمرت في تدعيم عملية الروابط المتبادلة لصالح الاستيعاب العربي ـ الإسلامي. وبمرور الزمن، ورث الأبناء المنحدرون من العرب المهاجرين مركز الزعامة التي عن طريقها تبنوا في ما بعد التسلسل على النظام الأبوي (Patrilineal)، مما أدى إلى استمرارية الهوية العربية ـ الإسلامية. ويرى هؤلاء الباحثون الجنوبيين أن «التحول كان ـ حقيقة ـ نتيجة استغلال القوة، وأن تحول السودانيين الأوائل إلى العروبة والإسلام كان فقط تكتيكياً لحماية النفس من جانب أناس وجدوا أنفسهم محاصرين بالقوة»[٣٠]. ويستغرب الباحثون الجنوبيون من أن الشماليين يدَّعون نسبهم وارتباطهم بقبائل عربية مهيمنة في الحجاز (مثل قبيلة قريش) أو نسبهم إلى رسول الإسلام محمد (ﷺ).

وفي سياق هذا التحول الجذري في الهوية المحلية، تطور الإسلام والعروبة بواسطة زعماء الصوفية الذين «كانوا انتقائيين في تعاملهم، مما أعطى العملية بعداً سودانياً مميزاً»[٣١]. وقد نقل الدعاة المسلمون الوافدون إلى السودان من مصر والحجاز والمغرب الطرق الصوفية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر. ومع مطلع القرن الثامن عشر كانت هذه الطرق قد توطدت بعمق في البلاد، محققة بذلك أكثر أنواع التغلغل الديني والنفوذ السياسي عمقاً وانتشاراً[٣٢]، فقامت الطرق الصوفية كي تواصل تعاليم الآباء المؤسسين أو الشيوخ. وتوسع نفوذ هذه الطرق جزئياً لأن طبقة التجار المتنامية رأت في الإسلام عاملاً يمكن استغلاله ضد النظام الإقطاعي التقليدي الذي كان يحد من نشاطها، كما توسعت الطرق الصوفية بسبب قبولها، وبسبب دعم السلاطين والملوك الذين تحولوا إلى الإسلام وإلى الطرق الصوفية بشكل واسع[٣٣].

وبمرور الزمن، اكتسب الصوفيون نفوذاً سياسياً عظيماً، بسبب أنهم كانوا يقومون بالتعليم وأصبحوا الوسطاء بين الحكام والرعية. وبرز نظام اجتماعي

---

(٣٠) L. A. Binagi, «The Genesis of Modern Sudan,» (Ph. D. Dissertation, Temple University Press, USA, 1981),

مقتبس من: Francis M. Deng, *War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan* (Washington, DC: Brookings Institution, 1995), p. 46.

(٣١) Tim Niblock, *Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics, 1898-1985* (Albany, NY: State University of New York Press, 1987), pp. 161-162.

(٣٢) دينق، **صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان**، ص ٤٦.

(٣٣) Mansour Khalid, *The Government They Deserve: The Role of the Elite in Sudan's Political Evolution* (London; New York: Kegan Paul International, 1990), p. 4.

جديد، وأصبح فيه الإلمام بالنصوص الدينية والوعي الروحاني الأساس لاكتساب الثروة والمكانة الاجتماعية. وبدأت الزعامة الصوفية الطائفية تلعب دوراً أساسياً في التطور السياسي في السودان، وفي التسييس الديني للهوية الوطنية[٣٤]. ولاعترافه بالنظام التقليدي والبناء عليه، أصبح الإسلام مرتبطاً بالمجتمع المحلي، وفقد بسرعة غربته كوافد جديد. لكن فرانسيس دينغ يرى أن من الخطأ القول بتجانس الشمال عربياً وإسلامياً، لأن بعض المناطق تقبلت الاستعراب بدرجة أكبر من الأخريات، وكمثال، ظل الفور في أقصى الغرب، أكثر زنجية في الشكل والثقافة من الشماليين الآخرين...[٣٥]، بينما لم يتأثر النوبة في كردفان، إلا في ما ندر، وحتى الذين تأثروا احتفظوا بثقافتهم السابقة للإسلام، بدرجة أعمق من الآخرين[٣٦]. كذلك انطوت هذه الهوية الإسلامية العربية (في الشمال) على تفاوت طبقي عرقي، ثقافي وديني، على الرغم من أنها (أي عملية الأسلمة والاستعراب) قامت على القيم القديمة، وعلى نظام مؤسسات علاقات النسب.

تجاوز المهدي حدود الوطنية السودانية، وطرح فكرة الأمة الموحَّدة عن طريق حشد الدعم المعادي للأتراك. لكن الملاحظ أن المهدي كان معادياً لزعماء الطرق الصوفية، فقد عمل على «تقويض نفوذهم السياسي والديني، دافعاً عملية توسيع الهوية في اتجاه الخط الإسلامي»[٣٧]. هذا الاتجاه ـ الإصلاح الإسلامي ـ قاومته الختمية، وأدى ذلك إلى ظهور انقسام جديد بين الطرق الصوفية.

لم تساعد الظروف الدولة المهدية في أن تحقق أهدافها، فقد توفي المهدي بعد بضعة أشهر من انتصار ثورته بقتل شارلز غوردون الحاكم البريطاني ـ وبطل الحرب الصينية سابقاً ـ ثم الخلافات في ظل الخليفة عبد الله التعايشي بين أبناء الغرب وأبناء البحر (الأشراف) و«تدهور القانون والنظام والمجاعة الناتجة عن الجفاف والحرب وعدم مقدرة الدولة لمجابهة الطوارئ»[٣٨]، وكلها عوامل حالت

---

(٣٤) دينق، المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٣٥) A. J. Arkell, «The History of Darfur: 1200-1700,» *Sudan Notes and Record,* vol. 32 (1951), p. 129.

(٣٦) R. C. Stevenson, «Some Aspects of Islam in the Nuba Mountains,» *Sudan Notes and Records*, vol. 44 (1963), pp. 9-20.

(٣٧) Mohamed Omer Beshir, *Revolution and Nationalism in the Sudan* (New York: Barnes and Noble Books, 1974), p. 16.

(٣٨) P. M. Holt, *The Mahdist State in the Sudan, 1881-1898* (Oxford: Clarendon Press, 1958), and Muddathir Abd al-Rahim, *Imperialism and Nationalism in the Sudan: A Study in Constitutional and Political Development, 1899-1956*, Oxford Studies in African Affairs (Oxford: Clarendon Press, 1969), p. 89.

دون استكمال مشروع الهوية الإسلامية الكبير للمهدوية السودانية.

جاء الحكم الثنائي (الإنكليزي ـ المصري) في عام ١٨٩٩، وهو بريطاني في جوهره، وعلماني. لذلك وجدت الإدارة البريطانية المقاومة الدينية في شكل المهدية الجديدة (Neo-Mahdism)، بينما ظلت دارفور مستقلة وتقاوم حتى عام ١٩١٦. ولاكتساب الشرعية، حاولت الإدارة البريطانية إظهار احترامها للقيم الدينية المحلية ومؤسساتها والاعتراف والاحترام للهوية الإسلامية للشمال، وقرروا أن البلاد مسلمة، وجعلوا الجمعة هي العطلة الرسمية بدلاً من الأحد. وأُبعدت الجمعيات المسيحية عن الشمال، لكن سُمح لها لاحقاً بممارسة نشاطها بصور محدودة في بعض مدن الشمال. وفي مجال التعليم التزمت السياسة البريطانية بالطرح الإسلامي، بعدم فصل الدين عن الدولة، وتم تدريس الدين كجزء من المنهج في المدارس الحكومية. واستطاع البريطانيون عبر سياساتهم واستغلال السلطة أن ينجحوا نسبياً وجزئياً في إعادة صياغة توجهات السودانيين نحو أنظمة حديثة دون إبعادهم عن هويتهم العربية الإسلامية، مما جعلهم أكثر مرونة وتقبلاً للاختلاف، وباحترامهم للإسلام تمكّن البريطانيون من التأثير التدريجي في السودانيين لتقبل فصل الدين عن الدولة[٣٩].

عندما أدرك البريطانيون صعود المد الوطني العلماني وسط الشباب المتعلم، الذين تأثروا، أولاً، بالاشتراكيين الفابيين للعمل من أجل نموذج سياسي واقتصادي تقدمي، ثم تحولهم بشكل واضح نحو القوميين المصريين للتوجيه الاستراتيجي والتعاون، حينها قرر البريطانيون التوجه نحو قادة الطائفية، خاصة أنصار المهدي المعادين للمصريين، ليصبحوا حلفاء سياسيين لهم. وعبر تخصيص الأراضي والسلفيات الضخمة كرأسمال استثماري، حازت عائلة المهدي على قاعدة اقتصادية هائلة. وتغير وضع عبد الرحمن المهدي بشكل مذهل، وبسبب العداء التقليدي بين عائلة المهدي والمصريين، أصبح عبد الرحمن أقرب إلى البريطانيين.

يرى فرانسيس أن التمازج والوحدة في الشمال ناتج بدرجة كبيرة فقط من المجابهة مع الجنوب. هذا غير صحيح؛ لأن الشماليين وحّدتهم اللغة العربية والدين الإسلامي أكثر من أي عوامل أخرى. كما أن الجنوب، على النقيض من الشمال، ظل أكثر السكان عزلة في أفريقيا، فالحدود بين الشمال والجنوب

(٣٩) J. Spencer Trimingham, *The Christian Approach to Islam in the Sudan* (London; New York: Oxford University Press, 1948), p. 25.

تحصنت نتيجة تاريخ مرير من العداوات والاحتقار المتبادل. وبينما تم تخفيف وكسر حدة العداء بتدخل الاستعمار البريطاني، إلا أنه بطريقة ما تعمّق وتشذب وتواصل حتى داخل الإطار الحالي لبناء الأمة[٤٠].

استبطن البريطانيون والأوروبيون الذين عملوا في إدارتهم نزعة عنصرية في تعاملهم مع الجنوبيين، حيث تحدث عنهم سلاطين ـ النمساوي الأصل ـ كزنوج لا يستحقون المعاملة الإنسانية[٤١]. هذا هو موقف الاستعمار عموماً في السودان. فقد لعبت الإدارة البريطانية أدواراً سالبة، منها إحياؤها القصدي للعصبيات القبلية في مواجهة خصومها السياسيين، كما حدث في سياساتها تجاه القوى الحديثة بعد حركة عام ١٩٢٤، وكما حدث في محاربتها للمهدية الجديدة وقائدها، إذ كان التحول إلى دعم الإدارات الأهلية في جوهره موجهاً ضد هذه الحركة. فقد نظرت الإدارة البريطانية إلى حركة عام ١٩٢٤ كحركة للمنبتين قبلياً (Detribalized)، فحاولت إحياء القبلية، وحاربت كل ما من شأنه تفتيت الرابطة القبلية[٤٢]. ومن هنا جاءت نظرتها إلى المهدية كحركة للمنبتين قبلياً. كذلك أقام الاستعمار منطقة عازلة على طول بحر العرب لمنع تداخل عربان دارفور وكردفان بأهل الجنوب، وأزيحت قبيلة البانـدا دنقو ذات الاختلاط بأولئك العربان إلى مناطق في أعماق الجنوب، وأُزيلت مدينة كافيكانجا التجارية الإدارية من الوجود لكونها نقطة التقاء للجنوبيين والشماليين. وقد سُوِّيت منازلها مع الأرض حتى لا يقطنها جنوبي[٤٣].

أما الأنظمة الوطنية التالية للإدارة البريطانية، فقد تأخرت في اكتشاف المظالم الثقافية والتنموية التي تسببت فيها السياسات المذكورة، وفي مسألة المشاركة العادلة في السلطة والثروة. فقيام السودنة على أسس الكفاءة المحضة كان خطأً فادحاً، وتبني ثقافة مركزية واحدة مهيمنة دون النظر إلى الثقافات الأخرى، والسير في السياسة الاقتصادية على خطى الإدارة البريطانية بمعايير الجدوى

---

(٤٠) دينق، **صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان**، ص ٥٩.

(٤١) Ayoub Balamoon, *People and Economics in the Sudan, 1884-1956*, 2nd ed. (Harvard: Harvard University, Centre for Population Studies, 1981),

في: الجعلي، «التعدد الإثني والديمقراطية في السودان،» ص ٤٠.

(٤٢) يوشيكو كوريتا، **علي عبد اللطيف وثورة ١٩٢٤: بحث في مصادر الثورة السودانية**، ترجمة مجدي النعيم (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، [د. ت.])، ص ٥٠.

(٤٣) إبراهيم، **الماركسية ومسألة اللغة في السودان**، ص ٢٦.

الاقتصادية دون النظر إلى الأبعاد الاجتماعية، وإلى مصالح المناطق المهمشة، كلها أخطاء تدفع البلاد ثمنها اليوم(٤٤).

وفي جبال النوبة، مثلاً، أعادت الحكومة تقسيم الإدارات الأهلية بغرض الكسب السياسي أو إضعاف الخصوم، مما انعكس سلباً على التعايش. ففي منطقة جبال النوبة حلت الهوية العرقية ـ في التقسيم الجديد ـ محل الهوية الإقليمية التي كانت سائدة في الماضي، التي كانت تستوعب الهويات العرقية على تعددها(٤٥). كذلك في الأنظمة العسكرية عند حظر الأحزاب، أصبح الرجوع إلى القبيلة هو السبيل الوحيد المتاح للتعبير سياسياً. كما أن انهيار الخدمات وتخلي الدولة عن دورها الاجتماعي والخدمي ساهما في رجوع المواطنين إلى القبيلة كمؤسسة ضمان اجتماعي.

على الرغم من النجاح النسبي لمؤسسات ونظم الحكم الاستعماري في تيسير التواصل بين أجزاء السودان وقومياته وخلق شعور عام بالانتماء إلى كيان واحد، فقد ظلت المؤسسات والنظم قاصرة عن تحقيق البناء القومي المطلوب. إن هذه الخلفية التاريخية تنتهي بنا إلى أن السودان غداة الاستقلال كان كياناً قابلاً للتطور في أي الاتجاهين: إما التكامل القومي والوحدة، أو التناقض والانقسام بحسب المدخلات السياسية، الثقافية والاقتصادية. فالتفاعل التاريخي، إلى ذلك الوقت، أوجد أرضية معقولة كان يمكن أن يُؤسس عليها البناء القومي السليم، ولكنه مع ذلك كان قاصراً عن القضاء على التباينات الإثنية والثقافية، الدينية والاقتصادية، التي يمكن أن تغذّي الصراع والانقسام(٤٦).

إن الفوارق الإثنية في الحالة السودانية تحمل في ثناياها الفوارق الثقافية، الدينية والاقتصادية. فالعناصر الزنجية غير العربية هي التي يتركز فيها الوجود غير الإسلامي مسيحياً كان أو وثنياً. كما أن هذه العناصر تحتل في غالبها هامش الحياة الاقتصادية، وهي كذلك ضحية التراتيب الاجتماعية التي أفرزتها الظروف التاريخية، بما في ذلك حركة الرق(٤٧).

---

(٤٤) الجعلي، «التعدد الإثني والديمقراطية في السودان،» ص ٥٦.

(٤٥) حامد البشير، **محاولة لفهم العلاقات القبلية وديناميات الحرب والسلام في جبال النوبا**، ترجمة عائشة سليمان بريمة (أم درمان: مطبعة الحرية، ٢٠٠٢)، ص ١٦٥.

(٤٦) مكي علي بلايل، «الديمقراطية والإثنية في السودان،» ورقة قدمت إلى: **التعدد الإثني والديمقراطية في السودان**، ص ٩.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٠.

هذا يعني أنه في السودان تحمل الإثنية في ثناياها الاختلافات الدينية، والثقافية، والاقتصادية. هذا بالإضافة إلى التعقيدات التاريخية التي اكتنفت العلاقات بين الإثنيات، خاصة في عصر الاسترقاق، مما جعل التناقض الإثني تناقضاً مزدوجاً يحمل في أحشائه أبعاداً كثيرة. وقد أفرز هذا الواقع أوضاعاً ومفاهيم جديدة مثل «الاستعلاء الإثني»، و«الطبقية العرقية» وما ارتبط بهما من تهميش وحرمان تنموي. كما أن هذا الاستقطاب الإثني الثقافي الديني أفرز وعياً لدى قطاعات واسعة بحقيقة السودان التي حجبها الخطاب السياسي الثقافي العروبي الإسلاموي.

رابعاً: صراع الهويات ومسألة الجنوب: منظور سوسيو ـ تاريخي

١ ـ مدخل ديني

إن الفهم الصحيح للتوليفة التي يتكون منها النسيج الاجتماعي السوداني الراهن عند النظر إلى علاقة الشمال والجنوب ينبغي أن ينطلق من دراسة الصورة الذهنية التي يحملها الجنوبي حول الشمال: كيف تفسر النخبة الجنوبية طبيعة الصراع بين الشمال والجنوب؟ فقد وصفت نخبة الجنوب هذا الصراع بأنه حرب بين جنوب مسيحي ـ أفريقي وشمال مسلم ـ عربي. وقد نتج من ذلك الصراع خسائر، ليس في الأرواح فحسب، بل أحدث فوق ذلك اضطراباً اجتماعياً وآثاراً نفسيةً سيئة مهدت لتغلغل المسيحية، كأحد آليات الخلاص بالنسبة إلى الجنوبي، «فقد شهد السودان في العقود الأخيرة أكبر عملية اعتناق للمسيحية»(٤٨). ويقول هؤلاء الصفوة إن انتشار الكنيسة في السودان يُعَد الأكبر والأسرع في أفريقيا قاطبة. ويشمل ذلك كل الجنوب ومنطقة جبال النوبة؛ وإنه حتى الجنوبيين الذين نزحوا إلى الشمال شكلوا مجتمعات مسيحية (Christian Communities) ذات طابع خاص في الشمال.

ويضفي الجنوبيون على هذا التحول (Conversion) إلى المسيحية بعداً سياسياً، حيث يرون أن السياسات «التعسفية والإقصائية» التي تتسم بالتشدد والتطرف التي انتهجتها حكومة الجبهة الإسلامية القومية هي التي دفعت بالجنوبيين إلى اعتناق المسيحية. ويأتي ذلك على أساس عاطفي، حيث شكل الدين المسيحي الملجأ والملاذ

(٤٨) Marc Nikkel, «God has not Forgotten Us: Christian Identities and Ethnic Survival in the Sudan,» paper presented at: Religion, Nationalism and Peace in the Sudan: A Conference Organized by the United States Institute of Peace, 16-17 September 1997.

والخلاص، وتجسد في تعويذة دينية هي: «إن الله لم ينسنا» (God has not forgotten us). هذا التفسير للدين كمحرك أساسي وعنصر دينامي في فضاء الهوية السودانية ينطوي على إعادة تقسيم جوهري لتراث القوميات والهوية في سياق لاهوتي، وروحي، وأخلاقي[٤٩]. وتعتقد النخبة الجنوبية بأن تآكل البنية الاجتماعية والأخلاقية للمجتمعات المحلية أتاح للكنيسة فرصة أن تلعب دوراً قيادياً روحياً في كل المجتمع المدني والحكومة المحلية في الجنوب، لذلك تبلورت الهوية في الجنوب على أساس ديني.

هذا التفسير يجب أن نأخذه في الاعتبار في سياق تعزيز التباينات الأخرى التي كانت أصلاً قائمة بين الشمال والجنوب، مثل العرقية والثقافة، مما يعني أن الخط الفاصل بين الطرفين أصبح أكثر حدة ووضوحاً. هذا التحول لم يكن على مستوى المؤسسات في الجنوب، بل على مستوى الأفراد وحركة المجتمع من القاعدة (Grass Roots Movement)[٥٠]. هذا في إشارة إلى عمق التحول وشموليته والحيوية العالية التي اتسم بها (Dynamism). وهذا أيضاً يعزّز البُعد النفسي في تشكيل الهوية الجنوبية، لأن اعتناق مجموعات وثنية ولادينية في الجنوب للمسيحية جاء بدافع الخلاص والملاذ. وإذا كانت اللغة السائدة من خلال النشاط التبشيري هي الإنكليزية، مقرونة بعادات وتقاليد محلية متخلفة ومقروءة مع أنثروبولوجيا وتراث وتاريخ مختلف، فهي كلها تشكل عوامل لبلورة أركان هوية مختلفة عن هوية الشمال، على الرغم من التعدد في داخل الشمال، وكذلك التعدد في داخل الجنوب من النواحي الإثنوغرافية والثقافية. فالتعدد الثقافي (Multiculturalism) هو سمة القوميات السودانية، غير أن عوامل الانسجام، بالنسبة إلى الهوية بصورة عامة في جنوب أفريقي غير مسلم وغير عربي، حيث لا يستطيع أحد أن يجزم بمسيحيته الكاملة، وشمال أغلبه مسلم، وفي غالبه مستعرب، هي متوافرة (نسبياً) بين قبائل الجنوب النيلية، كما هي متوافرة (أيضاً نسبياً) بين قبائل الشمال العربية ـ الأفريقية المسلمة.

كذلك ترى النخبة الجنوبية أن المسيحية التي كان يُنظَر إليها باعتبارها «صنيعة استعمارية أوروبية أصبحت الآن في السودان ظاهرة محلية عميقة، ضاربة الجذور في لغات وثقافات الشعب السوداني»[٥١]. هنا نلاحظ التعميم في عبارة «الشعب

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١.
(٥٠) المصدر نفسه، ص ٢٣.
(٥١) المصدر نفسه، ص ٢٤.

السوداني». ويرون أنه مع نهاية الحكم الثنائي ظهرت المسيحية كقوة موحِّدة (Unifying Force) وسط النخبة الأقلية من الأفراد المتعلمين في المدارس الإرسالية، لكن اليوم «انتشرت المسيحية ليس وسط النخبة المتعلمة فقط، بل وسط المتعلمين الجدد، والنازحين، والمتأثرين بالحرب في الريف والمدن. إن الهوية المسيحية يتم التعبير عنها اليوم بعدة طرق وسط هذه الجماعات»[٥٢]. ويعترض هؤلاء على اعتبار المسيحية مجرد طارئ أجنبي: «إن دينامية وحيوية انتشار الكنيسة أمر واقع يجب أن يعترف به الجميع. وإزاء ما حققته الكنيسة من تكامل وتمازج ثقافي (Cultural Intermingling) والقوة العددية والمغزى الاجتماعي، فإن عملية تهميش الكنيسة يصبح أمراً مدمراً»[٥٣].

يذهب هؤلاء إلى أن تجاهل المشاعر الدينية لغير المسلمين إنما يكون على حساب تماسك الدولة. كما يعتقدون أن الجماعات السودانية التي تعرّضت مرتكزاتها الثقافية للتدمير بسبب الحرب، التي نتج منها إبادة جماعية واسترقاق (Enslavement)، قد وجدت الخلاص في المسيحية. لذلك، فإن عملية اعتناق المسيحية هنا لا تخضع لتفسير سوسيولوجي وسياسي، بل تفسير ثيولوجي (لاهوتي ـ ديني)، ومعنوي لإدراك أن هناك «هوية» تشكلت بقوة (Solidified) بسبب المعاناة. كما أن الكنيسة قدمت نماذج وأُطراً بديلة للانهيار الثقافي، حيث يجد الإنسان نفسه في كيان جديد ينتمي إليه ويحقق له التجدد الاجتماعي[٥٤].

إذن، أصبحت الهوية الجنوبية تتركز في البعد الأفريقي والدين المسيحي (راجع الفصل الثاني حول البعد الديني). والملاحظ أن الأنثروبولوجيين يصنّفون السودان كجزء من التركيبة الأفريقية بوصفه كياناً يضم ثلاثاً من أربع سلالات رئيسية تشكل سكان أفريقيا، هي: الزنوج، والبوشمين، والقوقاز (Caucasian)، وأن اللغات الأفريقية تصنّف على هذا الخط، حيث تضم مجموعة اللغات الرئيسية الأفروآسيوية والنيلية الصحراوية، والنيجر ـ كردفانية، وخويسان (Khoisan)[٥٥]. وكلها ـ عدا هذه الأخيرة ـ ممثلة في السودان. كذلك، من ناحية لغوية، يقع السودان في

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٥٤) Sayyid Hamid Hurriez, «Ethnic Culture and National Identity in the Sudan,» in: Sayyid H. Hurreiz and Elfatih A. Abdel Salam, eds., *Ethnicity, Conflict and National Integration in the Sudan*, Sudan Library Series; 16 (Khartoum: Khartoum University, Institute of African and Asian Studies, 1989), p. 77.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٨١.

حزام التعدد اللغوي الكبير الذي يمتد من السنغال في غرب أفريقيا إلى إثيوبيا في الشرق. وقد تعزَّز هذا التنوع العرقي ـ اللغوي بتنوع ثقافي واختلافات أخرى، خاصة اللغة، التي تُعتبر أهم باراميتر «مقياس» في مسألة الهوية[٥٦].

كما أشارت هذه الدراسة سابقاً إلى أن العرب ليسوا السكان الأصليين في السودان، وكذلك اللغة العربية، مع أن الثقافة الإسلامية ـ العربية اكتسبت السيادة في ما بعد. وهذا يرجع إلى العصر الذي عاشت فيه ثلاث ممالك مسيحية في وادي النيل. تغذّى سكان السودان بنفوذ ديني ولغوي واجتماعي سياسي متنوع من النوبيين وشمال أفريقيا والبحر المتوسط وشمال شرق أفريقيا وغرب آسيا. لقد جاء أثر المسيحية القبطية واليهودية من مصر وإثيوبيا ودول البحر المتوسط. وجاء التأثير اليوناني الروماني واللغة والثقافة السامية من إثيوبيا الأكسومية، وشبه الجزيرة العربية، كما تسربت لغات روما واليونان إلى الممالك السودانية المسيحية وتفاعلت مع الثقافات المحلية، وانتشرت عبر الزمان... والمكان... وأخيراً ساهمت في تشكيل هذا النسيج الإثني المعقد[٥٧].

استند المثقفون الجنوبيون إلى هذه الحقائق التاريخية في اعتقادهم بأن العرب «أقلية دخيلة»، وأن السودان أصله أفريقي، وليس عربياً. لكن الحقائق التاريخية التي استندوا إليها لم تكن ثابتة، بل كانت نسبية. وتحركت تلك الحقائق عبر العصور، فكان الحراك الاجتماعي والتفاعل الثقافي والتداخل اللغوي والتواصل عبر السلالات المختلفة، وتزاوجها عبر حزام بلاد السودان أعاد تشكيل السودان، وتغيرت البنية الاجتماعية والمنظومة الثقافية على الأقل في السودان الشمالي، بينما استمرت تلك الحقائق التاريخية ثابتة في الجنوب بسبب الظروف الطبيعية، ثم ـ في ما بعد ـ بسبب السياسات الاستعمارية. فليس من المنطق الآن أن يتحدث أي باحث عن واقع تاريخي لم يعد له وجود، أو يدّعي ملكية هذه المنطقة لمن لم يعد لهم وجود بعد أن ظهرت أجيال جديدة بفعل التزاوج، بل تغيّرت ملامح بعضهم عن الأجداد، وبعضهم تعدلت سحناتهم بفعل هذا التزاوج (Intermarriage)، وتغيّرت هويتهم ـ مثلاً من هوية أفريقية بحتة إلى عربية إسلامية أفريقية ـ في معظم شمال السودان.

هذه التغيّرات التي تمت عبر هذا التحول التاريخي الطويل، خاصة في عصر

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٨٠-٨١.

الممالك والسلطنات الإسلامية، أنتجت نوعاً جديداً من السودانيين لهم هويتهم الدينية والإثنية والثقافية. هم الآن «أفارقة مسلمون . . . تمثَّلوا الإسلام، لكن ليس العروبة. فهم ينتمون ثقافياً (دينياً ولغوياً) إلى المسلمين المستعربين في الجوار؛ في الشمال والشرق، وعرقياً ينتمون إلى الجيران الأفارقة غير المستعربين في الجنوب»(٥٨).

إذن، إن تغلغل واستيعاب المسلمين العرب في السودان نتج منه ـ إضافة إلى أشياء أخرى ـ تغيّرات ثقافية كبيرة، خاصة في اللغة والدين. لذلك يصحّ الافتراض أن السودان إذا لم يكن به هذا التفوق العربي (على اللغات والثقافات الأخرى)، فإن هذه الدولة ربما صارت دولة ذات تعدد لغوي (Multi-lingual)، وربما توحدت فقط بلغة المستعمر (اللغة الإنكليزية) ـ مثلها مثل أي مستعمرة بريطانية أخرى (نيجيريا، الهند. . . إلخ).

وعلى رغم ظروف الهجرات والحراك الاجتماعي والتفاعل بين إثنيات مختلفة، إلا أن ذلك لم يؤد إلى قطيعة ثقافية تؤثر بصورة جذرية في المجرى الرئيسي (Mainstream) لهوية السودان الشمالي. ويعزو الباحثون عملية التواصل الثقافي (Cultural Continuity) إلى اللغة العربية كلغة جامعة (Lingua franca) والثقافة الإسلامية الرابطة بين الإثنيات، إضافة إلى التفاعل الاجتماعي والديني في إطار التعايش والتسامح المتبادل. وبذلك استطاع التواصل الثقافي أن يحفظ استدامة الهوية المشتركة. هذا التداخل (Interplay) بين هذه المجموعات العرقية المتعددة أعطى السودان خصوصية بوصفه بوتقة انصهار (Melting Pot). لكن بوتقة الانصهار هذه تعني أن النظام الاجتماعي الثقافي السوداني هو «مزيج فريد لمجموعات متعددة الأعراق تشكل بناءه»(٥٩). غير أن هذا يعتمد على المدى الذي نستطيع خلاله تنشيط عوامل الوحدة ـ مثل اللغة ـ لتساهم في عملية إيجاد التجانس (أو الهرمنة). ومثل هذه العملية لا تتحقق ـ على نطاق السودان ـ إلا في المدى البعيد، لأنها تحتاج إلى درجة عالية من عملية التمثُّل (Assimilation) لاستيعاب الجماعات المختلفة أو/ و المهمشة في الثقافة السودانية الكلية. وفي ما يخص الشمال، فقد حدث حراك اجتماعي مكثَّف ريفي ـ حضري قلّل من هذا التمايز الحاد(٦٠). لكن هذا يصدق أو ينطبق على الشمال فقط. أما في ما يخص الشمال مقابل الجنوب، فما زال هذا التمايز حاداً جداً، ويظهر دائماً في السطح

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٨١.

(٥٩) Elfatih A. Abdel Salam, «Ethnic Politics in the Sudan,» in: Ibid., p. 33.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٣٧.

كلما تعرّضت العلاقات بين جزأي الوطن إلى اختبار حقيقي، كما وقع من أحداث دامية بين الطرفين في عامي ١٩٦٤ و٢٠٠٥.

باستقراء التاريخ، نجد أن عملية التواصل الثقافي التي ساعدت على تماسك الجماعات السودانية في الماضي قد تعزّزت أيضاً بعدة عوامل أخرى في إطار السودان الحديث، مثل: الإسلام الذي تمثل في المهدية، ثم المهدية الجديدة[٦١]، وبالاستعمار الذي شكل عدواً مشتركاً وحَّد كل الجماعات في السودان. كما أن الإدارة المركزية التي أسستها القوى الاستعمارية قد عززت الوحدة الوطنية. هذا يفسر لماذا اندلعت المشكلات الإثنية بعد الاستقلال. السبب هو أن الجنوب لم يتم استيعابه أو لم يتمثَّل الثقافة الأم أو المركزية (Core Culture)، فقد بقي محافظاً على تمايزه في اللغة والعادات والدين، وشكل تحدياً لأطروحة «بوتقة الانصهار»، ولذلك تنطبق هذه الأطروحة على الشمال فقط. ويعتقد الباحثون أن عملية الانصهار تمت بنجاح في الشمال، حيث «ذابت بعض المجموعات أو الثقافات في الثقافة الكلية»[٦٢]. وبما أن هذه الجماعات المستوعَبة في الثقافة الرسمية قد شكلت ثقافاتها الفرعية، إضافةً وإثراءً للثقافة الكلية، فإن ذلك يشكل دعماً إمبيريقياً لأطروحة بوتقة الانصهار، لكن في الشمال فقط.

إذن، لقد أخذ التغلغل العربي في السودان بعداً سلطوياً حاملاً قيماً ومعتقدات سادت على حساب الآخر. وتميز الوجود العربي بقوة الدفع التي تتمثل في النسق الحضاري المتكامل من لغة ودين وثقافة، في اتساق مكّنها من التجانس والقوة لتربط فسيفساء عالية التنوع. هذا التنوع الكثيف في الهويات (Multiplicity of Identities) تمازج في السودان عبر فترة زمنية طويلة، فكان النتاج حالة فريدة من مركب الهويات والإثنيات (Ethnic Multiplicity) وضعت الدولة السودانية على مفترق الطرق: إما أن يتم نسجه إيجابياً من خلال عملية اندماج اجتماعي في بوتقة انصهار، وإلا فإن هذا التنوع الكبير في العرقيات والهويات والدين سوف يضعف الدولة ويهدد التماسك الوطني.

٢ ـ مدخل سوسيولوجي

يرى هذا البحث أن جذور المشكلة الحقيقية للمسألة الجنوبية ترجع في

(٦١) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٦٢) المصدر نفسه.

الأساس إلى الخلفيات الأنثروبولوجية التي تشكّلت منها الدولة السودانية. إن التنوع في الهوية السودانية هو نتاج لعملية طويلة من التنشئة والتثاقف (Socialization and Acculturation) تطورت عبر تكيُّف تاريخي وسياسي واقتصادي واجتماعي[٦٣]. والملاحظ أن هذا النسيج الاجتماعي ـ الثقافي للسودان قد نتج من تعايش سلمي وتسامح ديني بين العرب المسلمين والمجموعات السودانية المحلية. وشكلت هذه العملية الأساس والإطار الاجتماعي للثقافة السودانية والهوية، لأنها «مكنت الجماعات المختلفة من الاختلاط والاندماج برغبة، فكوّنت جماعات أكبر» (Wider Grouping)[٦٤].

إن الهوية نفسها تقوم على عدة مكوّنات، من أهمها الثقافة. والثقافة السودانية يمكن تتبُع منابعها من العصور القديمة. وهذه الثقافة السودانية (Sudanic Culture) ظهرت إلى الوجود في المنطقة بين أسوان والخرطوم. وقد شكّلت هذه المنطقة قلب الحضارة السودانية، وهي أيضاً مهد الحضارة الإنسانية. وفي هذه المنطقة تفاعلت الحضارة النوبية مع الحضارة المصرية منذ عهد النبي إبراهيم (عليه السلام)[٦٥]. وقبل الهجرة العربية إلى السودان النيلي كان يسكن هذه المنطقة حاميون في الشمال وقبائل زنجية في الجنوب، أي أن المفاصلة كانت تاريخية وأنثروبولوجية. ودخلت القبائل الرعوية هذه البلاد عبر القرون، وتزاوجت بالجماعات السودانية الأصلية أو المحلية (Indigenous). هذه الجماعات (القبائل) المختلفة اعتنق معظم أعضائها الإسلام، وتمثلت الثقافة العربية، وكذلك العادات واللغة العربية. إذن، شهدت المنطقة تفاعلاً إثنياً بين العرب والحاميين والزنوج. وصاحب ذلك تفاعل ثقافي بين الإسلام والمسيحية والوثنية[٦٦].

اندلعت صراعات دينية بين تلك الجماعات في ما بعد. مثلاً، في القرن السادس عشر، وقّعت القبائل العربية التي كان شيخها عبد الله جماع، شيخ

---

(٦٣) Abdu Mukhtar Musa, «The Impact of the State on the Press,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, University of Khartoum, 2004).

(٦٤) Hurreiz and Abdel Salam, eds., Ibid., p.77.

(٦٥) حسن مكي محمد أحمد، «الشخصية السودانية بين ضغوط الحداثة ومشاريع التجديد،» **مجلة دراسات أفريقية** (جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم)، العدد ١٣ (حزيران/ يونيو ١٩٩٥)، ص ١٣.

(٦٦) Yusuf Fadl Hassan, ed., «External Islamic Influence and the Progress of Islamization in the Eastern Sudan between the Fifteenth and the Nineteenth Centuries,» paper presented at: The First International Conference: «Sudan in Africa» Sponsored by the Sudan Research Unit (later on renamed the Institute of African and Asian Studies, University of Khartoum), 7-12 February 1968, p. 75.

العبدلاب، اتفاقية مع الفونج في الجزيرة وسنار. هذا الحلف هاجم دويلات سوبا المسيحية وقضى عليها[٦٧]. وهذا أتاح الفرصة للعرب البدو الرحل لدخول المنطقة عبر وادي النيل، واستقروا في منطقة البطانة، بعضهم عبَر النيل إلى كردفان ودارفور. وفي عصر مملكة الفونج (١٥٠٤ ـ ١٨٢٠) قاد زعماء الطرق الصوفية أكبر عملية أسلمة في السودان، وساعدهم على ذلك تشجيع ملوك الفونج والعبدلاب. وقد جاء رجال الطرق الصوفية من مصر، والحجاز، واليمن، وفي ما بعد من المغرب. وقد أعطت دولة الفونج المؤسلمة للدولة درجة من الوحدة والاستقرار السياسي، ومهدت الطريق لعملية أسلمة متسقة ومستمرة[٦٨]. وقد قاد عملية الأسلمة ـ بجهد فردي ـ العلماء الذين نشروا التعليم الإسلامي والصوفية. هذه العملية وجدت المزيد من الدعم والدفع من التجار وحركة القبائل الرعوية.

أما فترة الحكم التركي ـ المصري، فهي كانت بداية عملية التحديث في بلاد السودان الشرقي (جمهورية السودان الحالية)، حيث شكلت النخبة التركية الحاكمة أداة استعمارية، ليس في السودان فحسب، بل في كل أنحاء العالم الإسلامي. غير أن هذه المرحلة المبكرة لعملية التحديث انطوت على نشر الأسلوب الغربي، لكن دون محتوى روحي، وهي الظاهرة التي وصفها علي المزروعي (في محاضرة له في الخرطوم: كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦) بأنها تغريب، وليست تحديثاً (Westernization not Modernization). وقد سعت عملية التحديث ـ أو التغريب تلك ـ «لإدماج السودان في نمط الحداثة الأوروبية (European Modernity)، وفتحت الباب لتجارة الرقيق والتبشير المسيحي والحكم الأجنبي»[٦٩].

يرى بعض الباحثين أن عملية التحديث أعاقتها الثورة المهدية ـ مع افتراض الاستخدام المجازي هنا للتحديث بدلاً من التغريب ـ حيث حاولت الثورة المهدية استعادة استمرارية إحياء البعد الإسلامي في تركيبة الهوية الثقافية للدولة. وقد فشل الاستعمار البريطاني في وقف تيار الثقافة العربية ـ الإسلامية. لكن نجح البريطانيون في منع هذا التيار من التغلغل في الجزء الجنوبي من السودان، وذلك بانتهاج سياسة المناطق المقفولة (Closed Districts).

وهكذا تشكّل شطران في السودان: الشمال عربي (أو مستعرب) مسلم،

---

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) المصدر نفسه.

(٦٩) أحمد، المصدر نفسه، ص ١٢.

والجنوب زنجي مسيحي، حيث عملت الإدارة البريطانية على تشجيع التبشير المسيحي، بل في مرحلة ما من النفوذ الأجنبي تقاسمت الجنوب ثلاث قوى غربية للتبشير المسيحي، هي: الإرسالية الأمريكية التي كانت منطقة نفوذها في أعالي النيل، والإرسالية البريطانية في الاستوائية، والإرسالية الإيطالية في إقليم بحر الغزال. وحتى اليوم تتحدث النخبة الجنوبية عن هويات مسيحية (Christian Identities) باعتبارها الركيزة الأساسية للهوية الجنوبية مقابل الهوية الإسلامية في الشمال. هذا التمييز ليس جغرافياً؛ فالهوية الجنوبية الافريقية ـ المسيحية توجد في الشمال أينما نزح ـ أو وُجِد ـ الجنوبي. فهي ذاتية ثقافية لا يغيرها وجود الجنوبي في شمال السودان. والملاحظ أن الجنوبيين قد كسبوا كثيراً من الترويج لهذا البعد كأساس للصراع بين الشمال والجنوب (كما سبقت الإشارة إلى ذلك). وقد تعمق ذلك الفهم عند الجيل الحالي، حيث تناقلت أجيالهم تلك الصورة الذهنية القديمة التي تصور الشمالي على أنه مصدر الغزو والاسترقاق. وقد استفادت النخبة الجنوبية من إعلام العولمة، حيث بثوا أدبياتهم في الفضائيات وشبكة الإنترنت لاستمالة الرأي العام العالمي واستدرار العطف الدولي. فلقد تكثف نشاط الجنوبيين مؤخراً في هذا الاتجاه على المستويين الإقليمي والدولي؛ ففي الفترة ما بين ١٩ ـ ٢٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٠ أقيمت في تنزانيا الدورة (١٤) لاتحاد أساقفة شرق أفريقيا الكاثوليك، وكانت من بين أجندة المؤتمر[٧٠]:

ـ الأوضاع في السودان.

ـ خطة التنصير في الإقليم في الألفية الثالثة (تحدّي الاتحاد).

تناول المؤتمر في البند الأول الأوضاع في السودان، وأدان المؤتمرون حكومة السودان، وكرروا ما ذكروه في مؤتمرهم السابق في نيروبي (آب/ أغسطس ١٩٩٩) من انتهاكات لحقوق الإنسان. واتفق المؤتمرون على استراتيجيات وطرق ومناهج حديثة للأداء التنصيري في الإقليم (إقليم شرق أفريقيا الذي يضم جنوب السودان). وقد وجّه المؤتمرون نداءً إلى سكان أسقفياتهم بالقيام بمسؤولياتهم التنصيرية المقدسة والعمل على تنصير المجتمع، وإدخال المزيد إلى النصرانية[٧١]. ثم انتقل النشاط التبشيري الإقليمي إلى مرحلة التدويل، حيث تم عقد المؤتمر

(٧٠) إبراهيم عكاشة علي، «الكنائس المحلية والسلام في السودان،» **مجلة دراسات أفريقية**، العدد ٣٣ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٥)، ص ١٥ ـ ١٦.

(٧١) المصدر نفسه، ص ١٦.

القومي للأساقفة الكاثوليك مؤتمره العام في واشنطن في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠، وقد جاء داعماً لتوجهات الاتحاد الإقليمي للأساقفة، فوضع قضية السودان على قمة اهتماماته وأدان انتهاكات حقوق الإنسان في الجنوب.

وبمثل ما أصبح جنوب السودان مشدوداً إلى الأفريقانية والدين المسيحي، كذلك يتمسك الشمال بالدين الإسلامي والثقافة العربية. وإذا نظرنا إلى السودان من الناحية الأنثروبولوجية، نجد أنه يضم ٥٦ مجموعة قبلية كبيرة تشمل أكثر من خمسمئة قبيلة، تتحدث أكثر من مئة لغة. لكن اللغة العربية يتحدث بها أغلبية السكان. ويدين ٧٠ بالمئة من السكان بالإسلام، و٥ بالمئة بالمسيحية، و٢٥ بالمئة يدينون بديانات أفريقية مختلفة. هذه التعددية الإثنية (Multiplicity of Identities) التي تميز بها السودان، دفعت بعض الباحثين إلى القول إن الشمال نفسه متماسك أو مربوط (Held Together) بعرى الإسلام والعروبة. ولولا الدين الإسلامي واللغة العربية لأصبح شمال السودان نفسه مجزأً إلى عدة دول، لأن الدين واللغة هما أقوى مكوّنات الهوية. لذلك نجد أن الشمال على اختلاف إثنياته تجمعه الهوية العربية الإسلامية، بينما الجنوب ـ أيضاً على اختلاف إثنياته ـ تربطه الهوية الأفريقية الزنجية المسيحية. لذلك، فإن الجنوب توحده «الهوية الجنوبية» تجاه أو مقابل «الهوية الشمالية». ولذلك، فإن الهوية هي المحرك الأساسي للصراع حول قسمة الثروة والسلطة. وإن معظم الصراعات في السودان هي صراع هويات. هذا التحليل السوسيولوجي مهم لفهم المسألة السودانية فهماً صحيحاً ودقيقاً.

إن الهويات السودانية نفسها يمكن الحديث عنها على أساس مستويات مختلفة. يمكن الحديث ـ مثلاً ـ عن «هويات صغرى» و«هويات كبرى». فالهوية الجنوبية والهوية الشمالية هما هويتان كبريان، لكن الهويات في داخل الشمال تتعايش سياسياً وتتفاعل اجتماعياً وتتواصل ثقافياً، وفي ذلك إثراء للهوية الكبرى (السودانية الشمالية)، وهي تقوم على دعائم الدين واللغة. والتحليل ذاته ينطبق على تركيبة الهوية الجنوبية الكبرى التي قوامها الزنوجة والمسيحية؛ مع وجود بُعد نفسي أو عاطفي (Sentimental) للهوية الجنوبية مقابل الهوية الشمالية. هذا الجانب الوجداني تراكم عبر العصور باعتبار أن الشمال ينتمي إلى ثقافة أسمى ويضطهد الجنوب ويظلمه، وأنه يستأثر بالثروة ويحتكر السلطة.

هذه الأطروحة تقودنا إلى تحليل الهويات الصغرى التي يتشكل منها السودان الشمالي. منطلق التحليل الذي يطرحه هذا الكتاب يختلف ـ جزئياً ـ عمّا يذهب إليه العديد من الباحثين الذين يتفق معظمهم على أن الصراع في السودان هو

«صراع حول الموارد»[٧٢]، مع عدم إنكار دور الموارد كعامل مهم في الصراع. **وترى هذه الدراسة أن الصراع في جوهره هو صراع هويات صغرى ومتوسطة وكبرى.** وتقصد الدراسة بهذا التقسيم أن صراع الهويات الصغرى والمتوسطة في السودان الشمالي هو بين بطون القبائل أو بين قبيلة وأخرى. فالصراع حول المياه أو المشاجرات الفردية بين أفراد قبائل مختلفة (أحياناً حول امرأة أو أبقار أو مبايعة أو نحو ذلك) يختفي في داخل بطون القبيلة الواحدة، أو يتراجع لصالح القبيلة الأكبر، أو ينتقل من كونه بين أفخاذ القبيلة الواحدة إلى الفرع الأكبر في القبيلة، أو إلى المجموعة القبلية الأكبر. مثلاً الصراع بين قبائل المسيرية الحُمُر (فلايتة وعجايرة) يختفي لتتوحد قبيلة المسيرية الحُمُر ضد قبيلة أخرى من قبائل البقارة، مثل المسيرية الزرق، وهذه هويات صغرى. ثم تتوحد هذه القبائل ـ وتتجاوز خلافاتها ـ في مواجهة مجموعة قبلية أخرى خارج هذه المنظومة. وهكذا يختفي الصراع الداخلي في قبيلة واحدة ـ على مختلف مستويات تقسيماتها الداخلية ـ إذا كان الطرف الثاني في الصراع (حول الموارد مثلاً) هو قبيلة أخرى (الرزيقات مقابل المعاليا مثلاً)، وهذه هويات متوسطة.

وهكذا عندما ننتقل في دائرة الصراع حول الموارد إلى أعلى نجده بين هويات كبرى (الشمال والجنوب). فيتجلى هذا الصراع ـ في ظاهره ـ على أنه صراع موارد، لكنه ينطوي أيضاً على صراع إثني وصراع بين الهويات، ذلك لأنه إذا كانت هناك مجموعة عرقية في داخل إطار السودان الشمالي شعرت بالغبن والظلم، فإن أقصى ما تطرحه هو حركة مطلبية، وقد تتحول إلى تنظيم جهوي (مثل جبهة تطوير دارفور) أو حزب سياسي على أساس قبلي، مثل جبال النوبة والبجا. ولا تثير هذه الجماعات موضوع السلطة أو الانفصال، بل كل ما تطلبه العدالة والتنمية الشاملة. لذلك ظهر مصطلح «المناطق المهمّشة» (Marginalized Areas)، وهو يعكس التعبير عن الظلم، وينطوي على محاولة لفت انتباه الحكومة المركزية إلى ضرورة معالجة الخلل في التخطيط والتنمية. والملاحظ أن هذا الخلل السياسي والاقتصادي يثير الهويات الصغرى. لذلك تأتي هذه الصرخات والحركات المسلحة في الشرق وجبال النوبة ودارفور. وهي تؤكد وحدة السودان، وتطالب بالعدالة في توزيع الثروة والسلطة، بينما ينادي الصوت الجنوبي بالانفصال أو الكونفدرالية (Confederation). والكونفدرالية ما هي إلا مرحلة من

(٧٢) حديث لحسن مكي محمد (باحث في مركز الدراسات والبحوث في جامعة أفريقيا العالمية)، على التلفزيون السوداني صباح الخميس في ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٥.

مراحل ـ أو خطوة نحو ـ الانفصال. ولم تتنازل الحركة الشعبية لتحرير السودان ـ بقيادة الراحل العقيد جون غارنغ في مرحلة المفاوضات مع الحكومة السودانية ـ إلا بعد أن ظهر في المفاوضات الخيار الأكبر، وهو حق تقرير المصير الذي يتيح للجنوبيين كل الخيارات الأخرى، سواء كانت كونفدرالية أو انفصالاً.

أما المعادلة الاجتماعية الموجودة في أبيي (بين الدينكا كممثل للهوية الجنوبية، والمسيرية كممثل للهوية الشمالية)، فهي تعبّر عن واقع اجتماعي فرضته ظروف تاريخية موضوعية. وقد نتج من ذلك الواقع ظاهرة يمكن وصفها بعملية تعايش سلمي (Peaceful Co-existence)، وهي ليست تكاملاً ثقافياً أو اندماجاً اجتماعياً (Social Integration). وهناك فرق كبير بين الاثنين. ولذلك عندما أُثير موضوع قسمة السلطة والثروة ورسم الحدود بين الشمال والجنوب، اندلعت الاختلافات بين المسيرية والدينكا، بمعنى أن موضوع الهوية ظهر إلى السطح كفاصل جوهري بين الطرفين. وهذا يؤكد ما ذهبت إليه هذه الدراسة سابقاً من أن الصراع هو صراع هويات، لأن الطرفين كانا متعايشين في منظومة سلطة واحدة (الإدارة الأهلية)، وكانا يشتركان في موارد واحدة. وهنا مثال حي للهويات الكبرى (شمال وجنوب).

لقد تعرّضت مدينة أبيي لأحداث عنف دموية بين الطرفين (المسيرية والدينكا)، قُتل فيها العشرات وجُرح المئات من الطرفين في أحداث كثيرة خاصة منذ بداية العام ٢٠٠٨، ولا سيما في شباط/فبراير ٢٠٠٨، وقال المسيرية إنهم أعلنوا الجهاد ضد الجيش الشعبي. ثم تجدد القتال مرة أخرى ابتداءً من ٢٥ نيسان/أبريل، قتل فيه الجيش الشعبي ٥٦ من رجال المسيرية، بينما سقط ٦ جرحى من الجنوبيين. وامتد القتال حتى الأسبوع الأول من أيار/مايو ٢٠٠٨، حيث تم حرق أجزاء كبيرة من المدينة. لذلك وصف السفير الأمريكي في الخرطوم، ألبرتو فرناندیز، أن ما يجري في أبيي أسوأ من دارفور[٧٣]. وفي ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨ قام مسلحون من منسوبي الجيش الشعبي في أبيي بطرد عدد من أُسَر المسيرية العائدين من النزوح حديثاً، بدعاوى أنهم يرفضون وجود العنصر العربي داخل أبيي. وكذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ امتد القتال بين أفراد من جيش الطرفين في سوق المدينة، مما أدى إلى فرار المئات مرة أخرى من المدينة. حدث ذلك بعد أن دانت السيطرة في المدينة للقوات المشتركة منذ آب/أغسطس

(٧٣) **الصحافة** (الخرطوم): ٢٦/٤/٢٠٠٨، و٢٠/٥/٢٠٠٨.

٢٠٠٨، وحدث ذلك أيضاً على الرغم من إنشاء إدارة مشتركة للمدينة ـ بعد جدل طويل ـ برئاسة جنوبي، بقرار جمهوري صدر في حزيران/ يونيو ٢٠٠٨. وكذلك على الرغم من اتفاق الطرفين في آب/ أغسطس على نقل الأمر إلى محكمة العدل الدولي في لاهاي. وعلى الرغم من كل ذلك استمرت التوترات في المدينة بين الطرفين. كل ذلك يشير إلى صعوبة التعايش بين الطرفين بعد أن ظهر في السطح الحديث عن تبعية المدينة، أهي للشمال أم للجنوب؟ وهذا يشير ـ ضمنياً ـ إلى صراع الهوية بين الطرفين.

أكد هذه الحقيقة أكاديمي وباحث من أبناء المنطقة (د. أبو القاسم قور) الذي يرى أن الطرفين تعايشا سلمياً لمئات السنين، ومع ذلك لم يحدث اندماج اجتماعي ـ ثقافي بينهما. فلكل طرف نظامه الاجتماعي وعاداته. وبينما يوجد في مدخل مدينة أبيي الشمالي المسجد والخلوة القرآنية، توجد في مدخلها الجنوبي الكنيسة[٧٤]. أي يمكن أن يكون هناك تعايش سلمي تحفظه الأعراف من خلال إدارة أهلية مشتركة متفق عليها من الطرفين ـ كما كان ذلك الحال منذ عدة قرون ـ لكن لم ينصهر الطرفان في بوتقة واحدة، ولم يشكلا هوية واحدة حتى الآن. وقد حاول قور تفتيت بنية الصراع بمدخل سوسيو ـ ثقافي، وقال: «إنني أزعم بنهاية التعايش الطبيعي، وبداية التعايش الدستوري والمؤسسي بين المجموعتين؛ المسيرية العجايرة ودينكا نجوك»[٧٥].

لاحظ قور أنه منذ الربع الأخير من القرن العشرين، وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين، سعي الدينكا ـ من طرف واحد ـ إلى البديل المؤسسي، وهو مشروع «مفاصلة الهوية وتحضير الحياة، أي أنهم [الدينكا] أعلنوا للعالم بأنهم ليسوا من العرب في شيء... كان ذلك في مؤتمر أقوك الأول في عام ٢٠٠٤، قبيل الاتفاقية...»[٧٦]. ويرى قور أنه آن الأوان للمسيرية كي يؤسسوا مشروعهم البديل داخل منظومة «مفاصلة الهوية وتحضير الحياة» حتى يتخلوا عن حياة الرعي البدائي وبناء مجتمع حداثوي وينعموا بخيرات مجتمعهم[٧٧]. إن في

---

(٧٤) مقابلة أجراها الكاتب مع الدكتور أبو القاسم قور حامد، أستاذ الدراما والمسرح، جامعة السودان، الخرطوم، ٣ ـ ٤/ ١٢/ ٢٠٠٨.

(٧٥) أبو القاسم قور، «البقاري والمونجانق: مقاربة سوسيو ـ ثقافية،» **السوداني** (الخرطوم)، ٩/ ٢/ ٢٠٠٨.

(٧٦) المصدر نفسه.

(٧٧) المصدر نفسه.

رأي قور (الذي هو من أب مسيري وأم دينكاوية) أن الدينكا والبقارة ثقافتان مختلفتان، موجودتان على بقعة جغرافية واحدة، هذا هو اختبار التاريخ والجغرافيا، واختبار السياسة واختبار السلام الذي يقوم على احترام الهوية. ولذلك سوف تظل أبيي مهدداً أساسياً لمشروع الأمن الشامل في السودان. . . ولم تعد أبيي قرية صغيرة تقع في الجزء الجنوبي الغربي لولاية جنوب كردفان، بل أضحت بؤرة توتر استراتيجي واجتماعي[٧٨]. وإذا كانت أبيي تشكل صورة مصغرة للعلاقات بين الشمال والجنوب (هويتين)، فهذا يعني أنها تخدم مقاربة إمبيريقية مكتملة المعطيات.

كذلك فإن د. فرانسيس دينغ (باحث وأكاديمي معروف) الذي هو من الدينكا (نجوك) من أبناء أبيي، بل كان والده (دينغ مجوك) زعيما قبلياً في المنطقة، وعاصر فترة التعايش السلمي بين أهله دينكا نجوك والمسيرية الحُمُر؛ قد كتب كتاباً عن **ديناميات الهوية** (*Dynamics of Identification*) في فترة شبابه في بداية سبعينيات القرن العشرين، حيث تحدث حول التعايش السلمي في المنطقة، وأشار إلى أن أبيي تمثل صورة مصغرة للعلاقات بين الشمال والجنوب، لكنه اعترف بوجود هويتين على الرغم من التواصل الاجتماعي والتأثير المتبادل في بعض الجوانب، مثل الاستعراب المحدود، كاستخدام الدينكا لمفردات عربية لألقاب زعمائهم، مثل: «مك»، و«سلطان»، و«ناظر». غير أنه ـ أي فرانسيس ـ جاء بعد ثلاثة عقود (في تسعينيات القرن العشرين) ليرسم صورة قاتمة حول العلاقة بين الطرفين، وتحدث عن رواسب الماضي والاسترقاق والاستعلاء العرقي العربي على الجنوبيين، كما تحدث عن صراع الهويات في كتاب **صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان** (*War of Visions: Conflict of Identities in Sudan*). في هذا الكتاب يرى فرانسيس أن صراع الهويات كامن في السودان، وأنه عندما تزول قبضة الاضطهاد، كما حدث في الاتحاد السوفياتي وفي شرق أوروبا، تبرز المشاكل الإثنية والدينية التي ظلت مكبوتة لفترات طويلة لتعبر عن نفسها بالعنف الذي يهدّد بالتجزئة والتفتت، وربما الانهيار التام. ويرى أن هذا هو صراع الرؤى ونزاع الهويات الذي ظلّ مستعراً خلال فترات متقطعة لعشرات السنين في السودان[٧٩].

---

(٧٨) المصدر نفسه.

(٧٩) فرانسيس دينغ من أبناء قبيلة الدينكا. وُلد في عام ١٩٣٨ في قرية نونق (Noung) بالقرب من أبيي وهي المركز الإداري لدينكا نجوك (بالاشتراك مع المسيرية الحُمر). كان والده زعيماً بارزاً في أبيي درس في المدرسة الأولية والوسطى في الجنوب ثم الثانوية في خورطقت (مدينة الأُبيِّض) في شمال السودان. تخرج في =

في نهاية كتابه، يقترح فرانسيس دينغ عدة بدائل وخيارات لحل الأزمة السودانية، من بينها **أولاً** إعادة تعريف الهوية الوطنية لتكون بصدق موحِّدة وداعمة للمساواة التامة في الفرص السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والحياة الثقافية للبلاد. وهناك بديل **ثانٍ** يوفق بين التطلعات المثالية للوحدة والحقائق الموضوعية للتنوع. والبديل **الثالث** هو الاعتراف بأن العقبات أمام الوحدة ربما تكون عصية لا يمكن تخطيها، وأن الانفصال يمكن أن يسمح لكل من الطرفين (الشمال والجنوب) أن يتقدم ويتطور في مجال المهام الإيجابية للبناء على أسس نظرته الذاتية وتطلعاته الخاصة(٨٠).

خلاصة لهذا التحليل من زاوية الأنثروبولوجيا الاجتماعية، يمكن القول إن السودان الذي يشكل جزءاً كبيراً من بلاد السودان يتمتع بدينامية إثنية وتفاعل ثقافي واسع. إن هذا السودان هو نتاج لعملية تمازج بين النوبيين والعرب والبجا والزنوج السود. وهذه الخصائص أهّلت السودان ليكون معبراً (Corridor) للثقافة الإسلامية العربية لأفريقيا. كذلك أصبح بوتقة انصهار لإثنيات متعددة وثقافات متعددة من أصول عربية وأفريقية. كما يمكن القول إن صناعة الهوية السودانية الحديثة جاء نتاجاً لعملية أسلمة وتعريب انتشرت سلمياً عبر الرُّحَّل والصوفية والتجار والعلماء والتزاوج مع السكان المحليين من العناصر الحامية.

هذه التوليفة الإسلامية العربية وجدت الاعتراف الواعي من النخبة الشمالية، وقد ظهرت في أدبيات المثقفين؛ منها جماعة الغابة والصحراء كرمز لهذا الانصهار بين العرب والأفارقة في البوتقة السودانية. غير أن هذا الاعتراف لم يجد طريقه إلى العقلية الجنوبية، بل لم يخترق الواقع الجنوبي.

٣ ـ قرار محكمة العدل الدولية حو أبيي

الجدل حول أبيي قاد الشريكين في الحكم (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية) إلى اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. صدر قرار محكمة العدل الدولية في ٢٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٩ متوصلاً إلى حل توفيقي. ففي ما يخصّ الحدود شمالاً وجنوباً،

= كلية القانون بجامعة الخرطوم بدرجة الشرف ثم درس في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وعمل أستاذاً بجامعتي ييل وكولومبيا وعمل سفيراً لدى الدول الإسكندنافية والولايات المتحدة وكندا، ثم وزير دولة للشؤون الخارجية. يعمل كزميل رفيع بمعهد بروكينز في مدينة واشنطن. له عدة مؤلفات بالإنكليزية تم نقل بعضها إلى العربية.

(٨٠) دينق، **صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان**، ص ٤٦٣.

أقرّ قرار المحكمة بما جاء في تقرير لجنة الخبراء مع تعديل في الناحية الشمالية من خط العرض ١٠,٣٥ درجة شمالاً، إلى ١٠,٢٢ درجة شمالاً، بما اعتبرته المحكمة تجاوزاً جزئياً من لجنة الخبراء لتفويضها. وقد منح القرار جزءاً من محلية أبيي إلى دينكا نقوك، ومنح أجزاء شمال مدينة أبيي للمسيرية. وقضى قرار المحكمة بأن يستعين الطرفان بخبراء في هندسة المساحة لإعادة ترسيم الحدود الشرقية والغربية، كما قضت بأن الحكم نهائي وملزم للطرفين. رحبت الحركة بالقرار الذي بمقتضاه ذهبت مدينة أبيي إلى الدينكا، بينما فقدوا بعض القرى الأخرى في المنطقة. أما الطرف الآخر ـ الحكومة ومعها المسيرية ـ فقد رحبوا بالقرار أيضاً لأنه ثبّت حق المسيرية في الجزء الأهم، وهو ـ على صغره ـ يضم آبار حقول النفط التي تنتج ما يقارب الثلث من إنتاج السودان من النفط حالياً.

يبدو القرار في ظاهره أنه قد أرضى الطرفين، وهو انتصار للحل السلمي ويعكس تصرفاً مثالياً من الطرفين لواحدة من أشد القضايا إثارة للجدل والاختلاف. لكن التحدي الأكبر هو كيف ينجح الطرفان في تنفيذ القرار على أرض الواقع. إن الأمر حساس في حقيقته، لأن المواطن العادي من الدينكا قد يفهم أن الأرض من أبيي فجنوباً هي ملك لهم، أو تابعة للجنوب، وهذا ربما يثير حساسيات وتوترات عندما يأتي المسيرية بمواشيهم في حركة الرعي الطبيعية في فصل الصيف من الشمال ويتوغلون ـ كما جرت العادة ـ جنوباً في أرض الدينكا حتى بحر العرب. فقد يندلع صراع بين عرب المسيرية المتحركين في مسارات الرعي الطبيعي والدينكا.

من جانب آخر، قام عضو محكمة التحكيم في قضية أبيي، عون الخصاونة (أردني)، الذي هو أيضاً قاضٍ في محكمة العدل الدولية، بكتابة رأي مخالف للأكثرية، موضحاً فيه الأسباب التي دعته إلى المخالفة، وقد جاءت في ٧٠ صفحة باللغة الإنكليزية، وصف فيه قرار المحكمة بأنه غير مقنع ومليء بالتناقضات، وأنه يفتقر إلى الدقة في تحديد الحدود، ويجعل من عرب المسيرية مواطنين من الدرجة الثانية في المنطقة، وأن حقوقهم تصبح ثانوية، وأن هذه الفكرة لا أساس لها في القانون، ولا في الأعراف القبلية التي سادت في كردفان، ولا تسندها الوقائع، وأنه إذا انفصل الجنوب فسوف يفقد المسيرية حقوقهم في الرعي.

في التحليل النهائي، يمكن النظر إلى تحكيم لاهاي حول أبيي بأنه قد حسم الخلاف «الجغرافي»، أما جوهر القضية، وهي «الهويات»، فمن الأرجح أن تظل

قنبلة موقوتة ربما تنفجر في أية لحظة، استناداً إلى ما جاء من معطيات في سياق التحليل الذي تضمنه هذا الفصل. وقد يكون ذلك عند الاستفتاء الذي ثار الجدل فيه حول على أي أساس يجب أن يتم: أعلى أساس المواطنة في محلية أبيي أم على أساس قبلي؟

من كل تلك المقدمات والمعطيات والتحليل السوسيولوجي (الدين والهوية والثقافة) يمكن أن نستخلص الحقائق التالية:

١ ـ إن الهويات الشمالية تشكل هويات صغرى تربطها الهوية الإسلامية في هوية كبرى واحدة برباط قوي، بينما ينتفي أو يضعف هذا الرابط بالنسبة إلى علاقة الشمال بالجنوب.

٢ ـ إن عملية السلام المستدام تحتاج إلى عملية دمج الهويات، وهذا يصعب الآن، وقد يحتاج الأمر إلى أجيال حتى يتم تذويب الهويات الجنوبية في الهوية السودانية، وإن كانت هذه الدراسة تستبعد إمكانية ذلك لأن الجنوبيين سوف يقاومون بشدة هذا الاتجاه. وهناك عوائق كبيرة من ضمنها انتشار المسيحية في العقل الجنوبي (وليس في الجغرافيا الجنوبية) كعقيدة وانتماء ثقافي وحضاري يشكلان ركناً أساسياً للهوية الجنوبية.

٣ ـ إن التعايش السلمي قد يوقف الحرب، ويخلق هدنة وسلاماً نسبياً ومؤقتاً، لكنه لا يحقق وحدة مستدامة، بمعنى وحدة تقوم على بناء اجتماعي متماسك في إطار هوية سودانية تحتضن تنوعاً متناغماً.

٤ ـ إن التعايش السلمي الذي نجح في العديد من الدول (خاصة الغربية)، على رغم التنوع والتعدد الإثني، لم ينجح في السودان، ليس لعدم توافر الاندماج الاجتماعي ـ الثقافي الكامل، بل بسبب غياب النخبة الواعية التي تحسن إدارة التنوع ـ بكفاءة وحياد وعدالة ـ لتوفير المناخ اللازم للانسجام، وحتى يسود الشعور بين الجماعات والطبقات والإثنيات بأنهم كلهم مواطنون سواسية ومن الدرجة الأولى. غياب هذا المناخ وتلك العدالة يشكل أحد أهم أسباب صراع الهويات في السودان، إن لم يكن السبب الوحيد.

الفصل الرابع

مهدّدات الوحدة: شواهد من الواقع

هذا الجزء من الكتاب عبارة عن تسجيل لمقولات ووقائع وأحداث تعبّر عن الصورة الذهنية التي يحملها الجنوبي عن الشمال (أو الشمالي). هي ملاحظات ووقائع وأحداث تغطي فترة ربع قرن من الزمان. وهي، وإن كانت أمثلة محدودة، تخدم محاولة استقرائية بسيطة يمكن أن تساعد على فهم واقع العلاقة بين الشمال والجنوب والتنبؤ بمآلاتها في المستقبل. وقد عزز الكاتب ذلك بالاستعانة بدراسات ميدانية أُجريت في هذا السياق، وذلك في محاولة لمقاربة إمبيريقية (أي الاستناد إلى شواهد من الواقع).

أولاً: منظور استقرائي

١ ـ في جامعة الخرطوم، حتى ثمانينيات القرن العشرين عندما كان الطلبة يتمتعون بنظام الداخليات وبالمجان، وكذلك نظام الإعاشة، كان من الملاحظ أن الطلبة الجنوبيين يميلون إلى السكن مع بعضهم في غرف الداخليات، أي نادراً ما يسكن طالب من جنوب السودان مع طلبة من الشمال في غرفة واحدة. كذلك في صالة الطعام (السفرة) يدخلون مع بعض ويجلسون على مائدة واحدة ـ غالباً ما يكون في أقصى ناصية في السفرة ـ ولا يشاركون الشماليين في المائدة. كذلك الحال في النشاط الطلابي، وفي التنظيمات السياسية، كانت لهم أحزابهم السياسية الخاصة بهم، مثل حزب الجبهة الأفريقية الوطنية ((African National Front (ANF)، وهو حزب الطلبة الجنوبيين الذي كان يمارس نشاطه السياسي في داخل الحرم الجامعي فقط. بالإضافة إلى انتماء بقية الطلبة الجنوبيين ـ الناشطين سياسياً ـ إلى أحزاب جنوبية أخرى خارج الجامعة، وكان أشهرها حزب «سانو» (Sudan African National Union (SANU)).

٢ ـ عندما تنشب مشاجرة في وسائل النقل العام بين مواطن شمالي وآخر جنوبي، عادة ما يتدخل أي جنوبي في تلك المركبة مدافعاً عن الطرف الجنوبي، على الرغم من عدم وجود أي علاقة شخصية أو صلة قرابة أو حتى قبيلة تربطهما، باستثناء الانتماء إلى الإقليم الجنوبي. بينما يجد الشمالي نفسه وحيداً أمام مجموعة من

الجنوبيين تستعد لضربه. مثل هذه المواقف تتكرر كثيراً، وهو أمر معروف لدى المواطن الشمالي. وهذا يعني أن أبناء الجنوب ـ على اختلاف قبائلهم ـ تجمعهم الهوية الكبرى (الأفريقانية/ الزنجية ـ المسيحية)، بالإضافة إلى الإحساس المشترك بأن الشمال يحتقر الجنوبي. إن أميز المفكرين الباحثين الجنوبيين (د. فرانسيس دينغ) يؤكد هذه الرؤية عند حديثه حول الهوية الشمالية: «تغلغلت العروبة وانتشر الإسلام في الشمال، حيث قام مجتمع على النظام الطبقي العرقي، الذي مكّن للعرب وثقافتهم الراقية من الغلبة. تدعَّم وضع العرب في الشمال نتيجة الغزو الحربي المدعوم بالثراء المادي، والمكانة المرموقة لحضارة العروبة والإسلام التي رفعت من قدرهم.

وخلافاً لذلك، اعتبر الزنجي الأفريقي منحطاً، عبداً كان أو قابلاً للاسترقاق يرزح تحت القهر... تطور الانتماء عبر القرون انتقائياً محتوياً العادات والطقوس المحلية التي صعب التخلص منها مع التمسك بأهمية المظلة العربية الإسلامية كمظهر لوحدة المجتمع... ومع ذلك استمرت الطبقية والتمييز لتحقير المواطنين من غير العرب وغير المسلمين...»[1]. فإذا كانت هذه هي الصورة التي تحملها النخبة الجنوبية، فلا غرو أن يكون موقف وسلوك الجنوبي تجاه الشمال معبّراً عن تلك الرؤية.

٣ ـ غياب الزواج بين شطري الدولة إلا في حالات نادرة تنحصر في زواج بعض الشماليين من جنوبيات. وهؤلاء معظمهم من التجار الشماليين الذين يعملون في الجنوب، وبحكم عملهم تكون إقامتهم في الجنوب أكثر من الشمال، بل ينقطع بعضهم عن أسرهم في الشمال لفترة طويلة، فتضطره الظروف إلى الزواج من جنوبية. في مقابل هذه الحالات القليلة جداً والمحدودة، لا نجد شمالياً يوافق على زواج ابنته من جنوبي، وربما البنت نفسها لا تقبل بجنوبي. ولذلك ينعدم أهم عامل في الاندماج الاجتماعي، وهو «التزاوج» (Intermarriage) الذي ساهم على مرّ العصور في انصهار وتمازج الكثير من القبائل في الشمال، فتعزّزت الهوية الكبرى في الشمال التي تقوم على الدين الإسلامي والثقافة واللغة العربية. وهذا الاندماج المطلوب هو من النوع الذي أوجد وحدة بين التنوّع الحاد الموجود في أمريكا، وكمثال لذلك الرئيس الأمريكي باراك أوباما الأفريقي الأصل (من أب أفريقي وأم أمريكية).

---

(١) Francis M. Deng, *War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan* (Washington, DC: Brookings Institution, 1995), p. 41.

٤ ـ ينظر الجنوبيون ـ خاصة المؤيدين للحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) إلى التعريب الذي تبنّته حكومة الإنقاذ الوطني في بداية التسعينيات من القرن العشرين، على أنه وسيلة لإقصائهم وحرمانهم؛ وقال البعض «إن سبب دخولهم الغابة «أي تمردهم» هو سياسة التعريب»[٢]. وفي الاتجاه ذاته، ألغت حكومة الجنوب منهج التعليم باللغة العربية واعتماد اللغة الانكليزية كلغة أساسية. وأجاز مجلس وزراء حكومة الجنوب مشروع القرار في منتصف تموز/ يوليو ٢٠٠٧.

٥ ـ بسبب الحرب ونزوح أكثر من ثلاثة ملايين جنوبي إلى الشمال، نقلوا معهم عاداتهم وشيّدوا الكنائس في الشمال، ارتفعت أصوات العديد من الأئمة في المساجد تندّد بظهور الكنائس في الأحياء السكنية، بل ينظر الكثير من الشماليين إلى الجنوبيين على أنهم «نصارى»، وهي كلمة لها مدلول سلبي جداً في ذهنية المواطن الشمالي المسلم. لذلك، فإن هذا الوجدان الديني ـ المفعم بتلك النظرة والمشحون بكراهية الآخر بسبب اختلاف الدين ـ يجعل من العسير تحقيق عملية الاندماج الاجتماعي بين الطرفين.

٦ ـ يرتبط بالنقطة السابقة عملية غياب أو اهتزاز الثقة بين الطرفين، وقد نتج من هذا الأمر الكثير من المشكلات، وأدى إلى تأخير الكثير من الاتفاقات، بل أدى إلى فشل البعض الآخر. وعدم الثقة بين الطرفين عبّر عنه أحد السياسيين الجنوبيين، وهو أبيل ألير، الذي عمل في مجال القضاء، ونائباً لرئيس الجمهورية في عهد حكومة أيار/ مايو التي وقّعت مع الجنوبيين اتفاقية أديس أبابا في عام ١٩٧٢؛ لخّص أبيل أليل عدم الثقة (أو عدم ثقتهم في الشماليين) في كتاب تحت عنوان: **اتفاقيات كثيرة نُقِضت**[٣].

وامتدت عملية عدم الثقة حتى إلى ما بعد اتفاقية السلام (اتفاقية نيفاشا في كينيا في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥)، حيث ظلّ الطرفان (الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان) يتبادلان الاتهامات باستمرار. ففي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ احتفلت الحكومة في جوبا بالذكرى الثانية لتوقيع الاتفاقية، وقد تبادل الرئيس السوداني المشير عمر البشير الاتهامات مع نائبه ـ رئيس حكومة الجنوب،

---

(٢) **الرأي العام** (الخرطوم)، ١٨/ ٢/ ٢٠٠٦.

(٣) Abel Alier, *Southern Sudan: Too Many Agreements Dishonoured*, Sudan Studies Series; no. 13, 2nd ed. (Khartoum: A. Alier, 2003).

ورئيس الحركة الشعبية ـ الفريق سالفا كير، عندما بدأ الأخير الاتهامات، فردّ عليه البشير باتهامات مماثلة بعرقلة تطبيق الاتفاقية، وهو حدث وصفته وسائل الإعلام بـ «الملاسنة»، بينما وصفه البعض الآخر بالمكاشفة والمصارحة. وعندما نظمت صحيفة **الرأي العام** السودانية ندوة في الخرطوم جمعت ممثلين للطرفين، اعترف الطرفان بوجود خلافات حول تطبيق اتفاقية السلام، ربما تؤدي إلى انفصال الجنوب.

٧ ـ هناك مثال آخر لعدم الثقة، فقد عقد سالفا كير، النائب الأول لرئيس الجمهورية، ورئيس حكومة الجنوب، ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، مؤتمراً صحفياً في القصر الجمهوري في الخرطوم في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، انتقد فيه المؤتمر الوطني الذي تشاركه الحركة في الحكم، متهماً إياه بتهميش الحركة وتجاهلها في كثير من الأمور، وأنهم لا يعرفون الأرقام الحقيقية لإنتاج النفط، وأنهم لم يتسلموا نصيبهم من عائدات تصدير النفط السوداني. . . كذلك عندما زارت ربيكا (زوجة الراحل غارنغ) الولايات المتحدة الأمريكية في شباط/ فبراير ٢٠٠٦ ـ دون علم سفارة السودان في واشنطن ـ انتقدت المؤتمر الوطني ووصفته بالمنافق، وأنه يخفي الإنتاج الحقيقي للنفط ويحجب عنهم (أي الحركة الشعبية) عائدات تصديره ونصيب الجنوب منه، وقالت إن المعلومات محجوبة عن الحركة الشعبية، وهذا ما أضعف الثقة بين الطرفين. كما قالت إن بوادر الانفصال قد لاحت في الأفق، وطالبت بمنح حكومة الجنوب منصب سفير لجنوب السودان في كل من واشنطن ولندن[٤]. هذه كلها خطوات تؤكد نية الحركة في العمل باتجاه الانفصال.

٨ ـ في خطابهم يتهم الساسة والمفكّرون الجنوبيون (مثل بونا ملوال) الحكومات الوطنية في الخرطوم بالنظرة الاستعلائية تجاه الجنوب: «لم تترك السياسة التي اتبعتها كل الحكومات في الخرطوم، التي اتسمت بالنظرة الدونية إلى الجنوب وقمع التطلعات المشروعة لمواطنيه، مجالاً لقبول الرأي الآخر، وتفهم الأبعاد النفسية والاجتماعية للجنوبيين، وكان نتاج ذلك دائماً هو الحرب وإراقة الدماء»[٥]. وتعيد النخبة الجنوبية، باستمرار، إعادة قراءة هذا الجانب السلبي من

(٤) **الرأي العام**، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٥.

(٥) بونا ملوال، «حق مواطني الجنوب في تقرير المصير وفق اتفاقية السلام،» ورقة قدمت إلى: ندوة الخرطوم حول اتفاقية السلام الشامل، نظمها مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة جوبا بالتعاون مع المجلس الوطني، قاعة الشارقة، جامعة الخرطوم، ١٧/ ٤/ ٢٠٠٧ (مقدم الورقة الأستاذ بونا ملوال سياسي =

التاريخ كلما سنحت الفرصة لذلك، مما يعكس أثراً نفسياً عميقاً يصعب تجاوزه في فترة انتقال عمرها ست سنوات، كما حدّدتها اتفاقية نيفاشا (كينيا) للسلام (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥): «تميزت فترة حكومة الفريق عبود بالعنف والبطش والاستبداد لفرض الأسلمة والعروبة على الجنوب، باعتبار أن ذلك أنجع السبل لعلاج مشكلة الجنوب، وعمل النظام على إنشاء مدارس لتعليم القرآن الكريم، وفتح المعاهد الدينية، واستبدل عطلة الأحد الأسبوعية بيوم الجمعة، ومنع التبشير المسيحي، وطرد المبشرين من الجنوب، هذا زيادة على العنف الزائد واستعمال سلاح الجو في حرق القرى، مما كان له آثار بعيدة المدى أقامت سداً بين علاقات الجنوب والشمال، وتفاقمت أزمة الثقة التي لم تكن متوفرة أصلاً، وسعى الجنوبيون إلى بحث العون من الدول الأفريقية المجاورة، وبدأت المواجهات المسلحة بقناعة تامة أن تقرير المصير لن يتحقق إلا عن طريق البندقية»[٦].

غير أن الشماليين في خطابهم يردّون على الجنوبيين بأنهم أيضاً في فترة التمرد الأول (عام ١٩٥٥) قاموا بقتل مئات الشماليين المدنيين في مذابح امتدت إلى حوالى ١٣ بلدة في الجنوب. غير أن الملاحظة المهمة هنا في حديث بونا ملوال هي عبارة «. . . أزمة الثقة التي لم تكن متوفرة أصلاً. . .»، أي قبل الاستعمار، بمعنى أن الاستعمار لم يكن سبباً في زرع عدم الثقة بين الطرفين، كما يذهب ـ خطأً ـ العديد من الساسة والباحثين في الشمال.

٩ ـ وفي مدن شمال السودان يلعب الأطفال لعبة اسمها «لعبة الحرب»، حيث ينقسم التلاميذ إلى مجموعتين: مجموعة تمثل الشماليين، وأخرى تمثل الجنوبيين! هذا يعني أنه قد ترسّخت في عقول هؤلاء الأطفال صورة ذهنية محددة فحواها أن العلاقات بين الشمال والجنوب علاقات حرب وعداء دائم. وهذه الصورة الذهنية قد تعيش في أذهان الأطفال إلى أجيال، وربما لا تتغير أبداً طالما أنها متجذرة في شكل ثقافة وتاريخ وحالة نفسية، وأضحت سلوكاً متوارثاً في الشمال.

= ومثقف جنوبي عمل وزيراً للثقافة والإعلام في عهد حكومة أيار/ مايو في نهاية سبعينيات القرن العشرين، وأسس مجلة **سوداناو** (*Sudanow*) التي كانت تصدر شهرياً في الخرطوم باللغة الإنكليزية، وفي فترة الحكم الديمقراطي (الحزبية الثالثة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٩) أسس صحيفة سياسية يومية باللغة الإنكليزية هي **سودان تايمز** (*Sudan Times*). بعد اتفاقية السلام (٢٠٠٥) تم تعيينه مستشاراً لرئيس الجمهورية بعد أن شكلت الحركة الشعبية حكومة «وحدة وطنية» مع حزب المؤتمر الوطني وبعض الأحزاب الشمالية التي تصالحت معه).

(٦) المصدر نفسه.

١٠ ـ ورد في الأخبار (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥) أنه قد جرت مسابقة اختيار ملكة جمال لجنوب السودان لأول مرة في تاريخه في العاصمة الكينية نيروبي، الذي تنظمه جمعية فناني جنوب السودان في نيروبي بالتعاون مع شركة دلتا الكينية، بدعم من بعض المنظمات الدولية غير الحكومية. وقد اشتركت الفائزة في هذه المباراة ضمن عشر متسابقات تمّت تصفيتهن من جملة ٢٢ متسابقة اشتركن في مسابقة إقليمية تقام في جنوب أفريقيا لاختيار إحداهن من العديد من الدول الأفريقية المشاركة[٧]. وبالطبع، فإن مثل هذا الموضوع لا يقرّه المجتمع الشمالي، لأن من شروط المسابقة ـ كما هو معروف ـ أن ترتدي المتسابقة «البكيني»، أي أنها تكون شبه عارية. كذلك، فإن هذا الحدث يدل على أن الجنوب يعبّر بذلك عن ارتباطه ثقافياً بأفريقيا السوداء (خاصة بدول مثل كينيا ويوغندا) أكثر من انتمائه إلى شمال السودان. وهذا أيضاً يعكس توجهاً ثقافياً أفريقياً ومفاصلة مع التوجّهات الثقافية في الشمال (مع الوضع في الاعتبار أن كلمة «أفريقية» هنا ليس مفهوماً جغرافياً، بل يستخدم في السودان بدلالة ثقافية).

١١ ـ أصدر مجلس وزراء حكومة أعالي النيل (إحدى ولايات جنوب السودان) قراراً بمنع ارتداء الطالبات الحجاب والخمار داخل مدارس الولاية، حيث بدأ تنفيذه في ٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٦. وهذا يعني موقفاً واضحاً معادياً للإسلام وللشماليين المسلمين، مما لا يشجع على تعايش سلمي مستدام[٨]. وفي منتصف كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ أصدرت وزارة التربية والتعليم في الجنوب قراراً بترجمة بعض مواد المنهج الدراسي لمرحلتي الأساسي والثانوي في الولايات الجنوبية إلى اللغتين الانكليزية والفرنسية.

١٢ ـ في عام ٢٠٠٤ عندما تم اختيار الخرطوم عاصمة للثقافة العربية للعام ٢٠٠٥، كتب صحفي جنوبي في صحيفة تصدر في الخرطوم باللغة الإنكليزية، هي **سودان فيجن** (*Sudan Vision*) مستنكراً تسمية الخرطوم بأنها عاصمة عربية. واستنكر عملية استضافة الخرطوم للثقافة العربية، وتساءل بشدة: مَن الذي قال لكم إن السودان دولة عربية؟ ولماذا تفرضون الثقافة العربية في دولة معظمها أفارقة؟ وقال: إن ثقافتنا أفريقية وليست عربية[٩].

---

(٧) **الصحافة** (الخرطوم)، ٣٠/ ٩/ ٢٠٠٥.

(٨) **الوطن** (الخرطوم)، ٧/ ٧/ ٢٠٠٦، و**الرأي العام**، ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٨.

(٩) *Sudan Vision*, 10/11/2004.

١٣ ـ في أول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ نقلت صحيفة **خرطوم مونيتر** (*Khartoum Monitor*) نقلاً عن صحيفة **نيوفيجن** اليوغندية أن السودانيين في مدينة ياي (أي الجنوبيين) يرفضون الدينار لأنه عملة عربية ويشكل جزءاً من عملية الأسلمة[١٠].

١٤ ـ جامعة جوبا التي أُسّسَت في مدينة جوبا عاصمة الإقليم الجنوبي في نهاية السبعينيات من القرن الماضي تم نقلها إلى الشمال بسبب الحرب، وقد شهدت عدة أحداث عنف طلابية كان آخرها في شباط/فبراير ٢٠٠٦، التي بسببها تم إغلاق الجامعة إلى أجل غير مسمى. وعلى الرغم من أن بعض مطالب الطلاب حقوق مشروعة ـ مثل المطالبة باتحاد للطلبة وتعديل الدستور ـ إلا أن الأحداث أخذت منحى تخريبياً، وتم تصعيدها في اتجاه آخر، حيث شملت المطالب: (أ) المطالبة بإرجاع الجامعة إلى مدينة جوبا. (ب) الاحتجاج على زراعة شجر النخيل في مباني الجامعة لأنه رمز للعروبة والإسلام، على أن يُزْرَع بدلاً عنه التيك والمهوغني (أميز أشجار الجنوب)[١١]أي أن الطلبة الجنوبيين ضد كل ما يرمز إلى ما هو عربي و/أو إسلامي.

١٥ ـ أنشأت الحركة فضائية خاصة بها، وبررت هذه الخطوة بأن قناتها الفضائية ضرورة فرضها «الإقصاء والتهميش» الذي يمارسه التلفزيون الحكومي والعقلية التي تسيطر عليه...»[١٢].

١٦ ـ بعد توقيع اتفاقية نيفاشا تواترت أخبار بين نهاية العام ٢٠٠٥ وبداية العام ٢٠٠٦ من عدة مناطق في الجنوب ـ نقلتها صحف الخرطوم ـ تفيد بأن الجنوبيين في بعض مدن الجنوب طلبوا من الشماليين، تجاراً أكانوا أم غيرهم، إبراز تأشيرة الدخول إلى الجنوب، أي ينتاب المواطنَ الجنوبي إحساسٌ بأن له هويةً مختلفة، أو كياناً مختلفاً، وأن الشمالي في الجنوب بمثابة أجنبي أو وافد.

١٧ ـ وقّعت حكومة الجنوب اتفاقيات مع شركة النيل الأبيض للنفط للتنقيب في الجنوب، مما أثار جدلاً، كما أثار حفيظة حكومة الخرطوم. كما وقّعت حكومة الجنوب مع عدة شركات لتشييد خط أنابيب ناقل لنفط الجنوب إلى

---

(١٠) **الرأي العام**، ٢٩/٤/٢٠٠٦، ص ٣.

(١١) *Khartoum Monitor* (Khartoum), 30/9/2005.

(١٢) **الرأي العام**، ٢٠/٢/٢٠٠٦.

كينيا ويوغندا، وإنشاء مصفاة في كينيا لتكرير نفط الجنوب[١٣]. وحتى في مجال التدريب، اتجهت حكومة الجنوب إلى تدريب كوادرها في دول أفريقية بدلاً من الخرطوم، مثل جنوب أفريقيا (التي أهدت حكومة الجنوب طائرة رئاسية)، وكينيا (معهد موي) لتدريب الجنوبيين حول كيفية إدارة حكومتهم[١٤]. كما تعاقدت الحركة الشعبية مع شركة أمنية أمريكية خاصة (في آب/أغسطس ٢٠٠٦) لتأهيل جيش الحركة الشعبية ليصبح جيشاً احترافياً ابتداءً من العام ٢٠٠٧. وقد حصلت الشركة الأمريكية (ديان كروب إنترناشونال) على عقودات من وزارة الخارجية الأمريكية تبلغ قيمتها ٤٠ مليون دولار لتدريب عناصر جيش الحركة، وتوفير الاتصالات اللاسلكية، وبناء ثكنات عسكرية في الجنوب بواقع ثكنة لكل ولاية تسع الواحدة بين ٣ إلى ٥ آلاف جندي محصّنة ضد التفجيرات[١٥].

١٨ ـ حديث الحركة الشعبية ـ قبل وفاة قائدها د. جون غارنغ في حادث طائرة (٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٥) ـ حول بنك مركزي في الجنوب وعُملة خاصة بالجنوب، وشفرة (Code) هاتف مختلفة عن شفرة بقية السودان، كلها تشير إلى ترتيبات لدولة مستقلة (وقد تم تنفيذ كل ذلك لاحقاً).

١٩ ـ دعا رئيس الكنيسة الكاثوليكية في الجنوب إلى أن تعمل حكومة الجنوب على جعل الانفصال جاذباً. قال ذلك في منبر الكنيسة، وصمتت حكومة الجنوب ولم تعلق على ذلك[١٦]. كذلك في الشمال ظهر تيار يدعو إلى فصل الجنوب عن الشمال، ومن أبرز رموز هذا التيار الطيب مصطفى (أحد أقرباء الرئيس السوداني)، وأصبح لهذا التيار منابر وصحيفة ناطقة بلسانه هي **الانتباهة**. وفي زيارةٍ له إلى عاصمة الجنوب، جوبا (١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦) أعلن الرئيس السوداني المشير عمر حسن أحمد البشير، وبالصوت العالي، وهو يخاطب الجماهير أن الحكومة ترحب بخيار شعب الجنوب بعد الفترة الانتقالية: «إذا اختار الشعب الجنوبي الوحدة فمرحباً به، وإذا اختار الانفصال فمرحباً به»... إلخ.

٢٠ ـ عند وفاة جون غارنغ لم يُلَفْ صندوق جثمانه بعَلَم السودان المعروف، بل بعَلَم الحركة الشعبية، وهذا مؤشر على ضعف الانتماء الوطني إلى الشمال،

---

(١٣) **السوداني** (الخرطوم)، ١٨/٣/٢٠٠٦.

(١٤) **الرأي العام**، ٢٩/٢/٢٠٠٦.

(١٥) **الرأي العام**، ١٣/٨/٢٠٠٦.

(١٦) **الرأي العام**، ٤/٢/٢٠٠٦.

وفي ذلك دلالة لسيادة مختلفة عن كيان السودان الواحد، لأن العَلَم رمز للسيادة.

٢١ ـ في حوار أجرته معه صحيفة **آخر لحظة** اليومية، أكد الزعيم السياسي الجنوبي، بيتر سولي، أن تطلعات الشمال إلى العروبة والإسلام تناقض تطلعات الجنوبيين نحو أفريقيا غير العربية؛ وأجدى للسودانيين تقسيم بلادهم بالحسنى بعد حرب طويلة من أجل وحدة لم تغير في الواقع شيئاً، ولا تبدل في حقائق التباين الماثل بين الشمال والجنوب[١٧]. وبعد بضعة أسابيع، دعا الأمين العام للحركة الشعبية، باقان أموم، من الاتجاه ذاته، إلى تحالف عريض يضم النوبة الجنوبيين، الأنقسنا والفور، لانتزاع حقوقهم كاملة مما أسماه «دولة الجلابة»[١٨] (ويقصد العرب الذين يسيطرون على السلطة ويحتكرون الثروة).

٢٢ ـ في نيسان/ أبريل ٢٠٠٧ زار موفد صحيفة خرطومية إحدى معسكرات النازحين من الجنوب في ضواحي العاصمة، وأجرى استطلاعاً وسط النازحين، وقد تحدث أحدهم (يدعى أكوي) إلى مندوب الصحيفة قائلاً: «ينظرون «يقصد الشماليين» إلينا ككائن أتى من كوكب آخر. أنا مقيم في الشمال منذ عشرين عاماً، لكنني لم أتعامل «مع الشماليين» إلا مع الطبيب إذا مرضتُ، وكمساري «محصّل» الحافلة عندما أستغل المواصلات العامة. الناس في الشمال لا يرغبون فينا ولا توجد اتصالات أو صلات اجتماعية... إذهب إلى أي مدرسة أو جامعة ستجد الطلبة الجنوبيين معزولين لا يتعاملون معهم... إن الجنوبيين يرغبون في العودة الطوعية إلى بلادهم، إنهم لا يرغبون فيكم، كما إنكم لا ترغبون فيهم...»[١٩].

٢٣ ـ كذلك صرح بيتر عبد الرحمن سولي مرة أخرى قائلاً: «نحن كجنوبيين نكره الشماليين، وبصورة خاصة التجار الشماليين، لأنهم كسروا عظم الجنوبيين. ونحب التجار الأفاريق. ولا أرى في الشماليين شيئاً جميلاً. وأنا انفصالي جداً، ورفضتُ الانضمام إلى الحركة الشعبية لأنها تتحدث أحياناً عن الوحدوية»[٢٠].

٢٤ ـ تحدث إلى كاتب هذه الدراسة أحد طلبة الدراسات العليا (في العلوم السياسية) بأنه عمل في الجنوب لمدة خمس سنوات في مختلف المناطق، وعاش

---

(١٧) **آخر لحظة** (الخرطوم)، ٩/ ٤/ ٢٠٠٧.

(١٨) **آخر لحظة**، ٢/ ٩/ ٢٠٠٧.

(١٩) **الرأي العام**، ١٥/ ٤/ ٢٠٠٧.

(٢٠) **الانتباهة** (الخرطوم)، ١٩/ ٤/ ٢٠٠٧.

وسط مختلف القبائل، فتوصل إلى قناعة جازمة بأنه من المستحيل أن تكون هناك وحدة بين الشماليين والجنوبيين.

٢٥ ـ في نهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٧ أعلنت قيادات جنوبية أن «السودان الجديد والوحدة الجاذبة» شعارات جوفاء. فقد طالبت قيادات جنوبية بارزة، ورئيس مؤتمر الأساقفة الكاثوليك السودانيين بصورة صريحة بانفصال الجنوب، ودعا إلى العمل سوياً كأبناء جنوب لتغليب هذا الخيار... وطالب أحد الأساقفة مواطني الإقليم بالبحث عن قيادات جنوبية جديدة تحمل في أذهانها آمال شعب جنوب السودان في الانفصال[٢١]. كذلك دعا مؤتمر القساوسة في جنوب السودان (٧ أيار/مايو ٢٠٠٧) إلى تقوية روح الانفصال عند المواطن الجنوبي، وقال المؤتمر في بيانه الختامي إن الجنوب في حاجة إلى قيادة جديدة تقوّي روح الانفصال... ونادى القس لوكودو القادة السياسيين الجنوبيين إلى الدفاع عن روح الانفصال وسط مواطنيهم بدلاً من «تضليلهم بجعل الوحدة الخيار الجاذب للذين عانوا التهميش لأكثر من خمسين عاماً...»[٢٢].

٢٦ ـ قال أمين الشؤون العلمية في جامعة بحر الغزال وعضو الحركة الشعبية البروفيسور منوير دينغ لجريدة **عكاظ**: «إن الدور المضاد الذي يتبعه المؤتمر الوطني سيدفع الجنوبيين إلى البحث عن الانفصال»، ووصف تنفيذ اتفاق الشراكة الموقّع بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية بأنه «مخيّب للآمال». ورأى أن اغتيال غارنغ كان نتاجاً طبيعياً لنواياه بأنه مع الوحدة وليس الانفصال: «إن الواقع على الأرض أقرب إلى الانفصال منه إلى الوحدة»[٢٣].

٢٧ ـ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ قتلت قوات الحركة الشعبية سائق شاب (خالد محمد قسم الله)، واحتجزت خمسة عشر آخرين (بين سائقين ومساعدين)، وهم في طريق عودتهم من ولاية شمال بحر الغزال بعد أن أوصلوا عدد ١٥٠٠ شوال ذرة مرسلة في شاحنات من ديوان الزكاة في الخرطوم إلى مواطني بحر الغزال، التي كان تم شحنها من مدينة ود مدني.

٢٨ ـ ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ زار النائب الأول (رئيس حكومة الجنوب) سالفا كير مصر، وفي مقابلة صحفية صرح أن عدم تنفيذ بروتوكول أبيي يهدد

---

(٢١) **الإنتباهة**، ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٧.

(٢٢) **السوداني**، ٩/ ٥/ ٢٠٠٧.

(٢٣) **الإنتباهة**، ٣١/ ٥/ ٢٠٠٧.

بنشوب حرب جديدة. وقال إن تحركات المسيرية تتم بتحريض من المؤتمر الوطني.

٢٩ ـ ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨ أوقفت الحركة الشعبية عملية بناء مسجد في رمبيك، وبرر السلطان ذلك الفعل بأن المسلمين يسببون الإزعاج للمتسوقين، إضافة إلى أنه لا يجوز إبقاء المسجد وسط المدينة، استناداً إلى أن أغلبية سكان المدينة من غير المسلمين. واستنكر مسلمو رمبيك تحويل خلوة المسجد إلى «بار» تُباع فيه الخمور والمحرّمات. وتم اعتقال لجنة المسجد والاعتداء عليهم وحجزهم بالحراسات دون تحرّ أو بلاغ، ودون علم وكيل النيابة، ثم أطلقوا سراحهم في اليوم التالي[٢٤].

٣٠ ـ ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ أكدت قيادات المسيرية حشد الجيش الشعبي ـ الجناح العسكري للحركة الشعبية ـ لحوالى ١٣ ألف مقاتل بكامل عتادهم الحربي في منطقة الجرف المتمثل في عدد من المدرّعات والراجمات والعربات الرباعية الدفع المحملة بالدوشكات، وأن هدير الدبابات يُسمع بقوة في مدينة الميرم[٢٥].

٣١ ـ ٤ آذار/مارس ٢٠٠٨ هددت الحركة الشعبية بنقل الحرب من مناطق التماس إلى قلب العاصمة الخرطوم، وجددت اتهامها لحزب المؤتمر الوطني بتأجيج نيران الاشتباكات في الميرم وأبيي مؤخراً. وأكدت الحركة على لسان ثيول أرو أروب، عضو مفوضية النزاعات، والسكرتير العام لمجلس سلاطين السودان الجديد، والقيادي في الحركة، أن ما يجري في مناطق التماس هو بمثابة إعلان حرب. وقال إذا اضطررنا له «فستكون حرباً شاملة والخرطوم ميدانها»[٢٦].

٣٢ ـ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٨ قال مالك عقار نائب رئيس الحركة الشعبية، ووالي ولاية النيل الأزرق: «إن السودان يمضي في اتجاه التمزق من أطرافه»، وأكد استمرار الاتجاه لفصل النيل الأزرق وتبعيته لإثيوبيا، والشرق لإريتريا، وانضمام دارفور إلى دولة التشاد. وقال إن أبناء كردفان سوف يصبحون العبيد الجدد للشمال، لذلك دعاهم إلى التمسك بالحركة الشعبية عقب الانفصال. ودعا إلى تطبيق العلمانية في الولاية. ووصف أبناء المنطقة بالزنوج، وأن لا علاقة لهم بالعرب، وأنهم أقرب إلى الإثيوبيين منهم إلى الشمال في السودان. وفي الوقت ذاته الذي أقيم فيه احتفال في مدينة الكرمك بمناسبة اليوم العالمي للمرأة

---

(٢٤) **آخر لحظة**، ١٨/ ٢/ ٢٠٠٨.

(٢٥) **آخر لحظة**، ٤/ ٣/ ٢٠٠٨.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٨ آذار/ مارس ٢٠٠٨) تحدث باقان أموم، الأمين العام للحركة الشعبية، قائلاً إن مشروع السودان الجديد بدأ بما وصفه بالنضال من أجل إزالة سيطرة المركز على الهامش[٢٧].

٣٣ ـ في مقابلة أجرتها معه صحيفة **الرأي العام** في ١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٨ صرح النائب الأول لرئيس الجمهورية، رئيس الحركة الشعبية، ورئيس حكومة الجنوب، الفريق سالفا كير، قائلاً: «المؤتمر الوطني لا يثق بنا، كما أن الجنوبيين لا يثقون بالشماليين، وأنا أحمل الفكرة نفسها».

٣٤ ـ في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨ خطف قراصنة صوماليون سفينة محمّلة بالأسلحة قادمة من أوكرانيا إلى كينيا لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان. شحنة الأسلحة هذه، التي وُصِفت بأنها ثقيلة، أثارت احتجاجاً في الحكومة السودانية (في البرلمان ووسائل الإعلام)، حيث اعتبرتها الحكومة أنها خرقاً لاتفاقية السلام، بينما رأى مراقبون أنها بمثابة تسليح جيش دولة، ويُقال إنها الشحنة الثالثة من أوكرانيا للجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد أكد البروفيسور فلاديمير شوبين، نائب رئيس معهد الدراسات الأفريقية الروسي، أن شحنة الأسلحة التي تحملها سفينة «فاينا» الأوكرانية المحتجزة لدى قراصنة قبالة شواطئ الصومال، مرسلة إلى جنوب السودان الذي كان قد اقتنى ٣٠٠ دبابة خلال الأشهر الماضية (صيف ٢٠٠٨). وأضاف الباحث الروسي: «قد يكون هذا مؤشراً على أن ولاة جنوب السودان يسعون إلى الانفصال»[٢٨]. وفي الشهر ذاته، احتجزت الأمم المتحدة في مطار جوبا شحنة أسلحة من إثيوبيا، وعندما استفسرت الخارجية السودانية عن الأمر، قال سفير إثيوبيا لدى السودان إنها نماذج من التصنيع الحربي الإثيوبي تشارك بها دولته في معرض للمنتجات في جوبا[٢٩]!

٣٥ ـ عندما زار الرئيس المصري حسني مبارك مدينة جوبا (عاصمة جنوب السودان) في الأسبوع الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ قال له الفريق سالفا كير: «إن المؤتمر الوطني لم يفعل ما يجعل الوحدة جاذبة للجنوبيين، وإن تقرير المصير حق دستوري نصّ عليه اتفاق السلام. . .»[٣٠] وفي احتفال الجنوبيين بعيد

---

(٢٧) **الإنتباهة**، ١١/ ٣/ ٢٠٠٨.

(٢٨) **آخر لحظة**، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٨، نقلاً عن: وكالة نوفوستي، موسكو.

(٢٩) **الأحداث** (الخرطوم)، ١١/ ١٠/ ٢٠٠٨.

(٣٠) انظر: تصريح أيوم وول السكرتير الصحفي لرئيس حكومة الجنوب لصحيفة **الرأي العام**، ١٦/ ١١/ ٢٠٠٨. انظر أيضاً: **الصحافة** (الخرطوم)، ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٨.

ميلاد المسيح في جوبا (٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨) أكد رئيس المجلس التشريعي للجنوب، جيمس واني إيقا، أن الحركة الشعبية تسعى إلى تأمين دولة ذات سيادة في جنوب السودان. . . وأن السلام هدف لإنهاء التمييز والتهميش.

٣٦ ـ كان الرئيس السوداني، ومنذ وقت مبكر ـ قبل توقيع اتفاقية نيفاشا للسلام بست سنوات ـ قد صرح في مقابلة لمجلة **الشاهد السياسي** (حزيران/ يونيو ١٩٩٨) بأنه سوف «يُنفّذ انفصال الجنوب إذا قرر الجنوبيون ذلك»[٣١]. وهو الحق الذي أعطته لهم في ما بعد اتفاقية السلام الشامل (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥) بعد فترة انتقالية تستمر ست سنوات (أي في عام ٢٠١١) عبر استفتاء لتقرير المصير.

٣٧ ـ في منتصف نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ تصاعدت أزمة حدودية بين ولايتي جنوب كردفان (التابعة لشمال السودان) وأعالي النيل (التابعة لجنوب السودان)، حيث تم إغلاق ثلاث طرق رئيسية تصل شمال السودان بالجنوب، وتكدست مئات السيارات في منطقة «الليري» بسبب استفزازات قوات الحركة الشعبية في أعالي النيل وولاية الوحدة وتماديها في تعدياتها المتكررة على المواطنين الشماليين بالضرب وحبسهم في معتقلات عبارة عن «زرائب» من الحطب الجاف تشبه زرائب الحيوانات، ولأن ثلاثة من مواطني الليري (شماليين) تم قتلهم، وتم تعذيب مواطن يُدعى عبد الرحمن حسب النبي[٣٢].

٣٨ ـ في أيار/ مايو ٢٠٠٩ صرح أتيم غارنغ (قيادي جنوبي)، ونائب رئيس البرلمان السوداني، أن الجنوب سوف يطلب الانفصال ما لم يعمل الشمال على إقناع الجنوبيين بالوحدة، لأن الأوضاع السياسية في السودان لا تدعو إلى التفاؤل. وفي لقاء أجرته معه صحيفة **السوداني** قال إن نيفاشا لم تحقق السلام الاجتماعي، ولم تحقق المصالحة الوطنية، وما زالت هناك حروب (مثل دارفور)، وما زال هناك غبن لم يُرفع عن البعض[٣٣].

ثانياً: النازحون الجنوبيون في الشمال بين الوحدة والانفصال

إن الجنوبيين في شمال السودان لم يندمجوا في مجتمع الشمال، فقد جاؤوا بعاداتهم ونقلوا معهم كل طقوسهم. وكأفراد هم يتعاملون مع المجتمع في الشمال

(٣١) **آخر لحظة**، ١٧/ ٤/ ٢٠٠٩.

(٣٢) **الرأي العام**، ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٩.

(٣٣) **السوداني**، ١٧/ ٥/ ٢٠٠٩.

بما تقتضيه ضروريات الحياة من العمل مع الشماليين والدراسة في مدارس واحدة معهم، بل هناك صداقات مع الشماليين لكنها محدودة. لكن على المستوى المجتمعي والعقل الجمعي يظلّ الإحساس بالاختلاف موجوداً. فالملاحظ أن الجنوبيين لا يشاركون الشماليين أعراسهم، والعكس صحيح. كما أن الجنوبيين يمارسون عاداتهم، ولم يتخلوا عنها، سواء كان في الأفراح أو المآتم. فهم يعيشون في الشمال كما لو كانوا جالية أجنبية.

في هذا السياق، أجرى مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية في الخرطوم دراسة حول النازحين الجنوبيين، شملت الذين نزحوا منذ اندلاع المرحلة الثانية من الحرب في الجنوب ـ أي بعد عام ١٩٨٣ ـ وحتى بُعَيْد اتفاقية نيفاشا للسلام في عام ٢٠٠٥. استندت الدراسة إلى استطلاع تم في الخرطوم في عام ٢٠٠٠ (مركز الهدهد)[٣٤]:

ـ شملت عيِّنة الدراسة ١٥٠٠ مواطن من الإقليم الجنوبي في ولاية الخرطوم، بعضهم يقيم في الخرطوم منذ ثلاثين عاماً.

ـ أغلب الفئات العمرية التي شملتها الدراسة ما بين ١٨ إلى ٤٥ عاماً.

ـ شملت الدراسة الفئات المتعلمة من الجنوبيين المقيمين في الخرطوم بأغلبية في المرحلتين الثانوية والجامعية، بينما شملت عدداً محدوداً جداً من الأميين، خاصة النازحين المقيمين في المعسكرات في ضواحي الخرطوم.

ـ من ناحية التوزيع المهني، أغلب الذين شملتهم الدراسة هم طلاب، بينما تعمل أقلية منهم في السفارات والمنظمات والمعسكرات ومهن هامشية.

ـ شملت الدراسة عيّنات عشوائية في مواقع تجمّع الجنوبيين في الجامعات والمعاهد العليا والمدارسة الثانوية، وكلها في ولاية الخرطوم، بالإضافة إلى معسكرات النازحين الجنوبيين في الخرطوم.

لاحظت الدراسة أن الجنوبيين الذين نزحوا بعد عام ١٩٨٣ نزحوا بعاداتهم وتقاليدهم وسلاطينهم، ولكن عندما استقروا في معسكرات النزوح في البداية

---

(٣٤) عبد العظيم سليمان المهل، «النازحون الجنوبيون في العاصمة وموقفهم من: الوحدة، العودة والانتخابات،» سلسلة تقارير دائرة الإعلام والرأي العام بمركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تقرير رقم (٢)، أيار/ مايو ٢٠٠٧، ص ١٤.

أخذوا يمارسون الحياة الاجتماعية نفسها التي كانت سائدة في مناطقهم، ولكن النظام الاجتماعي السائد في مناطقهم واجهته كثير من الصعوبات والمشاكل التي حدّت من تطبيقه في العاصمة القومية، ومن هذه المصاعب[٣٥]:

ـ وجود عادات وتقاليد أخرى في العاصمة القومية في المعسكر تتقاطع في كثير من الأحيان مع عادات الجنوبيين وتقاليدهم.

ـ بدأت سلطة السلاطين في التضاؤل، خاصة وسط الشباب والجيل الثاني.

ـ سيادة قوة القانون في المعسكرات.

ـ النظام القبلي السائد في الجنوب لا يمكن تطبيقه في العاصمة القومية، حيث يستقر النازح مع مجموعات قبلية مختلفة، سواء من الجنوب أو الشمال، مما يصعب تطبيق العادات والتقاليد والأحكام القبلية.

ـ أثرت ثقافة العاصمة وثقافة المعسكرات في الجنوبيين.

ـ تأثير التعليم أيضاً في الجنوبيين الذين بدأوا يتمرّدون على النظام الاجتماعي السائد في منطقة الأصل.

ـ تأثير الوضع الاقتصادي الذي قلب الموازين وأخلَّ بالميزان الاجتماعي الذي كان سائداً في الجنوب.

ـ عدم وجود المعينات القبلية من أبقار وأغنام والطقوس (مثل الكجور) وغيرها.

وعلى الرغم من الهزة التي حدثت لنظام القيم والمعتقدات عند الجنوبيين الذين استقروا في معسكرات النازحين حول العاصمة الخرطوم، إلا أن ذلك لم يؤثر في مكونات الهوية والانتماء. ففي الفترة الأخيرة بدأ حلف غير معلن بين الجماعات العرقية المختلفة تمخّض عنه ائتلاف الجنوبيين مع النوبة والانقسنا ودارفور (أي العناصر غير العربية)، مما أدى إلى أن يشكلوا قاعدة عريضة حتى في المجلس الوطني وفي المؤتمر الوطني (عُرفت بـ «الكتلة السوداء»)[٣٦].

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٣٦) مصطلح «الكتلة السوداء» في السودان يُقصَد به الجماعات الأفريقية/ الزنجية مثل قبائل الجنوب، النوبة في جنوب كردفان (وسط السودان)، سكان جنوب النيل الأزرق (خاصة الأنقسنا) وعدد كبير من قبائل إقليم دارفور في غرب السودان.

لاحظت الدراسة، عدة أسباب لبطء (أو لعدم) الاندماج، منها[٣٧]:

ـ **اختلاف العادات والتقاليد** ما بين جنوب وشمال السودان، فعادات الجنوبيين تختلف كثيراً عن عادات القبائل السودانية الأخرى. ففي الأفراح والأتراح نجد أن عادات الجنوبيين تختلف بصورة كبيرة، كما أن بعض العادات والتقاليد للجنوبيين تكون منفّرة للقبائل الشمالية، وربما تتعارض مع ما ألفوه وديناتهم، ولذلك يجد الجنوبي صعوبة في الانصهار مع المجتمع الجديد في الشمال، مما يؤدي إلى أن يعزل نفسه بقدر المستطاع عن بقية المجتمع الشمالي. فعادات عمل الخمور والرقص وخطف الزوجة قبل الزواج تعتبر غير مألوفة للشماليين، ليس ذلك فحسب، بل إن بعض عادات القبائل الجنوبية تختلف عن عادات القبائل الجنوبية الأخرى. ولذلك نجد أن كل قبيلة تعيش في منطقة منفصلة في معسكرات النزوح عن القبيلة الأخرى، وقبائل الجنوب تعيش في مناطق منفصلة عن القبائل الشمالية الأخرى.

ـ من أسباب بطء اندماج الجنوبيين في المجتمعات الشمالية **اللغة**، إذ تعتبر اللغة حاجز صد ضد الاختلاط في كثير من الأحيان، خاصة بالنسبة إلى الذين لا يتحدثون إلا اللهجة المحلية، وهذا ما يفسر أن الجنوبيين الذي درسوا في مدارس الشمال وفي الجامعات التي تدرس باللغة العربية، هم أكثر اندماجاً من الآخرين الذين درسوا باللغة الإنكليزية.

ـ يعتبر **الدين** أيضاً عامل صد بالنسبة إلى الكثير من الجنوبيين، فهم لا يختلطون بالمسلمين لتعارض عاداتهم في بعض الأحيان مع التعاليم الإسلامية، بل كثيراً منهم يرى أن أساس مشكلة الجنوب هو تطبيق النميري للشريعة الإسلامية. لذلك يحرصون على الذهاب إلى الكنيسة، ليس بسبب الوازع الديني، وإنما الكنيسة توفر لهم فرص مقابلة الأقران من القبائل الأخرى أو حتى من القبيلة نفسها، والكنيسة مكان تجمّع لهم يتبادلون فيه الآراء، وينظمون فيه أنفسهم بطريقة بعيدة عن القبلية أو التقليدية، ويتلقون النصائح المختلفة (ليس في مجال الدين فقط) من قسيس الكنيسة أو الجمعية أو الرابطة الموجودة في الكنيسة، وغالباً ما تدعوهم روابطهم إلى التمسك بديانتهم وأفريقيتهم وعدم التنازل عنها، فقلما يدخل جنوبي إلى الكنيسة بجلابية. ولذلك، فإن الكنيسة أو النادي (Ground) تعتبر ملتقى للشابات والشباب للتعرف من أجل الزواج في المستقبل.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٨.

كما تعتبر الكنيسة الموظف رقم واحد بالنسبة إلى الجنوبيين، ليس فقط في المجال الكنسي، وإنما في المنظمات الطوعية الكنسية، والسفارات الأجنبية المسيحية، والشركات متعددة الجنسية (الأجنبية المسيحية)، والوزارات المختلفة، والمدارس، والتجارة بالسلع الإيطالية وغيرها.

ـ **حاجز الثقافة**: ثقافة الجنوبي تختلف اختلافاً كبيراً عن الثقافة في الشمال، فالثقافة في الشمال ثقافة عربية إسلامية، بينما نجدها في الجنوب أفريقية لادينية في الغالب. ولم تستطع الأندية المختلفة في معسكرات النازحين أن تلعب دور البوتقة التي تنصهر فيها كل الثقافات، ولذلك واضح أن هناك اختلافاً ثقافياً لم يتم تجاوزه حتى بالنسبة إلى الجنوبيين الذين وفدوا إلى العاصمة القومية قبل العام ١٩٨٣، فهم لم يستطيعوا أن يندمجوا بصورة أكبر، وبذلك تتسع هذه الهوة بالنسبة إلى الجنوبيين العائدين من الدول الأفريقية جنوب الصحراء، بينما تضيق بالنسبة إلى الجنوبيين الذين عاشوا في مصر، أو الذين درسوا المراحل المختلفة باللغة العربية في الشمال وتشبّعوا بثقافة الوسط السوداني.

ـ **الحاجز الاقتصادي**: يعيش أغلب الجنوبيين على أقل من دولار في اليوم، والموجودون في المعسكرات في معظمهم لا دخل لهم، بالإضافة إلى عدم قدرتهم على كسب العيش الشريف، بسبب أنهم لا يمتلكون القدرات المطلوبة في العاصمة القومية، فهم ليسوا مهرة ولا متعلمين، مما أدى إلى أن يكونوا فقراء في سكنهم وفي ملبسهم وفي مأكلهم وغير ذلك. هذا الأمر أدى إلى أن يكونوا طبقة دنيا في المجتمع الاقتصادي في العاصمة القومية، مما جعلهم يتقوقعون على أنفسهم، ولم يستطيعوا الاندماج مع الآخرين. وفي العاصمة القومية أيضاً، فإن الوضع الاقتصادي الأفضل ينقل صاحبه من الطبقة السفلى إلى الطبقة العليا، ليس فقط اقتصادياً إنما اجتماعياً كذلك. فقد ظهرت بعد العودة طبقة من الجنوبيين مرفّهة تسكن في المنازل والأحياء الفاخرة، وتركب السيارات الفارهة، وهم يشاهدون كثيراً في البنوك يحملون مبالغ ضخمة، كما يشاهدون في محلات بيع الذهب وصالونات التجميل وغيرها، ويشاهدون أيضاً في المطاعم الفاخرة والفنادق الفخمة، وهذه الطبقة استطاعت أن تندمج مع مجتمع العاصمة أكثر من غيرها.

ـ **التعليم**: يؤثر التعليم في الاندماج، فالتعليم يعني التخلي عن العادات القبلية والتحرر والتمدن، وبالتالي سيادة القانون والتعامل برقة وذوق ومسؤولية. ولذلك يزيد التعليم من الاندماج، على عكس الأمية التي تحول دون احترام

القوانين، والالتزام بالعادات والعداءات القبلية، وعدم الاستماع إلى الإرشادات والنصائح المختلفة عبر وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة. ولذلك لا يندمج الأميون بسهولة، بينما قد يكون المتعلمون أكثر اندماجاً، إلا أن ذلك يعتمد على نوعية التعليم، هل هو كنسي موجّه أو بحسب المنهج السوداني؟ فإذا كان كنسياً، فسوف يميلون إلى عدم الاندماج والانفصال، أما إذا كان المنهج سودانياً، فسيحدث العكس.

ـ **الأمن**: سيادة سلطة الأمن في مناطق النازحين يؤدي إلى احترام القوانين المحلية في العاصمة القومية، والتخلي عن القوانين القبلية، وبالتالي تحد من الجنوح إلى الانحراف والانزواء. ويؤدي كل ذلك إلى المزيد من الاندماج في المجتمع المحلي والمتمدن، ومن ثم التخلي عن المجتمع الريفي القبلي، إلا أن من الأسباب التي أدت إلى عدم الاندماج والنظر إلى الشمالي على أنه جلابي[٣٨] جلاد ظالم، هو «الكشات» أو الحملات الكثيرة التي تداهم بقانون أو بدون قانون البيوت في المعسكرات، وانتهاك حقوق الإنسان وحرمات الأسر، مما يرسب في النازح شعور بالغبن والظلم، وربما العنصرية. ويمنع ذلك من الاندماج في المجتمع المحلي في العاصمة، بل ينظر إلى المجتمع المحلي نظرة عداء، والنظرة التي ترى المجتمع وكأنه يريد أن يمسح الثقافة الخاصة بالجنوبيين ويحل محلها ثقافة جديدة، مع أن كلاً من الدنقلاوي والمحسي والرشايدي والرفاعي والنوبي وغيرهم عندما يأتون إلى الخرطوم يندمجون في الثقافة المحلية والمدنية، وبالتالي يحاولون أن يمازجوا بين ثقافتهم في البلد والثقافة في المدينة. وفي كل مدن العالم نجد أن المدينة أو العاصمة عبارة عن بوتقة تنصهر فيها الثقافات الإقليمية، وتكتسب ثقافة جديدة هي خليط من كل هذه الثقافات. إذن، يشكل اختلاف العادات، واختلاف اللغة، واختلاف الدين، وحاجز الثقافة (أي معظم مكونات الهوية) عائقاً أمام الاندماج الحقيقي بين الشمال والجنوب.

توصلت الدراسة إلى أن الجنوبيين في الغالب يصرّون على هويتهم الأفريقية، ويتعصبون للأفريقية، ولكن، على الرغم من ذلك فهم لا يشاهدون القنوات الأفريقية: يوغندا، أو أفريقيا الوسطى أو التشاد. وفي الغالب ما يشاهدون

(٣٨) مفردة «جلابي» كلمة يطلقها الجنوبيون، وكثير من مناطق غرب السودان، للتعبير عن التاجر الشمالي الذي (يجلب البضاعة والمواد الاستهلاكية لتلك المناطق)، أو لأنه في الغالب يرتدي الجلابية (الجلباب) السودانية المعروفة. ولكن عادة يتم استخدام الكلمة للدلالة على قبائل من شمال ووسط السودان التي تحتكر السلطة والثروة، بينما تعاني بقية المناطق الإهمال والتهميش.

الـ BBC، والـ LBC، والـ MBC، والقنوات المصرية، وروتانا سينما، ويستمعون إلى الأغاني العربية وكذلك إلى الغناء السوداني. وتجدهم في الحدائق العامة منعزلين في ركن قصي في الحديقة، وحتى إذا كانت هناك حفلة، فلا يشاركون فيها بالرقص، وكذلك في الأحياء الشعبية لا يشاركون في الرقص إلا إذا كان الحفل مفتوحاً. وعلى الرغم من ذلك، فهم لهم رأي سلبي في الثقافة العربية والإسلامية، فقلما نجد جنوبياً يتحدث العربية بوجود أقرانه، ونادراً ما يلبس الجلابية السودانية أو الطاقية. ولذلك تجدهم غربيين في تصرفاتهم، كأن هناك جهات تجعلهم أكثر عداوة للعربية والأفريقية، ونادراً ما يهاجرون إلى الأقطار العربية الغنية.

وعلى الرغم من ذلك، تظل اللغة العربية «المكسّرة»، أو ما يسمى بـ «عربي جوبا»، هي الرابط بين الجنوبيين، خاصة في الخرطوم، فهم يتحدثون بالعربية في العمل، وفي السوق، وفي وسائل الاتصالات وغيرها، كما أنه بوجود قبائل أخرى تصبح اللغة العربية لغة الاتصال بين القبائل المختلفة، ما عدا بعض الطبقات العليا والصفوة، الذين يتكلمون الإنكليزية، كلغة اتصال بينهم[٣٩].

هرب النازحون من جحيم الحرب في الجنوب، وشاهدوا فظائع الحرب ومعاملة الشماليين لهم ولإخوانهم في الحرب، مما رسب في أذهانهم الكثير من الضغائن. وعندما أتوا إلى الشمال، استقر أغلبهم في معسكرات النزوح التي تفتقر إلى أبسط مقوّمات الحياة. فأسرة تتكون من عشرة أشخاص تسكن في عشة مساحتها أقل من خمسة أمتار، هي غرفة النوم والجلوس والحمام والمطبخ، وقد حرموا من التعليم، ولم يختلطوا بالشماليين إلا نادراً، لكنهم اختلطوا بالمنظمات الطوعية الكنسية التي زادت هذه النزعة فيهم. لقد شعروا بالفارق الاقتصادي بينهم وبين أحياء الشماليين، حتى داخل المعسكر نفسه، ويعتقدون أن هناك تفرقة عنصرية ضدهم وأنهم مضطهدون، فهم عزلوا أنفسهم عن المجتمع، واحتفظوا بثقافاتهم المحلية، ونقلوا معهم المجتمع المحلي السابق نفسه. لم يجدوا وظائف في الدولة أو غيرها، وعاشوا حياة كربة خالية من الرفاهية. تعرّضوا للكشات المتواصلة التي داهمت منازلهم بسبب الخمور وبسبب المشاكل والجرائم المختلفة، وتثبتت في أذهانهم مناظر أمهاتهم وآبائهم يساقون في سيارات الشرطة ويدفعون مبالغ طائلة لإرجاعهم. لقد كشت (اعتقلت) الشرطة نساءهم من

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٥.

الشوارع بسبب عملهن في بيع الشاي. شردوا أبناءهم وتاهوا ولم يتعلموا إلا قليلاً، مستوى تعليمهم متدن للغاية، ثقافتهم ثقافة قبلية، وعلى رغم مرور حوالى خمسة وعشرين عاماً على قدومهم إلى الخرطوم، ولكن إلى الآن لم يتغيروا ولم يختلطوا بالمواطنين في العاصمة، واحتفظوا بعاداتهم وتقاليدهم وثقافتهم. جزء يسير منهم عمل في الوزارات والشركات والمصالح والبيوت. هؤلاء تغيّروا بعض الشيء، ولكن عندما يعودون في المساء، فهم قبليون، لكن أثناء النهار هم متمدنون.

نزعتهم واضحة نحو الانفصال بمختلف قبائلهم وخصائصهم، ويودّون العودة إلى الجنوب، ولكن بمساعدة حكومة الجنوب والمنظمات الطوعية الأجنبية. بعضهم بدأ يعود إلى الجنوب، وعدد الباصات في بعض الأحيان لم تكف الذين يودّون العودة إلى الجنوب، وبعضهم يعود إلى الجنوب ويبني منزله، ويقبض الحوافز المالية، ويرجع مرة أخرى إلى الخرطوم ليُرحل من معسكر إلى آخر. بعضهم عاد إلى الجنوب، وترك أسرته هناك، وعاد هو ليعمل في الخرطوم. بعضهم عاد إلى المناطق التي فيها نفط، ولم يرجع مرة أخرى إلى الخرطوم. بعضهم يرفض العودة بحجة أن أبناءه في المدارس أو هو مرتبط بعمل ما في الخرطوم[٤٠].

أغلبهم يعتقد أن الحكومة لم توفر لهم إلا الكشات (أي مطاردة رجال الشرطة للباعة المتجولين وبائعات الشاي والطعام على قارعة الطريق)، فلم توفر لهم الخدمات، كالصحة والتعليم، ولذلك يرغبون في العودة وفي الانفصال. بعضهم دون مأوى ويعيشون في العراء في الصيف والشتاء. عاد كثيرون من معسكر كرتون كسلا إلى الجنوب، ويميلون في كرتون كسلا إلى الانفصال للأسباب الآتية في رأيهم[٤١]:

ـ عدم المعاملة الحسنة في الشمال، ويعتبرون أن المعاملة غير جاذبة.

ـ العطالة: لا يوجد عمل في الخرطوم ويرون أنه يوجد عمل في الجنوب.

ـ لا يوجد سكن مشجع، فهم منذ العام ١٩٨٣ يسكنون في سكن مؤقت، ولم يدمجوا في الخُطط الإسكانية.

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٨.

أما الذين يميلون إلى الوحدة، فهم قليلون، وموجودون في معسكر كرتون كسلا (شرق الخرطوم بحري) لسبب أو أكثر، مما يلي:

ـ لهم وظائف محترمة في الشمال.

ـ يدرسون أو لهم طلاب في المدارس.

ـ أنهم تجار لهم مصالح في الشمال.

ـ سياسيون لهم مصالح في الشمال.

ويمكن القول إن هناك مجموعة من العوامل تؤثر في قرار الوحدة أو الانفصال بالنسبة إلى الجنوبيين، ومن هذه العوامل[٤٢]:

ـ الإرث التاريخي والتجربة السابقة التي مرت بالنازح الجنوبي في جنوب السودان إبان الحرب، ومناظر الدمار والقتل والسلب وممارسات الشماليين المختلفة، أو في الشمال، حيث تم التعرض (من قبل الكشات) له أو لغيره من أهله.

ـ الظلم الذي يتعرض له المواطن الجنوبي والتفرقة العنصرية التي قد يتعرض لها في شمال السودان، فالظلم يمكن أن يكون في الوظيفة، أي عدم توفير الوظيفة المناسبة أو عدم وجود الخدمات من صحة وتعليم وغيرها في مناطق النازحين الجنوبيين، ووجودها في مناطق النازحين الشماليين، والظلم من القوات النظامية، أو الأجهزة الحكومية وغيرها.

ـ المصالح الجماعية والمصالح الخاصة، وأغلب الظن أن الذين يصوّتون للوحدة هم الذين يتبوأون مواقع في العمل مرموقة ويصرفون مرتبات عالية، وإذا انفصل الشمال فسوف تتهدد مصالحهم. كذلك هناك أصحاب المنازل الدائمة في الأحياء المختلفة في العاصمة القومية، والذين يعملون في مجال التجارة في المعسكرات، ويبيعون السلع المختلفة والخمور والمخدرات، فهؤلاء من مصلحتهم أن يمتد النزوح، وبالتالي البقاء في الخرطوم، وبالتالي الوحدة، وكذلك الذين لديهم طلاب، فمن مصلحتهم أن يكملوا دراستهم في الخرطوم.

ـ العاطلون عن العمل والذين يعملون بأجور زهيدة وفي أعمال متواضعة يميلون إلى الانفصال.

---

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٤٣ ـ ٤٥.

ـ أيضاً منظمات المجتمع المدني وسط النازحين تؤثر في معسكرات النازحين بالوحدة أو الانفصال، فإما تشبعهم بالوحدة أو تنفرهم منها. كما أن المنظمات الطوعية الأجنبية في الغالب تنفر الجنوبيين من الوحدة وتزين لهم الانفصال، وهي تساعدهم في الرجوع إلى مناطقهم وتمدهم بالأغذية ومعدات الزراعة، وتشتري منهم المحصول بعد الحصاد، وتشرّبهم بالكثير من الأفكار.

ـ الإعلام أيضاً له دور كبير في توجيه الرأي العام الجنوبي نحو الوحدة أو الانفصال، ولا بد من استغلال الإعلام الذي يصل إليهم، وهم لا يقرأون الصحف العربية، وقلما يقرأون الصحف الإنكليزية، ويستمعون إلى الراديو والتلفزيون لبرامج محددة. وهم مغرمون بالسينما، ولذلك لا بد من استغلال الوسائط الأنسب لتوصيل الرسالة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ـ الجوانب الشخصية أيضاً لها دور في قرار الوحدة أو الانفصال. ولا بد من النظر بجد إلى الصراع الهويوي في السودان، ولا بد من بناء الشخصية السودانية على أساس ثابت. ولذلك، فإن الصفات الشخصية سوف تؤثر في قرار الوحدة أو الانفصال، فإن الشلكاوي والنويراوي من طبعهم أنهم لا يندمجون مع الشماليين وبقية الجنوبيين إلى حد ما.

ـ الحركة الشعبية أيضاً لها دور في قرار الوحدة أو الانفصال، وفي اللحظات الحرجة مع من تقف الحركة الشعبية؛ إن وقفت مع الوحدة فستعضد الوحدة، وإن وقفت مع الانفصال فستعضد الانفصال، كما أنها الآن تملك زمام الأمور، وتستطيع أن تؤثر عن طريق وسائل الإعلام والمدارس والخدمات.

ـ الاتصالات وبسط الأمن، كل ذلك يؤثر إيجاباً في قرار الوحدة إن أرادت هي ذلك، فالمواطن يطيع رئيسه إذا شعر أنه يخدمه بإخلاص وقد فعل شيئاً ما.

ـ العوامل الطاردة في الجنوب، والعوامل الجاذبة في الشمال، فإذا كانت العوامل الجاذبة أكثر يميل الجنوبي إلى الوحدة، وإذا كانت العوامل الطاردة أكثر في الشمال يميل إلى الانفصال. والذين كانوا محرومين في الجنوب، ومن قبائل قليلة العدد، وحققوا ذاتهم ونجاحات مختلفة في الشمال، لا يودّون الرجوع، بينما السلاطين وأبناء السلاطين وأصحاب الأراضي والأبقار في الجنوب يودّون العودة والانفصال.

الجدول الرقم (٤ ـ ١)
موقف الجنوبيين من الوحدة والعودة والاندماج

الوضـــع	الموقف من الوحدة	الرغبة في العودة	درجة الاندماج (نسبة مئوية)
الجنوبيون قبل العام ١٩٨٣	سلبي	لا	١٠
الجنوبيون بعد العام ١٩٨٣ في مناطق المعسكرات (النازحون)	سلبي جداً	نعم	٠,٥
الجنوبيون الذين عادوا بعد اتفاقية نيفاشا	سلبي	نعم	١
الجنوبيون الذين يسكنون الريف الشمالي	سلبي	لا	٢٠
الجنوبيون المسيحيون	سلبي	نعم	١
الجنوبيون المسلمون	إيجابي	لا	٢٠
الجنوبيون الذين يعملون في السفارات والمنظمات الأجنبية الطوعية	سلبي	لا	١
الجنوبيون الذين يدرسون في الجامعات والكليات الشمالية	سلبي	لا	٧
الجنوبيون الذين لديهم طلاب في المدارس في الشمال	سلبي	لا	٤
الجنوبيون الذين يعملون في الوزارات الحكومية (موظفون)	سلبي	لا	٥
الجنوبيون الذين يعملون في الشركات في الشمال (عمال)	سلبي	نعم	٧
الجنوبيون الذين يسكنون الأحياء الشعبية	سلبي	لا	١٠
الجنوبيون الذين يسكنون الأحياء العشوائية	سلبي	نعم	١
المثقفون الجنوبيون	سلبي	لا	٢
الجنوبيون الذين يعملون في الأسواق الشمالية	سلبي	لا	١٥
منتسبو الحركة الشعبية	سلبي	نعم لحدما	١٠
الجنوبيون الذين يعملون في مجال الخمور والمخدرات والإجرام	سلبي	لا	٣
الجنوبيون الذين ينتمون إلى مناطق النفط	سلبي	نعم	٤
الجنوبيون الذين ينتمون إلى المناطق ذات الأمطار الجيدة	سلبي	نعم	٣

المصدر: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، دائرة الإعلام والرأي العام، الخرطوم، ٢٠٠٧.

وقد توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

١ ـ الجنوبيون في العاصمة القومية يودّون الانفصال، وأكثرهم يودّ البقاء في العاصمة القومية. ويُلاحظ أن أكثر الذين يودّون الانفصال هم الذين اختلطوا

بالشماليين، خاصة في المعسكرات الخاصة بالنازحين، مما دفعهم أكثر إلى الانفصال.

٢ ـ الجنوبيون في العاصمة القومية لهم عداء خاص مع الثقافة العربية والإسلامية، فقد اعترضوا على مؤتمر القمة العربية، ولم يعترضوا على مؤتمر القمة الأفريقية، على رغم أن مؤتمر القمة العربية لم يكلف السودان كثيراً، والعرب بصورة عامة يساعدون السودان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بينما الأفارقة يريدون أن يساعدهم السودان. كما أن المشاريع الاستثمارية العربية في شمال السودان، وحتى في جنوب السودان، أكثر من تلك الأفريقية بمراحل، وتقدر بأكثر من ٢٠ مليار دولار.

٣ ـ الجيل الذي ترعرع لفترة في شمال السودان من الصعوبة بمكان أن يعود إلى الجنوب، فقد الحياة السهلة والرغدة والمرموقة، فلا سبيل إلى العودة إلى الطورية والكوريق (أدوات العمل اليدوي) والبقرة والقطية (الكوخ). ولذلك جزء منهم ولد في الشمال، ولم يعتد على الحياة في الجنوب، وعندما عاد إلى الجنوب صعب عليه البقاء. ولذلك قفل راجعاً إلى الخرطوم من أجل الوظيفة المريحة، وهروباً من الأيدز، وعدم وجود الخدمات الصحية والتعليمية والماء والكهرباء، وأبسط مقوّمات الحياة المدنية. ولذلك يريد الانفصال، ويريد البقاء في الخرطوم في الوقت ذاته، بل إن بعضهم لا يرضى بالخرطوم منطلقاً نحو القاهرة ولندن وكينيا وكندا وغيرها.

٤ ـ يرى بعض المثقفين أن الوضع الحالي أفضل بالنسبة إليهم، ولا داعي للمطالبة بالاستقلال، فهم الآن مستقلون عن الشمال، ويستطيعون أن يتعاملوا مع الدول الأخرى كدولة منفصلة، وفي الوقت ذاته هم شركاء في الحكومة (في الحلوة فقط)، ففي بعض الأحيان يصرّح أحد منسوبي الحركة الشعبية أن الحكومة فعلت كذا وينتقدها، على رغم أنهم شركاء فيها. ولذلك يرى هؤلاء أفضل وضع هو الوضع الحالي، لأنهم يمتلكون كل الجنوب، وثلث الشمال، فإذا انفصلوا سيمتلكون الجنوب فقط، وسوف تبدأ رحلة التناحر على المناصب.

الملاحظة المهمة هي أن درجة الاندماج بعد اتفاقية نيفاشا كانت ١ بالمئة فقط. كما أن متوسط نسبة الاندماج بين كل الفئات خلال عقدين هي ٦,٦ بالمئة، مما يشير إلى ضعف الاندماج.

إذن، من مؤشرات هذه الدراسة، ضعف الاندماج بين الجنوبيين والشماليين.

والجدول الرقم (٤ ـ ١) عكس ضعف درجة الاندماج. فالاندماج يأخذ وقتاً

طويلاً. لكن بالطبع لا يشكل الاندماج الشرط الأوحد للوحدة أو الاستقرار، لأن هناك دولاً (مثل السودان) متعددة الإثنيات، وتتسم بالتعايش السلمي، بسبب عدم وجود إحساس بالحرمان والتهميش، وذلك بسبب سيادة حكم القانون والديمقراطية، وتوافر العدالة في توزيع الفرص والخدمات. وإن السياسات العامة لا تخضع لضغوط العرقيات، بل لميكانزمات أخرى، مثل الرأي العام وجماعات الضغط ومنظمات المجتمع المدني. أما في السودان، فطالما ظلت هذه الميكانيزمات غائبة مقرونة بضعف الاندماج أو عدمه، ربما يصبح من العسير تحقيق الوحدة في المديين القريب والمتوسط.

* * *

من النتائج المهمة التي توصلت إليها هذه الدراسة (التي قدم الكتاب ملخصاً لها في مستهل الكتاب) أن ٨٤ بالمئة من قبيلة الدينكا (أكبر قبائل الجنوب) من المستطلعين قالوا إنهم مع الانفصال، بينما أيد الانفصال ٧١ بالمئة من أصغر قبيلة من المستطلعين. ويرى كاتب هذه الدراسة أن ذلك مؤشر قوي يرجح الانفصال، لأنه إذا كان الذين عاشوا في الشمال، ودرسوا وعملوا في الشمال، لفترة طويلة، يفضلون الانفصال، فمن المتوقع أن يصوّت أغلب الذين يعيشون في الجنوب أو خارج السودان لصالح الانفصال. ويرى أنه حتى الذين لهم تجارة ومصالح في الخرطوم، يفضل أغلبهم الانفصال، ولكنهم يرغبون في استمرار بقائهم في الخرطوم، بسبب أن لهم مصالح كثيرة تربطهم بالشمال[٤٣].

ثالثاً: أحداث العنف بسبب وفاة جون غارنغ

١ ـ الأول من آب/ أغسطس ٢٠٠٥

عند وفاة العقيد د. جون غارنغ (النائب الأول لرئيس الجمهورية، وقائد الحركة الشعبية لتحرير السودان، ورئيس حكومة الجنوب) في حادث سقوط الطائرة الرئاسية اليوغندية بالقرب من الحدود السودانية ـ اليوغندية، في طريق عودته من زيارة إلى يوغندا (٣٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٥)، وتأكد الخبر مساء اليوم

(٤٣) لقاء بالهاتف مع د. عبد العظيم المهل (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا) حول نتائج الدراسة التي أعدها حول موقف النازحين الجنوبيين في العاصمة (الخرطوم) من الوحدة والانفصال، الخرطوم، ٢/ ٧/ ٢٠٠٩.

التالي (٣١ تموز/يوليو) عندما أعلنتها الخرطوم رسمياً، اندلعت أحداث عنف في صبيحة يوم الاثنين في الأول من آب/أغسطس ٢٠٠٥، بادر بها الجنوبيون في الخرطوم، وقد مات فيها وجُرِح العشرات. وفي صبيحة اليوم التالي (الثلاثاء، ٢ آب/أغسطس) كان هناك رد فعل من الشماليين، وقد تركت هذه الأحداث أثاراً سيئة في نفوس المواطنين، خاصة في الشمال، وأضعفت اتجاهات الوحدة، على الرغم من روح التسامح التي يتسم بها الشعب السوداني في الظروف العادية.

أجرى فريق من الباحثين في قسم الاجتماع في جامعة أم درمان الإسلامية في السودان دراسة علمية مفصلة حول أحداث الاثنين في الأول من آب/أغسطس ٢٠٠٥. وقد تناولت الدراسة (التي جاءت في ١٦٠ صفحة) كافة الجوانب الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية الخاصة بالحدث وإسقاطاته.

إن الأحداث العنيفة التي وقعت عقب وفاة العقيد د. جون غارنغ لا يمكن تفسيرها بعامل واحد هو ردة الفعل تجاه الوفاة وملابساتها. فإلى جانب المؤثرات العديدة التي اقترنت بتلك الأحداث، فإن التحليل العلمي لأحداث مشابهة يؤيد وجود عوامل مختلفة اقتصادية، وديمغرافية، واجتماعية ثقافية (Socio-cultural)، ونفسية، وسياسية أمنية كامنة في بنية المجتمع السوداني وظروفه الآنية والتاريخية. ومن الواضح أن تأثر ولاية الخرطوم أكثر من غيرها من الولايات هو بسبب الظروف الموضوعية التي تعيشها الولاية[٤٤]، وذلك للأسباب التالية:

ـ هنالك مجموعة من العوامل أدت مجتمعة إلى وقوع أحداث الشغب في ولاية الخرطوم، وتحديداً هي عوامل اقتصادية، وثقافية، واجتماعية، ونفسية، وسياسية، وأمنية.

ـ ترتبت على أحداث الشغب نتائج اقتصادية وأمنية ونفسية واجتماعية، إلى جانب الخسائر في الأرواح والإصابات الجسدية.

إنها دراسة وصفية استخدمت منهج المسح الاجتماعي، وذلك عن طريق المسح بالعيّنة (Sample Survey). وكان من المتعذر أن تشمل الدراسة كل مواطني ولاية الخرطوم، ولذلك صممت الدراسة على أساس اختيار عيّنة ممثلة لمجتمع

(٤٤) أحمد البدوي الصافي [وآخرون]، «الأسباب والنتائج المترتبة على أحداث الشغب التي صاحبت وفاة د. جون غارنغ (رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان والنائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس حكومة الجنوب) بعد توقيع اتفاقية نيفاشا للسلام في كينيا»، ٩/ ٥/ ٢٠٠٥)، جامعة أم درمان الإسلامية (دراسة غير منشورة)، ٢٠٠٦.

البحث. وقد تم توظيف النموذج التالي لحساب حجم العينة:

$$n_1 = \frac{4Z^2PQ}{W^2}$$

$n = 2n1$

95 level of confidence interval

Where:

$Z = 1.96 \triangleq 2$

$P = 50\% (0.50)$

$Q = 1 - P$

$W = 5$

وكان حجم العينة المحسوب وفق النموذج أعلاه مساوياً لـ ٨٠٠ وحدة.

ولما كان مجتمع الدراسة يشتمل على نوعين متمايزين من أفراد المجتمع المستهدف، هما: الذين أحدثوا الشغب (متسببون)، والذين تضرّروا من أحداث الشغب (متضررون)، ولما كانت أعداد كلا النوعين غير معلومة على وجه الدقة، فقد تم تقسيم حجم العيّنة بالتساوي على النوعين.

من جانب آخر، تضمنت أحداث الشغب أعمال قتل وأذى جسدي وإتلاف ونهب، وهي جرائم جنائية. وقد خلق هذا الوضع صعوبات في ما يتعلق بالحصول على فئة المتسببين، لأن الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بأحداث الشغب يمكن أخذها على أنها اعتراف، مما يوقع صاحبه تحت طائلة القانون. عليه، اعتمدت الدراسة على معيار موضوعي في تحديد فئة المتسببين، وهو: «الإدانة بحكم قضائي بسبب الاشتراك في أحداث الشغب». وبالتالي، فإن الفئة **الأولى** من المستجوبين، وهم فئة المتسببين، هم الأشخاص الذين أدينوا بسبب أحداث الشغب، ويقضون عقوبة بالسجن أثناء إجراء الدراسة.

وقد أمكن الحصول على إجابات ٢٤٦ من المتسببين.

الفئة **الثانية** من المستجوبين (المتضرّرين) تم تحديدها من خلال الاستعانة بتقارير السلطات الأمنية، ممثلة في إدارة النجدة والعمليات، لتحديد الأحياء والمناطق المتضررة وفق القوائم الخاصة بالأشخاص المتضررين. واستخدم أسلوب العيّنة المنتظمة في تحديد هؤلاء الأشخاص. وقد شملت عيّنة المتضررين كذلك عدداً من الأسر (Households) في المناطق التي شملتها أحداث الشغب، أجاب عنها في الغالب رب الأسرة أو أكبر الموجودين في البيت سناً. كما شملت

الدراسة نوعاً ثالثاً أو **فئة ثالثة**، هي مجموعة من المختصين الأكاديميين ومسؤولي الدولة والسياسيين وأعضاء منظمات المجتمع المدني.

وبالنسبة إلى أدوات البحث، فقد استخدمت الدراسة الأدوات التالية في جمع بيانات الدراسة الميدانية(٤٥):

ـ **الاستبيان** (Questionnaire): وهي الأداة الرئيسية التي استخدمتها الدراسة، وقد شملت بيانات أساسية، والتركيب الأسري، والحالة الاقتصادية، والخلفية الاجتماعية والثقافية، وملابسات المشاركة في الأحداث، والحالة النفسية، والظروف الأمنية والسياسية. هذه كانت موجهة إلى المتسببين. أما الاستمارة التي كانت موجهة إلى المتضررين، فقد شملت: البيانات الأساسية، والتركيب الأسري، ومعايشة الأحداث، والآثار الاقتصادية، والآثار الاجتماعية، والآثار النفسية.

ـ **المقابلة** (Interview): واستخدمت أساساً للحصول على بيانات من المختصين والنخبة، وكانت مقابلات مفتوحة.

ـ **الملاحظة** (Observation): حيث كان فريق البحث جزءاً من المجتمع الذي عايش تلك الأحداث، ويعيش كذلك وسط مجتمع الدراسة، واستخدمت الملاحظة أثناء وعقب الأحداث في رصد وقائعها.

٢ ـ تفسير البيانات الخاصة بالمتسببين في أحداث الشغب

ـ هوية المتسببين في الأحداث

الجدول الرقم (٤ ـ ٢)

هوية المقبوض عليهم والأضرار في الأرواح والإصابات الجسدية

الهوية	العدد الكلي	شمالي	النسبة المئوية	جنوبي	النسبة المئوية	قوات نظامية	النسبة المئوية	المجموع
الوفيات	٨٩	٥٠	٥٦	٣٩	٤٤	ـ	ـ	١٠٠
الإصابات	١٣٤٦	١٠١١	٧٥,١	٣١٨	٢٣,٦	١	١,٣	١٠٠
المقبوض عليهم	٢٣٥٧	٥١٧	٢٢	١٨٤٠	٧٨	ـ	ـ	١٠٠

المصدر: شرطة ولاية الخرطوم، تقرير عن الأحداث والإجراءات التي أعقبت وفاة د. جون غارنغ.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٣٦.

أوضح الجدول الرقم (٤ ـ ٢) أن العدد الكلي للمقبوض عليهم كان ٢٣٥٧، منهم نسبة ٢٢ بالمئة من هذا العدد من الشماليين، و٧٨ بالمئة من الجنوبيين. ويشير تقرير شرطة ولاية الخرطوم إلى أن الغالبية العظمى من المقبوض عليهم كانوا من الإقليم الجنوبي، إلى جانب بعض الشماليين بنسبة ٢٢ بالمئة من العدد الكلي.

أما بالنسبة إلى الإصابات، فإن نسبة المصابين من الشماليين كانت ٧٥,١ بالمئة، مقارنة بـ ٢٣,٦ بالمئة من الإقليم الجنوبي، وواحد فقط من القوات النظامية. أما الوفيات، فكانت نسبة الوفيات من الشماليين ٥٦ بالمئة، مقارنة بـ ٤٤ بالمئة من الإقليم الجنوبي. كما تشير الأرقام إلى أن أغلب المتسببين من الإقليم الجنوبي، وبالتالي فإن الإصابات والوفيات كانت الأكثر بين الشماليين، على الرغم من أن نسبة المصابين والوفيات بين الجنوبيين كانت ٢٣,٦ بالمئة و٤٤ بالمئة على التوالي. وهذا يفسر أن الخسارة في الأرواح والإصابات الجسدية وقعت على الطرفين، على الرغم من أن المواطنين الشماليين كانوا الأكثر تضرراً. هذا مع ملاحظة أن الطرف المبادر هو الجنوبيون، وبالتالي يكون الضرر الذي وقع وسط الجنوبيين هنا نتيجة رد فعل الشماليين، خاصة في اليوم التالي[٤٦].

ـ الأضرار الناجمة عن أحداث الشغب

تحاول الدراسة في العرض التالي الكشف عن حجم الأضرار في الأرواح، والإصابات الجسدية، وحجم التلف والحريق والنهب، من واقع تقارير شرطة ولاية الخرطوم.

يوضح الجدول الرقم (٤ ـ ٣) أن جملة حالات الوفاة ٨٩ شخصاً، وجملة الإصابات ١٣٤٦، أما التلف والحرق والهدم والتكسير العشوائي في المحال التجارية، والبقالات، والصيدليات، فقد بلغ ٧٢٢ محلاً. أما حالات النهب فبلغ عددها ٨٨٨ حالة. ويشير الجدول الرقم (٤ ـ ٣) إلى أن أكبر نسبة للأضرار وفقاً للمحليات كانت في محلية الخرطوم بنسبة ٣٣,٥ بالمئة، بالنظر إلى حجم الضرر الكلي، تليها محلية أمبدة بنسبة ٢٣,٨ بالمئة، فشرق النيل بنسبة ١٣,٣ بالمئة، ثم محلية أم درمان بنسبة ١٠,٧ بالمئة. ونالت محليات جبل أولياء وبحري وكرري نسبة أقل تتراوح بين ٩ بالمئة و٧,٢ بالمئة و٢,٥ بالمئة على التوالي.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

الجدول الرقم (٤ ـ ٣)

توزيع الأضرار الناجمة عن أحداث الاثنين الدامية (١/ ٨/ ٢٠٠٥) في المحليات

الإصابات / محلية	الوفيات		الإصابات		التلف والحرق		النهب		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الخرطوم	٢٠	٢٢,٥	٨٧٤	٦٤,٩	٩١	١٢,٦	٣٤	٣,٨	١٠١٩	٣٣,٥
جبل أولياء	٢٠	٢٢,٥	١٥٧	١١,٧	٦٥	٩	٣٢	٣,٦	٢٧٤	٩
أم درمان	٥	٥,٦	٣٠	٢,٢	٢٨٦	٣٩,٦	٦	٠,٧	٣٢٧	١٠,٧
أمبدة	٥	٥,٦	١٠٨	٨	٨٤	١١,٦	٥٢٩	٥٩,٦	٧٢٦	٢٣,٨
بحري	١٩	٢١,٣	١١٢	٨,٣	٦٩	٩,٦	١٩	٢,١	٢١٩	٧,٢
كرري	٥	٥,٦	١٥	١,١	٣٦	٥	١٩	٢,١	٧٥	٢,٥
شرق النيل	١٥	١٦,٩	٥٠	٣,٧	٩١	١٢,٦	٢٤٩	٢٨	٤٠٥	١٣,٣
المجموع	**٨٩**	**١٠٠**	**١٣٤٦**	**١٠٠**	**٧٢٢**	**١٠٠**	**٨٨٨**	**١٠٠**	**٣٠٤٦**	**١٠٠**

المصدر: شرطة ولاية الخرطوم، تقرير عن الأحداث والإجراءات التي أعقبت مصرع د. جون غارنغ ٢٠٠٥، في: عبد العظيم سليمان المهل، «النازحون الجنوبيون في العاصمة وموقفهم من: الوحدة، العودة والانتخابات،» سلسلة تقارير دائرة الإعلام والرأي العام بمركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تقرير رقم (٢)، أيار/ مايو ٢٠٠٧.

أما بالنسبة إلى الوفيات موزعة على المحليات، فيوضح الجدول الرقم (٤ ـ ٣) أن نسبة الوفيات كانت ٢٢,٥ بالمئة في كل من الخرطوم وجبل أولياء. وتأتي محلية بحري في المرتبة التالية بنسبة ٢١,٣ بالمئة، ثم شرق النيل بنسبة ١٦,٩ بالمئة. أما بالنسبة إلى محليات أم درمان، وأمبدة، وكرري، فكانت النسبة ٥,٦ بالمئة لكل محلية.

أما الإصابات، فقد نالت مدينة الخرطوم أكبر معدل في حجم الإصابات بنسبة ٦٤,٩ بالمئة، ثم محلية جبل أولياء بنسبة ١١,٧ بالمئة، ثم بحري بنسبة ٨,٣ بالمئة، تليها محلية أمبدة بنسبة ٨ بالمئة، ثم شرق النيل بنسبة ٣,٧ بالمئة، وأم درمان بنسبة ٢,٢ بالمئة، وأخيراً محلية كرري بنسبة ١,١ بالمئة.

توضح النتائج السابقة أن محلية الخرطوم وجبل أولياء كانتا الأكثر تضرراً في الأرواح، تلتهما محليتا بحري وشرق النيل، في حين إن نسبة الوفيات تقل بدرجة ملحوظة في محليات أم درمان وأم بدة وكرري. وينطبق ذلك أيضاً على

الإصابات، إذ تأتي الخرطوم في المرتبة الأولى، وجبل أولياء في المرتبة الثانية، ثم بحري في المرتبة الثالثة، ومحلية أمبدة في المرتبة الرابعة، مع تدني النسب في المحليات الأخرى.

وتفسير ذلك يرجع إلى أن محليتي الخرطوم وجبل أولياء تعتبران من المراكز الرئيسية لإقامة المواطنين من الإقليم الجنوبي، تليهما محليتا بحري (في منطقة الحاج يوسف) ومحلية أمبدة. فبالنسبة إلى منطقة الحاج يوسف، فهي تعتبر موطن استقرار المواطنين من الإقليم الجنوبي منذ الستينيات وما قبلها، وكانت مسرحاً لأحداث الشغب في عام ١٩٦٥ عندما سرت إشاعة مقتل القائد الجنوبي كلمنت أمبورو، التي أدت إلى حدوث الشغب ذاته الذي حدث بعد وفاة د. جون غارنغ، بالإضافة إلى أن د. جون غارنغ كان يقطن في المنطقة نفسها قبل التمرد. أما محلية أمبدة، فتركّز فيها الاستيطان من قبل الجنوبيين في الآونة الأخيرة بواسطة المنظمات الحكومية والطوعية في مناطق دار السلام وغرب أم درمان. كل ذلك يفسر ارتفاع نسبة الوفيات والإصابات في المحليات السابقة(٤٧).

الجدول الرقم (٤ ـ ٤)

الديانة بالنسبة إلى المتسببين في أحداث الشغب

الديانة	التكرار	النسبة المئوية
مسلم	٤١	١٠,٧
مسيحي	٢٠٤	٨٧,٩
لاديني	١	٠,٤
المجموع	**٢٤٦**	**١٠٠,٠**

يكشف الجدول الرقم (٤ ـ ٤) أن نسبة المسيحيين بالنسبة إلى المتسببين في أحداث الشغب كانوا ٨٧,٩ بالمئة، مقارنة بـ ١٠,٧ بالمئة من المسلمين. وتفسير ذلك أن التحرك أساساً بدأ بالإخوة الجنوبيين إثر الإعلان عن وفاة د. جون غارنغ، وهم ينتمون إلى الدين المسيحي. أما المسلمون، فهم ينتمون إلى القبائل

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٤٦.

غير الجنوبية أو بعض الجنوبيين المسلمين. وأشارت التقارير والملاحظات إلى أن بعض أفراد القبائل غير الجنوبيين من المنفلتين والمجرمين اشتركوا بغرض النهب والسلب.

الجدول الرقم (٤ ـ ٥)

توزيع أفراد عيّنة المتسببين في أحداث الشغب بحسب الموقع الجغرافي

الموقع	التكرار	النسبة المئوية
من جنوب السودان	٢٠٦	٨٣,٧
من غرب السودان	٣٥	١٤,٣
من شرق السودان	٢	٠,٨
من وسط السودان	٢	٠,٨
من شمال السودان	١	٠,٤
المجموع	٢٤٦	١٠٠,٠

يتضح من الجدول الرقم (٤ ـ ٥) أن غالبية المتسببين في أحداث الشغب هم من جنوب السودان بنسبة ٨٣,٧ بالمئة، وغرب السودان بنسبة ١٤,٣ بالمئة، أي بمجموع ٩٨ بالمئة، والباقي من الأقاليم الأخرى. وسبقت الإشارة إلى أن هذين الإقليمين يواجهان ظروفاً قاسيةً جراء الحرب في الجنوب، التي توقفت، والصراع المسلح في دارفور، الذي ما زال مستمراً حتى الآن، مما أدى إلى الهجرة والنزوح إلى العاصمة(٤٨).

يوضح الجدول الرقم (٤ ـ ٦) توزيع أفراد عيّنة المتسببين في أحداث الشغب بحسب نوع القبيلة. وقد تبيّن أن مجموع نسبة المبحوثين من قبائل الدينكا والنوير وبقية القبائل الجنوبية هو ٨٣,٧ بالمئة. وإذا أضفنا إليهم نسبة المبحوثين من أبناء غرب السودان تكون النسبة ٩٨ بالمئة، وبالتالي تمثل بقية القبائل ٢ بالمئة فقط، وعلى الأرجح هم من المحبطين نتيجة الفقر والبطالة وتدهور الأوضاع المعيشية والإحساس بالتهميش ونحو ذلك.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٤٨.

الجدول الرقم (٤ ـ ٦)

توزيع أفراد عيّنة المتسببين في أحداث الشغب بحسب نوع القبيلة

القبيلة	التكرار	النسبة المئوية
النوير	٩١	٣٧,٠
الدينكا	٧٨	٣١,٧
بقية قبائل جنوب السودان	٣٧	١٥,٠
قبائل غرب السودان (نوبة)	٦	٢,٤
بقية قبائل غرب السودان (برقو)	٢٩	١١,٩
من قبائل شرق السودان	٢	٠,٨
من قبائل وسط السودان	٢	٠,٨
من قبائل شمال السودان	١	٠,٤
المجموع	**٢٤٦**	**١٠٠,٠**

يتبيّن من الجدول الرقم (٤ ـ ٧)، أن معظم المعتدى عليهم كانوا من قبائل شمال ووسط وغرب السودان بنسبة ٩٥,٢ بالمئة. ومن المعلوم أن الغالبية العظمى من سكان هذه المناطق من المسلمين.

الجدول الرقم (٤ ـ ٧)

توزيع أفراد عيّنة المتضررين من أحداث الشغب بحسب نوع القبيلة

القبيلة	التكرار	النسبة المئوية
من قبائل شمال السودان	١٢٨	٣٢,٢
من قبائل وسط السودان	١٤٣	٣٦,٠
من قبائل شرق السودان	١٣	٣,٣
من قبائل غرب السودان	١٠٧	٢٧,٠
من قبائل جنوب السودان	٦	١,٥
المجموع	**٣٩٧**	**١٠٠**

٣ ـ المقارنة بين المتسببين والمتضررين من أحداث الشغب بحسب الديانة

الجدول الرقم (٤ ـ ٨)

توزيع أفراد عيّنة المتسببين والمتضررين من أحداث الشغب بحسب الديانة

المتسببين			المتضررين		
الديانة	التكرار	النسبة المئوية	الديانة	التكرار	النسبة المئوية
مسلم	٤١	١٦,٧	مسلم	٣٩٨	٩٩,٥
مسيحي	٢٠٤	٨٢,٩	مسيحي	٢	٠,٥
لا ديني	١	٠,٤			
المجموع	**٢٤٦**	**١٠٠**	**المجموع**	**٤٠٠**	**١٠٠**

أما بالنسبة إلى الديانة، فيوضح الجدول الرقم (٤ ـ ٨) أن نسبة ٨٢,٩ بالمئة من المتسببين في أحداث الشغب ينتمون إلى الدين المسيحي و١٦,٧ بالمئة هم من المسلمين. هذه النتيجة متسقة مع النتائج التالية عن الموقع الجغرافي، إذ أوضحت النتائج أن المتسببين في أحداث الشغب أغلبهم من الإقليم الجنوبي والغرب، وهذا يشير إلى اختلاط الديانتين. وإذا قارنا تلك النتائج مع نتائج المتضررين، نجد أن نسبة المسلمين تبلغ ٩٩,٥ بالمئة، في حين إن نسبة المسيحيين هي ٠,٥ بالمئة فقط. ويمكن تفسير ذلك لعدة أسباب، منها الخلفية التاريخية، والتبشير الكنسي، وسياسة المناطق المغلقة في الجنوب، وقد أدت جميعها إلى تدني نسبة المسلمين في الإقليم الجنوبي مقارنة بأقاليم شمال السودان.

تعكس بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٩) آراء المبحوثين حول الانتماء الجغرافي للمهاجمين. تزعم نسبة ٦٦,٩ بالمئة من أفراد العيّنة أن من قام بالهجوم عليهم كانوا من أبناء الجنوب، وأن نسبة ٢١,٢ بالمئة يزعمون أن المهاجمين كانوا من جميع الجهات. وقد توزّعت المواقع الجغرافية الأخرى من الغرب والوسط والشمال بنسب ضئيلة. وهناك نسبة ٦,١ بالمئة كانت أجابتهم بأنهم لا يدرون. وقد يفسر ذلك عنصر المفاجأة للأحداث أو عدم التواجد أثناء حدوث الهجوم. إن النسبة الغالبة من المهاجمين كانت تتألف من أبناء الجنوب، وهذا ما أكدته نتائج المتسببين في الأحداث[٤٩].

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٤٥ ـ ١٥١.

الجدول الرقم (٤ ـ ٩)
توزيع أفراد عيّنة المتضررين من أحداث الشغب
بحسب الموقع الجغرافي للمهاجمين

الهوية	التكرار	النسبة المئوية
من الجنوب	٢٦٥	٦٦,٩
من الغرب	٢٠	٥,١
من الوسط	١	٠,٣
من الشمال	٢	٠,٥
من الجهات كلها	٨٤	٢١,٢
ما عارف	٢٤	٦,١
المجموع	**٣٩٦**	**١٠٠**

لقد أوضحت بيانات الدراسة أن غالبية المتسببين ينتمون إلى قبائل جنوب السودان، وهذا الوضع منطقي، لأن الحدث الذي فجر الأحداث يرتبط بهذه المجموعة السكانية، باعتبار أن د. جون غارنغ هو المتحدث باسمهم، وحامل لواء تحقيق أحلامهم. فهناك أعداد كبيرة من المواطنين الجنوبيين جاؤوا إلى العاصمة كنازحين بسبب الصراعات المسلحة في مناطقهم الأصلية. وما ترتب على ذلك من آثار بيئية واقتصادية واجتماعية. وقد كانت ولاية الخرطوم هي الخيار المفضل من بين الخيارات الأخرى بحسبان أن دول الجوار القريبة من مناطق الصراعات تعاني هي الأخرى ظروفاً أمنية واقتصادية سيئة. وقد استوطن هؤلاء النازحون في مجمّعات سكنية في أطراف ولاية الخرطوم العاصمة، وتتسم تلك المجمّعات بكثير من مظاهر الفقر والبؤس في ما اصطلح عليه بـ «حزام الفقر». وما يزال التركيب القبلي في السودان يلعب دوراً واضحاً في الحياة السياسية والاجتماعية، وكثيراً ما تم توظيفه في الصراعات السياسية، وما يتبعها من ظروف أمنية. وقد لعب التنوع القبلي في السودان دوراً مختلفاً في مرحلة محددة من تاريخ السودان، حيث يرى البعض أن نجاح الثورة المهدية في السودان كان من أسبابه التنوّع العرقي والقبلي. كذلك استطاعت مجتمعات أخرى تتسم بخاصية التنوع الإثني والسلالي أن توظف ذلك التنوع في بناء حضارة ووحدة قومية راسخة مثل المجتمع الأمريكي.

وأخيراً، فقد كشف التركيب الديني لعيّنة المتسببين في الأحداث أن جلهم مسيحيون. ومن الصعب الربط بين هذه الخاصية والسلوك الذي قام به المشاغبون، لأن الدين المسيحي في ذاته يدعو إلى التسامح وعدم إيذاء الغير. وإن ما يمكن إثارة التساؤل حوله هو فهم المتسببين لهذا الدين وحقيقة تعاليمه. وبشكل عام، أبرزت الدراسة وجود تجانس قبلي وديني بين أفراد المتسببين.

بشكل عام، تمثل وفاة د. جون غارنغ عاملاً معجلاً لحدوث الشغب، مع التأمين على وجود عوامل كامنة ظلّت تتفاعل تحت السطح إلى أن تبلورت وتفجرت في يوم الأحداث ذاك. وقد كان د. جون غارنغ يمثل شخصية المنقذ والقائد الملهم لشريحة المواطنين الجنوبيين من الأوضاع التي يعيشون فيها. كما يدلل المراقبون على ذلك بما حدث يوم استقبال د. جون غارنغ في الساحة الخضراء عند عودته إلى السودان عقب التوقيع على اتفاقية السلام المعروفة بـ «اتفاقية نيفاشا». فإذا كانت أوضاع هؤلاء النازحين في تلك الدرجة من السوء، وأحلامهم بالتغيير نحو الأفضل كافية لدفعهم إلى القيام بما حدث، فيجب أن يكون ذلك محل نظر وتقدير.

ويركّز آخرون كذلك على خاصية الكاريزما التي يتمتع بها د. جون غارنغ وسط قطاعات عريضة من الشعب السوداني. وهو ما قد يؤكد قوة ردة الفعل تجاه وفاته من قبل بعض المواطنين الذين اشتركوا في الأحداث(٥٠).

كذلك أوضح عدد كبير من المبحوثين أنهم يعتبرون د. جون غارنغ هو رجل الوحدة والسلام. وعلى الرغم من أن مفهومي «الوحدة» و«السلام» قد يختلفان، وأنه يمكن الفصل بينهما، وأن الآراء حول أحدهما قد تختلف عن الآراء حول الآخر، إلا أن هذا الخيار يشير إلى سأم المواطنين حالة الحرب ورغبتهم في التغيير والسلام.

هذه الأحداث ـ التي عُرِفت بأحداث الاثنين ـ زادت من الفجوة بين الشمال والجنوب. هذه الأحداث لم تكن هي الأولى من نوعها، فقد حدثت قبل أربعين عاماً أحداث مماثلة لها عُرفت بأحداث الأحد الدامي (في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤)، حيث قام الجنوبيون في الخرطوم بأعمال عنف ضد

(٥٠) ضياء الدين بلال، «الوحدة والانفصال بين غارنغ وسالفا،» مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دائرة الإعلام والرأي العام، الخرطوم، تقرير رقم (٦)، تموز/يوليو ٢٠٠٧.

الشماليين عندما تأخرت طائرة وزير الداخلية السوداني الذي كان من أبناء الجنوب (كلمنت أمبورو)، وكانت قد راجت إشاعة بأن الشماليين قد اغتالوه. فعاشت الخرطوم ليلة مرعبة، وشهدت أحداثاً دامية بدأت من مطار الخرطوم، ثم اجتاحت شوارع المدينة، وانتقلت بعد ذلك إلى الخرطوم بحري. وألحق المتظاهرون ضرراً كبيراً بمكاتب المطار وحطموا زجاج السيارات، وأصابوا أعداداً كبيرة من المواطنين كانت جروح بعضهم خطيرة، وأشعلوا النار في كثير من المناطق. لكن الطائرة وصلت في ما بعد، ووصل فيها الوزير سالماً، وقد فوجئ بالأحداث وصرح بأنه هو الذي عمل على تأخير طائرته، لأنه زار منطقة أخرى قبل العودة إلى الخرطوم.

هذه الأحداث (في عامي ١٩٦٤ و٢٠٠٥) أكدت أن هناك حاجزاً نفسياً كبيراً بين الشماليين والجنوبيين. تلك الأحداث أثارت في عقل الشماليين سؤالاً ممزوجاً بالحيرة: ما هو ذنب المواطن الشمالي في وفاة جون غارنغ في حادث طائرة يوغندية؟ لماذا يدفع المواطن الشمالي ثمناً لحادثة لم يشارك فيها، ويتعرض الشمالي للقتل والذبح والضرب وتدمير متجره وحرق سيارته، وحتى اغتصاب زوجته أو ابنته، إضافة إلى الترويع الذي حدث؟.

يرى المواطنون الشماليون أن لا ذنب لهم في تخلّف الجنوب، وأن الجنوب متخلف لأسباب تاريخية موضوعية، وزاد من تخلفه إغلاق الاستعمار البريطاني له، مما حَدّ من انسياب التنمية من الشمال إلى الجنوب. كما أن عدم الثقة كان وليداً لظروف تاريخية ونفسية، منها تجارة الرقيق. ثم تعزّز ذلك الجدار النفسي بتشكيل لجنة السودنة التي كان نصيب الجنوبيين فيها ست وظائف من جملة ثمانمئة، ثم كان التمرد الأول في رمبيك في عام ١٩٥٥. ومن حينها بدأت حرب أهلية طويلة لم تتوقف إلا لعقد من الزمان باتفاقية أديس أبابا في عام ١٩٧٢. ثم عادت الحرب الأهلية مرة أخرى بالتمرد الذي قاده ضباط، من بينهم جون غارنغ (في عام ١٩٨٣). استمرت الحرب ولم تتوقف إلا بعد توقيع اتفاقية سلام في ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ .

الملاحظ أن هذه الأمثلة التي اختارتها هذه الدراسة كنماذج، لتكشف بعضاً من أسباب توتر العلاقات بين الجنوب والشمال، قد شملت جوانب سياسية وثقافية ونفسية واجتماعية واقتصادية ودينية. إن القراءة الموضوعية لهذه المقولات والوقائع والأحداث تعزّز طرح هذه الدراسة الذي يركّز على المدخل

السوسيولوجي الشامل في محاولة لتقديم تفسير أكثر شمولاً وعمقاً لمشكلة العلاقات الجنوبية ـ الشمالية بكل تعقيداتها وتجلياتها.

إن الأمر ـ في تقدير هذه الدراسة ـ أكبر من اتفاقية سياسية بين طرفين (حزبين) ـ مع عدم اشتراك قوى سياسية أخرى في الشمال والجنوب. وكذلك أكبر من اختزاله في موضوع الثروة والسلطة. فالأمر يرتكز على نقطة أساسية هي: مسألة الهوية ـ بكل أبعادها التاريخية والنفسية والثقافية والاجتماعية، مقرونة بمسؤولية النخبة في حسن إدارة التنوع وتوفير العدالة وتحقيق التنمية الشاملة.

الفصل الخامس

اتفاقية السلام الشامل (٢٠٠٥):
الملامـــح والتقييـــم

يحاول هذا الفصل قراءة اتفاقية السلام من ناحية واقع تنفيذ بنود الاتفاقية، وكذلك من ناحية واقع العلاقة بين طرفي الاتفاقية (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية) من خلال الشراكة الثنائية في الحكم في الفترة الانتقالية التي مضى منها ثلثا الفترة ـ أربع سنوات ـ حتى تاريخ كتابة هذا الكتاب، وهي كافية للتقييم طالما أنها تشكل معظم الفترة (الست سنوات). غير أن هذا الكتاب غير معني برصد النسبة المئوية الخاصة بحجم التنفيذ التي يمكن أن يستند إليها الباحث في التقييم، وذلك لصعوبة الحصول على نسبة مئوية دقيقة لكل ما تم تنفيذه. كما أن هذه النسبة نفسها ـ إن توافرت ـ متحركة، مما يجعل أمر ملاحقتها مهمة الصحف اليومية. وتأسيساً على ذلك، فإن هذا الكتاب يعتمد على قراءة أو ملاحظة عملية تنفيذ الاتفاقية، قياساً بما حققته في الواقع من ناحية مدى الاستقرار السياسي، ومن ناحية العلاقة بين الشريكين، ومن ناحية القضايا العالقة بينهما، وإلى أي مدى حققت سلاماً؟ وهل هذا السلام «شامل» كما تشير صفة الاتفاقية؟ كذلك تشمل قراءة الاتفاقية المناخ السياسي المحلي والإقليمي والدولي الذي تمت فيه الاتفاقية، خاصة الدور الأمريكي. وتشمل القراءة كذلك استعراضاً مختصراً لمضمون الاتفاقية، بحيث يعطي ذلك فكرة، أو ملامح عامة عن الاتفاقية.

أولاً: الطريق إلى نيفاشا: الخلفيات والمناخ

١ ـ الخلفيـــات

إن اتفاقية السلام الشامل التي تم توقيعها في نيروبي (كينيا) في ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ بين المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، جاءت بعد إرهاصات محلية وضغوط خارجية لتنهي حرباً طويلة امتدت نحو عقدين من الزمان (١٩٨٣ ـ ٢٠٠٢). والملاحظ أن الاتفاقية قد جاءت بعد حدوث توازن في القوة بين الطرفين واقتناع الطرفين بأن هذه الحرب لا نهاية لها، وأن الموت والدمار سيستمران على الطرفين، فضلاً عن استنزاف

موارد الوطن. وقد توافرت بعض المعطيات والعوامل التي ساعدت على التوصل إلى هذا الاتفاق. وبعد شدّ وجذب جرت عدة جولات للمفاوضات بين الطرفين منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين في أبوجا (نيجيريا)، ثم كينيا[1].

منذ وصولها إلى السلطة في حزيران/يونيو ١٩٨٩ أعلنت حكومة الإنقاذ وقف إطلاق النار لمدة شهر، وحاولت إجراء محادثات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في أديس أبابا (إثيوبيا) في آب/أغسطس ١٩٨٩، لكن فشلت المحاولة. وكان غارنغ قد وصف حكومة البشير بأنها «حكومة مايو الثانية» (May Two) باعتبارها نظاماً عسكرياً جاء بانقلاب مثل نظام «مايو» العسكري بقيادة النميري (١٩٦٩ ـ ١٩٨٥).

في ١٨ ـ ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٩ بدأت لأول مرة مفاوضات بين الحكومة وحركة التمرد في أديس أبابا. لكن هذه المفاوضات اصطدمت بسبب إصرار الحركة على إلغاء الشريعة الإسلامية، بينما قالت الحكومة إنها ستعرض الأمر على استفتاء شعبي. كذلك رفضت الحركة مبادرة الحكومة بوقف إطلاق النار، ومع ذلك أمدّت الحكومة وقف إطلاق النار إلى شهر آخر.

في ٢٦ أيار/مايو ـ ٤ حزيران/يونيو ١٩٩٢ بدأت مفاوضات «أبوجا الأولى» (نيجيريا) تحت رعاية الرئيس النيجيري إبراهيم بابنجيدا. اعترف الطرفان بضرورة الحل السلمي لمشكلات السودان. وفي ٢٦ نيسان/أبريل ـ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٣ جرت محادثات «أبوجا الثانية» التي ناقشت قضايا دستورية وسياسية واجتماعية، وركزت على موضوع قسمة السلطة بين المركز والولايات، وسلطات الحكومة المركزية، واللجوء إلى الاستفتاء لمعرفة رأي الجنوبيين والاطلاع على رغباتهم. كما نوقشت الاعتبارات العسكرية والأمنية والاستقرار، وإعادة توطين الذين شردتهم الحرب الأهلية، ووضع الجنوب في أية فترة انتقالية في المستقبل. واتفق الجانبان على أرضية مشتركة في كثير من القضايا، وصاغت الحكومة النيجيرية مسوّدة الاتفاق. وصل غارنغ قبل يوم واحد من نهاية المحادثات، وطلب إعادة صياغة (Redrafting) ما توصل إليه الطرفان لتضمين السلطات المتبقية

(١) للمزيد من التفاصيل حول هذه المحاولات وجولات المفاوضات والأحداث المرتبطة بها، انظر الملحق الرقم (١) الخاص بتسلسل الأحداث في هذا الكتاب. انظر أيضاً: David Hoile, ed., *The Search for Peace in the Sudan: A Chronology of the Sudanese Peace Process, 1989-2001* (London: European-Sudanese Public Affairs Council, 2002), and Douglas H. Johnson, ed., *The Root Causes of Sudan's Civil Wars*, African Issues, 2nd ed. (Bloomington, IN: Indiana University Press; Kampala: Fountain Publishers, 2004).

(Residual Powers) التي كانت تتبع للحكومة المركزية لتخويلها (To Be Devolved) إلى الولايات، عكس بعض الأطر الفدرالية المتفق حولها، بحيث إن السلطات التي لم ينص عليها كحق للولايات يتم نقلها إلى المركز. هذه الاقتراحات غيّرت مجرى المفاوضات. ودعا الرئيس النيجيري الطرفين إلى مواصلة المفاوضات لاحقاً، وأعربت نيجيريا عن استعدادها لمواصلة جهود الوساطة (Mediation).

لكن في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ أعلنت الهيئة بين الحكومية للتنمية (Inter-Governmental Authority for Development (IGAD)) ـ الإيغاد ـ تكوينها للجنة برئاسة كينيا، وعضوية إريتريا، إثيوبيا، ويوغندا، للتوسط في مفاوضات سلام ورعايتها بين الحكومة السودانية وحركة التمرد. رحّب الرئيس البشير بالمبادرة، وعبّر عن أمله في أن تعزّز من جهود نيجيريا في طريق تحقيق السلام. وبذلك انتقلت المفاوضات والوساطة من نيجيريا إلى كينيا تحت مظلة الإيغاد ورعاية أمريكا وحضور مراقبين من الدول الغربية. وقد جرت في كينيا، تحت مظلة الإيغاد، أكثر من عشر جولات للمفاوضات. ففي ١٧ ـ ٢٣ آذار/ مارس ١٩٩٤ التقت الحكومة والحركة في نيروبي تحت مظلة الإيغاد. وفي هذه الجولة **الأولى** اتفق الطرفان على مبدأ حيادية المساعدات الإنسانية التي ينظمها برنامج شريان الحياة السوداني، وممرات آمنة لعشرة أسابيع لتحصين الأطفال.

في ١٧ ـ ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٤ انعقدت جولة الإيغاد **الثانية** في كينيا. أكدت الحكومة الفدرالية لسودان موحّد، وأن الشريعة مصدر من مصادر التشريع (Source of Law) مع استثناء غير المسلمين من الشريعة. غير أن الحركة الشعبية طرحت موضوع تقرير المصير (Self-determination) والرفض التام للشريعة (Complete Rejection of Shari'a)، وخرج المفاوضون بإعلان المبادئ (Declaration of Principles (DOP)) ينادي بدولة علمانية وضمان المساواة بين المواطنين.

في ١٩ ـ ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٩٤ انعقدت جولة الإيغاد **الثالثة** في نيروبي، لكنها فشلت بسبب موضوع الدولة العلمانية. وفي ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ انعقدت الجولة **الرابعة** للإيغاد في نيروبي. لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق. وتم رفع الجولة بعد الوصول إلى طريق مسدود. لذلك اتجهت الحكومة السودانية إلى ما أسمته «السلام من الداخل»، فأعلن البشير في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ تشكيل مجلس أعلى للسلام برئاسة جنوبي (لينو رول دينغ) لتنسيق جهود السلام.

في ٩ تموز/ يوليو ١٩٩٧ حضر البشير مؤتمر قمة الإيغاد **الرابعة**، وأعلن

موافقة حكومته على إعلان المبادئ، كإطار للمفاوضات، لوضع حد للصراع في السودان. وفي ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧ رفض غارنغ مبادرة نيلسون مانديلا ـ الزعيم الجنوب أفريقي ـ مقابلة الرئيس البشير. ثم عُقدت الجولة **الخامسة** لمفاوضات الإيغاد في نيروبي في ١ ـ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، لكنها فشلت، بسبب أن الحركة في تعليقها على موافقة الحكومة على الاستفتاء للجنوب قالت إن على الاستفتاء أن يشمل مناطق خارج الجنوب، ليس جبال النوبة والأنقسنا فقط، بل أيضاً مناطق في دارفور، وكردفان، والنيل الأبيض، والنيل الأزرق، تلتها الجولة **السادسة** في ٤ ـ ٦ أيار/مايو ١٩٩٨ التي اتفق فيها الطرفان على تنظيم استفتاء بإشراف دولي حول تقرير المصير للجنوب.

انعقدت الجولة **السابعة** لمفاوضات الإيغاد في نيروبي في ٤ ـ ٦/غسطس ١٩٩٨، واصطدمت بإصرار الحركة على أن يشمل الاستفتاء ـ حول تقرير المصير للجنوب ـ منطقة أبيي، لأنها جزء من الجنوب. فوصل الجانبان إلى طريق مسدود. ثم انسحبت الحكومة السودانية من المفاوضات للإيغاد التي انعقدت في نيروبي في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩ احتجاجاً على خرق الحركة لوقف إطلاق النار، وأعلنت كينيا تأجيل المحادثات إلى أجل غير مسمى.

جرت جولة المفاوضات **الثامنة** في كينيا في ١٩ ـ ٢٣ تموز/يوليو ١٩٩٩. اتفق الطرفان فيها على تشكيل أمانة خاصة للمفاوضات في نيروبي.

ثم تواصلت جولة الإيغاد **التاسعة** في نيروبي في ٢١ ـ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠، وفشلت أيضاً. وكذلك في ٣ ـ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ جرت الجولة **العاشرة**، وفشلت بسبب موضوع أبيي وإصرار الحركة على النظام الكونفدرالي، والكونفدرالية تعني انفصالاً ضمنياً.

بعد ضغوط من المبعوث الأمريكي هاري جونستون ـ الذي زار السودان ـ والرئيس الكيني دانيال أراب موي، صرحت الحركة في ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٠ بأنها على استعداد للعودة إلى مفاوضات السلام تحت مظلة الإيغاد. وتبعاً لذلك، انعقدت جولة مفاوضات أخرى، **الحادية عشرة**، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ في نيروبي، وفشلت بسبب إصرار غارنغ على العلمانية.

ثم تلتها جولة جديدة للإيغاد ـ **الثانية عشرة** ـ في نيروبي في ٢ حزيران/يونيو ٢٠٠١ بحضور الرئيس الكيني دانيال أراب موي الذي رحب بحضور كل من الرئيس عمر البشير وقائد الحركة غارنغ. ناقش المؤتمرون القضايا التي تعوق

السلام، مثل: الاستفتاء حول تقرير المصير لجنوب السودان، وفصل الدين عن الدولة، ونظام الحكم الذي سوف يكون سائداً في الفترة الانتقالية، وتقسيم الموارد. ولم يتوصل المؤتمر إلى حل، لكنه قرر تشكيل فريق مفاوض دائم (Permanent Negotiating Team). عبّر البشير عن إحباطه بما خرج به المؤتمر، لكنه وصف تشكيل فريق ثابت للمفاوضة بالخطوة الإيجابية.

وفي ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢ أعلن د. غازي صلاح الدين عتباني، مستشار الرئيس السوداني للسلام (آنذاك)، استجابة الحكومة السودانية لمبادرة (وساطة) المبعوث الأمريكي للسودان جون دانفورث. وفي نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ سلم المبعوث الأمريكي، دانفورث، تقريراً إلى الرئيس الأمريكي بوش أوصى فيه باستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في تفعيل عملية السلام، وتقسيم موارد النفط بين الشمال والجنوب، وضمان الحريات الدينية. لكنه رفض فكرة استقلال الجنوب والدولة العلمانية. وفي سياق متصل، وقّعت الحكومة الأمريكية قانون سلام السودان (US Sudan Peace Act) في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ (انظر المبحث الثاني).

في ١٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ بدأت محادثات السلام في نيروبي، حيث أصرّت الحكومة على وحدة السودان. ثم تم نقل المحادثات إلى ماشاكوس (Machakos) في كينيا، في ١٨ يونيو/ حزيران. قدمت الولايات المتحدة مسودة تحافظ على وحدة السودان، وحصر تقرير المصير على إقامة نظام حكم إقليمي ذاتي للجنوب (Autonomous Southern Region). وفي ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ تم التوقيع بين الحكومة والحركة على بروتوكول مشاكوس الإطاري لمستقبل المفاوضات.

في ٢٧ يونيو/ حزيران ٢٠٠٢ التقى البشير وغارنغ لأول مرة في كمبالا، وتعاهدا على الاستمرار في دعم عملية السلام. وتبعاً لذلك، بدأ في ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ غارنغ والنائب الأول لرئيس الجمهورية السوداني علي عثمان محمد طه، محادثات مباشرة في كينيا. وقد توصلا إلى اتفاقية مؤقتة (Interim Agreement) حول الترتيبات الأمنية. وفي ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ توصلت الحكومة والحركة إلى اتفاقية حول قسمة الثروة (Wealth Sharing)، وفي ١٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٤ تواصلت محادثات السلام في نيفاشا (Naivasha) في كينيا. وفي ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٤ ـ بعد تعثر ـ وقّع الطرفان في نيفاشا البروتوكولات الأخيرة. وبذلك انفتح الطريق إلى تسوية سلمية رسمية. وفي ٥ حزيران/ يونيو

٢٠٠٤ وقّع علي عثمان محمد طه وغارنغ إعلان نيروبي مؤكدين التزامهما بوقف العدائيات. وفي ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ تم التوقيع النهائي (في نيروبي) على اتفاقية السلام الشامل (Comprehensive Peace Agreement (CPA)).

وعلى الرغم من الإطار الإقليمي للمفاوضات تحت مظلة الهيئة الحكومية للتنمية (الإيغاد) (IGAD)، إلا أن الدور الغربي (أمريكا وحلفاءها) كان واضحاً في التعجيل بتوقيع الاتفاقية. وتأسيساً على ذلك، يكون من الصعب الحديث عن المناخ الذي جرت في إطاره المفاوضات وعوامل الدفع نحو التوقيع بمنأى عن الدور الأمريكي.

٢ ـ المناخ: الدور الأمريكي في عملية السلام في السودان

منذ أن جاءت حكومة الإنقاذ إلى الحكم في الخرطوم، ووضح توجهها الإسلامي، وتزامن ذلك مع التحول إلى النظام الدولي الأحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بدأت الأخيرة (أمريكا) تتحدث عن نظام الخرطوم على أنه عسكري وغير ديمقراطي، وينتهك حقوق الإنسان في جبال النوبة، ويقود حرباً دينية ضد العنصر الأفريقي المسيحي في الجنوب، ويرعى الإرهاب، ويمارس تجارة الرقيق[٢].

ثم وضعت وزارة الخارجية الأمريكية السودان في قائمة الدول التي ترعى الإرهاب. كما استغلت وجود المؤتمر الشعبي العربي/ الإسلامي في الخرطوم وأسامة بن لادن وكارلوس وحماس كأدلة على أن السودان دولة إرهابية... إلخ، وقالت إن الدول الأفريقية المجاورة تشكو من تدخل الخرطوم في شؤونها الداخلية، حيث تقدم حكومة الخرطوم الأسلحة والمساعدة إلى المنظمات الإسلامية[٣].

كذلك استغلت أمريكا حادثة محاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك في أديس أبابا في حزيران/ يونيو ١٩٩٥ باتهام الحكومة السودانية بأنها متورطة فيها، فاستصدرت قراري مجلس الأمن ١٠٤٤ و١٠٥٤ في ٢١ كانون الثاني/ يناير، و٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٦. ثم أتبعها الرئيس الأمريكي بقرار آخر في

---

(٢) عبده مختار موسى، «مستقبل العلاقات السودانية ـ الأمريكية بعد اتفاقية السلام،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣١٩ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥)، ص ٦٧.

(٣) «Current Events in Perspective,» *American Journal*, no. 73 (April 1995), p. 33, في: المصدر نفسه، ص ٦٨.

٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ يقضي بمعاقبة أعضاء الحكومة السودانية وأفراد القوات المسلحة في السودان بمنعهم من دخول الولايات المتحدة.

ثم جاءت جولة أولبرايت (وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك) في أفريقيا، واجتمعت برموز المعارضة السودانية في كمبالا، وأطلقت تصريحات كان الهدف منها تغيير سلوك الحكومة السودانية عبر الضغوط. وفي الوقت ذاته، دعمت واشنطن يوغندا وإريتريا وإثيوبيا بمعدات عسكرية بقيمة ٢٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦، ودعمت حركة التمرد التي تمكنت من الاستيلاء على مدينتين في الشمال، هما الكرمك وقيسان في ٢١ كانون الثاني/يناير١٩٩٧. ثم سعت الإدارة الأمريكية إلى محاصرة السودان عبر جيرانه، وعزله إقليمياً ودولياً سياسياً واقتصادياً ـ متلازماً ذلك مع تكرار قائمة الاتهامات المشار إليها ـ في الإعلام الدولي لترسيخ الصورة النمطية التي رسمها الخطاب الرسمي الأمريكي عن السودان. وقد استندت تلك الاستراتيجيات إلى[٤]:

ـ تأليب دول الجوار الأفريقي ضد السودان.

ـ دعم حركة التمرد مادياً ودبلوماسياً وإعلامياً.

ـ شنّ حملة كثيفة ضد السودان في المحافل الدولية. وقد أدى ذلك إلى استصدار عقوبات اقتصادية ضد السودان (كما سبقت الإشارة).

وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ نظم معهد السلام في واشنطن مؤتمراً تحت عنوان: «الدين والسلام في السودان»، أعلن فيه جون برندرغاست (مجلس الأمن القومي الأمريكي) أن سياسة واشنطن تجاه السودان تقوم على مبدأ أن السودان هو المهدد الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية.

مقروناً مع تلك التوجهات الأمريكية، هناك التغييرات التي حدثت على مستوى الرئاسة الأمريكية وتغيير أسلوب تعامل أمريكا مع الشأن السوداني لعدة أسباب منها[٥]:

ـ ضغوط اللوبي ضد السودان بصورة أزعجت الإدارة الجديدة.

---

(٤) حسن آدم، «الدور الأمريكي في عملية السلام في السودان،» ورقة قدمت إلى: ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، حول «استشراف مستقبل العلاقات السودانية ـ الأمريكية»، الخرطوم، ٧ ـ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

(٥) المصدر نفسه.

ـ اعتماد الرئيس بوش في حملته الانتخابية على جزء كبير من سند الجماعات الدينية واليمينية وتجمّعات السود الأمريكيين التي تناصر حركة التمرد.

ـ بدء استغلال النفط السوداني، وخروج الولايات المتحدة وشركاتها الكبرى عن هذا الاستثمار الواعد والمتميز.

ـ ما تتمتع به حركة التمرد بالرعاية داخل الولايات المتحدة وبفتح المجال لأطروحاتها التي تروّجها داخل المجتمع الأمريكي، وفي المجالات الإعلامية والسياسية والأكاديمية، مع حجب هذه الفرصة عن حكومة السودان.

ونتيجة لضغط الإعلام السالب وجماعات اللوبي الديني ـ المسيحي واليهودي ـ قرر الرئيس الأمريكي بوش (الابن) فتح ملف السودان من زاوية مختلفة، وخاصة أن المبادرات المطروحة لم تؤد إلى نتائج ملموسة. وقد شكّلت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ نقطة تحول عقلاني في التعامل مع الحكومة السودانية، حيث أدانت حكومة الخرطوم العملية، وأبدت تعاوناً مع الإدارة الأمريكية في مجال محاربة الإرهاب، فرفعت أمريكا العقوبات الدبلوماسية عن السودان في٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢.

هذا التحول جاء أيضاً بعد عدة إخفاقات للسياسة الأمريكية في التعامل مع السودان، ومن أمثلة ذلك:

ـ فشلت الولايات المتحدة في تقديم دليل على أن السودان يرعى ويدعم الإرهاب، خاصة بعد حلّ مؤتمر الشعب العربي الإسلامي، ومغادرة أسامة بن لادن، وتسليم كارلوس إلى فرنسا.

ـ فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم ما يثبت أن هناك سودانيين شاركوا في تفجير مبنى التجارة الدولي في نيويورك في شباط/ فبراير ١٩٩٣.

ـ فشلت في إثبات تورّط سودانيين في محاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك في أديس أبابا في أيار/ مايو ١٩٩٥؛

ـ فشلت في تقديم دليل يثبت أن مصنع الشفاء للأدوية ينتج أسلحة كيميائية.

ـ فشلت في تقديم ما يؤكد أن سودانيين لهم علاقة بتفجير سفارتي أمريكا في نيروبي ودار السلام في ٧ آب/ أغسطس ١٩٩٨.

ـ فشلت في إسقاط حكومة الإنقاذ على الرغم من دعمها العسكري المباشر لدول الجوار الأفريقي (يوغندا وإثيوبيا وإريتريا) وللمعارضة الشمالية (التحالف الوطني الديمقراطي).

تأسيساً على هذه المعطيات، اتخذت إدارة بوش نهجاً عقلانياً متمشياً مع تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. وتنفيذاً للتوجه الجديد، أرسلت واشنطن مبعوثاً خاصاً إلى السودان في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ هو السيناتور السابق والقس الأسقفي جون دانفورث (John Danforth) لبناء الثقة بين طرفي القتال في السودان[٦] وتحقيق وقف إطلاق النار في جبال النوبة، وإيقاف القصف الجوي ضد المدنيين في مناطق العمليات، ووقف عمليات الرق، وهو اتهام قديم متجدد، والسماح لتدفق العون الإنساني في جبال النوبة.

وأدى الجهد الأمريكي إلى تنشيط مبادرة الإيغاد، فاستطاعت أن تحقق نجاحاً أبرمت بموجبه اتفاقيات، هي: بروتوكول ماشاكوس في تموز/ يوليو ٢٠٠٢، ومذكرة التفاهم في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢، واتفاقية الترتيبات الأمنية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، واتفاقية اقتسام الثروة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤.

فالمفاوضات الجادة التي تواصلت بين الحكومة السودانية وحركة غارنغ تحت مظلة الهيئة الحكومية للتنمية (الإيغاد)، وبرعاية شركاء الإيغاد، تمت بضغوط الولايات المتحدة، وهي المحادثات التي مثّل فيها الحكومة السودانية النائب الأول لرئيس الجمهورية علي عثمان محمد طه، بينما مثّل الحركة الشعبية لتحرير السودان زعيمها (الراحل) جون غارنغ. وبعد محادثات مضنية وطويلة مرت بعدة إرهاصات، توصل الطرفان إلى اتفاقية نيفاشا، وهي ضاحية في نيروبي في ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥.

لكن الملاحظ أن هذا التحرك الأمريكي لدفع عملية السلام في السودان، كان نتيجة لضغوط محلية في الولايات المتحدة، حيث تحركت اللوبيات، وعملت على تفعيل قانون سلام السودان (Sudan Peace Act) الذي بدأ في الكونغرس في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩، ثم صدر في آذار/ مارس ٢٠٠١ فتم تأجيله، ثم

---

(٦) انظر: الصادق المهدي (زعيم حزب الأمة السوداني ورئيس الوزراء السابق)، «العلاقات السودانية ـ الأوروبية على ضوء اتفاقية السلام،» ورقة قُدِّمت إلى: ندوة العلاقات السودانية ـ الأوروبية، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم، ١٨ ـ ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤.

لوّحت به إدارة بوش في عام ٢٠٠٢ عندما انسحب وفد الحكومة من المفاوضات بسبب خرق حركة غارنغ لوقف إطلاق النار.

صدر قانون سلام السودان في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢. وقد شهد الرئيس الأمريكي على بدء الطرفين ـ الحكومة السودانية والحركة الشعبية (SPLM) ـ لمفاوضات جادة من أجل تحقيق السلام. جاءت شهادة الرئيس بعد أن تفاوض الطرفان منذ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ وحتى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ خلال خمس جولات مفاوضات، ناقشا فيها قضايا حيوية كثيرة، مثل قسمة السلطة والثروة والمناطق الثلاث المتنازع حولها. وأشار إلى توقيع الطرفين للترتيبات الأمنية في نيفاشا (Naivasha) في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، وأن الطرفين قد اقتربا من التوصل إلى سلام تحت رعاية وتشجيع الوسطاء والمراقبين الدوليين(٧).

تضمّن قانون سلام السودان وصفاً مفصلاً لكثير من الأوضاع في السودان. فمثلاً المادة (٨) من القانون تتحدث عن البنية التحتية والوضع المالي للسودان، وتركيب خطوط النفط، وإلى أي مدى استفاد مواطنو الأقاليم المنتجة للنفط من إيراداته، واستغلال النفط، ومدى دعم النفط لقدرة الحكومة في تمويل الحرب، والحالة الإنسانية، والقصف الجوي الحكومي للمدنيين في قرى الجنوب. وكانت الحكومة الأمريكية تتابع ذلك عبر مداولات للتقارير التي كان يرفعها باستمرار المبعوث الأمريكي الخاص إلى السودان السفير جون دانفورث. كما أشارت المادة (١١) من قانون سلام السودان إلى تدهور الوضع الأمني في الجنوب ونزوح الآلاف من قراهم نتيجة للحرب(٨).

كذلك قدم وولتر كونشتينر (Walter H. Kansteiner)، مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية شهادة أمام الكونغرس في ١٣ أيار/ مايو ٢٠٠٣ كجزء من متابعة الحكومة الأمريكية للوضع في الجنوب(٩).

كل ذلك يؤكد الاهتمام الأمريكي الكبير بالشأن السوداني عموماً، ومستقبل الجنوب بصورة خاصة. ومع ملاحظة الدعم الأمريكي المتواصل للحركة الشعبية لتحرير السودان معظم فترات الحرب، وفشل الحركة في الإطاحة بنظام الحكم، أو

---

(٧) Fact Sheet, Office of Spokesman, Washington, DC, 22 October 2003.

(٨) Sudan Peace Act, Released by the Department of State, USA, 21 April 2003.

(٩) Secretary for Political Affairs, Bureau of African Affairs, Testimony before the House Subcommittee on Africa, Washington DC, 13 May 2003.

فصل الجنوب عن طريق القوة والحرب، فمن الأرجح أن تكون أمريكا قد رأت أن تتبع الحركة الشعبية الأسلوب السلمي في تحقيق أهدافها، التي على رأسها تحقيق المصير الذي يعني ضمناً الطريق إلى فصل الجنوب. وقد أكدت وضمنت اتفاقية نيفاشا للسلام الشامل حق تقرير المصير وفقاً لما نصّ عليه بروتوكول ماشاكوس الموقّع في ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

إذن، قانون سلام السودان، الذي يدعو في ظاهره إلى تحقيق السلام وإعادة الإعمار والتنمية والديمقراطية، ينطوي أيضاً على تحقيق أهداف الحركة الشعبية لتحرير السودان والمصالح الأمريكية في المنطقة. يتضح ذلك من الاهتمام الأمريكي المتواصل بالسودان، ووضع الدراسات المختلفة، وقانون سلام السودان، ومتابعة مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية لملف السودان والمبعوث الخاص إلى السودان، وشهادات الرئيس الأمريكي أمام الكونغرس، والدعم المادي واللوجستي الأمريكي المستمر لحركة التمرد، واستقبال وفودها وفتح المنابر لهم، والمشاركة في تنظيم ودعم مؤتمرات وندوات في أمريكا خاصة بمشكلة الجنوب، والضغط على الطرفين، خاصة الحكومة، للتفاوض، ورعاية المفاوضات وتسديد حتى فواتير الفندق والطعام لوفود المفاوضات من الطرفين والوسطاء والمراقبين، وغيره؛ كلها تؤكد أن لأمريكا مصالح حيوية في السودان، وأن السودان أصبح ضمن أولوياتها في السياسة الخارجية. وقد صرحت الإدارة الأمريكية من قبل بأنهم «لن يتركوا النفط واليورانيوم في جنوب السودان ودارفور للأصولية الإسلامية الحاكمة في الخرطوم»[١٠].

وعندما زار النائب الأول لرئيس الجمهورية، ورئيس الحركة الشعبية، الفريق سالفا كير، واشنطن في ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨ لوداع الرئيس بوش ـ الذي انتهت فترة ولايته ـ وشكره على إسهامه في تحقيق اتفاقية السلام في السودان، رفض البيت الأبيض أن يشارك في اللقاء مستشار رئيس الجمهورية للشؤون السياسية، مصطفى عثمان إسماعيل[١١]، مما يثير الشكوك حول وجود أجندة خفية للحكومة الأمريكية مع حكومة جنوب السودان.

---

(١٠) موسى، «مستقبل العلاقات السودانية ـ الأمريكية بعد اتفاقية السلام،» ص ٦٨.

(١١) حسن مكي محمد أحمد، أحد مفكري الحركة الإسلامية الحاكمة في السودان، أكاديمي وباحث في العلوم السياسية، وخبير في القرن الأفريقي، انظر الحوار الذي أجرته معه صحيفة **الإنتباهة** (الخرطوم)، ١٥/ ٩/ ٢٠٠٨.

ثانياً: الملامح العامة لاتفاقية السلام

في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٤ وقّع كل من الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بروتوكولات لقسمة السلطة وتحديد وضع المناطق الثلاث (جبال النوبة، جنوب النيل الأزرق، وأبيي)، التي شكلت نقاطاً صعبة في المفاوضات لعدة أشهر. بتوقيع هذه البروتوكولات، تم حسم أكثر القضايا السياسية جدليةً عبر مفاوضات طويلة ومضنية تحت مظلة الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD). وفي ٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ وقّع الطرفان على «إعلان نيروبي للمرحلة الأخيرة للسلام في السودان» (The Nairobi Declaration on the Final Phase of Peace in the Sudan)، وقد أكد الطرفان موافقتهما على البروتوكولات الستة الرئيسية التي تشمل:

ـ بروتوكول ماشاكوس (Machakos Protocol)، في ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٢، الذي عالج علاقة الدين والدولة وحق تقرير المصير لشعب جنوب السودان.

ـ اتفاقية الترتيبات الأمنية خلال الفترة الانتقالية، في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، التي نصّت على تشكيل وحدات مشتركة (Joint Integrated Units) مع احتفاظ كل طرف بجيشه.

ـ اتفاقية قسمة الثروة قبل وفي الفترة الانتقالية، في ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، ويشمل ذلك تحديد آليات لاقتسام الموارد المالية وموارد النفط.

ـ بروتوكول قسمة السلطة، في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٤، وهو ينصّ على وضع ترتيبات قسمة السلطة التي تفتح النظام السياسي القومي، من خلال انتخابات، وتطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان، والعدالة والحكم الرشيد في كل أنحاء السودان.

ـ بروتوكول إنهاء الصراع في جنوب كردفان/ جبال النوبة، والنيل الأزرق، في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٤، الذي نصّ على تشكيل هياكل للحكم الذاتي في إطار نظام فدرالي قومي، ونمط للمشورة الشعبية في منطقتي النزاع.

ـ بروتوكول إنهاء الصراع في منطقة أبيي، في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٤، الذي نص على تشكيل هياكل إدارية وآليات للاستفتاء في منطقة أبيي[١٢].

(١٢) Memorandum of Justification Regarding the Sudan Peace Act Determination, United States Department of State, Washington, DC, 20520, 22 October 2004.

الجدول الرقم (٥ ـ ١)
تواريخ الاتفاقيات والبروتوكولات التي وقّعت بين الطرفين

الموضـــوع	التـــاريخ
بروتوكول مشاكوس	٢٠٠٢/٧/٢٠ ـ ٢٠٠٢/٦/٢٨
اتفاقية الترتيبات الأمنية	٢٠٠٣/٩/٢٥
اتفاقية اقتسام الثروة	٢٠٠٤/١/٧
اتفاقية اقتسام السلطة	٢٠٠٤/٥/٢٦
اتفاقية تسوية النزاعات في ولاية جنوب كرفان ـ جبال النوبة وولاية النيل الأزرق	٢٠٠٤/٥/٢٦
اتفاقية تسوية نزاع أبيي	٢٠٠٤/٥/٢٦
اتفاقية اقتسام السلطة وتسوية النزاع في منطقتي جنوب كردفان ـ جبال النوبة والنيل الأزرق، وتسوية النزاع في منطقة أبيي	٢٠٠٤/٥/٢٦
إعلان نيروبي بشأن المرحلة النهائية للسلام في السودان	٢٠٠٤/٦/٥
اتفاقية السلام الشامل (البروتوكولات الستة)	٢٠٠٥/١/٩

طبقاً للاتفاقية، اتفق الطرفان على أولوية وحدة السودان، وعلى الإرادة الحرة لشعبه، وعلى الحكم الديمقراطي والمحاسبة والمساواة والعدل لجميع مواطني السودان. من حق أهل جنوب السودان مباشرة شؤون الإدارة والحكم في إقليمهم والمشاركة العادلة في الحكومة القومية؛ ولهم الحق في تقرير مصيرهم عبر استفتاء بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات.

وفي أثناء الفترة الانتقالية توقف العدائيات، وتنشأ المؤسسات والآليات المنصوص عليها في اتفاقية السلام. وتتكون لجنة تقدير وتقييم مستقلة لمراقبة تنفيذ اتفاقية السلام. تتمثل في هذه اللجنة الدول الأعضاء في لجنة الإيغاد (IGAD) الفرعية الخاصة بالسودان ودول المراقبة (إيطاليا، النرويج، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة)، إضافة إلى أي دولة أخرى أو هيئات إقليمية أو دولية يتفق عليها الطرفان[١٣].

(١٣) كتاب **بروتوكولات السلام ٢٠٠٤ واتفاقية السلام الشامل** الصادر عن ديوان النائب العام، وسلسلة إصدارات ثقافة السلام وفض النزاعات، ص ٩.

كذلك شملت الاتفاقية تفصيلات عن هياكل الحكم التي تقوم على دستور قومي ينظم العلاقات، ويوزع السلطات والصلاحيات بين مستويات الحكم المختلفة، كما ينظم ترتيبات تقسيم الثروة بينها. وتنشأ ـ بمقتضى الاتفاقية ـ مفوضية للدستور ذات صفة قومية لمراجعة الدستور بناءً على دراسة وتوصيات تلك المفوضية. وقد تم بالفعل تضمين اتفاقية نيفاشا في صلب الدستور بواسطة البرلمان السوداني (المجلس الوطني).

كما تلزم الاتفاقية الحكومة بأن تراعي في جميع قوانينها التنوع الديني والثقافي للشعب السوداني. وتكون **الشريعة وإجماع الشعب السوداني مصدراً للتشريعات** التي تُسَنّ على المستوى القومي، والتي تطبق على ولايات خارج جنوب السودان؛ بينما يكون مصدر التشريعات التي تُسنّ على المستوى القومي، والتي تُطبق على الولايات/الأقاليم الجنوبية، هو الإجماع الشعبي. وفي ذلك إبعاد ضمني للشريعة الإسلامية من أن تكون هي مصدر التشريع الدستوري لكل السودان. وقد كانت هذه النقطة أكثر النقاط جدلية خلال المفاوضات التي تمت بين الطرفين خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، بل شكلت هذه النقطة (العلاقة بين الدين والدولة) عقبة أساسية في تأجيل و/أو فشل كثير من جولات المفاوضات السابقة من أبوجا إلى نيروبي.

عن **العلاقة بين الدين والدولة** نصّت الاتفاقية على أن السودان متعدد الأديان، ولا يجوز اتخاذ الدين أداة للتفرقة، مع إتاحة حرية الاعتقاد والتعبير لأتباع كل الأديان والمعتقدات والأعراف، ولا يجوز التمييز في مواجهة أي فرد بسبب ذلك. يشكّل ذلك تنازلاً ضمنياً من حكومة السودان لصالح الحركة الشعبية التي كانت تنادي بعدم تطبيق الشريعة الإسلامية على الجنوب، وعلى غير المسلمين في بقية أنحاء السودان، بل تنادي بإقامة نظام علماني. ولتكييف الأوضاع في الواقع، شُكلت مفوضية لغير المسلمين في شمال السودان، وأخرى للمسلمين في جنوبه.

كذلك أكّدت الاتفاقية على المواطنة، وليس الدين أو المعتقدات أو الأعراف، كأساس أو معيار للأهلية للمنصب العام، بما في ذلك رئاسة الجمهورية والخدمة العامة، وفي ممارسة كل الواجبات واكتساب كافة الحقوق[١٤].

(١٤) المصدر نفسه، ص ١١ ـ ١٦.

في جانب **الترتيبات الأمنية**، وبحسب الاتفاقية، يكون هناك جيشان: جيش حكومي خاص بشمال السودان، وجيش خاص بالحركة الشعبية، مع وجود قوات مشتركة مدمجة من الجيشين في أثناء الفترة الانتقالية، على أن يتم تشكيل جيش السودان المستقبلي الذي يتألف من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، إذا أسفر الاستفتاء بشأن تقرير المصير عن نتيجة لصالح خيار الوحدة. ويتفق الطرفان على تنفيذ برامج التسريح وإعادة الدمج (DDR) لصالح كافة الجنود الذين يتأثرون بهذه العملية بمساعدة المجتمع الدولي. وقد ظلت الحكومة السودانية تشكو من تأخير تنفيذ هذا البند بسبب عدم إيفاء المانحين (عبر أوسلو) بالتزاماتهم تجاه تمويل هذه العملية. لذلك كانت تسير ببطء شديد، وتسبب الأمر في كثير من المشكلات والاتهامات المتبادلة بين طرفي نيفاشا. كما تسببت في احتكاكات ومناوشات وأحداث قتل ـ وصفتها الحكومة بأنها محدودة ـ كما حدث ذلك في أبيي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨.

وقد قدمت الاتفاقية تفاصيل كثيرة في بند الترتيبات الأمنية، ونشأت مفوضية خاصة بالترتيبات الأمنية. لكن البعض يرى أن انسحاب الجيش السوداني من مناطق الجنوب وفق اتفاق الترتيبات الأمنية يمكّن الحركة الشعبية من إعلان انفصال الجنوب من جانب واحد دون أن تستطيع الحكومة السودانية أن تفعل شيئاً[١٥]، أي أن تفرض الحركة الشعبية الانفصال بالأمر الواقع. وبالفعل، بدأت الحركة الشعبية خطوات عملية في بناء جيش مستقل، حيث تعاقدت مع شركات أمريكية للتدريب، وبدأت حكومة الجنوب باستيراد أسلحة ثقيلة تتجاوز حاجة إقليم إلى جيش دولة، كما كشفت عنه عملية استيلاء القراصنة الصوماليين على سفينة محملة بأسلحة أوكرانية لصالح حكومة الجنوب في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨.

في مجال **قسمة الثروة**، اتفق الطرفان على مبادئ وموجهات بشأن اقتسام عادل للثروة العامة، مع الأخذ في الاعتبار أن جنوب السودان يواجه احتياجات ملحة لإنشاء هياكل ومؤسسات الحكم، وإعادة الإعمار، وإنشاء البنى التحتية الاجتماعية والمادية في سودان ما بعد الحرب. كذلك شمل بند قسمة الثروة

---

(١٥) عبد الوهاب الأفندي، «اتفاق السلام السوداني.. محاذير ومخاوف واحتمالات،» الجزيرة نت، المعرفة، ملفات خاصة، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B2FE77F7-799E-4EDE-A1D6-499F4D4093A6.htm>.

تفاصيل كثيرة حول ملكية الأرض والموارد، وتشمل مسألة تنظيم وإدارة وترتيب اقتسام الثروة في باطن الأرض، وحيازة الأراضي التي تملكها الحكومة، وسياسات إصلاح الأراضي. وقد نشأت مفوضية للأراضي، وهي التي تقوم بالتوصية بشأن فضّ النزاعات والادعاءات الخاصة بالأراضي.

حول **موارد النفط**، شملت الاتفاقية مبادئ موجّهة إلى إدارة وتطوير قطاع النفط، ويشمل الاستفادة المستدامة من النفط باعتباره مورداً طبيعياً غير متجدد، بما يتسق مع: (أ) المصلحة القومية والمنفعة العامة، (ب) مصلحة الولايات والأقاليم المتأثرة، (ج) مصلحة السكان المحليين في المناطق المتأثرة. كما نشأت مفوضية قومية للنفط (NPC). وشملت الاتفاقية تفاصيل مهام هذه المفوضية. وقد شملت الاتفاقية أيضاً نسب توزيع عائدات النفط. كذلك اشتمل بند الثروة على اقتسام الإيرادات غير النفطية، مثل الضرائب. وكذلك التجارة بين الولايات، وتقسيم الأصول الحكومية، والسياسات النقدية، والنظام المصرفي، والعملة، والاستدانة، وصندوق إعادة إعمار وتنمية جنوب السودان[١٦].

في مجال **اقتسام السلطة** نصّت الاتفاقية على مستويات الحكم المختلفة ـ مستوى قومي وجهاز حكم على مستوى الإقليم الجنوبي (بولاياته العشر)، ثم مستوى ولائي لكافة ولايات السودان، ثم مستوى محلي لكل السودان. وبمقتضى ذلك نشأت حكومة خاصة بالإقليم الجنوبي بكل مكوناتها الدستورية. وقد حددت الاتفاقية أُسس الإدارة والعلاقة بين الأجهزة الحكومية، كما تناولت حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومنع الرق، ومنع التعذيب، والمحاكمة العادلة، وحظر التمييز، وكفالة حرية الفكر والوجدان والتجمهر والتنظيم والتعبير والخصوصية (Privacy)، والأسرة والزواج، وحق الاقتراع والمساواة أمام القانون، وحرية التنقل، وحقوق الأطفال، والحقوق المتساوية للرجال والنساء.

كذلك تناول باب السلطة تفاصيل حول المؤسسات على المستويات القومية والولائية والمحلية، والهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والخدمة المدنية، ووضع العاصمة القومية، ومجلس الأمن الوطني، والسياسة الخارجية واللغة (اللغة العربية واللغة الإنكليزية هما اللغتان الرئيسيتان في الدولة). كذلك تضمنت تفاصيل عن حكومة جنوب السودان، وجداول تحدد تفاصيل توزيع السلطة بين

(١٦) كتاب **بروتوكولات السلام ٢٠٠٤ واتفاقية السلام الشامل**، اتفاقية نيفاشا، ص ٢٥ ـ ٣٨.

المستوى القومي وحكومة الجنوب، والمستوى الولائي والسلطة المشتركة[١٧].

كما شمل كتاب الاتفاقية اتفاقيات لتسوية النزاعات في ولاية جنوب كردفان، وجبال النوبة، وجنوب ولاية النيل الأزرق، وهي المعروفة بالمناطق الثلاث التي أخذت حيّزاً كبيرا في الجدل بين الطرفين، باعتبار أن هذه المناطق مناطق «مهمّشة». وهي مناطق تسكنها عناصر غير عربية (يُشار إليها بمفردة «أفريقية» بالمفهوم الثقافي/العنصري أو بُعد الهوية). وقد استمالت حركة غارنغ نخب هذه المناطق، وشكلت عناصرها أحد مكونات التمرد.

كذلك شملت الاتفاقية تفاصيل حول تحديد هياكل الحكم فيها والهيئات والمؤسسات والسلطات، وترتيبات ما قبل الانتخابات، وتوزيع الثروة، خاصة النفطية، بنسب محددة: ٥٠ بالمئة للحكومة القومية، و٤٢ بالمئة لحكومة الجنوب، و٨ بالمئة للمناطق المتأثرة والمناطق المنتجة للنفط (٢ بالمئة لإقليم بحر الغزال، ٢ بالمئة لغرب كردفان، ٢ بالمئة لدينكا نجوك، ٢ بالمئة للمسيرية). وبالإضافة إلى النصيب أعلاه يكون لمنطقة أبيي الحق في:

ـ نصيب المنطقة من الإيراد القومي، وفقاً لاتفاقية اقتسام الثروة.

ـ الإيرادات المتحصلة في منطقة أبيي من ضريبة الدخل والضرائب والمفروضات الأخرى.

ـ نصيب المنطقة في الصندوق القومي لإعادة الإعمار والتنمية.

ـ نصيب عادل من صندوق جنوب السودان للتنمية وإعادة التعمير.

ـ المخصصات من الحكومة القومية لتغطية تكلفة إنشاء الإدارة الجديدة وتشغيلها وتوفير الخدمات.

ـ التبرعات والمنح[١٨].

أما بقية كتاب الاتفاقية (صفحة ٩١ ـ ١٠٦) فقد ضم البروتوكولات الستة.

غير أن بعض النخب في الشمال ترى أن الاتفاقية أعطت الجنوب أكثر مما يجب أو أكثر مما يستحق، وأنها مجحفة بالنسبة إلى الشمال، فقد أصبح الشمال مظلوماً. بل ظهر «منبر السلام العادل» الذي ذهب إلى أكثر من ذلك، وقال إن

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٠ ـ ٥٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٧٣ ـ ٨٩.

على الشماليين أن «ينتبهوا» إلى هذا الوضع الظالم الذي جلبته اتفاقية السلام، وأصبح لهذا التيار صحيفة سياسية يومية ناطقة باسمه هي: **الإنتباهة**، وهو يدعو إلى فصل الشمال عن الجنوب.

ثالثاً: تقييم الاتفاقية

ليس من الصعب الحكم على تجربة تنفيذ الاتفاقية من خلال الشراكة الثنائية بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم، والحركة الشعبية لتحرير السودان، لأن هذه التجربة عمرها الآن أربع سنوات (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ ـ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨)، وهو عُمر ولاية معظم الأنظمة السياسية المنتخبة التي تعمل وفق النظم الديمقراطية. وهذا الحكم يشمل ملاحظات على الاتفاقية على المستوى النظري (النصوص)، وكذلك ملاحظات حول أداء حكومة الشراكة الثنائية في ما يخصّ تنفيذ بنود الاتفاقية من ناحية، والعلاقة بينهما من ناحية أخرى.

لقد وضعت اتفاقية السلام الشامل حداً لحرب طويلة، وحققت الكثير من النتائج الإيجابية مثل:

ـ إيقاف الحرب بكل تبعاتها من إهدار الموارد المالية، وإزهاق الأرواح البشرية، وعدم استقرار المواطن، وإعاقة التنمية.

ـ إجازة دستور انتقالي يكفل حقوق المواطنة وحقوق الأقاليم، وينصّ على استقلال القضاء والأجهزة العدلية الأخرى، وعلى قومية وحيادية الخدمة المدنية.

ـ قيام حكومة انتقالية (سميت «حكومة الوحدة الوطنية»)، والمجلس الوطني شمل التمثيل فيهما الحركة الشعبية وبعض أطراف المعارضة الشمالية، إضافة إلى المؤتمر الوطني والأحزاب المتحالفة معه (سميت بـ «أحزاب التوالي»)، وبالتالي كسر احتكار المؤتمر الوطني لاتخاذ القرار، إلى حد ما.

ـ قيام أجهزة إدارية وتنفيذية جديدة في جنوب السودان والنيل الأزرق وجنوب كردفان.

ـ بدء تدفق عائدات النفط إلى حكومة الجنوب.

ـ شكلت الاتفاقية إطاراً وحافزاً لاتفاقيات سلام، وقد تلتها لاحقاً اتفاقية الشرق التي نجحت إلى حد كبير، واتفاقية أبوجا الخاصة بدارفور التي واجهتها بعض العقبات (تفاصيلها خارج موضوع هذا الكتاب)، ولكن على الأقل

استلهمت نموذج نيفاشا الذي أعطى الثقة في إمكانية حل الأزمات السودانية بالطرق السلمية، وخاصة أن ما يجمع دارفور ببقية السودان (مثل الإسلام والثقافة العربية) أكثر مما يجمع الشمال بالجنوب.

ـ ١ ـ

قبل البدء في محاولة تقييم أولي للاتفاقية، قد يكون من الأفضل توصيف الظروف الموضوعية التي أفرزت هذه التجربة نفسها، أي تجربة اتفاق السلام والشراكة في الحكم بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان. المقصود بذلك استصحاب الحقائق أو معطيات الواقع السياسي ـ المحلي والخارجي ـ التي شكّلت المناخ الموائم للاتفاقية التي انبثقت منها هذه الشراكة، ومنها:

ـ توصُّل الطرفين ـ حكومة السودان وحركة التمرد ـ إلى قناعة تامة بعدم جدوى الحرب في حل الصراع بين الشمال والجنوب.

ـ أن الوضع العسكري على الأرض، وعلى مدى عقد من الزمان، كان يعبّر عن حالة «توازن القوى». وهذا ينطوي، ضمنياً، على اعتراف كل طرف بقوة الآخر. فحكومة الإنقاذ نجحت في بناء جيش قوي، خاصة في الجانب المعنوي، وعزّزته بتجييش الشعب من خلال التعبئة ومؤسسة الدفاع الشعبي والجهاد، منذ صيف العبور (١٩٩٢)، فاستردت التوازن مع تمرد يتلقى دعماً إقليمياً ودولياً.

ـ الاختراق الذي أحدثته حكومة الإنقاذ في جسم التجمع الوطني من خلال عملية الانفتاح السياسي واتفاقية الخرطوم للسلام في عام ١٩٩٧، وانحسار القبضة الشمولية، والتحسن النسبي في الحريات العامة، وعودة المعارضة الشمالية ـ المسلحة وغير المسلحة ـ من الخارج إلى ممارسة نشاطها في الداخل، وصدور صحف مستقلة خاصة باللغتين العربية والإنكليزية، بعضها لسان حال الحركة الشعبية، مقروناً باكتشاف النفط، ونجاح الدبلوماسية السودانية في كسر العزلة الإقليمية ومعظم العزلة الدولية؛ كل ذلك عزّز من موقف الحكومة.

ـ فشل كل المحاولات الأمريكية في «إسقاط حكومة الخرطوم الإسلامية» ابتداءً من دعمها للتمرد، وبناء الحلف الثلاثي لتطويق السودان (محور إريتريا ـ إثيوبيا ـ يوغندا)، ووضع السودان في قائمة الدول التي تدعم وترعى الإرهاب، وفرض العقوبات الدولية، وضرب مصنع الشفاء في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨ بزعم أنه ينتج أسلحة كيميائية.

ـ التغييرات التي حدثت على مستوى الرئاسية الأمريكية، وتغيير أسلوب تعامل أمريكا مع الشأن السوداني (الذي سبق تفصيله في المبحث السابق من هذا الفصل).

إن الاتفاقية، وما تمخض عنها من شراكة، هي وليدة هذه الظروف التي أشار إليها المبحث الأول من هذا الفصل، وهي شراكة تجمع بين أعداء الأمس؛ وبالتالي من الصعب تصور سهولة الانتقال من حرب وخصومة وعداء إلى اندماج سياسي (تطابق في الرؤى ووحدة المواقف) وتحالف وثقة. ومن خلال القراءة الموضوعية لهذا الواقع السياسي الجديد، لم يكن من المدهش أن أعلن النائب الأول لرئيس الجمهورية، ورئيس حكومة الجنوب ـ رئيس الحركة الشعبية ـ الفريق سالفا كير ميارديت في المؤتمر الصحفي في القصر الجمهوري في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ أن الاتفاقية في خطر، وانتقد المؤتمر الوطني الذي تشاركه الحركة في الحكم، متهماً إياه بتهميش الحركة وتجاهلها في كثير من الأمور، وأنهم لا يعرفون الأرقام الحقيقية لإنتاج النفط، وأنهم لم يتسلموا نصيبهم من عائدات تصدير النفط السوداني. وقد ردّت عليهم الحكومة (وزير المالية الذي يمثل المؤتمر الوطني) في مؤتمر صحفي بالأرقام التي تؤكد التحويلات التي تمت إلى حكومة الجنوب في خلال الفترة منذ توقيع الاتفاقية وحتى نهاية العام ٢٠٠٥. لكن على الرغم من ذلك، تفجرت الشكوك والظنون والاتهامات ـ من حين إلى آخر ـ بين الطرفين: طرف يتهم ويهاجم، والآخر يدحض ويفنّد ويرد على الأول، في دوامة تعكس أزمة في الثقة بين الطرفين. وفي الاتجاه ذاته سار الكثير من التداعيات والمواقف التي قدم الفصل السابق بعضاً منها.

ـ من الأمثلة التي تعكس مظاهر **الأزمة** بين الشريكين:

أ ـ في شباط/ فبراير ٢٠٠٦ عندما زارت ربيكا (زوجة الراحل غارنغ ووزيرة الطرق في حكومة الجنوب آنذاك) الولايات المتحدة الأمريكية ـ دون علم سفارة السودان في واشنطن ـ انتقدت المؤتمر الوطني (الشريك في الحكم بعد اتفاقية السلام)، ووصفته بالمنافق، وأنه يخفي الإنتاج الحقيقي للنفط ويحجب عنهم (أي الحركة الشعبية) عائدات تصديره ونصيب الجنوب منه. وقالت إن المعلومات محجوبة عن الحركة الشعبية، وهذا، أضعف الثقة بين الطرفين. كما قالت إن بوادر الانفصال قد لاحت في الأفق. وطالبت بمنح حكومة الجنوب منصب سفير لجنوب السودان في كل من واشنطن ولندن.

ب ـ في ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧ أعلنت الحركة الشعبية أن علاقتها

مع المؤتمر الوطني وصلت إلى درجة الانهيار، واعتبرت ذلك أزمة وطنية تهدد عملية السلام والتحول الديمقراطي ووحدة البلاد. واتهم الأمين العام للحركة، باقان أموم، المؤتمر الوطني بارتكاب خروقات جوهرية في اتفاقية السلام، مما أدى إلى تدهور العلاقة بين الشريكين وانهيارها بعد أن وصلت إلى طريق مسدود؛ وأن علاقة الطرفين وصلت إلى مرحلة خطيرة بات معها السلام وبقاء السودان موحداً في خطر. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عقدت الحركة الاجتماع الاستثنائي لمكتبها السياسي في جوبا برئاسة زعيمها، ورئيس حكومة الجنوب، سالفا كير ميارديت. ناقش الاجتماع واقع الشراكة مع المؤتمر الوطني ومستقبل اتفاقية السلام. وقد أجمع الاجتماع على اتهام المؤتمر الوطني (شريكهم) بعرقلة اتفاق السلام، وهدد بفضّ الشراكة بينهما «إذا استدعى الأمر». وقال الأمين العام للحركة الشعبية، باقان أموم، إلى قناة «الجزيرة» (٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧) إن العلاقة مع المؤتمر الوطني في أسوأ حالاتها، واتهمه بتعطيل سير تطبيق اتفاق السلام.

ت ـ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ وصف الصادق المهدي، رئيس حزب الأمة المعارض، ورئيس الوزراء السابق، الأزمة بين الشريكين بأنها «حرب باردة». وقال مخاطباً الأنصار بمناسبة عيد الفطر المبارك (١٤٢٨هـ) «إن اتفاقات السلام قد فشلت في تحقيق مقاصدها، بالإضافة إلى إخفاقات أخرى في إدارة الشأن الوطني». وفي ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٩ قال الصادق المهدي إن اتفاقيات السلام كافة في السودان وصلت إلى طريق مسدود، ووصف اتفاقية نيفاشا بأنها في الإنعاش وتعاني «سكرات الموت»، وأشار إلى تصاعد نزعة الانفصال، ووصف اتفاقية أبوجا (الخاصة بدارفور عام ٢٠٠٦) بأنها عقيمة وسلام الشرق مشلول. وقال «توجد اتفاقيات سلام ولا سلام».

ث ـ في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ سلمت الحركة خطاباً إلى رئيس الجمهورية يتضمن قرار الحركة بتجميد عمل وزرائها في الحكومة الاتحادية. وكانت الحركة قد استدعت وزراءها إلى جوبا في يوم ١١ تشرين الأول/أكتوبر، وطلبت منهم البقاء هناك إلى حين ترد الحكومة المركزية على مطالب الحركة الشعبية، التي من ضمنها القبول بترشيحاتها في التعديل الوزاري المقترح منذ ثلاثة أشهر ولم تبت فيه حكومة الخرطوم، وإكمال انتشار القوات المسلحة السودانية إلى شمال حدود ١٩٥٦، وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، والتطبيق الكامل لجميع بنود اتفاقية السلام الشامل التي ما زالت معلقة. وقد اندلعت مظاهرات في ١٣ تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ في بعض مدن الجنوب، مؤيدة لموقف الحركة من حكومة المؤتمر الوطني في الخرطوم[١٩].

ج ـ في ١ آذار/مارس ٢٠٠٨ قال مالك عقار نائب رئيس الحركة الشعبية ووالي ولاية النيل الأزرق: «إن السودان يمضي في اتجاه التمزق من أطرافه»، وأكد استمرار الاتجاه إلى فصل النيل الأزرق وتبعيته لإثيوبيا، والشرق لإريتريا، وانضمام دارفور إلى دولة التشاد. وقال إن أبناء كردفان سوف يصبحون العبيد الجدد للشمال، لذلك دعاهم إلى التمسك بالحركة الشعبية عقب الانفصال. ودعا إلى تطبيق العلمانية في الولاية. ووصف أبناء المنطقة بالزنوج، وأن لا علاقة لهم بالعرب، وأنهم أقرب إلى الإثيوبيين منهم إلى الشمال في السودان. وفي المناسبة ذاتها التي أقيمت في مدينة الكرمك بمناسبة اليوم العالمي للمرأة (٨ آذار/مارس ٢٠٠٨) تحدث باقان أموم، الأمين العام للحركة الشعبية، قائلاً إن مشروع السودان الجديد بدأ بما وصفه بالنضال من أجل إزالة سيطرة المركز على الهامش[٢٠].

ح ـ إن الشراكة (ومن خلفها الاتفاقية) تعبّر عن واقع «سياسي» جديد قوامه وقف الحرب، لكن ليس بالضرورة أن يؤدي إلى وحدة بين الشمال والجنوب، لأن ذلك يرتبط بعوامل ومقومات أخرى خارج إطار الاتفاقية، أو أن هذه الاتفاقية لم تستوعبها، لأنها كانت نتاجاً لمفاوضات شاقة وصعبة أرهقت الأطراف المتفاوضة، بسبب ما تراكم من خلفيات العداء وعدم الثقة. وقد عبّر كثير من القيادات والنخب الجنوبية عن ذلك في مناسبات كثيرة، كان آخرها عندما زار الرئيس المصري حسني مبارك السودان، والتقى بالفريق سالفا كير في جوبا في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وقال الأخير (سالفا) إن المؤتمر الوطني لم يفعل ما يجعل الوحدة جاذبة.

ـ ٢ ـ

في يوم ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ قدم السير ديريك بلمبلي (Sir Derek Plumbly)، رئيس مفوضية التقدير والتقييم (وهو سفير بريطاني) تقريراً حول «تقييم نصف المدة» (Mid Term Evaluation). جاء في التقرير أن أعظم إنجاز لاتفاقية نيفاشا للسلام هي أنها أوقفت الحرب، وتحقق الكثير في عدة مجالات،

(١٩) راديو لندن، ١٣/١٠/٢٠٠٧.

(٢٠) **الإنتباهة** (الخرطوم)، ١١/٣/٢٠٠٨.

مثل تقاسم السلطة والثروة، وعودة مليوني نازح إلى مناطقهم في الجنوب، وتعهد الأمم المتحدة بتوفير ٨٨ مليون دولار من جانب المجتمع الدولي بهدف إعادة ١٨٠,٠٠٠ من المقاتلين من كلا الجانبين إلى الحياة المدنية. وتمّت خطوات متقدمة في مجال الوحدات المدمجة المشتركة التي تجمع بين عناصر من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، ولها مسؤوليات أمنية في الجنوب وجنوب كردفان وأبيي وجنوب النيل الأزرق. وهي قوة قوامها ٣٣,٠٠٠ عنصر، لكنها تعاني مشاكل لوجستية (دون إمدادات غذائية، ومياه ومرافق طبية، ونقل وتدريب لائقين)، وهي وحدات مشتركة في الموقع، لكنها ليست مدمجة[٢١].

كما تمت إجازة بعض القوانين، مثل قانون الصحافة، وقانون الانتخابات، حيث وُضع جدول زمني لانتخابات تجري في النصف الأول من عام ٢٠١٠، وتم وضع خارطة لمسألة أبيي. غير أن القضية تم نقلها إلى المحكمة الدولية، حيث بدأت جلساتها في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في لاهاي بحضور ممثلين عن كل الأطراف، وتم رفع الجلسة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وتحدد تموز/يوليو ٢٠٠٩ للنطق بالحكم النهائي (وقد صدر حكم المحكمة في ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٩. انظر الجزء الأخير من الفصل الثالث).

اعترف التقرير بأن هناك الكثير من القضايا التي ما زالت (حتى تموز/يوليو ٢٠٠٩) معلقة وتعوق تنفيذ الاتفاقية، مثل مسألة ترسيم الحدود وأبيي والاختلاف حول التعداد السكاني وبعض القوانين. وقد لاحظت المفوضية أن هناك استمراراً لعدم اليقين في المناطق الحدودية بين الشمال والجنوب، ظلت مصادر توتر متكرر، وقد أدت مراراً إلى نشوب عنف[٢٢].

ـ ٣ ـ

الملاحظ أن المفاوضات استغرقتها قضايا ملحة، مثل وقف إطلاق النار، والترتيبات الأمنية. ويبدو أن هذه الأطراف قد أرهقتها هذه الأجندة المثيرة للجدل، فلم تستطع أن ترى أكثر من الجوانب السياسية والاقتصادية للحل

(٢١) تقرير تقييم نصف المدة للسنوات الثلاث الأولى (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨) للفترة الانتقالية (٢٠٠٥ ـ ٢٠١١) قدمته مفوضية التقدير والتقويم الخاصة بتنفيذ اتفاقية السلام الشامل (الشراكة الأساسية)، الخرطوم، ٣/ ٧/ ٢٠٠٩

(٢٢) المصدر نفسه.

الشامل. فكان تركيز الاتفاقية ـ إلى جانب وقف الحرب والترتيبات الأمنية ـ على البعد السياسي (قسمة السلطة)، والبعد الاقتصادي (قسمة الثروة). ولذلك، فإن الاتفاقية ـ في تقدير الباحث ـ نجحت في وقف إطلاق النار وتحقيق السلام، ولكن ليس من المحتمل أن تؤدي إلى «وحدة مستديمة»، لأن الوحدة المستديمة ـ بين الشمال والجنوب ـ من الصعب تحقيقها بالمعادلات السياسية والمعيار الاقتصادي (قسمة الثروة) فقط، بل بالاندماج الاجتماعي/الثقافي بين الشعبين في الجنوب وفي الشمال. هذا البعد الغائب يشكل المهدد الرئيسي للشراكة السياسية، ولاتفاقية السلام ـ بل لمستقبل الوحدة نفسها. وقد أشار البحث في الفصل الثالث الخاص بالهوية إلى هذا المهدد بالتركيز على نموذج أبيي التي تفجرت فيها الأوضاع إلى قتال جديد بين المسيرية والدينكا، وامتدت إلى مناوشات بين أفراد جيش الحركة وجيش الحكومة (انظر الفصل الثالث).

على المستوى السياسي نفسه، واجهت الاتفاقية العديد من الانتقادات. فهنالك من يرى أن اتفاقية السلام الشامل في مجملها تعكس رؤية الحركة الشعبية لمعالجة مشكلات التوازن الإقليمي التنموي والتهميش السياسي بواسطة المركز. كذلك يُلاحظ أن اتفاقية السلام الشامل، وما تلاها من اتفاقيات قامت على إطار نظري ثنائي (هامش ومركز). وهذا الإطار، رغم أهميته في تشخيص المشكلة، إلا أنه قاصر وحده في معالجة الأزمة بسبب عدم استيعابه لعنصري الصراع الاجتماعي والطبقي من ناحية، وتأثير البيئة المحيطة ممثلة في الإطار الإقليمي من ناحية أخرى. فواقع الحال يقول: «هناك مركز في الهامش، وهامش في المركز، وبين المركزين مصالح مشتركة تصبّ في مصلحة المركز الوطني الرئيسي الذي يستمر في الهيمنة من خلال الاستقطاب والإغراء، وأحياناً القهر، وفي كل هذا تدخل عناصر الدين والقبيلة والأيديولوجيا كوسائل رئيسية»[٢٣].

كذلك يلاحظ البعض أن الثنائية في التفاوض، وفي الحكم (مؤتمر وطني يعبّر عن الحركة الإسلامية، وحركة شعبية تعبّر عن حركة التمرد الجنوبي)، أبعدت الآخرين عن الإحساس بملكية الاتفاقية، وثبطت همم المؤيدين لها من خارج المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، وجعلت آخرين يقفون على الرصيف متفرجين،

(٢٣) حسن أحمد عبد العاطي، «اتفاقية السلام الشامل: الآمال والواقع،» ورقة قدمت إلى: منتدى تقييم اتفاقية السلام الشامل وحماية السلام، نظمها مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة جوبا بالتعاون مع المجلس الوطني، بقاعة الشارقة، جامعة الخرطوم، ١٧/ ٤/ ٢٠٠٧.

وفي الوقت نفسه قللت من فرص التوافق القائم على القناعات بين الطرفين، نظراً إلى غياب الطرف الثالث المحلي. وصارت المرجعية لحسم الخلافات هي التحكيم، مروراً عبر مؤسسة الرئاسة. ومن أهم العوامل هنا هو الخلاف الأيديولوجي العميق بين الطرفين، الذي يجعل من الاتفاقية في أحسن الظروف مرحلية وتكتيكية أكثر من كونها خياراً استراتيجياً. وربما يفسر هذا تراجع فكرة السودان الجديد التي بشّر بها جون غارنغ لكل أهل السودان، وليس لجنوب السودان فقط[٢٤].

ـ ٤ ـ

إضافة إلى كون هذه الاتفاقية تقوم على ضمانات دولية، فإن كثيراً من القوى السياسية في الداخل وجّه نقداً شديداً لها. فهناك مَن يرى أن الاتفاقية تنطوي على الكثير من النواقص والتناقضات[٢٥]. من أوجه هذه التناقضات أن الاتفاقية أعلنت أنها اتفاقية سلام شامل، ولكن نصوصها خالفت هذا المعنى لتؤسس صفقة ثنائية بين حزبين. كما أن هذه الاتفاقية اهتمت بتفاصيل دقيقة في توزيع مقاعد السلطة، وأغفلت مسائل قد تشكل قنابل موقوتة إذا لم تُعالج بصورة وفاقية. فهناك عدة مسائل مهمة كانت من أسباب الصراع في السودان، ولم تحظَ بالمعالجة اللازمة، مثل:

ـ قضية الاستعلاء والدونية الثقافية، والحاجة إلى بروتوكول أو ميثاق مفصّل للمسألة الثقافية.

ـ قضية العلاقات بين الأديان: الإسلام والمسيحية واليهودية، والأديان السودانية المحلية، كما أن القول إن «الشريعة [الإسلامية] وإجماع الشعب السوداني مصدر للتشريعات» (المبحث الثاني) ربما يفجر مشكلة، لأن الأديان الأخرى (غير الإسلام) في السودان هي ليست محل إجماع، بل هي أديان أقليات، كما أن البعض لاديني أو وثني.

ـ اقتصرت الثروة على نفط الجنوب، وعلى إيرادات الضرائب وحسب، وهذه نظرة قاصرة للثروة في السودان. فهناك الموارد في باطن الأرض، وهناك

---

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) قاسم بشير حامد آدم، «أبعاد العملية السلمية لحل مشكلة جنوب السودان في ظل النظم العسكرية: دراسة لتجربتي (مايو والإنقاذ)،» (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الزعيم الأزهري، كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، ٢٠٠٧)، ص ١٢٣.

مياه النيل. والملاحظة هنا أن هناك تعميماً وعدم دقة في تقسيم الثروة، كما جاء في نصيب أبيي من الموارد المالية، حيث جاء في اتفاقية تسوية نزاع أبيي، البند (٣)/ ٢: نصيب المنطقة في الصندوق القومي لإعادة الإعمار، ونصيب عادل من صندوق جنوب السودان للتنمية وإعادة التعمير، حيث لم يتم تحديد نسبة هذا «النصيب العادل»، وبالتالي يكون الأمر متروكاً لتقدير السلطات، وهو ما من شأنه أن يشكّل مشكلة في أي وقت.

ـ أهملت الاتفاقية مسألة مهمة عالجتها كل اتفاقيات السلام الناجحة، وهي الاتفاق على مبادئ وآليات للتعامل مع مظالم الماضي، حتى لا يؤثر ذلك سلباً في الوفاق والاستقرار.

كذلك هنالك **نصوص مُجحفة** لأنها تؤسس لدكتاتورية ثنائية، وهي[٢٦]:

ـ النص على حرمان الشخص أو الحزب من حقوقه في المواطنة، وفي المشاركة الديمقراطية إذا لم يلتزم بالاتفاقية الثنائية.

ـ إقحام ديمومة السلطان الثنائي في صيغة الاستفتاء لتقرير المصير.

ـ تقديم ائتلاف عسكري ثنائي باعتباره التكوين القومي للقوات المسلحة.

ـ ترك مسألة الانتخابات من حيث قانونها والاشراف عليها، وتحديد مواعيدها لحزبين سياسيين دون غيرهما.

ـ ٥ ـ

كذلك من الملاحظ أن هناك عدة **عوامل أثرت في تنفيذ الاتفاقية**، وفي درجة تفاعل المواطنين معها، من أهمها:

ـ الرحيل المفاجئ للدكتور جون غارنغ دي ميبور، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهو المهندس الرئيس للاتفاقية قبل بدء التطبيق الفعلي للاتفاقية. د. غارنغ بما يتمتع به من شخصية كاريزمية ورؤية كلية عكستها كتاباته، وبما تميز به من علاقات داخلية وخارجية، كان من المؤكد أنه سيسخّرها لمصلحة تنفيذ الاتفاقية.

---

(٢٦) الصادق المهدي، «اتفاقية السلام ومشروع الدستور في الميزان،» المكتب الخاص للإمام ورئيس حزب الأمة، أيار/ مايو ٢٠٠٥، ورد في: المصدر نفسه، ص ١٢٤.

ـ وفاة جون غارنغ أدت إلى تأجيل أو تعطيل تنفيذ عدد من الخطوات الأولية والتأسيسية للفترة الانتقالية (الجهاز الإداري للجنوب، والمفوضيات. . . إلخ).

ـ وفاته المفاجأة أعاقت عملية تحول الحركة الشعبية من حركة عسكرية إلى حزب سياسي، وانعكس ذلك في هيمنة المؤتمر الوطني الكاملة (في ما عدا عائدات النفط)، وهيمنة العقلية العسكرية والأمنية في إدارة السياسة. ولم تسهم الحركة الشعبية بشكل فاعل في تغيير هذا الواقع، على رغم التصريحات الإيجابية من القيادة. لكن هناك من يرى أن الحركة في عهد جون غارنغ قد أخذت بخيار الوحدة لأسباب تكتيكية تتعلق بوعي غارنغ بأن الدعوة الصريحة إلى الانفصال ستضيّق من مجالات المناورة والحصول على الدعم، وذلك في الإطارين الإقليمي والدولي. فالدول الأفريقية لن ترحب بمثل هذه الدعوة طبقاً لمبدأ الحفاظ على الحدود السياسية الموروثة من الاستعمار، الذي أقرته منظمة الوحدة الأفريقية. كما أن دول الجوار السوداني لن تكون سعيدة بالمطالبات الانفصالية التي قد تنتقل عدواها إليها بسبب التداخلات الإثنية والقبلية العابرة للحدود السياسية. وربما رأى جون غارنغ أيضاً أن المطالبة بالانفصال ستؤدي بلا شك إلى استنفار القوى المؤيدة لمناوئيه. ومن ثم، فإن وجهات النظر هذه ترى أن الطرح الوحدوي لغارنغ يرتكز على اعتبارات الحاجة إلى الدعم السياسي والمادي والعسكري اللازم لاستمرار حركته، والعمل على تحقيق مكتسبات متزايدة على الأرض، الأمر الذي سيؤدي به في نهاية المطاف إلى تحقيق أهدافه في السيطرة على كل السودان، وإعادة صياغة هوية الدولة فيه (لبناء السودان الجديد)، أو التراجع عن هذا الهدف الكبير إذا اقتضت الضرورة ذلك، والاقتصار على السيطرة على الجنوب في كيان مستقل، أو ذي صلاحيات واسعة النطاق[٢٧]، مثل الحكم الذاتي الإقليمي الأشبه بالنظام الكونفدرالي.

ـ هناك شكاوى من كلا الطرفين، أحدهما ضد الآخر، في الالتزام بنصوص الاتفاقية. تشتكي الحركة الشعبية من البطء في تطبيق الاتفاقية، مثل: عدم إنفاذ تقرير الخبراء حول حدود أبيي وإنشاء إدارة لها (تم إنشاء إدارة مشتركة للمنطقة قبل نهاية العام ٢٠٠٨)، وحل المليشيات العسكرية التي حاربت مع الحكومة في الجنوب، والشفافية حول عائدات النفط، وتهميش الحركة في العديد من القرارات، مثل ملف أبوجا (الخاص بمشكلة دارفور) ومشكلة الشرق (التي تمت اتفاقية حولها

(٢٧) ضياء الدين بلال، «الوحدة والانفصال بين غارنغ وسالفا،» مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دائرة الإعلام والرأي العام، الخرطوم، تقرير رقم (٦)، تموز/يوليو ٢٠٠٧.

في أسمرا في عام ٢٠٠٧)، وطرد الممثل الأممي وبعض الدبلوماسيين الغربيين، ومسألة تسليم المتهمين في جرائم حرب في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية.

كما تشكو الحكومة من أن الحركة لم تسلم المعلومات الخاصة بأماكن وجود قواتها، وأن الجيش الشعبي لم يلتزم بالبقاء في معسكراته القديمة في مناطق الحركة، بل تمدد في مناطق الحكومة بما فيها المدن، وأنه هاجم القوات المسلحة في ملكاك مناصرة للفصائل التي انضمت إلى الحركة، وإرجاع وحدات القوات المسلحة المشاركة في القوات المدمجة من الجنوب وجنوب كردفان، واستمرار التجنيد في مناطق وقف اطلاق النار، وفتح معسكرات استقطاب في جنوب دارفور وغرب كردفان، واستيراد أسلحة ثقيلة للجيش الشعبي، وتخصيص أكثر من ٤٠ بالمئة من ميزانية الجنوب للإنفاق على الجيش على رغم الحاجة الماسة إلى إعمار البنيات التحتية وتقديم الخدمات، وتعدي الجيش الشعبي على سلطات ومنسوبي القضاء والأمن والشرطة والخدمة المدنية في جنوب كردفان، وطرد مواطنين من الجنوب ومنعهم من ممارسة نشاطهم الاقتصادي، وممارسة نشاطات خارجية دولية دون التنسيق مع وزارة الخارجية، والقيام بأعمال دبلوماسية وقنصلية عن طريق مكاتب الحركة في الخارج. كذلك التعدّي على سلطات اتحادية في الجنوب، مثل الطيران المدني والجمارك والجوازات والمواصفات والاتصالات والتعدين، ومصادرة مباني كليات الجامعات الإسلامية في جوبا وملكال... إلخ[٢٨]، والمضايقات التي يتعرض لها المسلمون في الجنوب، وقد حذر نائب الرئيس طه، حكومة الجنوب من هذه المضايقات[٢٩].

كما تعرض التجار الشماليون إلى اعتداءات في جوبا حيث قُتل أحد التجار بسكين على يد أحد أبناء الدينكا في الأسبوع في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨[٣٠]، وغيرها من الأحداث والاتهامات المتبادلة، التي تؤكد كلها عدم الثقة بين الطرفين، وقد أشارت إليه هذه الدراسة، كما مرّ سابقاً.

ـ انشغال القوى الدولية الرئيسية الضامنة للاتفاق بحروبها في العراق وأفغانستان ومحاربة الإرهاب، مما خلق الانطباع وسط بعض قيادات المؤتمر الوطني

---

(٢٨) الطيب زين العابدين، «مستقبل الشراكة بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية في حماية السلام،» ورقة قدمت إلى: منتدى تقييم اتفاقية السلام الشامل وحماية السلام، نظمها مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة جوبا بالتعاون مع المجلس الوطني، بقاعة الشارقة، جامعة الخرطوم، ١٧/ ٤/ ٢٠٠٧.

(٢٩) **الصحافة** (الخرطوم)، ٦/ ٤/ ٢٠٠٨.

(٣٠) **الإنتباهة**: ٩/ ٤/ ٢٠٠٨، و١٠/ ٤/ ٢٠٠٨.

بإمكانية التباطؤ والمماطلة في تنفيذ الاتفاقية، خاصة في ما يتعلق بالتحول الديمقراطي، واستبدال القوانين المقيدة للحريات، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، ونزع السلاح الموجود خارج سيطرة القوات المسلحة.

ـ ازدياد الفجوة بين الشماليين والجنوبيين على المستوى المجتمعي عقب أحداث الإثنين الدامية (آب/أغسطس ٢٠٠٥)، التي شجعت الانفصاليين في الجنوب والشمال. وقد أشار الفصل الرابع إلى ذلك بالتفصيل.

ـ كان المؤتمر الوطني يتوقع أن تكون الحركة جزءاً من النظام وسياساته، ويكون صوتهما واحداً، غير أن الحركة اختلفت مع المؤتمر الوطني في كثير من التوجهات والمواقف والسياسات. مثلاً رفضت الحركة تقييد حرية الصحافة وحرية الرأي، ووقفت في وجه المؤتمر الوطني في القضايا المتعلقة بالحريات العامة. كذلك بشأن ملف دارفور، رفض المؤتمر الوطني دخول القوات الدولية إلى دارفور، بينما تؤيد الحركة ذلك.

كذلك في شأن مذكرة مدّعي المحكمة الجنائية الدولية (لويس مورينو أوكامبو) الخاصة بتوقيف علي كوشيب وأحمد هارون، ثم الرئيس البشير، إذ رفضت الحكومة التعامل مع المحكمة الجنائية، بينما أيدت الحركة الشعبية التعامل مع المحكمة وتسليم المطلوبين. كذلك سحبت الحركة الشعبية ٤٢ من أعضائها (في الجهازين التنفيذي والتشريعي) احتجاجاً على هجوم الشرطة على معسكر كَلْمة (جنوب دارفور) في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨ بحجة البحث عن السلاح، حيث قتل ٣٦ شخصاً، منهم ٢٢ امرأة و١٣ طفلاً، وجرح عشرات النازحين في المعسكر.

ـ ٦ ـ

يمكن الحديث عن **الوضع بين شريكي نيفاشا** بعد مرور أربعة أعوام في أنه **يتسم بالسلبيات الآتية**:

ـ على رغم اتفاقية السلام، إلا أن المواطن السوداني حتى الآن لم ينعم بعائدات السلام أمناً أو رخاءً اقتصادياً، فما زالت الضرائب عالية، وتكلفة الخدمات في ارتفاع، وكذلك غلاء المعيشة، وزيادة نسبة الفقر والمعاناة، على رغم إنتاج وتصدير النفط وتوقف الحرب.

ـ انتشار السلاح بين الأفراد والانفلات الأمني في المدن، كما حدث في جوبا وملكال والكلاكلة وأم درمان وأبيي، وما حدث ويحدث للشماليين في

الجنوب (انظر الفصل الرابع)، إضافة إلى وجود أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ قطعة سلاح (غير مرخصة) في أيدي المواطنين في جنوب كردفان وحدها.

ـ تردّي الحماسة لدى المواطن للاتفاق حتى في الجنوب، على رغم كل المكتسبات على المستوى الحكومي، فما زالت عمليات إعادة الإعمار ضعيفة وعودة النازحين محدودة[٣١].

ـ استمرار احتكار الدولة للإعلام المسموع والمرئي، وتبني وجهة نظر الحكومة (مع أغلبية المؤتمر الوطني)، الأمر الذي لم يسهم في نشر الاتفاقية أو تناولها الموضوعي ونشر ثقافة السلام[٣٢].

ـ حالة الإحباط منذ وفاة غارنغ، وما تلاها من أحداث ربما تدفع في اتجاه الانفصال، خاصة مع وجود عناصر من الشمال والجنوب لها مصالح مباشرة في الانفصال.

ـ الوضع الدستوري الانتقالي الحالي للجنوب، والتسليح الكبير والنوعي للجيش الشعبي الذي يسيطر على الأمن في الجنوب، واستمرار الخلافات بين الشريكين في كثير من القضايا الأساسية، والمستجدات المختلفة؛ كلها عوامل قد تجعل الحركة الشعبية تنزوي تدريجياً في الجنوب وتنسحب من القضايا القومية، وكل ذلك ربما يشجع الاتجاه نحو الانفصال.

ـ اتفاقية نيفاشا، بما منحته للجنوب، من سلطة وثروة، شجعت الجماعات المسلحة الأخرى المعارضة ـ مثل الشرق ودارفور ـ على المطالبة بمنصب نائب الرئيس. وهذا من شأنه أن يسبب عدم استقرار في الدستور، ويشجع المزيد من الجهات الأخرى على مطالبات مماثلة، مما يسبب تعقيدات سياسية أخرى.

ـ أبرم نظام الإنقاذ اتفاقيات سلام «معيبة نجحت في إرضاء بعض القوى السياسية، ولكنها لم تنجح في بناء السلام العادل الشامل، بل صارت مدخلاً إلى تدويل الشأن السوداني بصورة غير مسبوقة»[٣٣] كما حدث في دارفور وجنوب كردفان.

---

(٣١) عبد العاطي، «اتفاقية السلام الشامل: الآمال والواقع،» ص ٥.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٦.

(٣٣) الصادق المهدي، رئيس حزب الأمة، مخاطباً احتفالاً بعيد ميلاده الـ ٧٣ في ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٨. انظر نص خطابه في صحيفة: **الصحافة**، ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٨، ص ٣.

ـ حتى منتصف عام ٢٠٠٩ ما زالت العلاقة بين الطرفين مأزومة ومتوترة؛ ومن أمثلة ذلك:

أ ـ في أيار/مايو ٢٠٠٩ صرح أحد قياديي الحركة الشعبية لتحرير السودان أن حركته سوف تشنّ حرباً على الحكومة ما لم يتم حسم القضايا الست العالقة، ومن أهمها: عدم تنفيذ اتفاق نيفاشا، روحاً ونصاً؛ وموقف المؤتمر الوطني من تبعية منطقة أبيي للجنوب (وقد صدر الحكم بشأنها في ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٩)؛ وتسليح المؤتمر الوطني لبعض قبائل الجنوب لتقاتل الحركة الشعبية[٣٤].

ب ـ كشفت الحركة بأن لها خطة أسمتها «ب ـ ج» ستتخذها لاحقاً في حال تعنّت المؤتمر الوطني في إنفاذ القوانين وتنفيذ اتفاقية السلام الشامل. وصرح يان ماثيو ـ الناطق الرسمي باسم الحركة الشعبية ـ أن هناك مجموعة في المؤتمر الوطني تعرقل القوانين، وتسعى إلى نسف الاتفاقية. وقال إن الحركة سترّد على أي هجوم من المؤتمر الوطني بالأدلة الدامغة، خاصة في ما يتعلق بالفساد في الحكومة، واتهم المؤتمر الوطني بأنه يسعى إلى شق الحركة بتسجيل اسم في الخفاء (هو الحركة الشعبية ـ التغيير الديمقراطي)، ووصف ذلك بسيناريو أطلق عليه «المؤامرة الكبرى»[٣٥]. وبالفعل، أعلن د. لام أكول في الأسبوع الأول من حزيران/يونيو ٢٠٠٩ انشقاقه عن الحركة الشعبية، وتأسيس حزب جنوبي جديد بذلك الاسم المشار إليه سابقاً.

ج ـ صرح سالفا كير، رئيس الحركة الشعبية، ورئيس حكومة الجنوب، في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، أنه غير راضٍ بنتيجة التعداد السكاني، التي قالت إن شعب الجنوب يشكل ٢١ بالمئة من سكان السودان، ويرى أنهم يشكلون ثلث سكان السودان وليس خُمسه. واعترضت الحركة على ما جاء في نتيجة الإحصاء، الذي تتم على أساسه الانتخابات، وهددت بمقاطعة الانتخابات إن تمت على أساس هذا التعداد[٣٦].

د ـ في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٩ وجّه البشير انتقادات شديدة اللهجة إلى الحركة

---

(٣٤) نصر الدين كشيب (قيادي بالحركة الشعبية) في تصريح لـ سودانيز أون لاين، في: صحيفة **الصحافة**، ١٧/ ٥/ ٢٠٠٩.

(٣٥) **الرأي العام** (الخرطوم)، ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٩.

(٣٦) **العاصمة** (الخرطوم)، ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٩، و**الوفاق** (الخرطوم)، ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٩.

الشعبية، وقال إنها تطالب بالحريات في الشمال دون النظر إلى طريقة حكمها في الجنوب. ودعاها إلى إقامة حكم مدني، وسحب الجيش الشعبي من الطرق والمدن، وإعادته إلى المعسكرات. واستنكر حديث الحركة الشعبية عن القوانين المقيدة للحريات، «وهم يحكمون الجنوب منذ أربع سنوات بالاستخبارات العسكرية. وعليهم أن يعيدوا الحياة المدنية إلى الجنوب ليكون المناخ مهيأ لقيام الانتخابات، وأن تكون هناك حرية عمل لكل القوى السياسية في الجنوب، كما هو متاح في الشمال. وإن كانت الحركة تظن أنها قفلت الجنوب في وجه القوى السياسية في الجنوب، فإن المعاملة سوف تكون بالمثل في الشمال»[٣٧].

وكانت الحركة الشعبية قد ردت بشدة على تصريحات الرئيس البشير، فقالت: «إن تصريحات البشير ومسؤولين آخرين في حزبه تعبير عن حالة الخوف والهلع من المدّ الجماهيري للحركة في الولايات كافة. وإن تلك التصريحات توحي بتوجه نحو إعادة النظام الدكتاتوري العسكري إلى السودان»، ووصفتها بأنها «خرق لاتفاقية السلام التي أوقفت الحرب»[٣٨]. كذلك اتهم المؤتمر الوطني قيادات في الحركة الشعبية بالسعي إلى اسقاط النظام بالتحالف مع كتلة تجمّع الأحزاب السياسية المعارضة، وأن ذلك يتم كجزء من الاستهداف الخارجي[٣٩].

هـ ـ في ١٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ صرح الفريق سالفا كير، نائب رئيس الجمهورية، ورئيس حكومة الجنوب والحركة الشعبية، أن حكومته تعمل على إعادة تنظيم جيشها للاستعداد للدفاع عن نفسها إذا ما عادت الحرب مرة أخرى. وقال إن الجنوب لن يبدأ الحرب، ولكنه مستعد لها إذا ما فُرضت عليه[٤٠].

في ١٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ عقدت الحركة الشعبية مؤتمراً صحفياً في الخرطوم، اتهمت فيه المؤتمر الوطني بـ «التلكؤ في إنفاذ اتفاقية نيفاشا للسلام، وقال الناطق الرسمي باسم الحركة (ماثيو) إن ٦٣ بنداً في الاتفاقية ظلت عالقة، من بينها المصفوفة، وتعديل القوانين المقيدة للحريات، والمشورة الشعبية في جنوب كردفان والنيل الأزرق، والمصالحات الوطنية، وقوانين الأمن والإجراءات

---

(٣٧) الرئيس المشير عمر البشير لدى مخاطبته ختام دورة الانعقاد الثامنة لمجلس شورى المؤتمر الوطني بالمركز العام في الخرطوم، ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٩، انظر: **الرأي العام**، ٣١/ ٥/ ٢٠٠٩.

(٣٨) **الشرق الأوسط**، ٢/ ٦/ ٢٠٠٩.

(٣٩) **الرأي العام**، ١٩/ ٥/ ٢٠٠٩.

(٤٠) راديو لندن، ١٨/ ٦/ ٢٠٠٩.

الجنائية والاستفتاء. وقال إن المؤتمر الوطني لم يقم بأية خطوة لوضع الشعب السوداني في قالب المصالحة الوطنية، وإنه تدخل في تعيين وزراء الحركة الشعبية. وطالب بإشراك الحركة في عمليات إنتاج وتسويق النفط، وقال إن الحركة لا تدري إلى الآن (منتصف ٢٠٠٩) كم برميلاً يُنتج يومياً...[٤١].

عدم ثقة واتهامات متبادلة

إضافة إلى الملاحظات السابقة، فإن أكثر ما يهدد تنفيذ اتفاقية السلام هو عدم الثقة والاتهامات المتبادلة بين الطرفين منذ توقيع الاتفاقية وبداية الشراكة (٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٥)، وحتى تاريخ كتابة هذا الكتاب (تموز/ يوليو ٢٠٠٩). وقد يصدق القول ـ كما أكد ذلك الكثير من الأحداث ـ أن كل ما يتم من حوار وتجاوز الأزمات بين الشريكين، لا يتجاوز ذلك المهدئات. فبعد مرور ما يقارب الخمسة أعوام من اتفاق نيفاشا (أي حتى بداية النصف الثاني من ٢٠٠٩) ما زالت العلاقة بين الطرفين متوترة ومأزومة.

كذلك اتهم باقان أموم، الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان، بالتنصل عن تنفيذ اتفاق السلام بهدف المحافظة على السلطة، وقال إن ذلك خطر، ويهدد بإعادة إنتاج الأزمة السودانية. كما حذر المؤتمر الوطني من تقويض حقوق شعب الجنوب وحرمانهم من ممارسة حق تقرير المصير، وقال إن الوطني يلعب بالنار إذا أقدم على ذلك[٤٢].

بصورة عامة ليس هناك انسجام بين الشريكين، بل كثير من الأحداث والاتهامات المتبادلة بينهما ـ من حين إلى آخر ـ يعكس عدم ثقة حاد، ويهدد مستقبل هذه الشراكة، ويهدد تنفيذ الاتفاقية، ويضعف اتجاهات الوحدة. والمتابع لواقع الشراكة، وعملية تنفيذ الاتفاقية على مدى الأربع سنوات الماضية يلحظ الكثير من التناقضات واختلاف الرؤى والمواقف بين الطرفين. ولا يخرج الطرفان من أزمة إلا ليدخلا في أخرى. وحتى بداية النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، ظلت الخلافات بين الشريكين قائمة ومتجددة في كثير من النقاط، بل والمسائل الجوهرية. فما زال هناك صراع مسلح في منطقة أبيي، وما زال هناك اختلاف في مسألة ترسيم الحدود والقوانين.

---

(٤١) **آخر لحظة** (الخرطوم)، ١٧/ ٦/ ٢٠٠٩.

(٤٢) **الرأي العام**: ٢٩/ ٦/ ٢٠٠٩، و٣/ ٧/ ٢٠٠٩.

وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ زار نائب رئيس الجمهورية، علي عثمان محمد طه، جوبا، واجتمع بالفريق سالفا كير، النائب الأول لرئيس الجمهورية، وزعيم الحركة الشعبية، ورئيس حكومة الجنوب، لحسم مسألة الخلافات بين الشريكين في كثير من القوانين، مثل قانون الصحافة، وقانون الأمن، وقانون الإجراءات الجنائية والعقوبات، والاستفتاء والمشورة الشعبية لولايتي النيل الأزرق وكردفان وغيرهما، غير أن نائب الرئيس عاد إلى الخرطوم دون التوصل إلى اتفاق.

كذلك هناك مشكلات خاصة بالجانب الجنوبي، ربما تؤثر سلباً في تعامل النخبة السياسية الشمالية مع الجنوب ومستقبله، منها مثلاً أن الحركة الشعبية لا تمثل كل الجنوب، فهناك قوى سياسية أخرى تستنكر هيمنة الحركة على الأمور في الجنوب وإقصاء القوى الأخرى. كذلك هناك تياران في داخل الحركة الشعبية: تيار القوميين الجنوبيين الذي يرون بضرورة الانكفاء جنوباً للأخذ بيد الجنوب دون إيلاء بقية السودان اعتبارات أكبر، وهذا التيار انفصالي؛ وتيار السودان الجديد الذي يرى ضرورة صياغة السودان على أسس جديدة تستوعب الجميع. لكن على رأس هذه الأسس الجديدة الديمقراطية والعلمانية. والأخيرة (العلمانية) غير مقبولة لشمال يدين بالإسلام، وبالتالي ربما يشكل هذا الاتجاه أيضاً مهدداً لخيار الوحدة.

خاتمـــــة

خلاصة هذا الطرح هو أن توقيع اتفاقية السلام الشامل في كينيا بتاريخ ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ تكمن قيمته في وضع حدّ للحرب. لكن من المخاطرة الاعتماد عليه في تأسيس مجتمع سوداني متكامل (Integrated Society)، لأن التعويل على اتفاقية السلام لتكون حلاً جذرياً يعكس رؤية قاصرة، وقد يثبت الواقع عدم صدقها. هناك فرق كبير بين الواقع الاجتماعي وأطروحات السياسيين. وتمثل اتفاقية السلام أحد هذه الأطروحات، ذلك لأن هذه الاتفاقية تختزل مشكلة معقدة ـ مثل مشكلة الهوية ـ في معالجات سياسية ـ اقتصادية. لذلك يصرّ هذا الكتاب على المدخل السوسيولوجي لتوصيف جوهر العلاقة الجنوبية ـ الشمالية، لأن جوهر العلاقات يكمن في البعدين الاجتماعي والهوية الثقافية، وليس في البعد السياسي أو البعد الاقتصادي.

حتى على المستوى السياسي، تواجه الاتفاقية عقبات وانتقادات شديدة، ربما تؤثر فيها وفي مستقبل الوحدة في السودان. وقد بدأ العديد من الأصوات يرجح الانفصال؛ فمثلاً الفريق سالفا كير، وعلى الرغم من أنه النائب الأول لرئيس الجمهورية، فقد أكد في تصريح له في صحيفة **السوداني** بتاريخ ٢٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ أن الانفصاليين في جنوب السودان يشكّلون الأغلبية العظمى من السكان، وقال: «علينا نحن الجنوبيين أن لا نسمح لأحد بأن يضعنا أمام خيارين: إما أن نختار الوحدة ونصبح مواطنين من الدرجة الثانية، وإما أن نختار الانفصال ونعيش في دولتنا المستقلة». لا شك أن في ذلك إيحاء في شكل تنوير للجنوبيين بأن الانفصال أكرم لهم، لأن الوحدة تجعلهم مواطنين من الدرجة الثانية. وفي تصريح له لاحقاً إلى صحيفة **نيويورك تايمز** (٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧) شنّ سالفا كير هجوماً جديداً على المؤتمر الوطني، قائلاً: «إنهم ما زالوا يخادعوننا لا أكثر. ونحن ما نزال مواطنين من الدرجة الرابعة في بلادنا، وهذا ما سيدفع

بغالبية الجنوبيين إلى التصويت لصالح الانفصال». وفي ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ أعلنت الحركة الشعبية أن علاقتها مع المؤتمر الوطني وصلت إلى درجة الانهيار، واعتبرت ذلك أزمة وطنية تهدد عملية السلام والتحول الديمقراطي ووحدة البلاد. واتهم الأمين العام للحركة، باغان أموم، المؤتمر الوطني بارتكاب خروقات جوهرية في اتفاقية السلام، مما أدى إلى تدهور العلاقة بين الشريكين وانهيارها بعد أن وصلت إلى طريق مسدود، وأن علاقة الطرفين وصلت إلى مرحلة خطيرة بات معها السلام وبقاء السودان موحداً في خطر (قناة «الجزيرة» ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧). وعندما زار الرئيس المصري حسني مبارك مدينة جوبا (عاصمة جنوب السودان) في الأسبوع الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ قال له الفريق سالفا كير: «إن المؤتمر الوطني لم يفعل ما يجعل الوحدة جاذبة للجنوبيين، وإن تقرير المصير حق دستوري نص عليه اتفاق السلام...» (انظر الفصل الرابع).

وفي المقابل، نجد أن أحد قادة الحركة الإسلامية (يس عمر الإمام) قد سخر من اتفاقية نيفاشا بالقول: «لا جدوى منها لأنها حصرت السلطة في جسمين» ـ المؤتمر الوطني، والحركة الشعبية ـ وعبّر عن عدم تفاؤله بمستقبل هذه الاتفاقية[١]. وفي تقريرها الصادر في **المجموعة الدولية للأزمات**، بتاريخ ٢٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٧، حذرت مجموعة الأزمات الدولية من أن اتفاقية نيفاشا مهددة بالانهيار بسبب «التخريب الحكومي والإهمال الدولي». والخشية أن يكون لهذه الاتفاقية نتائج سلبية في استقرار ووحدة السودان، لأن ما حققه الجنوبيون من مكاسب عن طريق القوة (الحرب)، ربما يشجع أقاليم أخرى برفع السلاح في وجه السلطة المركزية. وقد بدأت بالفعل تظهر هذه الحركات المطلبية المسلحة كما يجري في دارفور وفي الشرق وبعض التنظيمات في كردفان.

قبل ختام هذا الكتاب، بدأ بعض الأحداث ينبئ بتحقيق ما توقعته من أزمات بين الطرفين من ناحية عدم الثقة، ومن ناحية صراع الهويات؛ ففي ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧ انسحب وزراء الحركة من الحكومة المركزية، وجمدت الحركة نشاطهم إلى حين الاستجابة لشروطها. وبعد شهرين، أي في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ أعلنت الحركة عن عودة وزرائها بعد تعديلات كان أبرزها خروج د. لام أكول من التشكيلة نهائياً لاتهام الحركة له بأنه أصبح يخدم أجندة

(١) **آخر لحظة** (الخرطوم)، ١٨/ ٩/ ٢٠٠٧.

المؤتمر الوطني، وأصبح يعمل بعيداً عن أهداف الحركة. أما من ناحية صراع الهويات، فقد اندلعت حرب أهلية بين قبيلة المسيرية وقبيلة الدينكا (الحركة الشعبية) في منطقة أبيي، وهي المنطقة المتنازع حولها بين الشمال والجنوب. هذه الأحداث أكدت ما ذهب إليه هذا الكتاب في الجزء الخاص بصراع الهويات في الفصل الثالث (انظر ملحق تسلسل الأحداث). ففي ٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨، بعد ساعات من مغادرة الوفد الحكومي ـ بقيادة وزير الدفاع ـ مدينة الميرم في جنوب كردفان (في ٤ كانون الثاني/ يناير) تجددت الاشتباكات بين المسيرية والجيش الشعبي، وأدت إلى وقوع ١٢ قتيلاً في صفوف المسيرية وعدد من الجرحى (هذه هي المرة الرابعة لهجوم الجيش الشعبي على قبيلة المسيرية مخلفاً المئات من القتلى والجرحى ـ انظر تسلسل الأحداث في ملحق هذا الكتاب). وهددت قيادات من المسيرية باللجوء إلى الأمم المتحدة وشركاء اتفاق السلام لاحتواء الأحداث التي اعتبرتها خطراً يهدد السلام. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨ وصفت هيئة علماء السودان في ولاية جنوب كردفان ما يقوم به الجيش الشعبي ـ الجناح الشعبي للحركة الشعبية ـ تجاه قبيلة المسيرية بالإبادة الجماعية، محذرة في الوقت ذاته من امتداد ما أسمته بالاعتداءات الوحشية إلى مناطق جبال النوبة. وناشدت الهيئة في بيان لها (٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨) الرئيس المشير البشير التدخل الفوري لجهة إنقاذ قبيلة المسيرية، مطالبة القوات المسلحة بالقيام بدورها في حماية المواطنين في ولاية جنوب كردفان شمال حدود عام ١٩٥٦. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨ اتهم أمير المسيرية الحريكة عز الدين القوات المسلحة بـ «التفرج» على ما يحدث (للمسيرية) بسبب اتفاقية نيفاشا.

هذه الاتفاقية على رغم عظمتها وقيمتها في إيقاف الحرب، إلا أنها بطابعها السياسي والاقتصادي تظل قاصرة دون تحقيق الاندماج الكامل بين شعب الشمال وشعب الجنوب. فهي ـ سياسياً ـ تشرك الجنوبيين في مركز القرار، واقتصادياً ربما تساعد في تخفيف الشعور بالظلم. غير أن كل ذلك يظل تدابير سياسية واقتصادية لا تمسّ جوهر البناء الاجتماعي أو تغيِّر في طبيعة العلاقات الجنوبية الشمالية، ولا يمكنها تحقيق اندماج الهويات الشمالية والجنوبية بما يحقق الوحدة الوطنية الكاملة والمستدامة.

إن الأمر يحتاج إلى جهد كبير ودور فاعل من المفكرين والعلماء في صياغة برنامج وطني للاندماج من خلال آليات محددة، مثل عملية تثاقف مستمرة ـ من خلال توظيف وسائل الإعلام لهذا الهدف ـ وتوفير أطر التواصل الاجتماعي،

مثل انخراط الجنوبيين في منظمات المجتمع المدني والأهلي في الشمال، وتشجيع التزاوج والتعايش الديني، وانتهاج خطاب ديني يزيل الهواجس والحواجز، وتعديل القناعات القديمة التي ترى في الآخر ديناً مغايراً يقصي الطرف الثاني أو يرى فيه نقيضاً لدينه، أو الإثنية التي ترى في وجود الأخرى إقصاء أو تهميشاً لهويتها.

لكن كل ذلك يحتاج إلى وقت طويل بعد إزالة آثار الحرب وتجاوز مرارات الماضي. ولتحقيق عملية الاندماج الاجتماعي الشاملة والتكامل الوطني في المدى البعيد، وهي تعتمد على عملية (هرمنة) للهويات السودانية المتعددة، ينبغي تفعيل تلك الآليات التي سبقت الإشارة إليها. لكن الحكومة تحتاج إلى عدة تدابير للتمهيد لتلك العملية، منها:

١ ـ إحداث تنمية شاملة خاصة في مجال مشاريع البنية الأساسية في الولايات الجنوبية، وفي مجال الخدمات لوضع أول لبنة في أرضية بناء الثقة بين الطرفين.

٢ ـ التمهيد لعملية الاندماج الاجتماعي والتواصل الثقافي عن طريق الحوار الفكري المتواصل بين النخبتين الشمالية والجنوبية لإزالة الحواجز وتعديل الصورة الذهنية النمطية التي تراكمت عبر التاريخ.

٣ ـ ألا يكون الاستفتاء حكراً على الجنوب، بل أن يتم استفتاء الشماليين أيضاً كضمانات بعدم وجود تيار أو قوى شمالية رافضة للوحدة مع الجنوب تهدد مستقبل الوحدة إذا ما تمت وفق موافقة الجنوبيين فقط.

إذن، ينبغي أن يكون الاستفتاء للشماليين والجنوبيين للتأكد من القناعة الشعبية التامة والإجماع الجماهيري حول الوحدة، لأن الجنوبيين قد يرون ـ ومن حقهم أن يروا ذلك ـ أنهم قد قدموا تضحيات كبيرة في حرب أهلية طويلة، وتستحق هذه التضحيات الانفصال وإقامة دولة خاصة بهم في الجنوب. لكن دون ذلك، فليس هناك ما يضمن أن تتحقق الوحدة المفروضة رسمياً من جانب واحد هو الجنوب. مثل هذه الوحدة من الأرجح أن لا تكون مستدامة، خاصة بعد أن دخل النفط كعامل جديد في معادلة قسمة الثروة، وهو من المحتمل أن يكون عامل صراع داخلياً، ويكون كذلك عاملاً جاذباً أيضاً للتدخل الخارجي، لأن النفط أينما وُجِدَ غالباً ما يكون محركاً للأطماع الدولية، خاصة في الدول الصغيرة والضعيفة عسكرياً والمضطربة سياسياً.

إن الحل الشامل والجذري ينبغي أن ينطلق من هذه الرؤية المتكاملة للسلام،

وإلا ـ ربما ـ يكون مصير اتفاقية نيفاشا (كينيا عام ٢٠٠٥) هو مصير اتفاقية أديس أبابا (إثيوبيا ١٩٧٢) ذاته من حيث احتمال ظهور نخبة جنوبية جديدة تنتقدها وتنقضها وترفضها، وبالتالي تنقلب عليها، ويعود السودان مرة أخرى إلى دوامة التمرد والحرب الأهلية والتدخل الدولي، وكل ذلك يكون خصماً على استقرار البلاد والتنمية ومستقبل الوحدة، ويدفع الشعب السوداني الثمن باستمرار الدمار والخسارة في الأرواح والموارد. ومثل هذا السيناريو يمكن أن يتم بعناصر جنوبية جديدة لها طرح آخر، ربما من منطلق ديني أو أيديولوجي أو كليهما معاً، وتدعو إلى الانفصال الكامل.

وقد توصل هذا الكتاب إلى **النتائج** التالية:

١ ـ إن اتفاقية نيفاشا (كينيا) للسلام قد أوقفت الحرب، لكنها لم تحقق السلام، مما يهدد إمكانية حدوث وحدة مستدامة.

٢ ـ ما زال خطاب النخب الجنوبية ـ بما فيها الطبقة السياسية ـ يقوم على نبرة انفصالية (الفصل الرابع) وما زال يعكس عدم الثقة.

٣ ـ إن اتفاقية نيفاشا، التي قامت على مبدأ قسمة السلطة والثروة، فجّرت صراع هويات، ربما يهدد التعايش السلمي (انظر الحديث عن نموذج أبيي في الفصل الثالث).

٤ ـ إن نيفاشا أسست لنهج جديد (سلبي)، وهو أن الحكومة المركزية لا تذعن إلا للذين يحملون السلاح. لذلك جاء الانفجار المسلح في دارفور والشرق ونُذُر انفلاتات أخرى في كردفان (شهامة وشمم، ثم تحالف كردفان للتنمية (KAD)).

٥ ـ إن طرح الوحدويين في الجنوب يشترط ـ ضمناً ـ قيام وحدة على أساس مفهوم السودان الجديد الذي يقوم على العلمانية، وهو يتناقض مع الطرح الأيديولوجي الأساسي للنخبة الشمالية الذي يرفض العلمانية باعتبارها نقيضاً للحكم الإسلامي، وهذا التناقض الجذري بين الطرحين يضعف الأمل في تحقيق وحدة مستدامة.

٦ ـ إن الاندماج الاجتماعي/الثقافي اللازم للتعايش والوحدة المستدامة لم يتحقق باتفاقية سياسية، بل بميكانيزمات المجتمع (التزاوج والتمازج والانصهار في بوتقة قومية واحدة)، وهذه الميكانيزمات غير متوافرة الآن في الحالة السودانية بين الشمال والجنوب، حيث أكدت ذلك تجربة أبيي التي دامت لعدة قرون.

٧ ـ إن التنوع الديني والإثني والثقافي ليس المشكلة، وإنما تكمن المشكلة في فشل النخب الحاكمة في تحقيق العدالة والتوازن بين مكونات هذا الموزاييك (الفسيفساء).

هناك جانب آخر مهم حول ضمانات استدامة السلام، هو أن تضع الحكومة السودانية في الحسبان أن وفاة جون غارنغ لا تعني نهاية أيديولوجيا الحركة الشعبية. فالحركة الشعبية لها مبادئها وأدبياتها التي ما تزال النخبة الجنوبية متمسكة بها. فرؤية الحركة المتمثلة في «السودان الجديد» تنطوي على خيارات أساسية على رأسها إقامة سودان جنوبي مستقل قوامه كونفدرالية (Confederacy) من النيليين والاستوائيين لتشكيل «جمهورية أزانيا» (The Republic of Azania). فهل بتوقيع اتفاقية السلام تخلت الحركة الشعبية عن هذا الخيار؟ ربما يكون خيار السلام قد أصبح قوياً وواقعياً للحركة الشعبية على أساس أنه مرحلة انتقالية، بمعنى أنه لا يعني تخلي الحركة عن خياراتها الأخرى بقدر ما يعني تأجيلها وإعطاء فرصة للسلام الذي يمكن أن يحقق لها أهدافها الاستراتيجية بطريقة أفضل مما يمكن تحقيقه بالحرب، خاصة إذا ما وضعنا في الحسبان الضغوط الدولية على الطرفين تجاه الحل السلمي، إضافة إلى الجانب الإنساني، إذ مات في الحرب أكثر من مليوني سوداني، وتم تشريد أكثر من ثلاثة ملايين من الجنوب الذي دُمِّرت فيه البنية التحتية وتوقفت التنمية، إضافة إلى الآثار الاجتماعية والنفسية للحرب.

كذلك يجب أن يوضع في الاعتبار أن الحركة الشعبية قد أسست منظومة من العلاقات الدولية، وبرعت في العلاقات العامة بتسويق قضية الجنوبيين عبر الإعلام الدولي، فوجدت قضيتهم تعاطفاً من المجتمع الدولي، خاصة المنظمات الكنسية والحكومات الغربية التي دعمتها سياسياً ومادياً ودبلوماسياً وإعلامياً. ولكن بسبب أن الحرب لم تؤد إلى نتيجة واضحة ـ منتصر ومهزوم ـ وأمام المعاناة الإنسانية للمواطن الجنوبي، جاءت ضغوط الغرب في اتجاه السلام ليمهد لتقرير المصير؛ وفي ذلك ضمنياً دعم لخيارات الحركة الشعبية لتحرير السودان.

كذلك ينبغي أن نستصحب في قراءتنا للواقع ـ ورؤيتنا للمستقبل ـ حقيقة مهمة، وهي أن مناخ العلاقات الدولية الراهنة يقوم على نظام دولي أحادي ينطوي على أفكار أساسية تؤمن بصراع الحضارات. وهذا يعزز من الخط الداعم لتأسيس دولة جنوبية مسيحية تشكل إضافة إلى محور الغرب المسيحي في مواجهة الأيديولوجيا الإسلامية في سياق صراع الحضارات.

ولذلك، يظل الطرح السوسيولوجي الذي يتبناه هذا الكتاب هو المدخل السليم ـ في اعتقاد الباحث ـ للتأسيس لحل جذري للمشكلة وفق خيارين: إما تحقيق التكامل والاندماج الاجتماعي/الثقافي بين الشعبين، وهذا يحتاج ـ مع التدابير التي اقترحها هذا الكتاب ـ إلى أجيال وذلك في المدى البعيد؛ وإما أن نخضع مسار الواقع للمعطيات الآنية ولضرورات الواقع الاجتماعي الحالي، فيبرز خيار الانفصال الآن. وهذا الخيار الأخير هو الذي يراه هذا الكتاب ممكناً كاحتمال، لأنه يتعذر تحقيق وحدة مستدامة بين الطرفين في غياب الاندماج الاجتماعي بين شعبين مختلفين في الخصائص الاجتماعية والهوية الثقافية وفي ظل ضغط السياسات الإقليمية والدولية.

ومع ذلك، على حكومة المؤتمر الوطني أن تضع في الاعتبار أن شعب الجنوب ربما يصوِّت لصالح خيار الانفصال، وأن تضع استراتيجية محددة للتعامل مع هذا الواقع الجديد. وهذا يستدعي النظر إلى السيناريوهات التي سوف تترتب على واقع الانفصال. صحيح أن في داخل الحركة الشعبية تيارين متعارضين: تيار وحدوي، وآخر انفصالي، ويدعو الأخير إلى قيام السودان الجديد الذي يقوم على الديمقراطية والعلمانية، ويرى أن ذلك لا يتأتى إلا بالانفصال، لكن هذا الخيار ـ الانفصال ـ يقرره شعب الجنوب من خلال الاستفتاء، وليس النخبة.

أما في حال نجحت النخبة الجنوبية بإقناع شعب الجنوب بالانفصال عبر الاستفتاء، فإنه من الأفضل أن يتم هذا الانفصال بصورة سلمية، وأن لا تضع الحكومة العقبات أمامه لأن السودان (الشمالي) إذا فقد الجزء الجنوبي بصورة غير سلمية، فإن الدولة الناشئة سوف تشكل من ناحية استراتيجية خطراً أكبر من حرب الجنوب نفسها. ذلك لأن الدولة الوليدة سوف تتشكل في سياق مختلف عن الشمال، وربما تدير نخبتها ظهرها للسودان الشمالي ـ وهم يحملون في دواخلهم مرارات الماضي ـ لتشكيل تحالفات مع دوائر أفريقية وغربية، وربما صهيونية، قد تهدد كيان السودان الشمالي.

أما من ناحية البنية الداخلية للدولة الوليدة، فعلى حكومة الخرطوم أن تضع في الاعتبار الاضطرابات التي سوف تندلع في شكل توترات ونزاعات قبلية وحروب أهلية قد ينتقل تأثيرها إلى الشمال من خلال التداخل القبلي وحركة الرعاة من الشمال إلى الجنوب دون وعي بالحدود السياسية الجديدة.

إن الدولة الجديدة المتوقعة في جنوب السودان ستواجه أكبر وأعقد مشكلة واجهتها أي كيانات سياسية أخرى لبناء الدولة. فالخلافات القبلية والإثنية القديمة في الجنوب سيتم تسييسها بصورة حادة جداً في سياق الصراع حول السلطة، إضافة إلى مشكلات الجهل والأمراض والأوبئة (خاصة الإيدز: الجنوب الأعلى في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط) والأمية (نسبة الأمية في الجنوب هي أعلى المعدلات في العالم: أكثر من ٨٠ بالمئة وسط الذكور، و٩٦ بالمئة وسط الإناث)، إضافة إلى مشكلات بناء القدرات البشرية والبنية التحتية ومشكلات الفساد وغيرها.

كذلك إذا انفصل الجنوب (بالاستفتاء أو بغيره) ربما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها إسرائيل، إلى دعم هذه الدولة الجديدة وتزويدها بالتكنولوجيا والتدريب والمال والسلاح لتأسيس «إسرائيل أفريقية». فعلى حكومة الخرطوم أن تتوقع كل السيناريوهات، وأن تغير من سياستها تجاه الجنوبيين لكسب ثقة قادة لدولة جارة، ربما تحتاج إلى السودان الشمالي في كل شيء بدلاً من أن تلجأ إلى القوى الإقليمية والدولية الأخرى، فتكون خصماً على استقرار وأمن السودان الشمالي بدلاً من أن تكون جارة صديقة وحليفاً استراتيجياً.

الملاحـــق

الملحــق الرقم (١)
تسلسل أحداث مشكلة الجنوب

● **١٩٢٢**: صدر قانون المناطق المقفولة (Closed Districts) الذي منح القائد العام البريطاني الحق في أن يعلن منطقة ما «غير مسموح الدخول إليها» إلا بإذن وتصريح بذلك (Passports and Permits Ordinance).

● **١٩٣٠**: طور البريطانيون سياسة الجنوب (Southern Policy) بفرض المزيد من الحواجز بين الشمال والجنوب.

● **حزيران/ يونيو ١٩٤٧**: عُقد مؤتمر جوبا حيث التقى، لأول مرة، ممثّلون للشمال والجنوب لمناقشة مستقبل جنوب السودان في إطار السودان الموحد.

● **٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨**: اجتمعت جمعية تشريعية لأول مرة ضمت ٧٦ عضواً ممثلاً للشمال، و١٣ ممثلاً للجنوب، و٦ بريطانيين.

● **١٩٥١**: تشكّلت حركة سياسية جنوبية لأول مرة، وتم تسجيلها رسمياً كحزب جنوبي.

● **آب/ أغسطس ١٩٥٥**: بعد اضطرابات حدثت في أنزارا وجوبا تمردت كتيبة في توريت (في الجنوب) على السلطة المركزية، حيث قُتل ٢٦١ مدنياً شمالياً، وبدأت حرب أهلية في السودان.

● **شباط/ فبراير ١٩٦٢**: تشكل حزب سانو (SANU) بقيادة جوزيف أودوهو ووليام دينغ سكرتيراً عاماً للحزب (Sudan African National Union).

● **٢٧ شباط/ فبراير ١٩٦٢**: أعلن وزير الداخلية (في حكومة الفريق إبراهيم عبود العسكرية) طرد كل البعثات التبشيرية العاملة في جنوب السودان.

● **١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣**: تشكلت حركة تمرد مسلحة بقيادة إميليو تافنغ (Emilo Tafeng) عُرفت بحركة الأنانيا (Ayna-Nya)، وقد بدأت نشاطها العسكري في إقليم الاستوائية، ثم انتشرت في أنحاء الجنوب المختلفة.

● **١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤**: هاجم المتمردون الثكنات العسكرية في واو.

● **١٦ ـ ٢٩ آذار/ مارس ١٩٦٥**: انعقد مؤتمر المائدة المستديرة، حيث اجتمع ممثلون للجنوب والشمال لمناقشة وضع الأسس الدستورية للعلاقة بين الشمال والجنوب.

● **٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٦٦**: تم تشكيل مفوضية مشتركة أوصت بنظام حكم ذاتي إقليمي للإقليم الجنوبي.

● **٥ أيار/ مايو ١٩٦٨**: اغتال المتمردون وليام دينغ زعيم حزب سانو.

● **٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٨**: أعلنت حكومة النميري العسكرية اعترافها بالاختلافات التاريخية والثقافية بين الجنوب والشمال، وأن وحدة الدولة يجب أن تتم وفق هذه الحقائق.

● **تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩**: أسس العقيد جوزيف لاقو المجلس الأعلى للأنانيا.

● **٣ أيار/ مايو ١٩٦٩**: وقع الرئيس النميري مع الجنوبيين اتفاقية أديس أبابا التي أنهت الحرب لمدة عقد من الزمان.

● **شهدت سبعينيات القرن العشرين** استمرار حروب محدودة لبعض حركات التمرد، وفي **شباط/ فبراير ١٩٧٦** تمرد في واو جنود حركة الأنانيا السابقة (التي تم حلها باتفاقية أديس أبابا) وشكلوا حركة الأنانيا الثانية (Ayna-Nya 2) بهدف مواصلة القتال من أجل استقلال الجنوب.

● **شباط/ فبراير ١٩٧٨**: عين الرئيس النميري جوزيف لاقو رئيساً للمجلس العالي التنفيذي لجنوب السودان، وخلفه أبيل ألير في شباط/ فبراير ١٩٨٠، الذي أصبح أيضاً نائباً للرئيس النميري، ثم جوزيف جيمس طمبرة وفق انتخابات نيسان/ أبريل ١٩٨٢، وقد ظهرت أصوات جنوبية تنادي بإعادة تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم لضمان تمثيل القبائل الصغيرة، وقد أثار ذلك الاتجاه جدلاً واسعاً وانشقاقاً وسط النخبة الجنوبية.

● **كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠**: تم تقسيم السودان إلى خمسة أقاليم، بينما بقي الإقليم الجنوبي بنظام الحكم الذاتي.

● **أيار/ مايو ١٩٨٣**: قاد جنود جنوبيون تمرداً في بور بقيادة القائد كاربينو بول كوانين كرد فعل لقرار النميري بإعادة النظر في اتفاقية أديس أبابا لعام ١٩٧٢، ومن بينها تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم.

● **١٦ أيار/ مايو ١٩٨٣**: تم تشكيل الحركة الشعبية لتحرير السودان (Sudan People's Liberation Movement (SPLM)) ولها جناح عسكري هو الجيش الشعبي لتحرير السودان (Sudan People's Liberation Army (SPLA))، وتتم الإشارة إليهما ككيان واحد بالاختصار (PLM/A)، وتتم الإشارة إلى هذه الحركة (حركة التمرد) هنا بكلمة «الحركة» أو «الحركة الشعبية». ترأس الحركة السياسي المخضرم جوزيف أودوهو، بينما تزعّم العقيد جون غارنغ (دينكاوي) الجناح العسكري. وقد اعترض جنود الأنانيا II (النوير) على هيمنة الدينكا على الحركة، وخاصة أن لهم توجهات وحدوية.

● **٢٣ أيار/ مايو ١٩٨٣**: أعاد الرئيس النميري تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم (الاستوائية، وأعالي النيل، وبحر الغزال) لكل إقليم مجلسه التشريعي. وقد جاء ذلك كاستجابة لاحتجاج الاستوائيين على هيمنة الدينكا.

● **٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣**: أعلن الرئيس النميري تطبيق الشريعة الإسلامية.

● **تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣**: قام الجيش الشعبي بخطف ١١ من العاملين في مشروع قناة جونقلي في إقليم أعالي النيل، مما دفع الشركة الفرنسية إلى تعليق أعمالها.

● **٤ شباط/ فبراير ١٩٨٤**: أعلنت شركة شيفرون الأمريكية للنفط عن تجميد عملياتها لتنقيب النفط.

● **٣ أيار/ مايو ١٩٨٤**: أعلن جون غارنغ قائد الحركة أن الحركة الشعبية لتحرير السودان (وجناحها العسكري SPLM/A) قد تأسست كمقاومة مسلحة ضد نظام حكم الفرد الدكتاتوري بقيادة النميري، وأعلن أن حركته تسعى ـ عن طريق النضال الثوري المسلح ـ إلى إقامة سودان اشتراكي موحد.

● **٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٨٤**: أعلنت حكومة النميري حالة الطوارئ في كل أنحاء البلاد.

● **١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤**: في حديث له في ملكال (عاصمة أعالي النيل) دعا الرئيس النميري الذين يحملون السلاح إلى أن يجلسوا للحوار؛ غير أن الحركة رفضت كل نداءاته.

● **كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤**: قامت حركة التمرد بعمليات مكثفة في بحر الغزال وأعالي النيل.

● **١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥**: كتعليق على دعوة النميري لوقف إطلاق النار والحوار، ردّ جون غارنغ بأنه لن يتوقف عن القتال إلا بعد تفكيك نظام النميري والقذف به في مزبلة التاريخ.

● **كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥**: تلقت الحكومة السودانية مبلغ ١٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية.

● **آذار/ مارس ١٩٨٥**: إعلان كوكادام بين التحالف الوطني لإنقاذ البلاد والحركة، وقد دعا إلى رفع حالة الطوارئ، وإلغاء قوانين أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣ (الشريعة)، والعودة إلى دستور ١٩٥٦ المعدل عام ١٩٦٥، وعقد مؤتمر دستوري في حزيران/ يونيو ١٩٨٦ لمناقشة قضايا القوميات، والهوية، والدين، والقوات النظامية، والثقافة والتعليم، وتشكيل لجنة مشتركة لإجراء اتصالات بين الطرفين. وقد وُصف بأنه أول اتفاقية تم توقيعها بين أطراف غير حكومية. غير أن الحكومة المنتخبة في عام ١٩٨٦ جمّدت الإعلان، وأعلنت تحفظها نحوه، وقالت إنه تم على عجل، وإن هناك بعض الجهات لم تتم استشارتها.

● **٦ نيسان/ أبريل ١٩٨٥**: تمت الإطاحة بحكومة النميري بانتفاضة شعبية مسنودة من الجيش.

● **١٢ نيسان/ أبريل ١٩٨٥**: تشكّل مجلس عسكري انتقالي بقيادة الفريق عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب لحكم البلاد لمدة عام (فترة انتقالية) يسلم بعدها السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة.

● **١٩ نيسان/ أبريل ١٩٨٥**: أعلنت الحركة أنها سوف تواصل قتالها حتى يتم تفكيك كل البنية الرجعية في الخرطوم وإقامة نظام اشتراكي على أنقاضها.

● **١٢ نيسان/ أبريل ١٩٨٥**: شكل المجلس العسكري الانتقالي مجلساً للإقليم الجنوبي هو المجلس التنفيذي العالي الانتقالي برئاسة اللواء جيمس لورو.

● **٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٨٥**: أعلن المجلس العسكري الانتقالي تشكيل مجلس وزراء برئاسة د. دفع الله الجزولي، وتم تعيين سياسي جنوبي (صامويل أرو بول) نائباً له.

● **٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٨٥**: أعلنت الحكومة الانتقالية وقف إطلاق النار من جانب واحد. وهي خطوة رفضتها حركة التمرد (SPLM/A).

● **١٠ أيار/ مايو ١٩٨٥**: تم تشكيل الجبهة القومية الإسلامية كحزب سياسي بقيادة د. الشيخ حسن عبد الله الترابي، وهي حركة انشقت عن حركة الإخوان المسلمين التي بقيت بقيادة الشيخ صادق عبد الله عبد الماجد.

● **٢٣ أيار/ مايو ١٩٨٥**: أعلنت الحكومة الانتقالية تشكيل ٧ وزارات في الجنوب يساعدها المجلس العالي الانتقالي لجنوب السودان.

● **٢٧ أيار/ مايو ١٩٨٥**: جدد جون غارنغ رفضه لأي محادثات سلام مع الحكومة، قائلاً: «ليس هناك ما نتفاوض حوله، وليس هناك شخص نتفاوض معه». ودعا أنصاره إلى الانتقال إلى تكتيك جديد هو حرب الغوريلا الكلاسيكي. فزادت العمليات الحربية في الجنوب بدرجة كبيرة خلال شهري حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو.

● **تموز/ يوليو ١٩٨٥**: فتحت الحركة جبهة جديدة في جنوب كردفان، حيث هاجمت عرب البقارة الرحل في عدة مواقع على حدود الشمال والجنوب.

● **آب/ أغسطس ١٩٨٥**: قتلت الحركة وليام عبد الله الشول، قائد حركة الأنانيا ـ ٢.

● **٩ آذار/ مارس ١٩٨٦**: أعلنت الحركة موافقتها على الجلوس إلى الحوار، لكن لقاء أربعة شروط:

١ ـ لمناقشة مشاكل السودان وليس مشكلة الجنوب لأن الحركة قومية.

٢ ـ يجب إلغاء قوانين أيلول/ سبتمبر النميرية (يقصد الشريعة التي أعلن تطبيقها الرئيس النميري في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣).

٣ ـ تنظيم مؤتمر قومي لتشكيل حكومة وحدة وطنية.

٤ ـ إلغاء كل اتفاقات الدفاع العسكرية، وكل الاتفاقات الأخرى مع مختلف الدول.

● **٢٦ آذار/ مارس ١٩٨٦**: أكد غارنغ موقف منظمته الثابت من أنهم ليسوا انفصاليين (Not Secessionists) «وإذا كان هناك أي شخص أعلن الانفصال حتى ولو كان شمالياً، فإننا سنقاتله».

● **٦ نيسان/ أبريل ١٩٨٦**: أعلن غارنغ أن حركته ليست مهدداً للعروبة والإسلام في السودان، وأن العروبة والإسلام هما جزء لا يتجزأ من واقع السودان، وأنهما من المكوّنات الأساسية في نسيج المجتمع السوداني المتفرد لهويته الواحدة، وأنهما جزء مكمل للتراث الثقافي المتميز (Distinct Cultural Heritage).

● **١٦ أيار/ مايو ١٩٨٦**: أوفى الجيش السوداني بوعده وسلم السلطة إلى الصادق المهدي بعد انتخابات عامة تشكّلت بموجبها حكومة ائتلافية بقيادة الصادق المهدي من حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي وأربعة أحزاب جنوبية، وأصبح الشريف زين العابدين الهندي (حزب اتحادي) نائباً لرئيس الوزراء (الصادق المهدي)، وأحمد الميرغني (زعيم الحزب الاتحادي) رأساً للدولة في نظام برلماني. حصلت الجبهة القومية الإسلامية على ٥١ مقعداً في البرلمان، من بينها ٢٣ (من ٢٥) مقعداً للخريجين. بينما دعت الحركة الشعبية إلى مقاطعة الانتخابات.

● **٣١ تموز/ يوليو ١٩٨٦**: أعلن الصادق المهدي عن مبادرة سلام للقاء زعيم حركة التمرد غارنغ الذي أصرّ على تنفيذ ما جاء في إعلان كوكادام.

● **١٦ آب/ أغسطس ١٩٨٦**: تعطلت الاتصالات بين الطرفين عندما أسقطت حركة التمرد طائرة مدنية (سودانير) في ملكال بالجنوب.

● **شباط/ فبراير ١٩٨٧**: نظم معهد ودرو ويلسون الدولي ندوة (Symposium) في واشنطن حول مشكلة الجنوب، نادت بضرورة الحل السلمي وإقامة دولة علمانية وإلغاء قوانين أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣ (الشريعة)، واقتراح نظام حكم فدرالي، وتنمية متوازنة، وإعادة توزيع الثروة، وعدالة المشاركة في السلطة، وبناء جيش قوي بتمثيل قومي.

● **آذار/ مارس ١٩٨٧**: نظّم معهد التفاعل الدولي (International Interaction Institute) سمناراً، وكان امتداداً لإعلان كوكادام، ونادى بإلغاء الشريعة الإسلامية.

● **آب/ أغسطس ١٩٨٧**: كانت هناك مبادرة سلام من الرئيس النيجيري أوباسانجو. وهي إحدى المبادرات الإقليمية التي سبقتها عدة مبادرات محلية في النصف الثاني من الثمانينيات من القرن العشرين (مثل جهود وزير الدفاع في الفترة الانتقالية اللواء عثمان عبد الله في أيار/ مايو ١٩٨٥، ومبادرة رئيس الوزراء الانتقالي د. دفع الله الجزولي في حزيران/ يونيو ١٩٨٥، وكذلك مبادرة من فرانسيس دينغ، وأخرى من جوزيف لاقو...)، لكن كل تلك المبادرات لم تنجح بسبب (كما قال المراقبون) المناخ السياسي غير المؤاتي وعدم مرونة حركة التمرد، وانعدام الثقة بين الطرفين، وهشاشة الجبهة الداخلية، وانعدام الإرادة السياسية، إضافة إلى الصراع الحزبي وعدم الاستقرار السياسي.

● **كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧**: اجتمعت الحكومة والحركة في محادثات سرية في لندن، لكن الطرفين فشلا في التوصل إلى اتفاق.

● **آذار/ مارس ١٩٨٨**: التقت القوى السياسية السودانية في هراري (عاصمة زمبابوي)، حيث أدانت العنف، ونادت بالحل السلمي، لكن الملتقى لم يخرج بأي توصيات محددة.

● **١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨**: تم توقيع مبادرة سلام بين الحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة، عُرفت بمبادرة الميرغني ـ غارنغ، وذلك للتمهيد لمؤتمر دستوري، ونادت بوقف إطلاق النار، وتجميد الحدود (الشريعة الإسلامية)، ورفع حالة الطوارئ، وتشكيل لجنة تحضيرية لعقد المؤتمر الدستوري في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨. لكن مشاركة حزب واحد فيها (الحزب الاتحادي الديمقراطي) مع الحركة الشعبية أدى إلى فشل المبادرة.

● **كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨**: انسلخ الحزب الاتحادي الديمقراطي عن حكومة المهدي الائتلافية بسبب رفض الصادق المهدي إجازة اتفاقية الميرغني ـ غارنغ.

● **شباط/ فبراير ١٩٨٩**: عُقدت ورشة أمبو التي نظمتها إثيوبيا حول مشكلة الجنوب، وشارك فيها بعض المثقفين السودانيين، وقد عزت مشكلة الجنوب إلى غياب التنمية المتوازنة.

● **كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩**: قصف الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) مدينة جوبا وقتل عشرات المدنيين، كما استولى على الناصر في إقليم أعالي النيل.

● **كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩**: نظمت جامعة هاوارد (Howard) البريطانية سمناراً بمشاركة أحزاب الأمة والاتحادي الديمقراطي وسانو (SANU) والجبهة القومية الإسلامية وممثلين عن التحالف الوطني. وقد أكد المؤتمرون وحدة السودان، ودعوا إلى السلام وانسياب الإغاثة والحوار والتمسك بالحلول السلمية، واقترحوا النظام الفدرالي.

● **٢٠ شباط/ فبراير ١٩٨٩**: قدمت القيادة العامة للقوات المسلحة مذكرة إلى حكومة الصادق المهدي (المتحالفة مع الجبهة الإسلامية)، وقع عليها ١٥٠ من كبار الضباط (Senior Officers) برئاسة القائد العام الفريق فتحي أحمد علي، وقد طالبت المذكرة الصادق المهدي إما بوضع حد للحرب أو دعم الجيش بما يحتاجه لمواجهة التمرد (SPLM/A)، كما طالبت الحكومة بمعالجة الأزمة الاقتصادية في البلاد (الكساد الاقتصادي).

● **٢٣ ـ ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٨٩**: انعقد ملتقى بيرغن في النرويج شارك فيه أربعة عشر سودانياً (من بينهم ٩ حزبيين، أربعة منهم من الجنوب) بحضور مراقبين من النرويج. دعا الملتقى إلى إنهاء الحرب، وإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية، وإعادة الثقة بين الشمال والجنوب. وخرج برؤية محددة في مسائل السلطة والثروة والتنمية والديمقراطية.

● **١٢ آذار/ مارس ١٩٨٩**: تم حل الحكومة الائتلافية، بينما صعَّدت الحركة من عملياتها الحربية في جنوب كردفان.

● **٢٥ آذار/ مارس ١٩٨٩**: تم تشكيل حكومة جديدة، رفضت الجبهة الإسلامية المشاركة فيها. وقد تعهد الصادق المهدي بإجراء مفاوضات سلام مع الحركة.

● **نيسان/ أبريل ١٩٨٩**: دشنت الأمم المتحدة عملية «شريان الحياة» (Operation-lifeline Sudan) لإغاثة المتضررين من الحرب في الجنوب ـ بالاتفاق مع الطرفين ـ بفتح ممرات آمنة (Corridors of Tranquility).

● **٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٩**: أطاح انقلاب أبيض بقيادة الجنرال عمر البشير بحكومة الصادق المهدي. ترأس العميد عمر حسن أحمد البشير مجلس قيادة الثورة، وسمّيت الحكومة الجديدة بـ «ثورة الإنقاذ الوطني»، وكانت مكونة من خمسة عشر ضابطاً. بعثت الحكومة الجديدة برسالة إلى زعيم التمرد، جون غارنغ، تدعوه فيها إلى المشاركة في إنقاذ البلاد والدخول في مفاوضات سلمية. رفض غارنغ استلام الرسالة.

● **٤ تموز/ يوليو ١٩٨٩**: أعلنت الحكومة السودانية وقف إطلاق النار لمدة شهر.

● **٨ تموز/ يوليو ١٩٨٩**: تم تشكيل حكومة جديدة من ٢١ وزيراً، منهم ١٦ وزيراً مدنياً.

● **١٤ آب/ أغسطس ١٩٨٩**: انتقد جون غارنغ الحكومة الجديدة، وقال إنها تحمل فهماً مشوّهاً للحرب الأهلية، وإنها لا تحمل برنامجاً راديكالياً لزيادة فرص السلام.

● **١٨ ـ ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٨٩**: بدأت لأول مرة مفاوضات بين الحكومة وحركة التمرد. لكن المفاوضات اصطدمت بسبب إصرار الحركة على إلغاء الشريعة الإسلامية، بينما قالت الحكومة إنها ستعرض الأمر في استفتاء شعبي. كذلك رفضت الحركة مبادرة الحكومة بوقف إطلاق النار، ومع ذلك أمدت الحكومة وقف إطلاق النار إلى شهر آخر.

● **٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩**: نظمت الحكومة مؤتمر الحوار الوطني من أجل قضايا السلام، واستمر حتى ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر، ترأسه العقيد محمد الأمين خليفة وجوزيف لاقو.

● **٣٠ أيلول/ سبتمبر**: مددت الحكومة وقف إطلاق النار إلى شهر آخر، ثم مرة أخرى في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩.

● **٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩**: تم تكوين التحالف الوطني الديمقراطي (National Democratic Alliance) في القاهرة، وقد ضم حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي والحزب الشيوعي وحزب البعث وأحزاب أخرى ونقابات. دعا الميثاق الذي وقّعه التحالف إلى الإضراب السياسي العام والعصيان المدني، وحرّض على انتفاضة شعبية.

● **٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩**: قدم الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر مبادرة سلام في نيروبي، حضرها وفد الحكومة بقيادة محمد الأمين خليفة، بينما ترأس جانب الحركة لام أكول (وزير الخارجية السودانية بعد اتفاق نيفاشا). واتفق الطرفان على إمكانية تشكيل حكومة قومية عريضة وتنظيم مؤتمر دستوري واستفتاء عام لإجازة مقررات المؤتمر. لكن الحكومة رفضت القبول بكارتر وسيطاً.

● **كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩**: قدم مساعد وزير الخارجية الأمريكية (الأسبق) للشؤون الأفريقية هيرمان كوهين مبادرة سلام تضمنت الفصل بين قوات الحكومة والتمرد، وإعلان جوبا منطقة منزوعة السلاح. رفضت الحكومة المبادرة.

● **كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠**: قصفت الحركة مدينة جوبا.

● **آذار/ مارس ١٩٩٠**: قام الرئيس النيجيري إبراهيم بابنجيدا بمحاولة للجمع بين الطرفين في محادثات سلام.

● **كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠**: نظم الرئيس الكيني السابق دانيال أراب موي لقاءً في نيروبي بين الرئيس البشير وقادة التمرد دون غارنغ. وصل البشير أولاً، ثم وصل غارنغ بعد يومين، لكنه رفض مقابلة البشير.

● **٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١**: أعلن البشير تطبيق النظام الفدرالي بتقسيم السودان إلى ٩ ولايات في محاولة لإنهاء الحرب الأهلية. وقد تمت إعادة التقسيم مرة أخرى في عام ١٩٩٤ إلى ٢٦ ولاية، وهو الحال حتى الآن.

● **٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١**: رفض غارنغ النظام الفدرالي، ودعا الجيش إلى الإطاحة بالبشير. وقال إن فدرالية البشير تقوم على الطائفية (Sectarianism)، وإنها محاولة لتحويل انتباه الشعب عن قضية السلام.

● **١ شباط/ فبراير ١٩٩١**: صدر قانون جنائي جديد بتعديل الشريعة بإعفاء الولايات الجنوبية من تطبيق الشريعة الإسلامية.

● **نيسان/ أبريل ـ أيار/ مايو ١٩٩١**: نظمت الحكومة مؤتمراً قومياً لمناقشة المستقبل السياسي للسودان.

● **حزيران/ يونيو ١٩٩١**: أعلنت الحكومة رسمياً موافقتها على قبول بابنجيدا وسيطاً.

● **آب/ أغسطس ١٩٩١**: قدم هيرمان كوهين وساطة أمريكية جديدة لإنهاء الحرب.

● **١ آب/ أغسطس ١٩٩١**: واجه جون غارنغ انتقادات من داخل حركته أدت إلى انشقاق فصيل منه بقيادة القادة الميدانيين: د. رياك مشار، د. لام أكول، وغوردون كونغ، حيث اتخذوا من الناصر مقراً لهم، وأصدروا بياناً دعوا فيه إلى

إزاحة غارنغ من قيادة الحركة، واتهموا غارنغ بأنه دكتاتوري وفردي في القرار (أوتوقراطي) (Dictatorial and Autocratic)، وأنه أذل وأهان شعبه وحوّل الإقليم إلى منطقة رعب. ودعا البيان إلى إنهاء الحرب، وإجراء مفاوضات لفصل الجنوب وتطبيق الديمقراطية في داخل الحركة والتركيز على عمليات الإغاثة، واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون. وقد أطلقوا على فصيلهم الحركة الشعبية ـ جبهة الناصر (SPLA-Nasir)، بينما أسمى غارنغ فصيله بـ (توريت /SPLAL) Torit، ثم عدّله لاحقاً إلى الفصيل الرئيسي (SPLA/Mainstream). واستمرت حالة الاحتقان داخل الحركة والتذمر، فانشق منه نائبه وليام نيوت وشكل الحركة/ فصيل الوحدة: (SPLA/Unity)، ثم في آذار/ مارس ١٩٩٣ اندمج فصيلا الناصر (رياك مشار) والوحدة (نيوت) وكوّنا الفصيل المتحد (SPLA/United)، الذي بدوره انشطر أيضاً، حيث ترأس د. رياك مشار حركة استقلال جنوب السودان (South Sudan Independence Movement - (SSIM))، بينما استمر د. أكول في رئاسة الفصيل المتحد.

● **تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١**: اندلع قتال عنيف بين فصائل حركة التمرد قُتل فيها عدة آلاف من المدنيين.

● **١٣ شباط/ فبراير ١٩٩٢**: تم تعيين مجلس وطني انتقالي من ٣٠٠ عضو برئاسة محمد الأمين خليفة.

● **٢٦ أيار/ مايو ـ ٤ حزيران/ يونيو ١٩٩٢**: بدأت مفاوضات أبوجا الأولى (نيجيريا) تحت رعاية الرئيس النيجيري ابراهيم بابنجيدا. اعترف الطرفان بأن السودان دولة متعددة الأعراق واللغات والثقافات والديانات، واتفقا على ضرورة الحل السلمي لمشكلات السودان.

● **حزيران/ يونيو ١٩٩٢**: حاصر جيش الحركة جوبا وقتل ٢٠٠ مدنياً، وعلقت حركات الإغاثة أنشطتها في تلك المنطقة.

● **تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢**: أدى القتال بين فصيلي غارنغ ونيوت إلى وفاة ٢٠٠٠ شخص في منطقتي الكونغور والواوات.

● **٢٣ شباط/ فبراير ١٩٩٣**: أصدرت الحكومة والحركة بياناً مشتركاً، بعد اجتماع في عنتبي (يوغندا) بوساطة الرئيس اليوغندي يوري موسفيني، اتفقا فيه على مواصلة المفاوضات في أبوجا الثانية.

● **٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٣**: ناقشت محادثات أبوجا الثانية قضايا دستورية وسياسية واجتماعية، وركّزت على موضوع قسمة السلطة بين المركز والولايات، وسلطات الحكومة المركزية، واللجوء إلى الاستفتاء لمعرفة رأي الجنوبيين حول رغباتهم. كما ناقشت الاعتبارات العسكرية والأمنية والاستقرار، وإعادة توطين الذين شردتهم الحرب الأهلية، ووضع الجنوب في أي فترة انتقالية في المستقبل. واتفق الجانبان على أرضية مشتركة في كثير من القضايا، وقد صاغت الحكومة النيجيرية مسودة الاتفاق. وصل غارنغ قبل يوم واحد من نهاية المحادثات، وطلب إعادة صياغة (Redrafting) ما توصل إليه الطرفان لتضمين السلطات المتبقية (Residual Powers) التي كانت تتبع للحكومة المركزية لتخويلها (To Be Devolved) للولايات، عكس بعض الأطر الفدرالية المتفق حولها، بحيث إن السلطات التي لم ينص عليها كحق للولايات يتم نقلها إلى المركز. هذه الاقتراحات غيّرت مجرى المفاوضات. ودعا الرئيس النيجيري الطرفين إلى مواصلة المفاوضات لاحقاً، وأعربت نيجيريا عن استعدادها لمواصلة جهود الوساطة (Mediation).

● **نيسان/ أبريل ـ أيار/ مايو ١٩٩٣**: التقت الحكومة في نيروبي (كينيا) بالفصيل الموحد (United Faction)، وتم اتفاق بخلق كيان للجنوب منفصل في إطار السودان الفدرالي الموحد، وأن يتم توزيع السلطات السياسية والثروة بين السلطة المركزية (الحكومة الفدرالية) والمؤسسات الجنوبية، وأن تتم صياغة القوانين على أساس مبادئ عامة تحكم كل الولايات مع الحق لكل ولاية بسنّ التشريعات المكملة الخاصة بها (Complementary Legislations).

● **آب/ أغسطس ١٩٩٣**: اتفقت الحكومة مع الفصيل المتحد للحركة (SPLA-United Faction) في فشودة بأعالي النيل، حيث تم الاتفاق على السماح بانسياب النقل على النيل دون اعتراض لتوصيل الإغاثة إلى الجنوب.

● **١٨ آب/ أغسطس ١٩٩٣**: وضعت الولايات المتحدة الأمريكية السودان في قائمة الدول الراعية والداعمة للإرهاب.

● **أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣**: أعلنت الهيئة بين الحكومية للتنمية (Inter-Governmental Authority for Development - (IGAD)) ـ الإيغاد ـ تكوينها للجنة برئاسة كينيا وعضوية إرتريا، وإثيوبيا، ويوغندا، للتوسط في مفاوضات سلام بين الحكومة السودانية وحركة التمرد ورعايتها. رحب الرئيس البشير بالمبادرة وعبّر عن أمله في أن تعزّز من جهود نيجيريا في طريق تحقيق السلام.

● **١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣**: أعلنت الحركة أن قيام دولة مستقلة ربما يكون الفرصة الوحيدة لتحقيق السلام. وقد أعلن بيوس سوبيك (Bius Subek)، الناطق الرسمي باسم الحركة، أنه لا يوجد شخص في الجنوب يرغب في أن يظل تابعاً للشمال.

● **١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣**: صوّت مجلس قيادة الثورة لحل نفسه، وكلف البشير بالاستمرار في رئاسة الدولة. وفي ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر أعلنت الحكومة عن إصلاحات سياسية وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية.

● **شباط/ فبراير ١٩٩٤**: إعادة تقسيم السودان إلى ٢٦ ولاية بدلاً من ٩ ولايات، ١٦ في الشمال و١٠ في الجنوب.

● **١٧ ـ ٢٣ آذار/ مارس ١٩٩٤**: التقت الحكومة والحركة في نيروبي تحت مظلة الإيغاد. اتفق الطرفان على مبدأ حيادية المساعدات الإنسانية التي ينظمها برنامج شريان الحياة السوداني وممرات آمنة لعشرة أسابيع لتحصين الأطفال.

● **١٧ ـ ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٤**: انعقدت جولة الإيغاد الثانية في كينيا. أكدت الحكومة على الفدرالية لسودان موحد، وأن الشريعة مصدر من مصادر التشريع (A Source of Law) مع استثناء غير المسلمين من الشريعة. غير أن الحركة الشعبية طرحت موضوع تقرير المصير (Self-determination) والرفض التام للشريعة (Complete Rejection of Sharia)، وخرج المفاوضون بإعلان المبادئ (Declaration of Principles (DOP)) الذي ينادي بدولة علمانية وضمان المساواة بين المواطنين.

● **١٩ ـ ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٩٤**: جولة إيغاد الثالثة في نيروبي، فشلت بسبب موضوع الدولة العلمانية.

● **٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤**: الجولة الرابعة للإيغاد في نيروبي. لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق. وقد تم رفع الجولة بعد الوصول إلى طريق مسدود.

● **٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤**: اتجهت الحكومة إلى «السلام من الداخل». وقد أعلن البشير تشكيل مجلس أعلى للسلام برئاسة جنوبي (لينو رول دينغ) لتنسيق جهود السلام.

● **١٨ آذار/ مارس ١٩٩٥**: أعلن جون غارنغ أنه قد اتفق ونسق مع

المعارضة الشمالية لنقل الحرب إلى الشمال، بما فيها الخرطوم، بقيادة قوة جديدة هي كتيبة السودان الجديد.

● **حزيران/ يونيو ١٩٩٥**: اجتمع التحالف الوطني الديمقراطي (NDA) في أسمرا (إريتريا) في مؤتمر القضايا الأساسية (Fundamental Issues)، وخرج بإعلان أسمرا (Asmara Declaration) الذي نصّ على حق تقرير المصير عن طريق الاستفتاء للجنوب وجبال النوبة وجبال الأنقسنا وأبيي.

● **٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٩٥**: محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا (إثيوبيا) في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية.

● **١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦**: تم اغتيال أحد قادة التمرد الجنوبي، وليام نيوت، بواسطة بعض أفراد جيش السودان الجنوبي للاستقلال (Southern Sudan Independence Army).

● **٦ ـ ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٦**: جرت انتخابات رئاسية وبرلمانية فاز فيها البشير.

● **١٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٦**: وقّعت الحكومة اتفاقية (وثيقة) سلام مع حركة جنوب السودان للاستقلال، والحركة الشعبية ـ مجموعة بحر الغزال بقيادة كاربينو كوانين. وقد تضمن الميثاق وقف إطلاق النار تعقبه انتخابات واستفتاء في ولايات الجنوب.

● **٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٦**: أصدر مجلس الأمن القرارين ١٠٥٤ و١٠٧٠ بفرض عقوبات دبلوماسية على السودان.

● **٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٦**: توحد فصيلا غارنغ وحركة جنوب السودان للاستقلال (SSIM).

● **١١ أيار/ مايو ١٩٩٦**: أعلن أسياس أفورقي أنه مستعد للتعاون مع المتمردين الجنوبيين ودعمهم بلا حدود. كذلك عمل على تدريب أفراد من الحركة.

● **٢ أيار/ يوليو ١٩٩٦**: انفصل جناح النوبة عن حركة غارنغ.

● **١٤ آب/ أغسطس ١٩٩٦**: أعلن الرئيس البشير العفو العام عن كل من حمل السلاح ضد الحكومة.

● **٣١ تموز/ يوليو ١٩٩٦**: وقّعت الحكومة ميثاق سياسي مع الحركة

(والجيش) الشعبي لتحرير السودان ـ جناح النوبة ـ القيادة المركزية بقيادة محمد هارون كافي.

● **١٤ آب/ أغسطس ١٩٩٦**: جدد الرئيس البشير إعلان العفو العام تشجيعاً للمصالحة ودفعاً للحل السلمي.

● **كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧**: وردت تقارير بوجود تحركات عسكرية في داخل حدود السودان من إثيوبيا وإريتريا ويوغندا، واندلاع قتال ضار في شرق السودان. تأكد ذلك في تقارير في أيار/ مايو ونيسان/ أبريل ١٩٩٧: بأن الهجوم نظمته حركات المعارضة الجنوبية التي تعمل تحت مظلة التحالف الوطني الديمقراطي ودعم من إريتريا وإثيوبيا.

● **٢١ نيسان/ أبريل ١٩٩٧**: وقّعت الحكومة مع حركة جنوب السودان للاستقلال بقيادة رياك مشار والحركة الشعبية ـ جناح بحر الغزال (كربينو) ـ وقوة الدفاع الاستوائية (د. ثيوفيلوس لوتي)، ومجموعة المستقلين الجنوبيين بقيادة أروك طون أروك (الحركة ـ مجموعة بور)، واتحاد الأحزاب السودانية الأفريقية (USAP) ممثلة في صامويل أرو بول (اليوساب نفسها كانت تضم ٧ أحزاب سياسية: الرابطة السياسية لجنوب السودان، وحزب الشعب التقدمي، والمؤتمر السوداني الأفريقي، ومؤتمر الشعب الأفريقي في السودان، والحزب الفدرالي لجنوب السودان، والاتحاد الوطني السوداني الأفريقي، والحزب القومي السوداني) اتفاقية تنادي باستفتاء حر وعادل بإشراف دولي لشعب جنوب السودان، ليقرر ما إذا كان يرغب في الاستقلال أو الفدرالية، مع استمرار إعفاء الجنوب من الشريعة.

● **٩ تموز/ يوليو ١٩٩٧**: جدد غارنغ رفضه للقاء البشير، وقال إن قواته تحاصر جوبا، وإن حكومة الخرطوم بالونة وقد ثقبناها، وأن نهايتها وشيكة.

● **٩ تموز/ يوليو ١٩٩٧**: حضر البشير مؤتمر قمة الإيغاد، وأعلن موافقة حكومته على إعلان المبادئ كإطار للمفاوضات لوضع حد للصراع في السودان.

● **٢٣ تموز/ يوليو ١٩٩٧**: تمت إجازة اتفاقية الخرطوم للسلام (KPA).

● **٧ آب/ أغسطس ١٩٩٧**: تشكل مجلس تنسيقي للإقليم الجنوبي برئاسة د. رياك مشار.

● **٢٩ آب/ أغسطس ١٩٩٧**: رفض غارنغ مبادرة نيلسون مانديلا لمقابلة البشير مع موسفيني.

● **١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧**: نظم معهد السلام في واشنطن مؤتمراً تحت عنوان: «الدين والسلام في السودان»، أعلن فيه جون برندرغاست (مجلس الأمن القومي الأمريكي) أن سياسة واشنطن تجاه السودان تقوم على مبدأ أن السودان هو المهدد الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية.

● **٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧**: وقّع د. لام أكول (زعيم الحركة الشعبية ـ الفصيل المتحد) اتفاقية فشودة للسلام مع الحكومة السودانية. جاءت الاتفاقية بواسطة رث الشلك (قبيلة أكول).

● **١ ـ ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧**: الجولة الخامسة لمفاوضات الإيغاد في نيروبي، لكنها فشلت بسبب أن الحركة في تعليقها على موافقة الحكومة على الاستفتاء للجنوب قالت إن على الاستفتاء أن يشمل مناطق خارج الجنوب، ليست جبال النوبة والأنقسنا فقط، بل أيضاً مناطق في دارفور، وكردفان، والنيل الأبيض، والنيل الأزرق.

● **٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧**: أعلن الاتحاد الأفريقي دعمه لمفاوضات السلام لإنهاء الحرب الأهلية في جنوب السودان.

● **٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧**: وقّع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون القرار التنفيذي الرقم ١٣٠٦٧ فرض بمقتضاه عقوبات اقتصادية وتجارية على السودان.

● **١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧**: صرح غارنغ معلقاً على مفاوضات تشرين الثاني/ نوفمبر (٩٧ في نيروبي) قائلاً: «إننا قصدنا ألا نصل إلى اتفاق مع حكومة الجبهة الإسلامية، وقد حققنا ذلك.

● **٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨**: أعلن الصادق المهدي (زعيم حزب الأمة ورئيس الوزراء السابق) أنه لاحظ أن هناك تغيّراً في المناخ، وأن حكومة البشير بدأت تغيّر في لغتها.

● **١٩ ـ ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨**: أعلن شركاء الإيغاد في ملتقى بروما عن ترحيبهم باستمرار مفاوضات السلام التي بدأت في تشرين الأول/ أكتوبر ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ تحت رئاسة كينيا، وأنهم مستعدون لدعم هذه المفاوضات.

● **٢٨ ـ ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨**: هاجم بضعة آلاف من المتمردين بقيادة كاربينو مدينة واو (عاصمة بحر الغزال)، ثم تراجعوا بعد ٤٨ ساعة من القتال.

● **٣ شباط/ فبراير ١٩٩٨**: أعلن متحدث باسم الجيش السوداني أن إريتريا قصفت مناطق حدودية في شرق السودان.

● **١٢ شباط/ فبراير ١٩٩٨**: توفي النائب الأول لرئيس الجمهورية الفريق الزبير محمد صالح في حادث طائرة على مدرج مطار الناصر (ولاية أعالي النيل)، وزعم متحدث باسم الحركة أنهم أسقطوا الطائرة في المنطقة التي تقع تحت سيطرتهم. لكن في اليوم التالي صدر تقرير بأن الطائرة سقطت لسوء الرؤية بسبب الأحوال الجوية.

● **٩ آذار/ مارس ١٩٩٨**: أُعلن عن تشكيل حكومة جديدة للجنوب بقيادة رياك مشار.

● **١٢ آذار/ مارس ١٩٩٨**: أعلن رئيس البرلمان حسن الترابي أن الدستور الجديد يسمح بنشاط الأحزاب السياسية.

● **١٦ آذار/ مارس ١٩٩٨**: اجتمع رؤساء دول الإيغاد في جيبوتي. وقد دعت القمة الطرفين إلى وقف إطلاق النار، وإبداء النوايا الحسنة لإيجاد مناخ ملائم لاتفاقيات السلام.

● **٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨**: رفضت الحركة الدستور الجديد.

● **٤ ـ ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨**: بدأت الجولة السادسة لمفاوضات الإيغاد في نيروبي. اتفق الطرفان على تنظيم استفتاء بإشراف دولي حول تقرير المصير للجنوب.

● **٧ أيار/ مايو ١٩٩٨**: أعلن وزير الخارجية د. مصطفى عثمان إسماعيل قبول نتيجة الاستفتاء حتى ولو اختار الجنوبيون الانفصال.

● **حزيران/ يونيو ١٩٩٨**: تم اعتماد دستور جديد للبلاد.

● **١٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٨**: تم توقيع اتفاقية سلام بين النوير والدينكا.

● **١٥ تموز/ يوليو ١٩٩٨**: أعلن جون غارنغ أنه يجب إزاحة حكومة الخرطوم، سواء كان بالقوة العسكرية أو بالوسائل السياسية.

● **٤ ـ ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٨**: انعقدت الجولة السابعة لمفاوضات الإيغاد في نيروبي، واصطدمت بإصرار الحركة على أن يشمل الاستفتاء ـ حول تقرير المصير للجنوب ـ منطقة أبيي لأنها جزء من الجنوب. وقد وصل الجانبان إلى طريق مسدود.

● **٢٠ آب/ أغسطس ١٩٩٨**: ضربت الولايات المتحدة مصنع الشفاء للأدوية في الخرطوم بزعم أنه ينتج أسلحة كيميائية.

● **٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨**: اتهمت الحكومة السودانية يوغندا بالهجوم على السودان. وفي ٢٧ أيلول/ سبتمبر أعلن متحدث باسم الجيش السوداني أن قوات التمرد وحلفاءها اليوغنديين تكبدوا خسائر بلغت ١١٠٠ قتيل، ودمرت دباباتهم وآلياتهم. وفي ١ تشرين الأول/ أكتوبر أعلن الجيش السوداني أنه قتل ٥٠٠ جندي.

● **٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨**: أعلنت الحكومة السودانية أنها تقدمت بشكوى إلى الأمم المتحدة متهمة فيها إريتريا ويوغندا بغزو أراضي في جنوب السودان في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨.

● **١٦ شباط/ فبراير ١٩٩٩**: أعلنت المجموعات المعارضة السودانية في مؤتمر استمر ٤ أيام في كمبالا عن تكثيف نضالها للإطاحة بحكومة الخرطوم.

● **٢٢ شباط/ فبراير ١٩٩٩**: أعلن الرئيس البشير عن رغبته في السماح للجنوب بالانفصال إذا كان ذلك سوف ينهي الحرب الأهلية في السودان.

● **١٠ آذار/ مارس ١٩٩٩**: أعلن الرئيس الليبي معمر القذافي عن استعداده للتوسط بين الطرفين لتحقيق السلام.

● **نيسان/ أبريل ١٩٩٩**: تم إكمال خط الأنابيب الناقل للنفط السوداني بطول ١٦١٠ كلم.

● **١٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٩**: علقت الحكومة مفاوضاتها تحت ظل الإيغاد احتجاجاً على قتل حركة التمرد لعمال الإغاثة في جنوب السودان.

● **١٣ نيسان/ أبريل ١٩٩٩**: رفض بيتر أدوك، ممثل الحركة فكرة تدخل مصر في عملية السلام.

● **١٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٩**: جمع القذافي كلاً من البشير وأسياس أفورقي لإنهاء الخلاف بينهما.

● **١٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٩**: انسحبت الحكومة من مفاوضات الإيغاد في نيروبي احتجاجاً على خرق الحركة لوقف إطلاق النار، وأعلنت كينيا تأجيل المحادثات إلى أجل غير مسمى.

● **١٩ تموز/ يوليو ـ ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٩٩**: جولة المفاوضات الثامنة تحت مظلة الإيغاد في كينيا. اتفق الطرفان فيها على تشكيل أمانة خاصة للمفاوضات في نيروبي.

● **٢٤ آب/ أغسطس ١٩٩٩**: أعلنت الحكومة السودانية موافقتها على المبادرة الليبية المصرية لإنهاء الحرب.

● **٣٠ آب/ غسطس ١٩٩٩**: رفضت الحركة المبادرة الليبية ـ المصرية.

● **أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩**: غادرت أول شحنة نفط سودانية بورتسودان (بداية تصدير النفط).

● **١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩**: تم اغتيال قائد التمرد الجنوبي كربينو كوانين على يد مسلحين تابعين للحركة (حركة غارنغ (SPLM/A).

● **٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩**: قصفت الحركة مدينة بانتيو.

● **٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩**: التقت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت بقائد الحركة (غارنغ) في نيروبي بحضور وفد الإيغاد. وقد أثنت الوزيرة على غارنغ ووصفته بأنه قائد حيوي (Dynamic Leader)، وأعلنت عن تقديم الولايات المتحدة لمبلغ ٦ ملايين دولار إلى الحركة.

● **٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩**: استنكر العقيد القذافي تصريحات أولبرايت ووصفها بأنها تدخّل غير مقبول في شؤون القارة الأفريقية.

● **٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩**: هاتف غارنغ القذافي مؤيداً المبادرة الليبية ـ المصرية للسلام.

● **١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩**: فرّ المئات من المواطنين من جنوب السودان إلى يوغندا هروباً من القتال الذي اندلع بين فصائل حركة التمرد.

● **٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩**: غادر الرئيس البشير إلى جيبوتي للمشاركة في مؤتمر الإيغاد لمناقشة الأوضاع في السودان والصومال، حيث التقى البشير هناك بالصادق المهدي. وفي اليوم التالي وقّعت الحكومة السودانية مع

الصادق إعلان مبادئ من ٣ صفحات للحل السياسي الشامل، واشتمل الإعلان على تأسيس نظام ديمقراطي تعدّدي فدرالي رئاسي.

● **٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩**: وقّع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون على تقديم مساعدات مباشرة إلى المتمردين على الحكومة السودانية بهدف «تقوية العمليات العسكرية لحركة التمرد وعزل الحكومة السودانية».

● **٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩**: أصدرت الحركة بياناً رفضت فيه اتفاق المهدي مع الجبهة الإسلامية (الحكومة) باعتباره أمراً ثنائياً يخصّ الطرفين فقط.

● **١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩**: في اجتماع في كمبالا بممثلي التحالف الديمقراطي رفض قائد حركة التمرد جون غارنغ اتفاقية جيبوتي ومبادرة السلام الليبية ـ المصرية، وقال إن إعلان المبادئ في الإيغاد هو الطريق الوحيد الصالح لحل المشكلة السودانية.

● **٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩**: أصدر الرئيس البشير قراراً جمهورياً بحل البرلمان وحصر الترابي في وظيفة إدارية في المؤتمر الوطني، وقد أعلن حالة الطوارئ وجمّد مواد في الدستور تنصّ على انتخاب ولاة الولايات الـ ٢٦.

● **٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩**: وقّعت الحكومة اتفاقية سلام مع قوات تانا TANA (جبهة مواطني النيل الأزرق).

● **٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩**: صرح الرئيس البشير بما يلي: «نحن اليوم أمام واقع جديد، ليس هناك جبهة إسلامية، بل قوى سياسية سودانية».

● **٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩**: أعلن البشير بأنه بدءاً من اليوم لكل الأحزاب السياسية ـ سواء المتحالفة مع الحكومة أو المعارضة لها ـ الحق في ممارسة نشاطها السياسي في كل أنحاء السودان.

● **١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠**: أصدرت الحركة بياناً (Ultimatum) طالبت فيه المنظمات الإنسانية الـ ٣٩ العاملة في المناطق التي تسيطر عليها الحركة أن توقع مذكرة تفاهم مع الحركة.

● **١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠**: استمرار جولة جديدة من مفاوضات الإيغاد في نيروبي.

● **٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠**: أعلن الصادق المهدي أن الولايات المتحدة

اتجهت الآن اتجاهاً إيجابياً لدفع عملية السلام بين الحكومة والحركة، وقبلت توسيع وتطوير منبر الإيغاد بالتنسيق مع المبادرة الليبية ـ المصرية.

● **٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠**: تم فتح الطرق البرية بين السودان وإريتريا كبداية لانفراج الأزمة بين الدولتين.

● **٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠**: انتهى اجتماع الإيغاد في نيروبي إلى طريق مسدود (Deadlock). أعلن ذلك الناطق الرسمي باسم الحركة سامسون كواجي، وذلك بسبب الخلاف حول علاقة الدين بالدولة.

● **٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠**: قدم د. رياك مشار استقالته من حكومة البشير (التي تصالح معها في عام ١٩٩٧ مع ٦ فصائل جنوبية)، متهماً الحكومة بعدم التزامها بشروط الاتفاقية. كما استقال من رئاسة حزب جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة (United Democratic Front Party).

● **١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٠**: في تغيير واضح في سياستها، أعلنت الحركة ـ على لسان مستشارها السياسي د. منصور خالد ـ استعدادها للتعاون مع مبادرة السلام الليبية ـ المصرية.

● **١٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٠**: أعلن النائب الأول لرئيس الجمهورية علي عثمان محمد طه أن موضوع فصل الدين عن الدولة يمكن التفاوض حوله دون المساس بوحدة البلاد.

● **١٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٠**: أعلنت الحكومة عن مراجعتها لقانون التوالي السياسي حتى يسهل للأحزاب السياسية التسجيل وممارسة نشاطها بحرية.

● **١٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٠**: اجتمع المبعوث الأمريكي الخاص بالسودان هاري جونستون (Harry Johnston) بقادة الحركة في نيروبي وأثناهم عن موقفهم بطرد المنظمات الإنسانية غير الحكومية العاملة في مجال الإغاثة في الجنوب، لتجنب زيادة معاناة المتضررين من الحرب في الجنوب.

● **٢١ ـ ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٠**: تواصلت جولة الإيغاد في نيروبي وفشلت أيضاً.

● **١ آذار/ مارس ٢٠٠٠**: أعلنت ١١ منظمة دولية للعون الإنساني بأنها لا تستطيع أن تواصل عملها في الجنوب تحت هذه الأجواء والشروط التي فرضتها الحركة.

● **١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٠**: احتلت قوات التمرد (الحركة الشعبية) مدينة همشكوريب في شرق السودان.

● **٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٠**: أعلن غارنغ بأن حركته وجناحها العسكري سوف يبدآن نشاطهما السياسي داخل الخرطوم، سواء أكان بموافقة الحكومة أم لم توافق.

● **٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٠**: اتهم قائد الحركة الصادق المهدي بإفشاء أسرار للحكومة عن المواقع العسكرية للحركة.

● **٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠٠**: أصدر مجلس الجامعة العربية في اجتماعه في القاهرة بياناً عبّر فيه عن اعتراضه لأية محاولة لتقسيم السودان.

● **٣ ـ ٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠**: عقدت جولة أخرى من مفاوضات الإيغاد. وقد فشلت بسبب موضوع أبيي وإصرار الحركة على النظام الكونفدرالي.

● **١٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠**: أعلن د. رياك مشار رئيس قوات دفاع السودان المتحدة (USDF) عن دعمه للمبادرة السودانية ـ الليبية.

● **١٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠**: أمر الرئيس البشير قواته الجوية بوقف الغارات الجوية على جنوب السودان.

● **١٤ أيار/ مايو ٢٠٠٠**: عبّر البشير عن عدم رضائه بالمبادرة الليبية ـ المصرية، ودعا للقاء مباشرة بين أطراف المعارضة والحكومة.

● **١٨ أيار/ مايو ٢٠٠٠**: في لقاء أجرته معه **الأهرام** القاهرية، صرح غارنغ أنهم لا يريدون أن يصلوا إلى اتفاق قسمة السلطة مع حكومة الجبهة الإسلامية، بل يريدون أن تتنحّى الجبهة عن السلطة.

● **١٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠**: شنّت حركة التمرد هجوماً كبيراً على منطقة قوقريال في جنوب السودان، مخترقة بذلك هدنة معلنة بوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية.

● **١٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠**: بعد ضغوط من المبعوث الأمريكي هاري جونستون (الذي زار السودان مرة أخرى) والرئيس الكيني دانيال أراب موي، صرحت الحركة بأنها على استعداد للعودة إلى مفاوضات السلام تحت مظلة الإيغاد.

● **٢١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠**: أعلن البشير عن العفو العام لكل من حمل السلاح في الفترة من ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٩ وحتى ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠.

● **٢١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠**: ادعت الحركة أنها قتلت ٤١٢ من جنود الحكومة في قتال استمر ثلاثة أيام بدأ بكمين في حقول النفط، وأنها قتلت ألفي شخص خلال شهري أيار/ مايو وحزيران/ يونيو ٢٠٠٠. وحذرت الشركات العاملة في التنقيب عن النفط بأنها تعتبر أهدافاً للحركة، لأن إنتاج النفط سوف يزيد من استمرار الحرب في ظل الحكومة الإسلامية.

● **٢٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠**: صرح البشير أن الغرب يحاول الضغط على الخرطوم للتخلي عن الشريعة الإسلامية كشرط لتحقيق السلام، وانتقد مؤتمر أوسلو لشركاء الإيغاد لتجاهله المبادرة الليبية ـ المصرية.

● **٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠**: أعلنت الحركة أنها قد استولت على مدينة قوقريال في بحر الغزال وضمتها إلى أسرة السودان الجديد.

● **٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠**: أعلن د. الترابي عن تشكيل حزب جديد هو «المؤتمر الشعبي».

● **٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠**: أعلن البشير أن حكومته قد قبلت بالمبادرة الليبية ـ المصرية ومبادرة المصالحة.

● **٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠**: أدان الاتحاد الأوروبي الهجوم الذي قامت به الحركة في بحر الغزال، حيث دعا إلى وقف إطلاق النار من أجل انسياب المساعدات الإنسانية.

● **١٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٠**: عبّرت مصر عن قلقها إزاء الحشود العسكرية للمتمردين على حدود السودان.

● **٢٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٠**: اتهمت وزارة الخارجية السودانية الحكومة الأمريكية بإطالة أمد الحرب في السودان بدعمها المستمر للحركة وتحريضها لها برفض المبادرات السلمية.

● **١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠**: اقترح المبعوث الأمريكي الخاص بالسودان هاري جونستون أن تمنح الحكومة السودانية حق تقرير المصير للجنوب.

● **١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠**: انتهت جولة أخرى من مفاوضات الإيغاد للسلام في نيروبي، وفشلت بسبب إصرار غارنغ على العلمانية.

● **٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠**: قدمت إريتريا مبادرة للسلام في السودان.

● **٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠**: أعلن التحالف الوطني الديمقراطي أنه احتل مدينة كسلا السودانية.

● **١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠**: عُقد سمنار تحت مظلة الإيغاد (لمدة ٣ أيام) في نيروبي لمناقشة التوزيع العادل لعائدات النفط التي سوف تتحقق مستقبلاً.

● **٢١ ـ ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠**: انعقد مؤتمر قمة الإيغاد الثامنة في الخرطوم بمشاركة مصر. أكد المؤتمر على أن المبادرة المصرية ـ الليبية لن تحقق نجاحاً بين ليلة وضحاها.

● **١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠**: أعلن الجيش السوداني أنه حرر أجزاء من جبال النوبة التي كانت تحت سيطرة الحركة الشعبية، وحرر ٩٠٠٠ مدنياً كانت الحركة قد أسرتهم واستخدمتهم دروعاً بشرية.

● **١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠**: اتهمت الحكومة السودانية يوغندا بأنها أرسلت أسلحة إلى حركة التمرد، وأنها تنفذ سياسات الولايات المتحدة الأمريكية بدعمها لمعارضة أمريكا لترشيح السودان لمقعد في مجلس الأمن (للأعضاء غير الدائمين).

● **٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠**: تمت إعادة انتخاب الفريق عمر البشير رئيساً للسودان.

● **٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١**: مدّد الرئيس البشير حالة الطوارئ لعام آخر. وفي ٥ كانون الثاني/ يناير انتقد الترابي قرار البشير بتمديد حالة الطوارئ.

● **١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١**: ذكرت تقارير أن القوات الحكومية كبّدت قوات الحركة خسائر فادحة في جنوب السودان. وفي ١٥ كانون الثاني/ يناير أعلنت أنها قتلت أعداداً كبيرة من المتمردين عندما صدت هجوماً لهم على أويل في ولاية بحر الغزال.

● **٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١**: صرح الناطق الرسمي باسم الحركة، ياسر عرمان، أن قوات الحركة هاجمت ثلاثة حقول نفطية في غرب ولاية أعالي النيل.

● **٦ شباط/ فبراير ٢٠٠١**: قتل المتمردون ٧ ضباط شرطة في هجوم على مركز شرطة في مدينة عيسى الحاج في شرق السودان.

● **٢٠ شباط/ فبراير ٢٠٠١**: وقّعت الحركة مذكرة تفاهم مع الشيخ الترابي، زعيم حزب المؤتمر الشعبي المنشق عن المؤتمر الوطني.

● **٣ آذار/ مارس ٢٠٠١**: اعترض السودان رسمياً على نقل اليونسيف ٣٠٠٠ من الأطفال الجنود الذين يعملون مع حركة التمرد من الخطوط الأمامية للحرب الأهلية إلى منطقة رمبيك التي تسيطر عليها الحركة.

● **١٢ آذار/ مارس ٢٠٠١**: اعترضت الحركة على الاقتراح الذي خرجت به ورقة المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية في واشنطن، والقاضي بقيام نظامين في السودان (يُذكر أن خيار الحركة كان تأسيس السودان الجديد الديمقراطي العلماني الفدرالي. . . الخ).

● **١٣ آذار/ مارس ٢٠٠١**: أصدرت جامعة الدول العربية بياناً في القاهرة دعت فيه مجلس الأمن الدولي إلى رفع العقوبات المفروضة على السودان.

● **٢١ آذار/ مارس ٢٠٠١**: أكد ملتقى شركاء الإيغاد الوزاري الثاني في روما ثقته في أن إعلان المبادئ يشكل الأساس لحل عادل ومستدام للصراع الطويل في السودان.

● **٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠١**: زار الرئيس الكيني أراب موي السودان لمحادثات مع البشير بشأن دفع العملية السلمية، وأصدر بياناً مشتركاً بهذا الشأن يوم ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٠١.

● **٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠١**: أخبر الرئيس المصري حسني مبارك الرئيس الأمريكي جورج بوش أن تقسيم السودان ليس خياراً (Partition of Sudan Was Not An Option).

● **٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠١**: هددت الحركة بأنها سوف تهاجم عمال النفط العاملين في السودان.

● **١٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠١**: أعلنت الحركة أنها صدت هجوماً حكومياً على بلدة بنديرو في جنوب النيل الأزرق.

● **٢٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠١**: رفضت الحكومة اقتراح الحركة بتعليق عمليات التنقيب عن النفط كشرط لوقف شامل لإطلاق النار.

● **٨ أيار/ مايو ٢٠٠١**: أرسل الرئيس النيجيري أولوسينجون أوباسانجو مبعوثاً إلى السودان لمقابلة زعيم التمرد وزعيم المعارضة لطرح مبادرة للسلام.

● **١١ أيار/ مايو ٢٠٠١**: اتفقت الحكومة السودانية مع الحكومة اليوغندية على تنفيذ الاتفاقية التي وقعتاها في عام ١٩٩٩ لتحسين العلاقات بينهما.

● **١٤ أيار/ مايو ٢٠٠١**: أعلن زعيم التمرد (غارنغ) بأنه لا يلتزم بمبادرة السلام الليبية ـ المصرية، وأن الأولوية لمنبر الإيغاد.

● **١٧ أيار/ مايو ٢٠٠١**: أكد النائب الأول علي عثمان محمد طه التزام الحكومة بالحل السلمي لمشكلة الجنوب بدلاً من المواجهة.

● **٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠١**: دشن الرئيس النيجيري أوباسانجو مبادرة لإنهاء الحرب في الجنوب.

● **٢ أيار/ مايو ٢٠٠١**: أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أنها وافقت على تقديم ٣ ملايين دولار كدعم لوجستي للتحالف الوطني الديمقراطي، بالإضافة إلى ١٠ ملايين دولار دعم لوجستي لحركة التمرد (SPLM).

● **٢٨ أيار/ مايو ٢٠٠١**: أعلن فصيلا التمرد: الحركة الشعبية، وفصيل رياك مشار (الجبهة الديمقراطية للشعب السوداني) عن دمج حركتيهما كخطوة لتصعيد الحرب ضد نظام الخرطوم.

● **١ حزيران/ يونيو ٢٠٠١**: في مقابلة مع مجلة **النيوزويك** اتهم غارنغ حكومة الخرطوم بأنها إرهابية (Terrorist State)، وأنها تمارس انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان (Gross Human Rights Violations) والإبادة. وأعلن أنه يحارب من أجل الحرية (Freedom Fighter)، وأن الحركة الشعبية هي حركة لحقوق الإنسان. واقترح حلاً للمشكلة هو إقامة دولتين ودستورين منفصلين.

● **٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠١**: انعقدت جولة جديدة للإيغاد في نيروبي بحضور الرئيس الكيني دانيال أراب موي الذي رحب بحضور كل من الرئيس عمر البشير وقائد الحركة غارنغ. ناقش المؤتمرون القضايا التي تعوق السلام، مثل: الاستفتاء حول تقرير المصير لجنوب السودان، وفصل الدين عن الدولة، ونظام الحكم الذي سوف يكون سائداً في الفترة الانتقالية، وتقسيم الموارد

(Sharing of Resources). ولم يتوصل المؤتمر إلى حل، لكنه قرر تشكيل فريق مفاوض دائم (Permanent Negotiating Team). عبّر البشير عن إحباطه بما خرج به المؤتمر، لكنه وصف تشكيل فريق ثابت للمفاوضة بالخطوة الإيجابية.

● **٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠١**: دعت قوات الدفاع الشعبي إلى استنفار كل الشعب السوداني لمواجهة عسكرية لصد هجمات المتمردين في جنوب السودان.

● **٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠١**: دعت الحكومة السودانية المجتمع الدولي إلى الضغط على الحركة للموافقة على وقف إطلاق النار.

● **٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠١**: فرّ حوالى ٢٠,٠٠٠ مواطن من مدينة راجا (غرب بحر الغزال) بعد أن استولت الحركة على المدينة. وقد شرد القتال حوالى ٣٠,٠٠٠ مدني، بحسب تقارير الأمم المتحدة في ١١ حزيران/ يونيو ٢٠٠١.

● **١٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠١**: أعلنت الحركة أنها قتلت حوالى ٢١٤ من جنود الحكومة في كمين على قوة متحركة في حراسة معدات نفطية بالقرب من حقول النفط.

● **١٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠١**: أعلن د. منصور خالد، المستشار السياسي لجون غارنغ، أن هدف الحركة هو السيطرة على مناطق النفط.

● **٧ آب/ أغسطس ٢٠٠١**: جدد غارنغ رفضه للمبادرة الليبية ـ المصرية. وفي يوم ٢٤ آب/ أغسطس أعلن أنه سيقبل بها إذا وافقت على فصل الدين عن الدولة، وحق تقرير المصير، ودستور انتقالي، وتشكيل حكومة انتقالية.

● **٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١**: اتهمت الحركة الحكومة السودانية بإحباط الجهود الخاصة بإنهاء الحرب الأهلية بتأجيلها مشاركتها ـ لأجل غير مسمى ـ في مفاوضات الإيغاد المزمع عقدها في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ـ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، وقالت يبدو أن الحكومة السودانية قد بدأت تتخلى عن الإيغاد (Is Backing Away from IGAD) لصالح مبادرات أخرى. لكن في يوم ٢٩ أيلول/ سبتمبر نفت الحكومة اتهام الحركة بأنها وراء التأجيل، وأن ذلك مجرد شائعات.

● **٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١**: أعلنت الحركة أنها هاجمت مدينة بانتيو عاصمة ولاية الوحدة التي تسيطر عليها الحكومة، وأنها قتلت ٤٠٠ من جنود الحكومة، ودمرت مباني الشركات العاملة في النفط.

● **١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١**: وصل المبعوث الأمريكي الخاص للسودان، جون دانفورث، لدفع عملية السلام. وقد ساعد في وقف إطلاق النار لمدة أربعة أسابيع استطاع فيها برنامج الغذاء العالمي (WFP) أن يقوم بعمليات إسقاط الغذاء للمحتاجين في منطقة جبال النوبة في جنوب كردفان، وهي مناطق لم تصلها الإغاثة منذ ١٠ سنوات.

● **٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١**: اتهمت الحركة الحكومة السودانية بأنها قامت بغارة جوية على قرى في جنوب السودان. وقد نفت الحكومة السودانية ذلك.

● **٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢**: أعلن غارنغ ورياك مشار أنهما دمجا فصيليهما.

● **١١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢**: خاطب البشير قمة رؤساء دول الإيغاد في الخرطوم وجدد التزام حكومته بمنبر الإيغاد لمواصلة المفاوضات لتحقيق الحل السلمي.

● **١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢**: التقى ممثلون للحكومة السودانية والحركة سرياً في سويسرا تحت رعاية مشتركة من الولايات المتحدة وسويسرا لمناقشة وقف شامل ونهائي لإطلاق النار.

● **١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢**: أعلن وزير الخارجية السويسري أن الحكومة السودانية والحركة الشعبية وقعتا اتفاقاً لوقف إطلاق النار لمدة ٦ أشهر.

● **١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢**: أعلن د. غازي صلاح الدين عتباني، مستشار الرئيس السوداني للسلام، استجابة الحكومة السودانية لمبادرة (وساطة) المبعوث الأمريكي إلى السودان جون دانفورث.

● **٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢**: أعلن رئيس الوزراء البريطاني تعيين السفير البريطاني السابق لدى السودان، آلان قولتي، كمبعوث خاص إلى السودان.

● **٢٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٢**: أصدر الملتقى الديمقراطي لجنوب السودان «الميثاق السياسي للسلام» دعا فيه تكوين تحالف عريض للقوى السياسية الجنوبية للعمل من أجل تقرير المصير للجنوب، وفقاً لإعلان المبادئ الذي صدر في الإيغاد والدفاع من أجل المناطق المهمشة الأخرى في السودان.

● **١٠ آذار/ مارس ٢٠٠٢**: وقعت الحكومة السودانية مع حركة التمرد اتفاقاً تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية خاصاً بحماية المدنيين من كافة أنواع العمليات العسكرية، بدلاً من الاكتفاء بعدم شنّ الغارات الجوية فقط.

● **نيسان/ أبريل ٢٠٠٢**: سلم المبعوث الأمريكي، دانفورث، تقريراً إلى الرئيس الأمريكي بوش، أوصى فيه باستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في تفعيل عملية السلام، وتقسيم موارد النفط بين الشمال والجنوب، وضمان الحريات الدينية. لكنه رفض فكرة استقلال الجنوب والدولة العلمانية.

● **٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢**: تصاعد واستمر القتال في الجنوب بين قوات الحكومة وقوات الحركة.

● **١٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢**: بدأت محادثات السلام في نيروبي، حيث أصرّت الحكومة على وحدة السودان. ثم تم نقل المحادثات إلى ماشاكوس (Machakos) (كينيا) في ١٨ حزيران/ يونيو. قدمت الولايات المتحدة مسودة تحافظ على وحدة السودان، وحصر تقرير المصير على إقامة نظام حكم إقليمي ذاتي للجنوب (Autonomous Southern Region).

● **٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢**: تم التوقيع بين الحكومة والحركة على بروتوكول ماشاكوس الإطاري لمستقبل المفاوضات.

● **٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢**: التقى البشير وغارنغ لأول مرة في كمبالا، وتعاهدا على الاستمرار في دعم عملية السلام.

● **تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢**: دار قتال عنيف بين قوات الحكومة والمتمردين (الحركة) في غرب أعالي النيل، وجونقلي، وشرق الاستوائية، والنيل الأزرق، وشرق السودان. استعادت الحكومة جبل لافون، بينما استولت الحركة على توريت (١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢). وكاد القتال أن يعصف بسير المفاوضات نهائياً.

● **٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢**: علقت الحكومة مفاوضات السلام.

● **٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢**: استردت الحكومة توريت من المتمردين.

● **١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢**: اتفقت الحكومة والحركة على وقف العدائيات في الجنوب.

● **١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢**: تواصلت محادثات السلام في كينيا.

● **٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢**: وقّعت الحكومة الأمريكية قانون سلام السودان (US Sudan Peace Act).

● **٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣**: استعادت الحكومة منطقة لير.

● **٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٣**: اتفقت الحكومة والحركة على وقف إطلاق النار.

● **١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٣**: رفضت الحكومة المسودة الإطارية المقدمة من الإيغاد لحل القضايا الرئيسية.

● **٢٥ ايلول/ سبتمبر ٢٠٠٣**: بدأ غارنغ والنائب الأول لرئيس الجمهورية السوداني علي عثمان محمد طه محادثات مباشرة في كينيا. وقد توصلا إلى اتفاقية مؤقتة (Interim Agreement) حول الترتيبات الأمنية.

● **٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣**: عاد لام أكول مرة أخرى إلى صفوف الحركة.

● **٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤**: توصلت الحكومة والحركة إلى اتفاقية حول قسمة الثروة (Wealth Sharing).

● **١٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٤**: تواصلت محادثات السلام في نيفاشا (Naivasha) (كينيا).

● **٦ آذار/ مارس ٢٠٠٤**: اندمجت قوات دفاع الاستوائية في الحركة الشعبية.

● **٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٤**: بعد تعثر، وقع الطرفان في نيفاشا البروتوكولات الأخيرة. وبذلك انفتح الطريق إلى تسوية سلمية رسمية.

● **٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤**: وقّع علي عثمان محمد طه وغارنغ إعلان نيروبي مؤكدين التزامهم بوقف العدائيات.

● **٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥**: تم التوقيع النهائي (في نيروبي) لاتفاقية السلام الشامل ((Comprehensive Peace Agreement (CPA)

● **٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٥**: وصل غارنغ إلى الخرطوم، واستقبلته جماهير كبيرة ضاقت بها الساحة الخضراء (أكبر الساحات في الخرطوم)، باعتباره صانعاً للسلام ورمزاً لتحقيق العدالة ورفع الظلم عن المهمّشين.

● **٢١ تموز/ يوليو ٢٠٠٥**: تم الإعلان عن تشكيل حكومة جديدة استوعبت الحركة الشعبية بالنسبة ذاتها التي حددتها اتفاقية نيفاشا (٢٨ بالمئة للحركة، و٥٢ بالمئة للمؤتمر الوطني، و٢٠ بالمئة للقوى الأخرى)، وبدأت شراكة جديدة، وأصبح د. جون غارنغ النائب الأول لرئيس الجمهورية، بالإضافة إلى منصبه كرئيس لحكومة الجنوب، وقائداً للحركة الشعبية التي واجهت تحديات جديدة، من ضمنها كيفية الانتقال من حركة مسلحة إلى حزب سياسي.

● **٣٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٥**: توفي العقيد د. جون غارنغ (النائب الأول لرئيس الجمهورية، وقائد الحركة الشعبية لتحرير السودان، ورئيس حكومة الجنوب) في حادث سقوط الطائرة الرئاسية اليوغندية بالقرب من الحدود السودانية ـ اليوغندية في طريق عودته من زيارة إلى يوغندا (٣٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٥)، وتأكد الخبر مساء اليوم التالي (٣١ تموز/ يوليو)، عندما أعلنت الخرطوم رسمياً وفاته صبيحة اليوم التالي (الاثنين في الأول من آب/ أغسطس ٢٠٠٥)، وقد اندلعت أحداث عنف بادر بها الجنوبيون في الخرطوم مات فيها أكثر من ١٣٠ مواطناً وجُرِح العشرات. وفي صبيحة اليوم التالي (الثلاثاء) كان هناك رد فعل من الشماليين، وقد تركت هذه الأحداث آثاراً سيئة في نفوس المواطنين، خاصة في الشمال، وأضعفت اتجاهات الوحدة.

● **٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦**: عقد سالفا كير، النائب الأول لرئيس الجمهورية، ورئيس حكومة الجنوب، ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان (حركة التمرد سابقاً ـ قبل اتفاقية نيفاشا في نيروبي للسلام في ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥) مؤتمراً صحفياً في القصر الجمهوري في الخرطوم انتقد فيه المؤتمر الوطني الذي تشاركه الحركة في الحكم، متهماً له بتهميش الحركة وتجاهلها في كثير من الأمور، وأنهم لا يعرفون الأرقام الحقيقية لإنتاج النفط، وأنهم لم يتسلموا نصيبهم من عائدات تصدير النفط السوداني.

● **١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٦**: في زيارةٍ له إلى عاصمة الجنوب، جوبا، أعلن الرئيس السوداني المشير عمر حسن أحمد البشير، وبالصوت العالي، وهو يخاطب الجماهير، أن الحكومة ترحب بخيار شعب الجنوب بعد الفترة الانتقالية. فإذا اختار الجنوبيون الوحدة فمرحباً به، وإذا اختاروا الانفصال فمرحباً به. . .

● **شباط/ فبراير ٢٠٠٦**: عندما زارت ربيكا (زوجة الراحل غارنغ) الولايات المتحدة الأمريكية ـ دون علم سفارة السودان في واشنطن ـ حيث انتقدت المؤتمر

الوطني ـ الشريك في الحكم بعد اتفاقية السلام ـ وصفته بالمنافق، وأنه يخفي الإنتاج الحقيقي للنفط ويحجب عنهم (أي الحركة الشعبية) عائدات تصديره ونصيب الجنوب منه. وقالت إن المعلومات محجوبة عن الحركة الشعبية، وهذا أضعف الثقة بين الطرفين. وقالت إن بوادر الانفصال قد لاحت في الأفق. وطالبت بمنح حكومة الجنوب منصب سفير لجنوب السودان في كل من واشنطن ولندن. هذه كلها خطوات تؤكد نية الحركة في العمل في اتجاه الانفصال.

● **٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٦**: أصدر مجلس وزراء حكومة أعالي النيل (إحدى ولايات جنوب السودان) قراراً بمنع ارتداء الطالبات الحجاب والخمار داخل مدارس الولاية. وهدا يعني موقفاً واضحاً معادياً للإسلام وللشماليين المسلمين، مما لا يشجع على تعايش سلمي مستدام.

● **آب/ أغسطس ٢٠٠٦**: تعاقدت الحركة الشعبية مع شركة أمنية أمريكية خاصة لتأهيل جيش الحركة الشعبية ليصبح جيشاً احترافياً ابتداءً من العام ٢٠٠٧. وقد حصلت الشركة الأمريكية (ديان كروب إنترناشونال) على عقودات من وزارة الخارجية الأمريكية تبلغ ٤٠ مليون دولار لتدريب عناصر جيش الحركة، وتوفير الاتصالات اللاسلكية، وبناء ثكنات عسكرية في الجنوب بواقع ثكنة لكل ولاية تسع الواحدة بين ٣ إلى ٥ آلاف جندي محصنة ضد التفجيرات.

● **٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧**: أعلنت الحركة الشعبية أن علاقتها مع المؤتمر الوطني وصلت إلى درجة الانهيار، واعتبرت ذلك أزمة وطنية تهدد عملية السلام والتحول الديمقراطي ووحدة البلاد. واتهم الأمين العام للحركة، باقان أموم، المؤتمر الوطني بارتكاب خروقات جوهرية في اتفاقية السلام، مما أدى إلى تدهور العلاقة بين الشريكين وانهيارها بعد أن وصلت إلى طريق مسدود؛ وأن علاقة الطرفين وصلت إلى مرحلة خطيرة بات معها السلام وبقاء السودان موحداً في خطر.

● **٤ ـ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧**: عقدت الحركة الاجتماع الاستثنائي للمكتب السياسي للحركة في جوبا برئاسة زعيم الحركة ورئيس حكومة الجنوب سالفا كير ميارديت. ناقش الاجتماع واقع الشراكة مع المؤتمر الوطني ومستقبل اتفاقية السلام. أجمع الاجتماع على اتهام المؤتمر الوطني (شريكهم) بعرقلة اتفاق السلام، وهدد بفض الشراكة بينهما «إذا استدعى الأمر». وقال الأمين العام للحركة الشعبية، باغان أموم إلى قناة «الجزيرة» (٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧) إن العلاقة

مع المؤتمر الوطني في أسوأ حالاتها، واتهمه بتعطيل سير تطبيق اتفاق السلام.

● **٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧**: صرح المبعوث الأمريكي إلى السودان أندرو ناتسيوس في مؤتمر صحفي عقده في الخرطوم، بعد زيارة له استغرقت عشرة أيام في جنوب السودان، أن المناخ السياسي بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية مسموم، وأن الثقة بينهما بدأت تتلاشى تدريجياً. وحذر من أن التوتر، خاصة في المناطق الحدودية والطرفية التي توجد بها وحدات من الجيش السوداني والحركة الشعبية، بدأ يتصاعد وينذر بمواجهة وشيكة، وأن ذلك يشكل تهديداً خطيراً لاتفاق السلام.

● **١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧**: وصف الصادق المهدي، رئيس حزب الأمة المعارض ورئيس الوزراء السابق، الأزمة بين الشريكين بأنها «حرب باردة». وقال مخاطباً الأنصار بمناسبة عيد الفطر المبارك (١٤٢٨هـ) إن اتفاقات السلام قد فشلت في تحقيق مقاصدها، بالإضافة إلى إخفاقات أخرى في إدارة الشأن الوطني.

● **١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧**: اندلعت مظاهرات في بعض مدن الجنوب مؤيدة لموقف الحركة من حكومة المؤتمر الوطني في الخرطوم (راديو لندن ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٧)،

● **١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧**: سلمت الحركة خطاباً لرئيس الجمهورية يتضمن قرار الحركة بتجميد عمل وزرائها في الحكومة الاتحادية، وكانت الحركة قد استدعت وزراءها إلى جوبا في يوم ١١ تشرين الأول/أكتوبر، وطلبت منهم البقاء هناك إلى حين ترد الحكومة المركزية على مطالب الحركة الشعبية التي من ضمنها القبول بترشيحاتها في التعديل الوزاري المقترح منذ ثلاثة أشهر ولم تبت فيه حكومة الخرطوم، وإكمال انتشار القوات المسلحة السودانية إلى شمال حدود عام ١٩٥٦، وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، والتطبيق الكامل لجميع بنود اتفاقية السلام الشامل التي ما زالت معلقة.

● **١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧**: وافقت الحكومة على التعديلات المقترحة من الحركة لوزرائها في الحكومة المركزية. وقد توقع البعض بأن الأزمة في طريقها إلى الحل. لكن تساءل المراقبون عمّا إذا كانت الأزمة بين الشريكين تتوقف على هذه التعديلات فقط؟ اختلفت الآراء داخل الحركة نفسها حول الموقف من المؤتمر الوطني، خاصة أن كثيراً من القضايا ما زالت معلقة، مما ينذر بانفجار الأزمة مرة أخرى بين الشريكين.

● **١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧**: هاجم السياسي الجنوبي د. رياك غاي (مستشار رئيس الجمهورية ورئيس قطاع الجنوب في المؤتمر الوطني) الحركة الشعبية متهما إياها «بافتعال المشاكل في محاولة لإخفاء فشلها أمام المواطن الجنوبي»، بعدم تحقيقها أي تنمية، وهي تحاول إيجاد عدو وهمي لصرف الأنظار تجاهه. وقال إن الجنوب لا ينبغي أن يعود إلى الحرب بسبب أبيي لأن أبيي منطقة شمالية سياسياً وجغرافياً.

● **١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧**: في أول تصريح له عقب اعتماد ترشيحات الحركة الشعبية في الحكومة الاتحادية، أكد رئيس الجمهورية المشير البشير أن دماء السودانيين بالنسبة إليه كانت دائماً فوق أي خلاف وأغلى من أية مناصب، وأن وحدة البلاد واستقرارها مقدمة عنده على أي خلاف.

● **١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧**: قال دينغ ألور، القيادي في الحركة الشعبية والمرشح لوزارة الخارجية، إن صدور مراسيم بتعديل وزاري لحقائب الحركة الشعبية في حكومة الوحدة الوطنية لا يعني أن الأزمة (بين الشريكين) قد انتهت، وإن التعديل الوزاري جزء بسيط من الأزمة القائمة.

● **١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧**: اتهم نائب رئيس قطاع الجنوب في المؤتمر الوطني، علي تميم فرتاك، الحركة الشعبية باستباحة مقار رئاسات المؤتمر الوطني في ولايتي شمال وغرب بحر الغزال، موضحاً أن قوات الجيش الشعبي حوّلت هذه المقار إلى مكان للعب الميسر بعد أن بعثرت كل محتوياتها.

● **٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧**: أعلن النائب الأول لرئيس الجمهورية، رئيس الحركة الشعبية، سالفا كير، أن وزراء الحركة لن يعودوا إلى استئناف نشاطهم ما لم ينفذ المؤتمر الوطني ما تبقى من البنود التي طالبت الحركة بتنفيذها في مذكرتها إلى رئيس الجمهورية. وطالب بجدولة زمنية للقضايا الخلافية مع المؤتمر الوطني (صحيفة **السوداني**، ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٧).

● **٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧**: أعلن التجمع الوطني الديمقراطي (المعارض) أنه منحاز إلى الحركة الشعبية في موقفها تجاه الحكومة، وسحب وزرائها ومستشاريها من الحكومة؛ بينما أعلنت الحكومة أنها لن تقدم أية تنازلات (صحيفة **الصحافة**، ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٧).

● **٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧**: في مؤتمر صحفي في الخرطوم، قال نائب رئيس الجمهورية، علي عثمان محمد طه، إنه يرفض أي تدخل أجنبي في

الأزمة بين الشريكين، وقال إنهم يرفضون الابتزاز ـ في إشارة إلى سحب الحركة وزراءها من حكومة الخرطوم. وطلب من الحركة الشعبية ضبط النفس وعدم التلويح بورقة العودة إلى الحرب والالتزام بالاتفاقية. وقال: «لسنا في حاجة إلى من يقرع لنا جرساً أو يأتينا من خارج الحدود».

● **٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧**: علق الأمين العام للحركة الشعبية، باغان أموم، على تصريحات علي عثمان محمد طه قائلاً: «إن تصريحات طه صبت الزيت على النار» (صحيفة **الرأي العام** ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٧).

● **٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧**: توجه سالفا كير، النائب الأول لرئيس الجمهورية، ورئيس حكومة الجنوب، بنداء إلى الدول الإقليمية وإلى العالم لإنقاذ اتفاقية السلام من الانهيار، فيما كشفت الحركة الشعبية عن تسلم حكومة الجنوب لمبلغ ٣ مليارات دولار فقط من جملة ١٦ مليار دولار من نصيبها من النفط خلال الفترة من (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧).

● **٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧**: سيطر الجيش الشعبي على حقل هجليج النفطي. فقد سيطرت قوة من مئة فرد من الحركة على المدخل الشرقي للحقل، وقوة مماثلة انتشرت في منطقة كيلك الخرسانة ـ المدخل الشمالي للحقل (صحيفة **آخر لحظة**، ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٧).

● **٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧**: اقترحت واشنطن منطقة عازلة بين الجنوب والشمال لاحتواء التوترات الناشبة بين قوات الطرفين على حدود الشمال والجنوب (صحيفة **الصحافة**، ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٧).

● **٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧**: عبّرت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس عن قلقها الشديد إزاء اتفاق السلام، وانتقدت سلوك الحكومة السودانية تجاه الجنوب ودارفور والشرق (صحيفة **الصحافة**، ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٧)، وقالت «إن نيفاشا تتداعى ولا بد من التدخل» (صحيفة **الرأي العام**، ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٧).

● **٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧**: التقى الرئيس المشير عمر البشير بنائبه الأول سالفا كير لمناقشة الأزمة. لم يخرج الاجتماع بجديد، لكن اتفق الطرفان على مواصلة الحوار لحل المشكلات وعدم العودة إلى الحرب (صحيفة **الصحافة**، ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٧).

● **٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧**: أعلن سالفا كير أنهم يملكون الوثائق اللازمة التي تثبت أن أبيي ملك لدينكا نغوك. كما قال إنه إذا استمرت الأزمة (بينهم وشريكهم في الحكم المؤتمر الوطني) «فإننا سنقوم بتقييم الأوضاع، وإذا استوجبت الضرورة سننسحب من الحكومة بالكامل» (قناة الجزيرة ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٧).

● **١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧**: ارتفعت أصوات قيادات الحركة الشعبية تطالب بانسحاب القوات المسلحة السودانية من مناطق النفط التي تقع في الولايات الجنوبية (صحيفة **آخر لحظة**، ١/ ١١/ ٢٠٠٧).

● **١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧**: أعلنت الحكومة الأمريكية استثناء الجنوب من العقوبات. وردت الحكومة السودانية بأن ذلك يُعتبر خطوة لانفصال الجنوب.

● **٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧**: أعلن الرئيس البشير ونائبه الأول سالفا كير أنهما (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية) قد تجاوزا الأزمة، وأنهما ملتزمان بالسلام وتنفيذ اتفاقية نيفاشا وإنزال بنودها على الأرض. واتفق الطرفان على جداول زمنية لتنفيذ القضايا المتفق عليها. كما أشار الرئيس إلى أنه «قد تم بحث كل القضايا والتوصل إلى اتفاق تام حولها ما عدا قضية أبيي» (التلفزيون السوداني، قناة الجزيرة الفضائية، وكالة السودان للأنباء ٣/ ١١، وصحيفة **آخر لحظة**، ٤/ ١١/ ٢٠٠٧).

● **٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧**: اجتمع البشير ونائبه سالفا كير، وأعلن البشير التزام حكومة الوحدة الوطنية باتفاق السلام الشامل، وإنزاله على أرض الواقع، والتزم الطرفان بتجاوز خلافاتهما.

● **٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧**: إيقاف الملاحة النهرية على النيل الأبيض بين الشمال والجنوب لأسباب أمنية. علق نائب رئيس الجمهورية علي عثمان محمد طه: «إيقاف ولاية النيل الأبيض لانسياب البضائع للجنوب مؤذ للوحدة» (صحيفة **الصحافة**، ٧/ ١١/ ٢٠٠٧).

● **٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧**: تم تشكيل لجنة مشتركة لتقصي الحقائق على الحدود بين الشمال والجنوب (صحيفة **السوداني**، ٨/ ١١/ ٢٠٠٧).

● **١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧**: بعد زيارة سالفا كير إلى واشنطن التي قالت الحكومة إن لا علم لها بترتيباتها سلفاً، عادت الحرب الكلامية بين الطرفين.

وتبادل الطرفان الاتهامات في مواجهة رئاسية جديدة أعادت أزمة الشريكين إلى المربع الأول. وقد أكدت سفارة أمريكا في الخرطوم أنها قد أخطرت وزارة الخارجية السودانية بهذه الزيارة التي جاءت على شكل دعوة من وزيرة الخارجية الأمريكية غونداليزا رايس. في الزيارة التقى سالفا كير بالرئيس الأمريكي جورج بوش وبقية كبار المسؤولين في الدولة، وهو ما أزعج حكومة الخرطوم.

● **١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧**: صرح البشير في مقابلة مع قناة «الجزيرة» القطرية بأن زيارة سالفا كير إلى واشنطن مثيرة للشك.

● **١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧**: تم الإعلان عن حزب جنوبي جديد يدعو إلى الانفصال هو «حزب جنوب السودان المتحد». الحزب برئاسة كلمنت جمعة المتخصص في القانون الدولي، وهو يعمل في بريطانيا. وقال رئيس الحزب الجديد إن خط حزبه السياسي هو السعي إلى جعل انفصال واستقلال الجنوب هو الخيار الجاذب لشعب، وتكوين دولة مستقلة، مع الحفاظ على العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الطيبة بين الجارتين. وقال إن حزبه يقوم على فكرة استحالة تعايش الجنوبيين مع الشماليين في إطار دولة واحدة (صحيفة **ألوان**، ١٤/ ١١/ ٢٠٠٧).

● **١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧**: هاجم وزير المالية الزبير أحمد الحسن حكومة الجنوب حول مسألة تحصيل الإيرادات والضرائب، واتهمها باعتراض وزارة المالية الاتحادية على تحصيل الإيرادات الجمركية، وذلك بتدخل ولاة الولايات الجنوبية والجيش الشعبي ومنع سلطات الضرائب والجمارك الفدرالية من التحصيل (صحيفة **السوداني**، ١٥/ ١١/ ٢٠٠٧).

● **١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧**: أعلنت الحركة الشعبية أن اللجنة التي تشكّلت لحل الخلافات مع المؤتمر الوطني قد وصلت إلى طريق مسدود. وقالت الحركة على لسان ناطقها الرسمي ياسر عرمان إن اللجنة توقفت عن العمل في انتظار اجتماع الرئيس بنائبه سالفا كير (صحيفة **ألوان**، ١٢/ ١١/ ٢٠٠٧).

● **١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧**: حذر مستشار رئيس الجمهورية د. مصطفى عثمان إسماعيل من أن فشل الشراكة بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية يؤدي إلى انهيار اتفاق السلام، ومن ثم اشتعال الحرب مرة أخرى. واتهم الحركة بأنها تلجأ دائماً إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا للاستعانة بهما، كما اتهمها بعدم الثقة في قدراتها لمعالجة المشاكل، سواء بأطروحات تقدمها هي أو

بالحوار مع المؤتمر الوطني الذي لا تثق فيه. واتهم الحركة بالعمل على إضعاف المؤتمر الوطني، وأنها لا تريد شريكاً قوياً (صحيفة **الصحافة**، ١٧/ ١١/ ٢٠٠٧).

● **١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧**: في تصعيد جديد للأزمة بين الشريكين، وجَّه المشير البشير رئيس الجمهورية أمراً بفتح معسكرات الدفاع الشعبي استعداداً لاحتمال العودة إلى الحرب. وقال لدى مخاطبته حشداً جماهيرياً بمناسبة الاحتفال بالعيد الثامن عشر للدفاع الشعبي في استاد مدينة واد مدني: «لسنا طلاب حرب، ولكن اتضح بأنه لا بد من أن نكون مستعدين لكل الاحتمالات».

● **١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧**: في لقاء جماهيري لدى عودته من أمريكا، وفي رد فعل على تصريحات البشير، قال سالفا كير: «لن أقود أهلي إلى حرب جديدة». وأعرب عن أسفه الشديد لتصريحات البشير. واتهم أعداء السلام بأنهم وقفوا خلف ما أدلى به الرئيس. وقال: «لا يمكن أن أعود بأهلي إلى الحرب، وأنا وعدتهم بالسلام» (صحف الخرطوم الصادرة في يوم ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٧).

● **٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧**: لدى مخاطبته للمؤتمر العام لحزب المؤتمر الوطني، أكد الرئيس البشير أن خيار السلام خيار استراتيجي.

● **١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧**: أصدر مجلس السلم والأمن الأفريقي قراراً بتعيين مبعوث خاص لاتفاقية السلام في السودان، وألزم الشريكين بتقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن سير إنفاذ الاتفاقية للمجلس. ووجه نداءً إلى دول الإيغاد لعقد مؤتمر عاجل للسلام في السودان، وطلب من الشريكين أن يكونا على اتصال دائم به لحل الأزمة القائمة.

● **٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧**: رفض المؤتمر الوطني على لسان د. مصطفى عثمان إسماعيل، مستشار الرئيس ومسؤول العلاقات السياسية في المؤتمر الوطني، المبادرة الأمريكية التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية على وشك أن تتقدم بها لحل أزمة الشريكين من خلال لقاء ممثلي الطرفين في أديس أبابا في الأسبوع الأول من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧.

● **٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧**: أصدر الفريق أول سالفا كير ميارديت، النائب الأول لرئيس الجمهورية، ورئيس الحركة الشعبية، قراراً بفصل القياديين في الحركة: تيلارا دينغ، المرشح لوزارة الدولة بالعدل، وأليو أيانغ، وزير الدولة بالداخلية السابق، من عضوية الحركة الشعبية. واستند القرار إلى تقرير لجنة

التحقيق التي تم تشكيلها قبل أسبوع للرجلين بشأن تصريح تيلارا باتهام أعضاء في الحركة الشعبية بالعمل للإطاحة برئيس الحركة، وتصريحات أليو المتكررة باتهام الحكومة اليوغندية بالضلوع في حادثة وفاة زعيم الحركة الشعبية الراحل د. جون غارنغ. وشمل القرار إقالتهما من عضوية المكتب السياسي الانتقالي والمجلس القومي الانتقالي للحركة، وإعفاءهما من عضوية الحركة. في رد فعل على القرار علق أليو أيانغ مهاجماً الحركة بأنها تحولت من حركة قومية إلى حركة انتهازية. وقال «إن الحركة دُفنت مع الراحل د. جون غارنغ ولا توجد الآن قيادة للحركة في الجنوب.

● **٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧**: أقرّ القائم بالأعمال السوداني في واشنطن جون أكويغ بوجود ثلاثة تيارات متصارعة داخل الحركة الشعبية: مجموعة غارنغ، ومجموعة مشار، ثم مجموعة د. لام أكول (وزير الخارجية السابق ـ قبل أزمة الشريكين وتجميد الحركة لوزرائها في الحكومة الفدرالية). وأضاف متحدثاً إلى صحيفة **الرأي العام** السودانية في واشنطن «إن هنالك من لا يثق في سالفا كير داخل الحركة، وإن واشنطن تسعى إلى تشكيل لوبي (جنوبي ـ دارفوري) لتغيير حكومة الخرطوم» (صحيفة **الرأي العام**، ٤/ ١٢/ ٢٠٠٧).

● **٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧**: أعلن رئيس مفوضية المراجعة والتقويم لاتفاقية السلام، السفير النرويجي توم أريك فرالسين، أنه لا توجد شراكة حقيقية بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية. واعتبر ما تم إنفاذه في اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا) هو الجزء الأسهل، وأن القضايا الجوهرية ما تزال تقبع خلف المواعيد المحددة لإنفاذها (صحيفة **الصحافة**، ٤/ ١٢/ ٢٠٠٧)

● **٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧**: شنّ وزير الداخلية البروفيسور الزبير بشير طه هجوماً على الحركة الشعبية طالباً منها تقديم اعتذار له ولقوات الشرطة وللشعب السوداني عمّا اعتبره جرائم قتل وأذى وانتهاك لحريات المواطنين ارتكبها أفرادها في عدد من مدن البلاد. وقال إن الحركة لم تحاسب أفرادها الذين ارتكبوا هذه الجرائم، ولم تتعاون مع الشرطة لمحاكمتهم. وهدد بمقاطعة الحركة وحرمان أفرادها من الامتيازات، وأن وزارته ستتعامل مع أفراد الحركة كمواطنين عاديين. وقال: «حتى الآن لدينا أفراد استشهدوا، وهناك محاولة لإخفاء الجناة وعدم التعاون مع الشرطة لإلقاء القبض عليهم» (صحيفة **الصحافة**، ٥/ ١٢/ ٢٠٠٧).

● **٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧**: رفضت الحركة الشعبية بشدة التصريحات التي أطلقها وزير الداخلية، واتهمها فيها بارتكاب جرائم ضد القانون. وجددت الحركة مطالبتها حزب المؤتمر الوطني بالاعتذار عمّا بدر من أفراد الشرطة إزاء تفتيش دور الحركة في الخرطوم (في وقت سابق) بحجة جمع السلاح. ونفى أتيم غارنغ، نائب رئيس البرلمان والقيادي في الحركة، ما ورد من اتهامات عن تستر الحركة على عناصر اغتالت أفراداً من الشرطة. وقال: «نحن في الحركة لا ندير معارك ضد أفراد، وإنما ضد التهميش والتخلف والتنمية غير المتساوية...». (صحيفة **آخر لحظة**، ٦/ ١٢/ ٢٠٠٧).

● **٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧**: اتفقت القوات المسلحة والجيش الشعبي على سحب قواتهما من مناطق النفط وأبيي خلال عشرة أيام، توطئة لنشر وحدات مشتركة في تلك المناطق قبل حلول العام الجديد (أي عام ٢٠٠٨)، وتم تكليف لجنة لوضع خطة تأمين حقول النفط خلال ثلاثة أيام (صحيفة **الصحافة**، ٧/ ١٢/ ٢٠٠٧).

● **١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧**: أعلن الرئيس البشير ونائبه الأول سالفا كير نهاية أزمة تجميد الحركة لوزرائها في الحكومة المركزية، وأعلنا عودة الوزراء الجنوبيين إلى ممارسة نشاطهم مع الحكومة الفدرالية (مع تعديل في القائمة). وقد أعلنت مؤسسة الرئاسة حل جميع القضايا العالقة ما عدا النزاع حول أبيي (صحيفة **الصحافة**، ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٧).

● **١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧**: اتهم الفريق أول عبد الرحيم محمد حسين الحركة الشعبية والجيش الشعبي بخرق اتفاقية السلام الشامل والاستمرار في مناقضتها. وقال إن وجود الجيش الشعبي في مدن الجنوب وانتشاره وممارسته لمهام مختلفة يتصادم مع بروتوكول الترتيبات الأمنية والعسكرية، وهو أهم أجزاء اتفاقية نيفاشا، وقد تم فيه تحديد مناطق وأماكن محددة لمعسكرات الجيش الشعبي. وقال إن مهام حفظ الأمن في الجنوب هي مسؤولية الشرطة والوحدات المشتركة (صحيفة **الانتباهة**، ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٧).

● **١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧**: اتهمت الحركة الشعبية لتحرير السودان حزب المؤتمر الوطني بالتزوير والتلاعب في انتخابات جامعتي الزعيم الأزهري والنيلين التي فاز فيها طلاب المؤتمر الوطني. وهاجمت الحركة الشعبية إدارة الجامعتين واتهمتهما بالتواطؤ مع طلاب المؤتمر الوطني. وقال قيادي في الحركة

الشعبية ـ قطاع الطلاب ـ في مؤتمر صحفي: «إن الانتخابات كانت بعيدة عن الديمقراطية»، واتهم طلاب المؤتمر الوطني في جامعتي أم درمان الإسلامية والقرآن الكريم بالتصويت باسم طلاب النيلين بعد التلاعب بالبطاقات الممنوحة لهم (صحيفة **الانتباهة**، ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٧).

● **١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧**: حذر رئيس المنبر الديمقراطي لجنوب السودان بونا ملوال (وزير ثقافة سابق وكاتب) من أن يؤدي النزاع حول أبيي إلى العودة إلى مربع الحرب مرة أخرى. وقال في ندوة في جامعة الخرطوم (١٢ كانون الأول/ ديسمبر) إن اتفاقية السلام هي مثل الزواج الكاثوليكي الذي لا يمكن الطلاق منه إلا بالموت. واعتبر استفتاء تقرير المصير المعتزم إجراؤه في العام ٢٠١١ الحل الوحيد للخروج من ذلك الزواج في حال عدم جعل الوحدة جاذبة. وشنّ هجوماً عنيفاً على الحركة الشعبية، وقال إن الوضع في الجنوب يزداد فقراً وسوءاً، ويتساءل مواطنو الجنوب: إلى أين ستقودهم الحركة الشعبية؟ مطالباً حكومة الجنوب بتخصيص عائدات النفط لإقامة مشاريع تنموية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين (صحف الخرطوم الصادرة في ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٧).

● **٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧**: اندلع قتال عنيف بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في شمال بحر الغزال وقبيلة المسيرية في ولاية جنوب كردفان، حيث استخدم الجيش الشعبي سيارات ومدافع، بينما تتسلح المسيرية ببنادق الكلاشنكوف فقط.

● **٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧**: أدان اتحاد المسيرية (في بيان) ما قام به الجيش الشعبي في منطقة القرنتي جنوب مدينة الميرم في ولاية جنوب كردفان، وقد أسفر عن قتلى وجرحى. ووصف البيان الحادث بأنه يدل على استهتار قوات الحركة الشعبية ببنود الاتفاقية في منطقة جنوب كردفان، خاصة المنطقة الغربية التي تضم منطقة أبيي، وأنه يُعد خرقاً لاتفاقية السلام الشامل في نيفاشا. واستنكر البيان تهاون حكومة الوحدة الوطنية، وهي تغض الطرف عن هذا الخرق (صحيفة **ألوان**، ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٧).

● **٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧**: تجدد القتال ما بين الدينكا والمسيرية في منطقة الميرم في جنوب كردفان، وارتفع عدد القتلى إلى ١٢ قتيلاً، بينما تضاربت الأرقام حول عدد الضحايا من جانب الدينكا. وقال رئيس المجلس

الأعلى للمسيرية الأمير عز الدين حريكة إن القتال تجدد وأدى إلى مقتل ٨ من أبناء المسيرية، وطالب بسحب فوري لقوات الحركة وآلياتها إنفاذا لتفاهمات اللجنة السياسية (صحيفة **الرأي العام**، ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٧).

● **٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧**: تواصلت الاشتباكات العنيفة بين جيش الحركة الشعبية وقبيلة المسيرية في منطقة القرنتي بالقرب من الميرم غربي المجلد. وقد أدت إلى مقتل ما يزيد على ٢٧ من الطرفين وعدد كبير من الجرحى. وجرت الأحداث على خلفية اعتداء جيش الحركة على رعاة يتبعون للمسيرية (أولاد كامل والفيارين) عند مطالبتهم الرعاة بدفع جزية في مناطقهم شمال حدود عام ١٩٥٦.

● **٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧**: بحثت قيادات من الحركة الشعبية والمسيرية في تهدئة الأوضاع في منطقة القرنتي. فقد طالبت الحركة الشعبية بعدم إقحامها في الأحداث، حيث لم تصدر توجيهات من قيادة الحركة أو من قيادة الجيش الشعبي بتنفيذ أي هجوم ضد المسيرية، وقالت الحركة إن هناك جهات تسعى إلى إثارة الفتنة بينها وبين المسيرية. وقد اجتمع والي جنوب كردفان بوالي شمال بحر الغزال وقيادات المسيرية والدينكا، وخرج الاجتماع بتفاهمات، وتأكيد التعايش السلمي، وتكوين لجنة لتقصّي الحقائق.

● **٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧**: تم إجلاء جرحى القرنتي إلى الخرطوم والجيش الشعبي نفى التصعيد (صحيفة **السوداني**، ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٧).

● **٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧**: عاد وزراء الحركة إلى المشاركة في حكومة الخرطوم بعد ٧٨ يوماً من المقاطعة. وصرح باغان أموم، الأمين العام للحركة (الذي أصبح وزيراً لمجلس الوزراء) أن الحركة عادت إلى الحكومة بروح جديدة، وتعهدت بدور إيجابي في حل أزمة دارفور (صحيفة **الصحافة**، ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٧).

● **٢٩ ـ ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧**: تجدد القتال مرة ثالثة بين المسيرية والجيش الشعبي، ووقع ٣٠ قتيلاً وأصيب أكثر من ٤٠ من المسيرية بعد انهيار حاجز التهدئة الذي وصفته الصحف بـ «الهش» (صحيفة **الصحافة**، ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٧).

● **٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧**: أماطت الحركة الشعبية اللثام عن خطة تطمح فيها إلى مد سيطرتها وحكمها شمالاً ـ بعد أن دان لها الجنوب بفضل

نيفاشا ـ من خلال القيادات الشمالية في الحركة. وأشارت إلى أن انفصال الجنوب عن الشمال لا يتعارض مع وجود الحركة فيه، خاصة بعد اختيار الجنوبيين ذلك لجهة بناء دولة مماثلة للجنوب يقودها أعضاء الحركة الشماليون (صحيفة **الانتباهة**، ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٧، نقلاً عن: صحيفة **الشرق** القطرية).

● **٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧**: وجّه سالفا كير مذكّرة إلى الجيش الشعبي بالتزام المواقع الدفاعية في الميرم.

● **٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨**: بعد ساعات من مغادرة الوفد الحكومي ـ بقيادة وزير الدفاع ـ لمدينة الميرم (في ٤ كانون الثاني/ يناير) تجددت الاشتباكات بين المسيرية والجيش الشعبي، وأدت إلى وقوع ١٢ قتيلاً في صفوف المسيرية وعدد من الجرحى. وهددت قيادات من المسيرية باللجوء إلى الأمم المتحدة وشركاء اتفاق السلام لاحتواء الأحداث التي اعتبرتها خطراً يهدد السلام (صحيفة **الصحافة**، ٥/ ١/ ٢٠٠٨).

● **٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨**: وصفت هيئة علماء السودان في ولاية جنوب كردفان ما يقوم به الجيش الشعبي ـ الجناح الشعبي للحركة الشعبية ـ تجاه قبيلة المسيرية بالإبادة الجماعية، محذرة في الوقت ذاته من امتداد ما أسمته بالاعتداءات الوحشية إلى مناطق جبال النوبة. وناشدت الهيئة في بيان لها (٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨) الرئيس المشير البشير بالتدخل الفوري لجهة إنقاذ قبيلة المسيرية، مطالبة القوات المسلحة بالقيام بدورها في حماية المواطنين في ولاية جنوب كردفان شمال حدود عام ١٩٥٦ (صحيفة **آخر لحظة**، ٧/ ١/ ٢٠٠٨)

● **٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨**: حددت حكومة الجنوب آخر يوم لعمل البنوك الإسلامية في الجنوب (صحيفة **الرأي العام**، ٨/ ١/ ٢٠٠٨).

● **١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨**: اتهم أمير المسيرية الحريكة عز الدين القوات المسلحة بـ «التفرج» على ما يحدث (للمسيرية) بسبب اتفاقية نيفاشا (صحيفة **الرأي العام**، ١١/ ١/ ٢٠٠٨).

● **١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨**: أعلن مسؤول عسكري في الحركة الشعبية أن قواته انسحبت من المناطق التي كانت تحتلها في شمال البلاد بناء على اتفاق وضع حداً لأزمة سياسية دامت شهرين نهاية العام ٢٠٠٧. وأكدت الحركة انسحاب ٧٠٠٠ جندي من ولاية النيل الأزرق في شمال السودان تمت مئة بالمئة،

في حين انسحب كل جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان الخمسة آلاف من جبال النوبة. جاء هذا الإعلان بعد انسحاب القوات المسلحة من مناطق نفطية في جنوب البلاد تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان، (صحيفة **الرأي العام**، ١١/ ١/ ٢٠٠٨).

● **١١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨**: قتلت قوات الحركة الشعبية سائقاً شاباً (خالد محمد قسم الله) واحتجزت خمسة عشر آخرين (بين سائقين ومساعدين)، وهم في طريق عودتهم من ولاية شمال بحر الغزال، بعد أن أوصلوا عدد ١٥٠٠ شوال ذرة مرسلة في شاحنات من ديوان الزكاة في الخرطوم إلى مواطني بحر الغزال، وكان قد تم شحنها من مدينة ود مدني.

● **١١ شباط/ فبراير ٢٠٠٨**: زار النائب الأول (رئيس حكومة الجنوب) سالفا كير مصر، وفي مقابلة صحفية صرح بأن عدم تنفيذ بروتوكول أبيي يهدد بنشوب حرب جديدة. وقال إن تحركات المسيرية تتم بتحريض من المؤتمر الوطني.

● **١٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٨**: تصاعد التوتر في منطقة أبيي، حيث قتل خمسة من عناصر الجيش الشعبي وأحد الرعاة التابعين للمسيرية. وقد بدأ مواطنو المدينة يغادرونها إلى المناطق المجاورة، بينما أغلقت المسيرية كل مداخل المدينة. وانتشرت القوات المشتركة في السوق لتهدئة الأوضاع، وتم احتواء الموقف (صحيفة **السوداني**، ١٣/ ٢/ ٢٠٠٨).

● **١٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٨**: أوقفت الحركة الشعبية عملية بناء مسجد في رمبيك، وبرر السلطان ذلك الفعل بأن المسلمين يسببون الإزعاج للمتسوقين، إضافة إلى أنه لا يجوز إبقاء المسجد وسط المدينة استناداً إلى أن أغلبية سكان المدينة من غير المسلمين. واستنكر مسلمو رمبيك تحويل خلوة المسجد إلى «بار» تُباع فيه الخمور والمحرمات. وتم اعتقال لجنة المسجد والاعتداء عليهم وحجزهم بالحراسات دون تحر أو بلاغ، ودون علم وكيل النيابة، ثم أُطلق سراحهم في اليوم التالي (صحيفة **آخر لحظة**، ١٨/ ٢/ ٢٠٠٨، الصفحة الأخيرة).

● **١ آذار/ مارس ٢٠٠٨**: قُتل ٤٣ شخصاً من المسيرية في اشتباك مع قوات الحركة الشعبية في منطقة أبيي المتنازع حولها. كما جرح أكثر من خمسين منهم، ونهب ٤٧٠ رأساً من الماشية، بينما لم يحدد عدد الخسائر في الطرف الآخر (صحيفة **السوداني**، ٢/ ٣/ ٢٠٠٨). تعليقاً على الأحداث، قال أحد قيادات

المسيرية، أحمد صالح صلوحة: «نحن أصحاب قضية، لكن ملف أبيي تم وضعه في أيدي غيرنا.. والحركة الشعبية ثبت بالدليل أنها تراوغ، ولا تبحث عن حل، وغير مستعدة للتفاوض بجدية، وتؤسس في الوقت ذاته لواقع مغاير في الأرض، وتحرم الرعاة من مناهل المياه والرعي شمال حدود عام ١٩٥٦، وتسرق المواشي، ونحن نقاتل من أجل وجودنا وثروتنا». كما وجه صلوحة انتقادات شديدة لتعامل الحكومة مع الحركة الشعبية، وأن المؤتمر الوطني دوره سلبي (صحيفة **آخر لحظة**، ٣/ ٣/ ٢٠٠٨).

● **٣ آذار/ مارس ٢٠٠٨**: أكدت قيادات المسيرية حشد الجيش الشعبي ـ الجناح العسكري للحركة الشعبية ـ لحوالى ١٣ ألف مقاتل بكامل عتادهم الحربي في منطقة الجرف المتمثل في عدد من المدرعات والراجمات والعربات الرباعية الدفع المحملة بالدوشكات، وأن هدير الدبابات يُسمع بقوة في مدينة الميرم (صحيفة **آخر لحظة**، ٤/ ٣/ ٢٠٠٨).

● **٤ آذار/ مارس ٢٠٠٨**: هددت الحركة الشعبية بنقل الحرب من مناطق التماس إلى قلب العاصمة الخرطوم، وجدّدت اتهامها لحزب المؤتمر الوطني بتأجيج نيران الاشتباكات في الميرم وأبيي مؤخراً. وأكدت الحركة على لسان ثيول أرو أروب، عضو مفوضية النزاعات والسكرتير العام لمجلس سلاطين السودان الجديد، والقيادي في الحركة، أن ما يجري في مناطق التماس هو بمثابة إعلان حرب. وقال إذا اضطررنا له «فستكون حرباً شاملة والخرطوم ميدانها» (صحيفة **آخر لحظة**، ٥/ ٣/ ٢٠٠٨).

● **١٠ آذار/ مارس ٢٠٠٨**: قال مالك عقار، نائب رئيس الحركة الشعبية ووالي ولاية النيل الأزرق: «إن السودان يمضي في اتجاه التمزق من أطرافه»، وأكد استمرار الاتجاه لفصل النيل الأزرق وتبعيته لإثيوبيا، والشرق لإريتريا، وانضمام دارفور إلى دولة التشاد. وقال إن أبناء كردفان سوف يصبحون العبيد الجدد للشمال، لذلك دعاهم إلى التمسك بالحركة الشعبية عقب الانفصال. ودعا إلى تطبيق العلمانية في الولاية. ووصف أبناء المنطقة بالزنوج، وأن لا علاقة لهم بالعرب، وأنهم أقرب إلى الإثيوبيين من الشمال في السودان. وفي الوقت ذاته، أقيم احتفال في مدينة الكرمك بمناسبة اليوم العالمي للمرأة (٨ آذار/ مارس ٢٠٠٨) تحدث فيه باغون أموم، الأمين العام للحركة الشعبية، قائلاً إن مشروع السودان الجديد بدأ بما وصفه بالنضال من أجل إزالة سيطرة المركز على الهامش (صحيفة **الانتباهة**، ١١/ ٣/ ٢٠٠٨).

● **منتصف آذار/ مارس ٢٠٠٨**: في زيارة له إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، قال الرئيس المشير البشير في مقابلة مع صحيفة **الوطن** القطرية: «إذا اختار أبناء الجنوب الانفصال سنكون أول دولة تعلن اعترافها بهذا الكيان، وسنعمل على بناء علاقات جوار قوية معهم». هذا يعني أن القيادة السودانية تتوقع كل الاحتمالات من استفتاء تقرير المصير للجنوبيين، وهو الحق الذي كفلته لهم اتفاقية نيفاشا في كينيا.

● **٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٨**: وقّع شريكا نيفاشا على اتفاق التحكيم الخاص بأبيي وفق ما أقرته خارطة الطريق. وبعد أسبوع أرسلا وفوداً من الطرفين إلى لاهاي للتمهيد للتحكيم الدولي بشأن مصير المدينة بين الجنوب والشمال.

● **١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٨**: في مقابلة أجرتها معه صحيفة **الرأي العام**، صرح النائب الأول لرئيس الجمهورية، ورئيس الحركة الشعبية، ورئيس حكومة الجنوب، الفريق سالفا كير قائلاً: «المؤتمر الوطني لا يثق بنا، وإن الجنوبيين لا يثقون بالشماليين، وأنا أحمل نفس الفكرة».

● **١٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٨**: قدمت الحركة الشعبية لمحكمة لاهاي أسماء محكّمين أمريكيين للنزاع حول حدود أبيي.

● **١٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٨**: قام مسلحون من منسوبي الجيش الشعبي في أبيي بطرد عدد من أُسَر المسيرية العائدين من النزوح حديثاً بدعاوى أنهم يرفضون وجود العنصر العربي داخل أبيي.

● **تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨**: خطف قراصنة صوماليون سفينة محملة بالأسلحة قادمة من أوكرانيا إلى كينيا لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان. شحنة الأسلحة، التي وُصِفت بأنها ثقيلة، أثارت احتجاجاً في الحكومة السودانية (في البرلمان ووسائل الإعلام)، حيث اعتبرتها الحكومة بأنها خرقاً لاتفاقية السلام، بينما رأى مراقبون أنها بمثابة تسليح جيش دولة، ويُقال إنها الشحنة الثالثة من أوكرانيا إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد أكد البروفيسور فلاديمير شوبين، نائب رئيس مهعد الدراسات الأفريقية الروسي، أن شحنة الأسلحة التي تحملها سفينة «فاينا» الأوكرانية المحتجزة لدى قراصنة قبالة شواطئ الصومال، كانت مرسلة إلى جنوب السودان الذي كان قد اقتنى ٣٠٠ دبابة خلال الأشهر الماضية (صيف ٢٠٠٨). وأضاف الباحث الروسي «قد يكون هذا مؤشراً

على أن ولاة جنوب السودان يسعون إلى الانفصال» (صحيفة **آخر لحظة**، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٨، نقلاً عن نوفوستي، موسكو). وفي الشهر ذاته، احتجزت الأمم المتحدة في مطار جوبا شحنة أسلحة من إثيوبيا، وعندما استفسرت الخارجية السودانية عن الأمر، قال سفير إثيوبيا لدى السودان إنها نماذج من التصنيع الحربي الإثيوبي تشارك بها دولته في معرض للمنتجات في جوبا!.

● **الأسبوع الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨**: عندما زار الرئيس المصري حسني مبارك مدينة جوبا (عاصمة جنوب السودان) قال له الفريق سالفا كير: «إن المؤتمر الوطني لم يفعل ما يجعل الوحدة جاذبة للجنوبيين، وإن تقرير المصير حق دستوري نص عليه اتفاق السلام. . .».

● **١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨**: خطفت مجموعة تتبع للجيش الشعبي رئيس المؤتمر الوطني في منطقة «غام» في ولاية النيل الأزرق، صالح حماد، وقادته إلى مكان مجهول. وقبل أسبوع كانت المجموعة ذاتها قد حرقت دار المؤتمر الوطني في المنطقة، وهي من المناطق المشتركة بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية.

● **١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨**: قررت وزارة التربية والتعليم العام ترجمة بعض مواد المنهج الدراسي في الجنوب إلى الإنكليزية والفرنسية، بناء على رغبة حكومة الجنوب.

● **٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨**: في احتفال الجنوبيين بعيد ميلاد المسيح في جوبا، أكد رئيس المجلس التشريعي للجنوب جيمس واني إيغا أن الحركة الشعبية تسعى إلى تأمين دولة ذات سيادة في جنوب السودان. . . وأن السلام هدف لإنهاء التمييز والتهميش.

● **١٨ أيار/ مايو ٢٠٠٩**: صرح سالفا كير، رئيس الحركة الشعبية، ورئيس حكومة الجنوب، بأنه غير راض عن نتيجة التعداد السكاني التي قالت إن شعب الجنوب يشكل ٢١ بالمئة من سكان السودان، ويرى أنهم يشكلون ثلث سكان السودان وليس خُمسه. واعترضت الحركة على ما جاء في نتيجة الإحصاء الذي تتم على أساسه الانتخابات، وهددت بمقاطعة الانتخابات إن تمت على أساس هذا التعداد.

● **١٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩**: صرح الفريق سالفا كير، نائب رئيس

الجمهورية، ورئيس حكومة الجنوب والحركة الشعبية، أن حكومته تعمل على إعادة تنظيم جيشها للاستعداد للدفاع عن نفسها إذا ما عادت الحرب مرة أخرى. وقال إن الجنوب لن يبدأ الحرب، ولكنه مستعد لها إذا ما فُرضت عليه.

● **٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩**: انعقد في واشنطن منتدى تنشيط ودعم اتفاقية السلام في واشنطن حضره ممثلون من الطرفين (الحكومة والحركة)، بالإضافة إلى الجانب الأمريكي على رأسه المبعوث الرئاسي الأمريكي إلى السودان اسكوت قرايشن. وقد اعترف المنتدى بأن اتفاقية السلام الشامل تمر بتعقيدات حقيقية.

الملحـــق الرقم (٢)
التشكيلات السياسية
والفصائل السودانية المسلحة في الجنوب(*)

حزب الأحرار الجنوبي

تأسس عام ١٩٥٤ بعد تكوين لجنة السودنة التي نقلت الإدارة المدنية من الإدارة المصرية ـ البريطانية المشتركة إلى الوطنيين السودانيين. وقد رفض هذا الحزب مشروع السودنة، لأنه لم يضم أعضاء من جنوب السودان واعترض على مقرراته.

وكان حزب الأحرار المحرّض الأساسي لأحداث دامية شهدها جنوب السودان، وهو يعد البيت الذي خرجت منه كل الحركات الجنوبية المقاتلة. وبدءاً من عام ١٩٥٥ توسع الحزب واستوعب في عضويته الكثير من المثقفين الجنوبيين من الشمال والجنوب، واستطاع أن يرغم الوزراء الجنوبيين على الاستقالة من الأحزاب الشمالية. ومن أهم شخصيات الحزب أيوت ستالينو من لاتوكا شرق الاستوائية، وعبد الرحمن سولي.

الأنانيـــا

تكوّنت من الفرقة الجنوبية في القوات المسلحة التي كان مقر رئاستها في مدينة توريت. وكانت تهدف في بداية نشأتها إلى تكوين دولة فدرالية يُمنح فيها الجنوب حكماً موسعاً قبل أن تغير أهدافها بعد ذلك لتطالب بانفصال الجنوب عن

(*) المصـدر: الجـزيـرة نـت، المعـرفـة، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/ADF1B674-C356-4877-A204-4819A6C38471.htm>.

الشمال. تتكون الأنانيا من عدد من أبناء القبائل الاستوائية التي يُقدر عددها بـ ٤٠ قبيلة أكبرها قبيلة «الزاندي». والأنانيا اسم يطلق على نوع من الحشرات السامة. وكانت الفرقة تتكون من مليشيات غير منظمة، وغير مدربة وضعيفة الإعداد العسكري. من قادتها جوزيف لاغو الذي عزل قائدها إميليو تافنغ. واهتم لاغو بتدعيم علاقته بإسرائيل ويوغندا بغرض الحصول على السلاح وتدريب الضباط والفنيين. لها جناح سياسي هو حركة تحرير جنوب السودان التي وقّعت مع حكومة الرئيس الراحل جعفر النميري اتفاقية أديس أبابا في آذار/ مارس ١٩٧٢.

حزب سانو

تأسس في عهد الرئيس الفريق إبراهيم عبود (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤)، وقد اتجه إلى الحل العسكري ونشر اللغة العربية والإسلام. وكان من نتيجة ذلك أن هاجرت أعداد من أبناء الجنوب إلى أوغندا وإثيوبيا وكينيا. وكوّن المهاجرون رابطة المسيحيين السودانيين والاتحاد السوداني الأفريقي الوطني لجنوب السودان المعروف باسم «ساكندنو»، حيث كانت الكنائس تؤيد تلك الهيئات وتدعمها لمعارضة الحكم العسكري حتى العام ١٩٦٣. وتولى وليام دينغ سكرتارية حزب ساكندنو الذي تغير اسمه في عام ١٩٦٣ إلى حزب سانو. وكان نشاطه يقتصر على إرسال العرائض إلى منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ومختلف المنظمات، مستعرضاً أحداث الجنوب، وداعياً إلى مساعدة اللاجئين، ومطالباً باستقلال جنوب السودان.

ولقد انقسم حزب سانو إلى جناحين: **أحدهما** بقيادة وليم دينغ، وتميل أطروحاته إلى الوحدة. و**الثاني** بقيادة أغري غادين وله ميول انفصالية. وقد تقلص نفوذه في الجنوب الآن.

الحركة الشعبية لتحرير السودان

تمرّدت إحدى الكتائب العسكرية المسلحة في جنوب السودان عام ١٩٨٣، فأرسل النميري العقيد جون غارنغ للتفاوض معها. غير أنه انضم إليها، وأنشأ الحركة الشعبية لتحرير السودان وجناحها العسكري (SPLM/A). وأعلن غارنغ أن هذه الحركة لا تطالب بانفصال الجنوب، وإنما بإعادة صياغة منهج الحكم فيه، وتفكيك قبضة المركز على الأقاليم. بدأت يسارية، ثم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي سرعان ما غيّرت الحركة مفردات خطابها لتقيم علاقات مع الغرب.

تعرّضت الحركة الشعبية لانشقاقات عديدة، وقاتلت كل حكومات الخرطوم: النميري والصادق والبشير. وأخيراً وقّعت اتفاق سلام في كينيا (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥)، وأصبحت شريكاً في الحكم مع المؤتمر الوطني (حزب الحركة الإسلامية) لفترة انتقالية مدتها ست سنوات (٢٠٠٥ ـ ٢٠١١) يتم عند نهايتها إجراء استفتاء للجنوبيين (حق تقرير المصير) حول الوحدة أو الانفصال.

الفصائل المسلحة

وفقاً لتقديرات غير رسمية هناك ٤٠ فصيلاً مسلحاً في الجنوب تتفاوت درجات تسليحه، جميعها على أساس إثني، من أهمها: لواء السلام، وقوات دفاع الجنوب، والفصيل المتحد، وقوات فارويج ومجور، ومجموعة بور، وفصيل البيبور، وقوة دفاع الاستوائية، ومليشيات المنداري (لمزيد من التفاصيل، انظر: الجزيرة نت، المعرفة).

المراجـــــع

١ ـ العربية

كتـب

إبراهيم، عبد الله علي. **الماركسية ومسألة اللغة في السودان**. الخرطوم: دار عزة للنشر، ٢٠٠١.

الباشا، محجوب. **التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان**. الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨.

البشير، حامد. **محاولة لفهم العلاقات القبلية وديناميات الحرب والسلام في جبال النوبا**. ترجمة عائشة سليمان بريمة. أم درمان: مطبعة الحرية، ٢٠٠٢.

بغدادي، عبد السلام إبراهيم. **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠. (سلسلة أطروحات الدكتوراه، ٢٣)

البوني، عبد اللطيف محمد. **البعد الديني لحرب الجنوب**. الخرطوم: مركز الدراسات الدبلوماسية، ١٩٩٦.

التقرير الاستراتيجي السوداني، ١٩٩٨. الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٩.

الحسن، يوسف. **البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الصهيوني: دراسة في الحركة المسيحية الأصولية الأمريكية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٥)

حسن، يوسف فضل. **مقدمة في تاريخ الممالك الإسلامية في السودان الشرقي (١٤٥٠ ـ ١٨٢١)**. ط ٢. الخرطوم: شركة سوداتيك المحدودة، ٢٠٠٣.

دينق، فرانسيس. **صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان**. ترجمة عوض حسن. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٩.

رضا، عادل. **الرهان الإسرائيلي على جنوب السودان**. القاهرة: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، ١٩٧٥.

زكاء الله، محمد عارف. **الدين والسياسة في أمريكا: صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم**. ترجمة أمل عيتاني. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٧.

سلفستر، أنتوني. **السودان في عهد النميري**. ترجمة مبارك الريح. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٧٧.

سليمان، سليمان محمد. **سلسلة بلادي**. القاهرة: المطبعة العالمية، [د. ت.].

شمالي، نصر. **إفلاس النظرية الصهيونية**. بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، ١٩٨١.

الصفا، فؤاد محمد. **دراسات في الجغرافيا البشرية**. ط ٣. الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٠.

فريق أبحاث جونقلي. **مشروع جونقلي القديم والحديث**. إعداد وترجمة هنري رياض [وآخرون]. القاهرة: [الهيئة الدائمة المشتركة بين السودان ومصر]، ١٩٨٣.

فوكوياما، فرانسيس. **نهاية التاريخ وخاتم البشر**. ترجمة حسين أحمد أمين. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣.

القدال، محمد سعيد. **تاريخ السودان الحديث (١٨٢٠ ـ ١٩٥٥)**. ط ٢. الخرطوم: مركز عبد الكريم ميرغني، ٢٠٠٢.

كوريتا، يوشيكو. **علي عبد اللطيف وثورة ١٩٢٤: بحث في مصادر الثورة السودانية**. ترجمة مجدي النعيم. الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، [د. ت.].

محمد، أحمد مكي. **التركيبة الجغرافية والسكانية في جنوب السودان**. الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، ٢٠٠٣.

موسى، عبده مختار. **صراع الهويات ومهددات الوحدة في السودان**. الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧.

هادي، رياض عزيز. **السياسة في العالم الثالث**. ط ٢. بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٨٩.

دوريـات

آخر لحظة (الخرطوم): ٩/ ٤/ ٢٠٠٧؛ ٢/ ٩/ ٢٠٠٧؛ ١٨/ ٩/ ٢٠٠٧؛ ١٨/ ٢/ ٢٠٠٨؛ ٤/ ٣/ ٢٠٠٨؛ ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٨؛ ١٧/ ٤/ ٢٠٠٩، و١٧/ ٦/ ٢٠٠٩.

إبراهيم، سعد الدين. «نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة العربية: الأقليات في العالم العربي.» **قضايا عربية**: السنة ٣، الأعداد ١ ـ ٦، نيسان/ أبريل ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٦.

الأحداث (الخرطوم): ١١/ ١٠/ ٢٠٠٨.

الأحرار: ١٠/ ٦/ ١٩٦٩.

أحمد، حسن مكي محمد. «الشخصية السودانية بين ضغوط الحداثة ومشاريع التجديد.» **مجلة دراسات أفريقية** (جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم): العدد ١٣، حزيران/ يونيو ١٩٩٥.

الإنتباهة (الخرطوم): ١٩/ ٤/ ٢٠٠٧؛ ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٧؛ ٣١/ ٥/ ٢٠٠٧؛ ١١/ ٣/ ٢٠٠٨؛ ٩/ ٤/ ٢٠٠٨؛ ١٠/ ٤/ ٢٠٠٨، و١٥/ ٩/ ٢٠٠٨.

البشير، حامد. «آراء جريئة حول التاريخ في المستقبل.» **السوداني** (الخرطوم): ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٦.

حامد، أبو القاسم قور. «أبيي: دراسة الأبعاد الاجتماعية والاستراتيجية.» **الرأي العام** (الخرطوم): ٥/ ١/ ٢٠٠٦.

ـــــــــ. «البقاري والمونجانق: مقاربة سوسيو ـ ثقافية.» **السوداني**: ٩/ ٢/ ٢٠٠٨.

الرأي العام (الخرطوم): ١٨/ ١١/ ٢٠٠٠؛ ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٠؛ ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٥؛ ٤/ ٢/ ٢٠٠٦؛ ١٨/ ٢/ ٢٠٠٦؛ ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٦؛ ٢٩/ ٢/ ٢٠٠٦؛ ١٠/ ٤/ ٢٠٠٦؛ ٢٩/ ٤/ ٢٠٠٦؛ ١٣/ ٨/ ٢٠٠٦؛ ١٥/ ٤/ ٢٠٠٧؛ ١٦/ ١١/ ٢٠٠٨؛ ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٨؛ ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٩؛ ١٩/ ٥/ ٢٠٠٩؛ ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٩؛ ٣١/ ٥/ ٢٠٠٩؛ ٢٩/ ٦/ ٢٠٠٩؛ ٣/ ٧/ ٢٠٠٩، و٥/ ٧/ ٢٠٠٩.

السوداني: ١٨/ ٣/ ٢٠٠٦؛ ٩/ ٥/ ٢٠٠٧؛ ٢٦/ ٦/ ٢٠٠٧، و١٧/ ٥/ ٢٠٠٩.

الشرق الأوسط: ٢/ ٦/ ٢٠٠٩.

الصحافة (الخرطوم)، ٣٠/ ٩/ ٢٠٠٥؛ ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٦؛ ٦/ ٤/ ٢٠٠٨؛ ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٨؛ ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٨؛ ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٨، و١٧/ ٥/ ٢٠٠٩.

العاصمة (الخرطوم): ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٩.

علي، إبراهيم عكاشة. «الكنائس المحلية والسلام في السودان.» **مجلة دراسات أفريقية**: العدد ٣٣، حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

الغبرا، شفيق. «الإثنية المسيسة: الأدبيات والمفاهيم.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ١٦، العدد ٣، خريف ١٩٨٨.

قلندر، محمود. «الشمال والجنوب: علاقات الزمان والمكان والسكان.» **السوداني**: ٣١/ ٣/ ٢٠٠٦.

موسى، عبده مختار. «مستقبل العلاقات السودانية ـ الأمريكية بعد اتفاقية السلام.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣١٩، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

الوطن (الخرطوم): ٧/ ٧/ ٢٠٠٦.

الوفاق (الخرطوم): ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٩.

نـدوات، مؤتمـرات

التعدد الإثني والديمقراطية في السودان. تحرير حيدر إبراهيم علي. الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠٢.

مصر وأفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة: أعمال الندوة التي نظمتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦.

منتدى تقييم اتفاقية السلام الشامل وحماية السلام، نظمها مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة جوبا بالتعاون مع المجلس الوطني، بقاعة الشارقة، جامعة الخرطوم، ١٧/ ٤/ ٢٠٠٧.

المؤتمر العلمي السادس «الهوية الإسلامية في عالم متغير»، كلية الشريعة، جامعة جرش ـ الأردن، ٢٠/ ١١ ـ ٢/ ١٢/ ٢٠٠٤.

ندوة التنوع الثقافي وبناء الدولة الوطنية في السودان، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ١ ـ ٣ نيسان/ أبريل ١٩٩٥.

ندوة الخرطوم حول اتفاقية السلام الشامل، نظمها مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة جوبا بالتعاون مع المجلس الوطني، قاعة الشارقة، جامعة الخرطوم، ١٧/ ٤/ ٢٠٠٧.

ندوة العلاقات السودانية ـ الأوروبية، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا الخرطوم، ١٨ ـ ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤.

ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، حول «استشراف مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية»، الخرطوم، ٧ ـ ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣.

رسائـل، أطروحـات

آدم، قاسم بشير حامد «أبعاد العملية السلمية لحل مشكلة جنوب السودان في ظل النظم العسكرية: دراسة لتجربتي (مايو والإنقاذ).» (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الزعيم الأزهري، كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، ٢٠٠٧).

آدم، يعقوب عبد الله. «الأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية لإشكالية الهوية.» (بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية، جامعة الخرطوم، ١٩٩٩).

حامد، قاسم بشير. «أبعاد العملية السلمية لحل مشكلة جنوب السودان في ظل النظم العسكرية.» (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم، ٢٠٠٧).

مسعد، نيفين عبد المنعم. «الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧).

دراسات منشورة على الإنترنت

الأفندي، عبد الوهاب. «اتفاق السلام السوداني.. محاذير ومخاوف واحتمالات.» الجزيرة نت، المعرفة، ملفات خاصة، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B2FE77F7-799E-4EDE-A1D6-499F4D4093A6.htm>.

«التشكيلات السياسية والفصائل السودانية المسلحة في الجنوب.» الجزيرة نت، المعرفة، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/ADF1B674-C356-4877-A204-4819A6C38471.htm>.

«صراع الهويات.. وخصائص الهوية الإسلامية.» الشبكة الإسلامية، ١٢ أيار/ مايو ٢٠٠٤، <http://www.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=63232>.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abbas, Mekki. *The Sudan Question; the Dispute over the Anglo-Egyptian Condominium, 1884-1951*. London: Faber and Faber, [1952]. (Colonial and Comparative Studies)

Abd al-Rahim, Muddathir. *Imperialism and Nationalism in the Sudan: A Study in Constitutional and* Political Development, 1899-1956. Oxford: Clarendon Press, 1969. (Oxford Studies in African Affairs)

Alier, Abel. *Southern Sudan: Too Many Agreements Dishonoured*. 2nd ed. Khartoum: A. Alier, 2003. (Sudan Studies Series; no. 13)

Annual Report of the Church Missionary Society. London: Church Missionary Society, 1901-1902.

Arkell, A. J. *A History of the Sudan from the Earliest Times to 1821*. 2nd rev. ed. London: Athlone Press, 1961.

Balamoon, Ayoub. *People and Economics in the Sudan, 1884-1956*. 2nd ed. Harvard: Harvard University, Centre for Population Studies, 1981.

Beshir, Mohammad Omer. *Revolution and Nationalism in the Sudan*. New York: Barnes and Noble Books, 1974.

_____ . *The Southern Sudan: Background to Conflict*. 2nd ed. Khartoum: Khartoum University Press, 1970.

Burckhardt, John Lewis. *Travels in Nubia*. 2nd ed. London: J. Murray, 1822.

Buxton, Thos F. *The African Slave Trade and its Remedy*. London: [n. pb.], 1840.

Cash, W. W. *The Changing Sudan*. London: Church Missionary Society, 1930.

Collins, Robert O. *The Southern Sudan, 1883-1898, a Struggle for Control*. New Haven, CT: Yale University Press, 1962. (Yale Historical Publications, Miscellany; 76)

Deng, Francis M. *Dynamics of Identification: A Basis for National Integration in the Sudan*. Khartoum: Khartoum University Press, 1973.

_____ . *War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan*. Washington, DC: Brookings Institution, 1995.

Evans-Pritchard, E. E. *The Azande: History and Political Institutions*. Oxford: Clarendon Press, 1971.

_____ . *The Divine Kingship of the Shilluk of the Nilotic Sudan*. Cambridge, UK: University Press, 1948. (Frazer Lecture; 1948)

Falwell, Jerry, Edward Dobson and Edward Hindson (eds.). *The Fundamentalist Phenomenon: The Resurgence of Conservative Christianity*. Garden City, NY: Doubleday, 1981.

Freud, Sigmund. *Group Psychology and the Analysis of the Ego*. London: Hogarth, 1921.

Grant, James Augustus. *A Walk across Africa; or, Domestic Scenes from my Nile Journal*. Edinburgh; London: W. Blackwood and Sons, 1864.

Gray, Richard. *A History of the Southern Sudan, 1839-1889*. London: Oxford University Press, 1961.

Hamilton, J. A. de C. (ed.). *The Anglo-Egyptian Sudan from within*. With a foreword by Stewart Symes. London: Faber and Faber, Limited, [1935].

Hassan, Yusuf Fadl. *The Arabs and the Sudan: From the Seventh to the Early Sixteenth Century*. Edinburgh: Edinburgh University Press, [1967].

Henderson, K. D. D. *Sudan Republic*. New York: F. A. Praeger, 1965. (Nations of the Modern World)

Hill, Richard Leslie. *Egypt in the Sudan, 1820-1881*. London; New York: Oxford University Press, 1959. (Middle Eastern Monographs; 2)

Hoile, David (ed.). *The Search for Peace in the Sudan: A Chronology of the Sudanese Peace Process, 1989-2001*. London: European-Sudanese Public Affairs Council, 2002.

Holt, P. M. *The Mahdist State in the Sudan, 1881-1898*. Oxford: Clarendon Press, 1958.

Huntingford, G. W. B. *The Northern Nilo-Hamites*. London: International African Institute, 1953. (Ethnographic Survey of Africa: East Central Africa; pt. 6)

Hurreiz, Sayyid H. and Elfatih A. Abdel Salam (eds.). *Ethnicity, Conflict and National Integration in the Sudan*. Khartoum: Khartoum University, Institute of African and Asian Studies, 1989. (Sudan Library Series; 16)

Hutchinson, Sharon E. *Nuer Dilemmas: Coping with Money, War, and the State*. Berkeley, CA: University of California Press, 1996.

Jackson, H. C. *Tooth of Fire: Being Some Account of the Ancient Kingdom of Sennar*. Oxford: B. H. Blackwell; London: Simpkin, Marshall and Co., Limited, 1912.

Johnson, Douglas H. (ed.). *The Root Causes of Sudan's Civil Wars*. 2nd ed. Bloomington, IN: Indiana University Press; Kampala: Fountain Publishers, 2004. (African Issues)

Khalid, Mansour. *The Government They Deserve: The Role of the Elite in Sudan's Political* Evolution. London; New York: Kegan Paul International, 1990.

Lee, Robert and Martin E. Marty (eds.). *Religion and Social Conflict, Based upon Lectures Given at the Institute of Ethics and Society at San Francisco Theological Seminary*. New York: Oxford University Press, 1964.

Niblock, Tim. *Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics, 1898-1985*. Albany, NY: State University of New York Press, 1987.

Nijim, Basheer K. (ed.). *American Church Politics and the Middle East*. Belmont, MA: Association of American-Arab University Graduates, 1982. (AAUG Monograph Series; no. 15)

Oduho, Joseph and William Deng. *The Problem of the Southern Sudan*. With an introd. by Richard Gray. London: Oxford University Press, 1963.

Rothchild, Donald and Victor A. Olorunsola (eds.). *State Versus Ethnic Claims: African Policy Dilemmas*. Boulder, CO: Westview Press, 1983. (Westview Special Studies on Africa)

Russegger, Joseph. *Reisen in Europa, Asien, und Afrika*. Stuttgart: [n. pb.], 1848.

Said, Beshir Mohammed. *The Sudan: Crossroads of Africa*. With an introd by Colin Legum. London: Bodley Head, [1965].

Sanderson, Lilian Passmore and Neville Sanderson. *Education, Religion, and Politics in Southern Sudan, 1899-1964*. London: Ithaca Press, 1981.

Seligman, C.G. and Brenda Z. Seligman. *Pagan Tribes of the Nilotic Sudan*. With an introduction by Harold M. MacMichael. London: G. Routledge and Sons, Ltd., 1932. (Ethnology of Africa)

Shukri, M. F. *The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan, 1863-1879*. Cario: Libraire La Renasisance d'Egypte, 1937.

Sills, David L. (ed.). *Encyclopedia Britannica*. London: Macmillan Company, 1972.

_____ . *The International Encyclopedia of the Social Sciences*. New York; London: Macmillan, 1972.

Sudan Government. *The Rajaf Conference*. London: [n. pb.], 1928.

Trimingham, J. Spencer. *The Christian Approach to Islam in the Sudan*. London; New York: Oxford University Press, 1948.

_____ . *A History of Islam in West Africa*. London; New York: Oxford University Press, 1970. (Oxford Paperbacks; 223)

Tuchman, Barbara W. *Bible and Sword: England and Palestine from the Bronze Age to Balfour*. New York: Ballantine Books, 1984.

Periodicals

Arkell, A. J. «The History of Darfur: 1200-1700.» *Sudan Notes and Record:* vol. 32, 1951.

Beaton, A. C. «A Chapter in Bari History.» *Sudan Notes and Records*: 1934.

Campbell, Angus and Henry Vallen. «Party Identification in Norway and the United States.» *Public Opinion Quarterly*: vol. 25, 1961.

«Current Events in Perspective.» *American Journal:* no. 73, April 1995.

Hill, Richard L. «Government and Christian Missions in the Anglo-Egyptian Sudan, 1899-1914.» *Middle Eastern Studies*: vol. 1, no. 2, 1965.

Khartoum Monitor: 30/9/2005.

Mead, Walter Russell. «God's Country?.» *Foreign Affairs*: vol. 85, no. 5, September-October 2006.

New York Times: 25/9/2007.

«Social Change among the Bari.» *Sudan Notes and Records*: 1929.

Stevenson, R. C. «Some Aspects of Islam in the Nuba Mountains.» *Sudan Notes and Records*: vol. 44, 1963.

Sudanow: vol. 10, no. 12, December 1986; vol. 14, no. 3, October 1989; vol. 14, no. 4, November 1989; vol. 14, no. 5 December 1989; February 1993; June 1994; December 1994; January 1998, and August 2002.

Sudan Vision: 10/11/2004.

Waal, Alex de. «Sudan: Social Engineering, Slavery and War.» *Covert Action Quarterly*: Spring 1997.

Theses

Binagi, L. A. «The Genesis of Modern Sudan.» (Ph. D. Dissertation, Temple University Press, USA, 1981).

Musa, Abdu Mukhtar. «The Coverage of the Gulf War in the Western Media.» (Unpublished M. Sc. Thesis, University of Khartoum, 1994).

_____ . «The Impact of the State on the Press.» (Unpublished Ph. D. Dissertation, University of Khartoum, 2004).

Conferences

The Central Bilad al-Sudan: Tradition and Adaptation: Essays on the Geography and Economic and Political History of the Sudanic Belt: Proceedings of the Third International Conference of the Institute of African and Asian Studies, University of Khartoum, Held from 8 to 13 November 1977. Edited by Yusuf Fadl Hassan and Paul Doornbos. [Khartoum]: The Institute, [1979]. (Sudanese Library Series; no. 11)

The First International Conference: «Sudan in Africa» Sponsored by the Sudan Research Unit (later on renamed the Institute of African and Asian Studies, University of Khartoum), 7-12 February 1968.

The Fourth Triennial Meeting of the International Sudanese Studies Association on 12-14 June 1997.

History and Archaeology in Africa; Report of a conference Held in July 1953 at the School of Oriental and African Studies. Edited by R. A. Hamilton. With a foreword by C. H. Philips. London: [n. pb.], 1955.

Religion, Nationalism and Peace in the Sudan: A Conference Organized by the United States Institute of Peace, 16-17 September, 1997.

فهـــرس

ـ أ ـ

الأبارتايد: ١٢٩

إبراهيم باشا: ٨٣

إبراهيم، خليل: ١٢٦

ابن لادن، أسامة: ٢٠٦، ٢٠٨

الاتجار بالرقيق: ٩١

اتحاد طلاب جامعة الخرطوم: ١٢٦

الاتحاد الوطني للمناطق المقفولة بالسودان الأفريقي (SACDNU): ١١٩

اتفاقية أديس أبابا (١٩٧٢): ٣٤، ١٦٣، ١٩٧، ٢٣٩

اتفاقية أسمرا (٢٠٠٧): ٢٤، ٢٢٨

اتفاقية اقتسام الثروة بين شمال السودان وجنوبه (٢٠٠٤): ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٧

اتفاقية الترتيبات الأمنية بين شمال السودان وجنوبه (٢٠٠٣): ٢٠٩، ٢١٢-٢١٣

اتفاقية تسوية نزاع أبيي (٢٠٠٤): ٢٢، ٢١٣، ٢٢٦

اتفاقية الخرطوم للسلام (١٩٩٧): ٢١٩

اتفاقية السلام الشامل في السودان (٢٠٠٥: نيفاشا): ٢٠-٢١، ٢٦-٢٨، ٣٠، ٣٢-٣٥، ٤١، ٤٣، ٧١، ٧٨، ١٠١، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٧، ١٧٣-١٧٤، ١٨٣-١٨٤، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٣-٢١٤، ٢١٨، ٢٢١-٢٢٢، ٢٢٤، ٢٣٠-٢٣٣، ٢٣٥-٢٣٧، ٢٣٩

الاتفاقية المؤقتة حول الترتيبات الأمنية (٢٠٠٣: نيفاشا): ٢١٠

الإثنوية: ١٢٨

الإثنية: ١٢، ٤٢، ١١٠-١١١، ١٢٣، ١٢٥-١٣٠، ١٣٥

أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ (الولايات المتحدة): ٢٠٨

أحداث جوبا (١٩٦٥): ١٠٠

أحداث واو (١٩٦٥): ١٠٠

الأديان السودانية: ٢٢، ٢٢٥
أراب موي، دانيال: ٢٠٤
أركيل، أ. ج.: ٥٦
الإرهاب: ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٩
أروب، ثيول أرو: ١٧١
الاسترقاق: ١٥، ١٩، ٤٢، ٨٢، ٨٨-٨٩، ٩١-٩٢، ١٤٢، ١٥٠، ١٥٥، ١٦٢
الاستعراب: ١٣، ١٣٦، ١٣٨
الاستعلاء العرقي: ١٩، ٤٢، ٩١، ١٥٥
الاستفتاء حول تقرير المصير لجنوب السودان: ٢٢، ٢٠٤-٢٠٥، ٢٢٦
الإسلام: ١٠، ١٢-١٥، ٢٢، ٣٠، ٤٠، ٥٣، ٧٦، ٨٠، ٨٢، ٨٦، ٩١، ٩٥-٩٦، ٩٩، ١٠١-١٠٢، ١٠٩، ١١٤، ١١٩، ١٢٦، ١٣٠-١٣١، ١٣٤، ١٣٦-١٣٧، ١٣٩، ١٤٦-١٤٨، ١٥١، ١٦٢، ١٦٦-١٦٧، ١٦٩، ٢١٩، ٢٢٥، ٢٣٤
الإسلام الشعبي الصوفي: ١٣، ١٣٥
الأسلمة: ١٣، ١٠٢، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٩، ١٦٥، ١٦٧
إسماعيل (خديوي مصر): ٧٢
إسماعيل، مصطفى عثمان: ٢١١
إعلام العولمة: ١٥، ١٥٠
إعلان نيروبي للمرحلة الأخيرة للسلام في السودان (٢٠٠٤): ٢١٢
الأفريقانية: ٧٢، ٧٦، ١٣١-١٣٢، ١٥١، ١٦٢
الأقباط في مصر: ١٣٣
الأقليات العرقية في شرق السودان: ١٣١
أكول، لام: ٢٧، ٢٩، ٣٢، ٢٣١، ٢٣٦
أليو، أبيل: ١٦٣
أمبورو، كلمنت: ١٩١، ١٩٧
الأمم المتحدة: ٣٢، ١٧٢، ٢٢٣، ٢٣٧
ـ مجلس الأمن الدولي: ٢٠٦-٢٠٧، ٢١٦
ـ ـ القرار الرقم (١٠٤٤): ٢٠٦
ـ ـ القرار الرقم (١٠٥٤): ٢٠٦
أموم، باقان: ٢٩، ٣١، ١٦٩، ١٧٢، ٢٢١-٢٢٢، ٢٣٣
الأمية: ٣٧، ٢٤٢
الأنتلجنتسيا: ٤٠، ١١٠-١١١
الانتلجنتسيا الجنوبية: ٤٠، ١١٠-١١١
الانتماء الإثني: ١٢٥، ١٢٧، ١٢٩-١٣٠
الانتماء الثقافي: ١٢٧، ١٢٩-١٣٠
الانتماء الطبقي: ١٢٧
الانتماء القبلي: ١٣٠
الاندماج الاجتماعي: ١٩-٢٠، ٣٣-٣٦، ١٥٨، ١٦٢-١٦٣، ٢٢٤، ٢٣٨-٢٣٩، ٢٤١

الانفتاح السياسي: ٢١٩
إنهاء العقوبات الدبلوماسية على السودان (٢٠٠٢): ٢٠٨
أوباما، باراك: ١٦٢
أوبوسانجو، أولوسيغون: ١١٩
أودوهو، جوزيف: ١١٩
أوكامبو، لويس مورينو: ٢٥، ٢٢٩
أولبرايت، مادلين: ٢٠٧

- ب -

بابنجيدا، إبراهيم: ٢٠٢
برامج التسريح وإعادة الدمج (DDR) (السودان): ٢١٥
البربر في المغرب العربي: ١٣٣
برندرغاست، جون: ٢٠٧
بروتوكول أبيي (٢٠٠٨): ١٧٠
بروتوكول ماشاكوس (٢٠٠٢): ١٠١، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١١-٢١٣
بريتشارد، إيفانز: ٥٧، ٦٥
البشير، عمر حسن: ٢٥، ٢٩، ٣٣، ١٦٨، ٢٠٣-٢٠٥، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٧
البطالة: ١٩٢
البعثات التبشيرية: ٨٢، ٩٦-١٠٠، ١١٠
بلمبلي، ديريك: ٢٢٢
البوريتانية: ١١٧
بوش (الابن)، جورج: ١١٦، ٢٠٨، ٢١١
بولاد، داوود يحيى: ١٢٦
بيكر، صامويل وايت: ٥٣، ٦٣، ٧٣، ٨٦

- ت -

تاكو موي، مارتن: ٢٩
تبعية منطقة أبيي للجنوب: ٢٦، ٢٨، ٢٣١
تجارة الرقيق: ١١، ٤٢، ٦٣، ٧٢-٧٣، ٨٢-٨٤، ٨٦-٨٧، ٨٩-٩٢، ١٤٩، ١٩٧، ٢٠٦
تجارة العاج: ٨٦، ٨٩
التجمع الوطني الديمقراطي (السودان): ١٠٣، ١١٤
تحالف كردفان للتنمية (KAD): ٣٥، ٢٣٩
التداخل اللغوي: ١٣، ١٤٥
التركيب القبلي للجنوب: ٥٥
التطهير الثقافي: ١١٣
التطهير العرقي: ١٠٦-١٠٧، ١١٢
التعايشي، عبد الله: ٧٤، ١٣٨
التعدد الإثني: ٣٥، ١٢٣، ١٣٣، ١٥١، ١٥٨، ١٩٥، ٢٤٠
التعدد الثقافي: ٣٥، ١٢٣، ١٤٣، ٢١٤، ٢٤٠
التعدد اللغوي: ١٢٣، ١٤٥

التعريب في جنوب السودان: ١٠١-١٠٢
التعليم باللغة العربية: ١٦٣
التفاعل الثقافي: ١٣، ١٩، ١٤٥
تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام (١٩٩٨): ٢٠٨
تفجير مبنى التجارة الدولي في نيويورك (١٩٩٣): ٢٠٨
التمرد في رمبيك (١٩٥٥): ١٩٧
التنمية الاقتصادية: ٥٤، ٨١
التنمية التعليمية: ٨١
التنوع الديني: ١٣، ٣٥، ١٢٣، ١٣٥، ٢١٤، ٢٤٠
التنوع السلالي: ١٩٥
التنوع العرقي - اللغوي: ١٤٥

- ث -

الثقافة الإسلامية: ١٤، ٧٦، ٨٠، ١٤٥-١٤٦، ١٥٦، ١٧٩، ١٨٤
ثقافة السلام: ٢٦، ٢٣٠
الثقافة السودانية: ١٤، ٨٢، ١٤٦، ١٤٨
الثقافة العربية: ٨٦، ١٢٦، ١٣٠، ١٣٤، ١٤٨، ١٥١، ١٦٢، ١٦٦، ١٧٩، ١٨٤، ٢١٩
الثقافة العربية - الإسلامية: ٧٦، ٨٠، ١١٩، ١٤٥، ١٤٩، ١٥٦
ثورة ١٩١٩ (مصر): ٧٧
الثورة الأمريكية: ١١٧
الثورة الفرنسية (١٧٨٩): ١١٧
الثورة المهدية (١٨٨١ - ١٨٨٥) (السودان): ٥٨، ٨٧-٨٨، ١٤٩، ١٩٥

- ج -

الجبهة الإسلامية القومية (السودان): ٧٢، ١٠٤، ١١٢-١١٣، ١٤٢، ١٦٣
الجبهة الأفريقية لتحرير السودان (SALF): ١٠٠
جبهة تحرير أزانيا: ١٠٠
جرائم الحرب في دارفور: ٢٤، ٢٢٨
الجمعيات التبشيرية: ٨٠، ٩١، ٩٦-٩٩، ١١٠، ١١٩
جمعية التبشير المسيحي في السودان: ٩٨
جونستون، هاري: ٢٠٤

- ح -

حادثة محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك (١٩٩٥: أديس ابابا): ٢٠٦، ٢٠٨
حامد، أبو القاسم قور: ١٨، ١٥٤-١٥٥
الحراك الاجتماعي: ١٣-١٤، ١٤٥-١٤٦
الحرب الباردة: ١١٤
الحرب بين أرتريا وإثيوبيا (١٩٩٨)

الحرب في جنوب السودان: ١١٠
الحركات التبشيرية المسيحية في الجنوب: ٩٢، ١٠٢
حركة ١٩٢٤ (السودان): ١٤٠
الحركة الإسلامية (السودان): ٣٢، ٢٣٦
حركة الأنانيا (جنوب السودان): ١٠٠
حركة التمرد الدارفورية (حركة العدل والمساواة): ١٢٧
حركة التمرد في جنوب السودان: ٢١، ٦٠، ١٠٣، ١٢٦، ٢٠٢-٢٠٣، ٢٠٧-٢٠٨، ٢١١، ٢١٩، ٢٢٤
حركة حماس (فلسطين): ٢٠٦
الحركة الشعبية ـ التغيير الديمقراطي (السودان): ٢٧، ٢٩، ٢٣١
الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM): ١٩، ٢٣، ٢٥، ٢٧، ٢٩، ٣٥-٣٦، ٤٣، ١٦٤، ١٧١-١٧٢، ٢١٠-٢١٢، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٣١، ٢٤٠
الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLA) ـ الجناح العسكري: ٢٤، ٢٦-٢٧، ٣٢-٣٣، ٣٦، ٤٣، ٦٠، ١٠١، ١٠٤، ١٠٧-١٠٨، ١١٤، ١٥٣، ١٦٨، ١٧١-١٧٢، ٢٠١، ٢١٥، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٧
الحركة المسيحية الأصولية: ١١٨
الحريات الدينية: ٩٨، ١٠٢، ٢٠٥
حرية الاعتقاد: ١٠٢، ٢١٤
حرية التعبير: ٢١٤
حرية التنقل: ٢١٦
حرية الرأي: ٢٥، ٢٢٩
حرية الصحافة: ٢٥، ٢٢٩
حرية الفكر: ٢١٦
حزب الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي (سانو): ١٠٠، ١١٩، ١٦١
حزب الجبهة الأفريقية الوطنية: ١٦١
حزب المؤتمر الوطني (السودان): ٢١، ٢٣-٢٩، ٣١-٣٢، ٣٧، ٤٣، ٥٥، ٩٥، ١٥٦، ١٦٤، ١٧٠-١٧٢، ١٧٥، ٢٠١، ٢١٨-٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٧-٢٣٣، ٢٣٥-٢٣٧، ٢٤١
الحضارة المصرية: ٥٠، ١٤٨
الحضارة النوبية: ١٤٨
حق الاقتراع: ٢١٦
حق تقرير المصير: ١٧، ٢٩، ٤١، ١٥٣، ٢١١-٢١٣، ٢٣٣
حقوق الأطفال: ٢١٦
حقوق الإنسان: ١٠٦، ١٠٩، ١١٩، ١٥٠-١٥١، ١٧٨، ٢٠٦، ٢١٢، ٢١٦
الحقوق المتساوية للرجال والنساء: ٢١٦
حقوق المواطنة: ٢٢، ٢١٨، ٢٢٦
الحلف الثلاثي لتطويق السودان (محور إرتريا ـ إثيوبيا ـ يوغندا): ٢١٩

- خ -

الختمية: ١٣٨
الخصاونة، عون: ١٥٧
خورشيد (الحكمدار): ٨٣-٨٤

- د -

دانفورث، جون: ٢٠٥، ٢٠٩-٢١٠
دورة اتحاد أساقفة شرق أفريقيا الكاثوليك (١٤: ٢٠٠٠: تنزانيا): ١٥٠
الدونية الثقافية: ٢٢، ٢٢٥
الديمقراطية: ٣٠، ٣٧، ٢١١-٢١٢، ٢٣٤، ٢٤١
دينغ، فرانسيس: ١٣، ١٨، ٩١، ١٣٦، ١٣٨، ١٥٥-١٥٦، ١٦٢
دينغ، لينو رول: ٢٠٣
دينغ، منوير: ١٧٠
دينغ، وليم: ١١٩

- ر -

رابطة السودان المسيحية (S.C.A): ١١٩
الرابطة القبلية: ١٤٠
الرأسمالية: ١٠١
ربيكا (زوجة غارنغ): ١٦٤، ٢٢٠
الرق: ١١، ٤٢، ٨٨، ٩٢، ١٠٦، ١٤١
الرق الاجتماعي: ٨٨
الرق الاقتصادي: ٨٨
روريج، غابرييل (الأسقف): ١٠٦
ريغان، رونالد: ١١٨

- ز -

الزنوج في موريتانيا: ١٣٣
الزنوجة: ١٦، ١٥١

- س -

سانشيز، إيليتش راميريز (كارلوس): ٢٠٦، ٢٠٨
سبيك، جون هاننغ: ٧٣، ٨٦
سعيد (سلطان زنجبار): ٥٠
سلاطين، عبد القادر: ١٤٠
سليغمان (البروفيسور): ٥٧
سليم (الكابتن التركي): ٤٩، ٥٣
السودنة: ١٤٠
سولي، بيتر عبد الرحمن: ١٦٩
سياسة فرَّق واحكم: ١١١
سياسة الفصل العنصري: ٧٩

- ش -

الشركات متعددة الجنسية: ١٧٧
شركة دلتا الكينية: ١٦٦
شركة ديان كروب انترناشونال الأمريكية: ١٦٨
الشريعة الإسلامية: ٢٢، ١٠٠، ١٠٤-١٠٥، ١١٤، ١٧٦، ٢٠٢، ٢١٤، ٢٢٥

شوبين، فلاديمير: ١٧٢
الشيوعية: ١٠١

- ص -

صراع الهويات: ١٦، ١٩، ٣٢، ٤٢، ٧٢، ١٢١، ١٤٢، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٨، ٢٣٦-٢٣٧
صلح ويستفاليا (١٦٤٨): ١٢٧
صندوق جنوب السودان للتنمية وإعادة التعمير: ٢٢، ٢١٧، ٢٢٦
الصندوق القومي لإعادة الإعمار (السودان): ٢٢، ٢١٧، ٢٢٦
الصهيونية المسيحية: ١١٦-١١٧
الصهيونية اليهودية السياسية: ١١٧
الصوفية: ١٣٧

- ط -

الطرق الصوفية: ١٣٧-١٣٨، ١٤٩
طه، علي عثمان محمد: ٢٤، ٣٠، ٢٠٥-٢٠٦، ٢٠٩، ٢٢٨، ٢٣٤

- ع -

عبود، إبراهيم: ٩، ٣٩، ٩٩-١٠٠، ١٠٢، ١٦٥
عتباني، غازي صلاح الدين: ٢٠٥
العروبة: ١٠، ١٤، ٤٠، ٩١، ١٣٧، ١٤٦، ١٥١، ١٦٢، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٩
عز الدين، الحريكة: ٣٣، ٢٣٧
العصبيات القبلية: ١٤٠
العصبية العرقية: ١١٢
عقار، مالك: ١٧١، ٢٢٢
العلاقات الجنوبية - الشمالية: ٩، ١١-١٢، ٣١، ٣٣، ٤٠، ٤٢، ٧٢، ٨٨، ٩١-٩٢، ١٠١، ١٣١-١٣٢، ١٣٥، ١٥٨، ١٩٨، ٢٣٥، ٢٣٧
العلمانية: ٣٠، ٣٥، ٣٧، ٢٠٤، ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٤١
عمر الإمام، يس: ٣٢، ٢٣٦
عملية تدمير مصنع الشفاء في الخرطوم (١٩٩٨): ٢١٩
عملية جلب الإماء (المسترقات) من الجنوب: ١٣، ١٣٦
عملية «صيف العبور» (١٩٩٢): ٢١٩
العنصرية: ١١٠، ١٢٨، ١٧٨
العولمة: ١١٤، ١٢٧

- غ -

غارنغ، أتيم: ١٧٣
غارنغ، جوزيف: ١٠١
غارنغ، جون: ١٧، ١٩، ٢١، ٢٣، ٢٦، ٣٥، ٤٣، ٦٠، ١٠٤، ١٢٦، ١٥٣، ١٦٨، ١٧٠، ١٨٥-١٨٦، ١٨٨، ١٩٠-١٩١، ١٩٥-١٩٧، ٢٠٤-٢٠٦، ٢٠٩، ٢٢٥-٢٢٧، ٢٣٠، ٢٤٠

غرانت، جيمس أوغست: ٥٣، ٨٦
غليون، برهان: ١٣١
غوردون (الرحالة): ٥٣
غوردون، شارلز: ١٣٨

ـ ف ـ

فايسروي (الحاكم العام الوالي العثماني): ٧٢
فرتاك، عيسى أحمد: ٨٠
فرناندیز، ألبرتو: ١٥٣
فرويد، سيغموند: ١٢٤-١٢٥
فصل الدين عن الدولة: ١١٧، ١٣٩، ٢٠٥
فصل الشمال عن الجنوب: ٢١٨
الفقر: ١٩٢
فوكوياما، فرانسيس: ١٢٧

ـ ق ـ

قانون سلام السودان (٢٠٠٢): ٢٠٥، ٢٠٩-٢١١
قبائل البجة: ٤٨
قبائل البقارة: ١٦، ٥٠، ٦٠، ٧٠، ١٥٢
القبائل الزنجية: ٤٨، ٨٢-٨٤، ٨٨
القبائل السودانية: ١١، ٥٣، ٥٩، ٦٩، ١٧٦
القبائل العربية في كردفان ودارفور: ٧٦
القبائل النيلية: ٦٠-٦١، ٦٧، ١٠٨
القبلية: ١٤٠
قبيلة أبوكايا: ٦٨
قبيلة الأشولي: ٥٤، ٦٦، ٧٠، ١١٥
قبيلة الأنقسنا: ١٢، ١٣٥
قبيلة الأنواك: ٥٤، ٥٨-٥٩، ٦٥، ٧٥، ١٠٨
قبيلة الباريا: ٥٧، ٦٣
قبيلة الباندا: ٧٦
قبيلة البلندا: ٦٨
قبيلة البوايا: ٥٩، ٦٧-٦٨
قبيلة بوغندا: ٦٣
قبيلة البونجو: ٥٧
قبيلة بونيورو: ٦٣
قبيلة التابوسا: ٥٧، ٦٧، ٦٩، ٧٥
قبيلة توجويو: ٧٦
قبيلة الددينغا: ٦٦، ٧٥
قبيلة الدناقلة: ٩٠
قبيلة الدونجو: ٧٦
قبيلة الدينكا: ١٢، ١٧-١٨، ٢١، ٢٤، ٣٢، ٤٨، ٥٧-٦٤، ٧٠-٧٣، ٧٥، ٨٣، ٨٧، ١٣٣، ١٣٥، ١٥٣-١٥٥، ١٥٧، ١٨٥، ١٩٢-١٩٣، ٢١٧، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٣٧
قبيلة الرزيقات: ١٦، ٨٧-٨٨، ١٥٢
قبيلة الزاندي: ٤٨، ٥٤، ٥٧-٥٩، ٦٢، ٦٤، ٦٧، ٧٠، ٨٧، ١٠٧
قبيلة الشايقية: ٩٠

قبيلة الشلك: ٥٨-٦٠، ٦٣، ٦٦، ٨٩
قبيلة الفجولو: ٥٧، ٦٤
قبيلة الفور: ١٢، ١٣٥
قبيلة الفونج: ١٢، ١٣٥
قبيلة فيروج: ٨٠
قبيلة الكاكاو: ٦٤
قبيلة الكاكوا: ٥٧
قبيلة كريش: ٧٦
قبيلة الكوكو: ٦٤
قبيلة اللاتوكا: ٥٤، ٥٩، ٦٧، ٧٥
قبيلة المابان: ٦٥-٦٦
قبيلة المسيرية: ١٦-١٧، ٢١، ٣٢-٣٣، ٧٢، ١٥٢-١٥٣، ١٥٧، ٢٢٤، ٢٣٧
قبيلة المنداري: ٥٩، ٦٤
قبيلة المورلي: ٥٩، ٦٤-٦٥، ٦٩
قبيلة المورو: ٥٧، ٦٧، ١٠٨
قبيلة نوركورو: ٦٩
قبيلة النوير: ٥٧-٦٣، ٨٩، ١٠٨، ١٩٢
قبيلة النيانقوارا: ٦٤
قسم الله، خالد محمد: ١٧٠
القومية: ١٢٨-١٢٩، ١٣٢

ـ ك ـ

كارلوس، انظر سانشيز، إيليتش راميريز (كارلوس)
كتشنر (اللورد): ٩٨
الكركساوي، كرم الله: ٨٧
كرومر (اللورد): ٧٥، ٩٧-٩٨
كلينتون، بيل: ١١٦
كوشيب، علي: ٢٥، ٢٢٩
كونشتينر، وولتر: ٢١٠
الكونفدرالية: ٢٠٤

ـ ل ـ

لجنة السودنة: ١٩٧
لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك): ١١٧
اللغات النيلية: ١٢، ٧٠، ١٣٥
اللغة العربية: ١٢، ١٤، ٨٠، ٨٢، ٨٦، ١٠٩-١١٠، ١١٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٥-١٤٦، ١٤٨، ١٥١، ١٦٢-١٦٣، ١٧٦-١٧٧، ١٧٩، ٢١٦
لوكودو (القس): ١٧٠
ليبتون (الضابط البريطاني): ٨٨
ليفنغستون: ٥٠، ٥٣
ليوبولد الثاني (ملك بلجيكا): ٧٣-٧٤

ـ م ـ

ماثيو، يان: ٢٧-٢٨، ٢٣١-٢٣٢
مادبو: ٨٧
ماكير، ريوبين (القس): ١٠٨
مان، جيمس: ١٠٦
مانديلا، نيلسون: ٢٠٤

مبارك، حسني: ٣١، ١٧٢، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٢٢، ٢٣٦
مبدأ فصل الدين عن الدولة: ١١٧
المجتمع الأهلي: ٣٣، ٢٣٨
المجتمع المدني: ٣٣، ١٤٣، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٨، ٢٣٨
المجلس الإسلامي لجنوب السودان: ١٠٣
المجلس البابوي لحوار الأديان بالفاتيكان: ١٠٥
مجلس كنائس الشرق الأوسط: ١٠٥
مجلس الكنائس العالمي: ٩٥، ١٠٥، ١١٥
المجموعات العرقية (أو الإثنية): ١٤، ١٢٩، ١٣٤، ١٤٦
مجموعة الجلابة: ٨٣
المجموعة الدولية للأزمات: ٣٢، ٢٣٦
مجوك، دينغ: ١٨، ١٥٥
محادثات السلام (٢٠٠٢: نيروبي): ٢٠٥
محاربة الإرهاب: ٢٤، ٢٠٨، ٢٢٨
المحافظون الجدد (الولايات المتحدة): ١١٨
المحكمة الجنائية الدولية: ٢٤-٢٥، ٢٢٨-٢٢٩
محكمة العدل الدولية: ١٥٦-١٥٧
محمد علي الكبير (والي مصر): ٤٩، ٥١، ٥٣، ٨٣، ٨٥-٨٦، ٩٠
المدارس المسيحية: ٨١
مركز الكنائس الأفريقي: ١٠٥
المساواة أمام القانون: ٢١٦
المسيحية: ١١، ١٣، ١٦، ٢٢، ٧١، ٨٠، ٩١-٩٢، ٩٥-٩٦، ٩٨-٩٩، ١٠١-١٠٢، ١٠٤-١٠٥، ١٠٧، ١٠٩-١١١، ١١٣-١١٤، ١١٧، ١٣٥، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٨، ١٥١، ١٥٨، ١٩١، ١٩٤، ١٩٦، ٢٢٥
مشار، رياك: ٦٠
المشاركة الديمقراطية: ٢٢، ٢٢٦
مصطفى، الطيب: ١٦٨
مفهوم الإثنية: ١٢٩-١٣٠، ١٣٢-١٣٣
مفهوم الأقلية: ١٣٣
مفهوم «المملكة الإلهية»: ٥٣
مفهوم الهوية: ١٢، ٤٢، ١٢٣-١٢٤
ملتقى جوبا للسلام (١٩٩٤): ١٠٥
ملوال، بونا: ١٠١، ١٦٤-١٦٥
مملكة الفور: ٤٨
مملكة الفونج: ٤٧-٤٨، ٥١، ١٤٩
مملكة كرفان: ٤٨
المناطق المهمشة: ١٧، ٤٢، ١٠٩، ١٤١، ١٥٢
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو): ١٣٢
منظمة الوحدة الأفريقية: ٢٣، ٢٢٧
المهدي، الصادق: ٧٤، ٨٧، ١٣٨، ٢٢١

المهدي، عبد الرحمن: ١٣٩
المهدية: ١٥، ٨٨، ١٤٠، ١٤٧
المهدية الجديدة: ١٥، ١٣٩-١٤٠، ١٤٧
موارد النفط: ٢٠٥، ٢١٢، ٢١٦
مؤتمر أقوك (١: ٢٠٠٤): ١٨، ١٥٤
مؤتمر حوار الأديان (١٩٩٣: الخرطوم): ١٠٥
مؤتمر حوار الأديان (١٩٩٤: الخرطوم): ١٠٥
مؤتمر «الدين والسلام في السودان» (١٩٩٧: واشنطن): ٢٠٧
المؤتمر الشعبي العربي/ الإسلامي (الخرطوم): ٢٠٦
مؤتمر القساوسة في جنوب السودان (٢٠٠٧): ١٧٠
المؤتمر القومي للأساقفة الكاثوليك (٢٠٠٠: واشنطن): ١٥١
مؤسسة الدفاع الشعبي والجهاد (السودان): ٢١٩
موسيفيني، يويري: ١١٩
ميارديت، سالفا كير: ٢٧، ٢٩-٣١، ١٦٤، ١٧٠، ١٧٢، ٢١١، ٢٢٠-٢٢٢، ٢٣١-٢٣٢، ٢٣٤-٢٣٦

- ن -

النازية: ١٢٩
النخبة السودانية: ٩، ٣٩
نزاع أبيي: ٢٢، ١٥٦، ٢١٣، ٢٢٦
نسبة الأمية في الجنوب: ٣٧، ٢٤٢
النظام الأبوي: ١٣٧
النظام الدولي الجديد: ١١٤
النظام الطبقي العرقي: ١٦٢
النظام الكونفدرالي: ٢٣، ٢٠٤، ٢٢٧
النفط السوداني: ١٥٧، ١٦٤، ٢٠٨، ٢٢٠
النميري، جعفر: ١٠٠-١٠١، ١٠٤، ١٢٦، ١٧٦، ٢٠٢
النوبيون في شمال السودان: ١٢، ١٢٩، ١٣٥
نيكل، مارك: ١٠٤
النيلية (Nilotic): ٥٧-٥٨
النيليون الحاميون: ١١، ٥٧، ٥٩، ٦٣

- هـ -

هارون، أحمد: ٢٥، ٢٢٩
الهوية الإثنية: ١١٣، ١٣١-١٣٢
الهوية الأفريقية الزنجية المسيحية: ١٥١
الهوية الثقافية: ٣١، ٣٧، ١٤٩، ٢٣٥، ٢٤١
الهوية الجنوبية: ١٢، ١٥-١٧، ٧٨، ٩١، ١١١، ١١٣، ١٤٣-١٤٤، ١٥٠-١٥١، ١٥٣، ١٥٨
الهوية السياسية: ١٢٤-١٢٦
الهوية العربية: ١٣، ٧٧، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٦-١٣٧، ١٥١

الهوية العربية ـ الإسلامية: ١٣، ٧٧، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٦-١٣٨، ١٥١
الهوية العرقية: ١٤١
الهوية المسيحية: ١٠٧، ١١١، ١٤٤
هيلا مريم، منغستو: ١٠٣
الهيئة بين الحكومية للتنمية (IGAD): ٢٠، ٢٠٣-٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٢
ـ الجولة (٢: ١٩٩٤: نيروبي): ٢٠٣
ـ ـ إعلان المبادئ (DOP): ١٠١، ٢٠٣-٢٠٤
ـ الجولة (٣: ١٩٩٤: نيروبي): ٢٠٣
ـ الجولة (٤: ١٩٩٧): ٢٠٣
ـ الجولة (٥: ١٩٩٧: نيروبي): ٢٠٤
ـ الجولة (٧: ١٩٩٨: نيروبي): ٢٠٤
ـ الجولة (٨: ١٩٩٩: نيروبي): ٢٠٤
ـ الجولة (٩: ٢٠٠٠: نيروبي): ٢٠٤
ـ الجولة (١٠: ٢٠٠٠): ٢٠٤
ـ الجولة (١١: ٢٠٠٠: نيروبي): ٢٠٤
ـ الجولة (١٢: ٢٠٠١: نيروبي): ٢٠٤
ـ اللجنة الفرعية الخاصة بالسودان: ٢١٣
هيئة علماء السودان: ٣٣، ٢٣٧

- و -

واني إيقا، جيمس: ١٧٣
الوثنية: ٨٦، ١٤٨
الوجود المسيحي في السودان: ١١-١٢، ٤٢، ٩٥-٩٦

- ي -

اليهودية: ٢٢، ٢٢٥
يوحنا بولس الثاني (البابا): ١٠٦